جامعة مُحَمَّد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيـــل: //DPS

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

في: العلوم الاقتصادية

تخصص: العلوم الاقتصادية

العنوان

مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء في شركات التأمين

دراسة مجموعة من شركات التأمين الجزائرية

من إعداد:

بن بتيش بلال

تاريخ المناقشة: 2024/11/26

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبـــة العلمية	المؤسسة	الصفـــة
زيتوني كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
شريط صلاح الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفًا و مقررًا
زغبة طلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحنا
قرومي حميد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البويرة	ممتحنا
جايز كريم	أستاذ محاضرأ	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
بوزيداوي مُحَمَّد	أستاذ محاضرأ	جامعة تيارت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور

شريط صلاح الدين على قبوله الإشراف على الأطروحة، والذي كان له الأثر الكبير في

إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

نشكر إطارات وموظفين شركات التأمين (SAA) (CAAT) (CAAR) على التسهيلات

والتوجيهات المقدمة

الشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

إهداء

إلى روحه الطاهرة الأب الغالي

إلى الوالدة الكريمة حفظها الله

إلى الأخ السند وكل العائلة الصغيرة والكبيرة

مقدمـــــــة

تمهيد:

تتطلع منشأت الأعمال في الوقت الحالي إلى تحقيق التميز والتفوق في جميع نشاطاتها وأعمالها للوصول إلى كفاءة عالية في الأداء، ومنه تحقيق كل الأهداف والغايات، وبناء مركز استراتيجي متميز، يحقق لها الإستمرارية والتميز وتحسين وتفعيل الأداء في ظل المحيط الذي تعمل فيه، والذي يتسم بالتغيرالدائم، والمنافسة الشديدة على الموارد بكل أنواعها ولغرض إنجاز أهداف المؤسسة يتطلب أن تمتلك رؤية استراتيجية واضحة، تستطيع من خلال ذلك النظر إلى المستقبل برؤية صائبة لمعرفة مصيرها في المدى البعيد في التغيرات البيئية والاقتصادية والتكنولوجية والإدارية والمعلوماتية التي تواجه المؤسسة في ظل العولمة والفرص والتحديات

تحتل صناعة التامين مكانة هامة بين الصناعات الإقتصادية المختلفة نظرا للدور الحيوي والهام الذي يلعبه هذا القطاع في توفير الحماية الكاملة للقطاعات الأخرى بشتى أنواعها من المخاطر التي تواجهها وتحفيزها للعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وبالرغم من أن التامين يشكل أحد أهم وسائل الحماية للمجتمع وذلك بحماية الأشخاص وممتلكاتهم وحماية المؤسسات الإقتصادية إلا أن صناعته تحتوي على مخاطر عديدة حالت دون أن يكون له دور أساسي وفعال في حماية المؤسسات الأخرى .

إذ أن استمرارية شركات التامين وقيامها بدور التغطية التأمينية بشكل جيد وناجح يتوقف بشكل أساسي على مدى فعالية الإدارات المختلفة بالشركة ومن هذه الإدارات إدارة المخاطر التي تعتبر من أهم إدارات شركات التامين إذ أنها الإدارة المكلفة بفحص ودراسة الأخطار ومن ثم اختيار الأخطار المناسبة للتغطية، ولما كان التامين أساسا يتعامل مع الخطر فإن إدارة المخاطر هي التي تتخذ القرار في قبول تغطية الخطر أو رفضه وتحديد أيضا نوع الآلية التي يتم استخدامها للخطر الذي يواجه شركات التامين، ويمكن القول بأن شركة التامين لا تقوم بإنشاء الأخطار التي تتعرض لها عمدا وإنما توجد هذه الأخطار من ضمن الوثائق التامين المصدرة من جانبها إلى المؤمن لهم، وقد تقوم شركات التامين بتحويل بعض الأخطار إلى أطراف متعددة عن طريق إعادة التامين أو مراعاة جوانبها الفنية كتسعير الوثائق ومراعاة السياسات الإكتتابية وبرغم من اتخاذ شركات التأمين التدابير السابقة للتخلص من عبء الأخطار إلا أن هناك بعض الأخطار التي لا يمكن التخلص منها كخطر ارتفاع تكلفة سداد المطالبات أو التعثر المالي أو إفلاس شركة التأمين إلا بالأساليب الحديثة لإدارة المخاطر، وبما أن هذه الإدارة هي المسؤولة عن فحص وإدارة الأخطار فإن ضعفها يؤثر سلبا على المركز المالي للشركة وكفاءة هذه الإدارة تضمن سلامة مركزها المالي وبالتالي استمرارية هذه الشركات وضمان تطورها ووجودها تنافسيا.

إن الهدف من إدارة المخاطر في شركات التأمين هو الوصول لأفضل الطرق وبتكلفة منخفضة في مواجهة الأخطار، الناتجة عنها خسائر مادية التي تؤثر على الدخل وصورة المؤسسة وحتى استمراريتها، فإدارة الأخطار هي استراتيجية إدارية لا يمكن لشركات التأمين الإستغناء عنها لفعاليتها في تحسين أدائها عن طريق توفير المعلومات التي تستعملها في مواجهة المنافسة بشكل أفضل وذلك بتوفير أقساط تتناسب مع الخطر المؤمن منه وبسعر تنافسي وتزويد الشركة بالمعلومات التي تؤهلها لمعرفة الطلبات المتزايدة وكذا المخصصات الفنية والتعويضات، حيث أصبحت هذه الإدارة لها تأثير على معايير كالكفاءة والفعالية والجودة والمنافسة والربحية والإنتاج، إذ يجب إدراك بمساهمة إدارة المخاطر في تطوير النتائج وتحقيق مزايا تنافسية وخلق الثروة، فشركات التأمين الجزائرية تشهد مسار إصلاحي منذ الاستقلال، ولكن هذه الإصلاحات لم تشمل إدارة المخاطر بالقدر الكافي، فهذا الإهمال من طرف سلطة الإصلاح أدى في كل مرة الى إفلاس بعض الشركات وسحب الإعتماد البعض الأخر.

أولا: إشكالية البحث

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء شركات التأمين الجزائرية؟

من هذه الاشكالية السابقة تتفرع لدينا عدة إشكاليات فرعية :

01- ما مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين حسب مؤشر التسعير؟

02- ما مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين حسب مؤشرالمخصصات الفنية؟

03- ما مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين حسب مؤشرإعادة التأمين؟

04- ما مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين حسب مؤشر تسوية المطالبات؟

05- ما مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين حسب مؤشر الاكتتاب؟

06- ما مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين حسب مؤشر الإستثمار؟

07- ما مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين حسب الإختلاف في الجنس، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي؟

ثانيا: فرضيات البحث

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

01- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدلالة (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين تعزى لمتغير مؤشر التسعير.

02- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدلالة (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين تعزى لمتغير مؤشر المخصصات الفنية.

03- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدلالة (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين تعزى لمتغير مؤشر إعادة التأمين.

04- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدلالة (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين تعزى لمتغير مؤشر تسوية المطالبات.

05- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدلالة (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين تعزى لمتغير مؤشر الاكتتاب.

06- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدلالة (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين تعزى لمتغير مؤشر الاستثمار.

07- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدلالة (α= 0.05) في مساهمة ادارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين تعزى لمتغيرات (الجنس، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي) .

ثالثا: المنهج المتبع

نظرا لطبيعة البحث وموضوعه فإن المنهج المتبع يتمثل في المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال جمع المعلومات ومحاولة التوسع في نقاط أساسية منها وتحليلها ومناقشتها، بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائي من خلال جمع مختلف البيانات والمؤشرات الإحصائية الخاصة بالجوانب إدارة المخاطر والأداء، ثم دراسة مقدار مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التأمين.

رابعا: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي :

- تزداد أهمية الدراسة في الوقت الراهن في ما تشكله إدارة المخاطر كإستراتيجية لتفعيل أداء شركات التأمين، وذلك لما قد تسببه هذه الأخيرة من خسائر محتملة وبالتالي إهتزاز موقعها في السوق وأمام منافسيها لذا تأتي الدراسة للتطلع على ضرورة الإلمام الجيد بالطرق السليمة لإدارة هذه المخاطر بما يسمح لهذه الشركات بالتخفيف أو تفادي حدة المخاطر التي تزايدت بشكل كبير وأصبحت تهدد الكيانات التأمينية بصورة كبيرة .

وفي ضوء التعرف على مدى إلتزام شركات التأمين بالممارسات السليمة للإدارة وضبط المخاطر التأمينية، سيتم تحديد جوانب القوة والضعف في أداء شركات التأمين في مجال إدارة وضبط هذه التهديدات، وبالتالي تقديم المقترحات الملائمة لتعزيز جوانب القوة ومعالجة جوانب الضعف في أدائها، وتقديم التوصيات التي تساعد شركات التامين في الوصول إلى الوضع المثالي في تطبيق الممارسات السليمة لإدارة وضبط المخاطر وبالتالي ضمان إتخاذ شركات التامين للإجراءات والضوابط التي تساعد

في تخفيض وتفادي مخاطر التعرض للخسائر، والسعي إلى مواكبة التطورات الحديثة في إدارتها وعدم الخروج عن السياق الذي وضعته الجهات الرقابية لمواجهة الخسائر المحتملة.

ونظرا للتطورات السريعة في قطاع التامين وما صاحب ذلك من مخاطر كبيرة وكثيرة لها تأثيرات سلبية على عمل شركات التامين وقراراتها، لذا يرى الباحث أن لهذه الدراسة أهمية في الوقت الحاضر تتلاءم والتوسع الحاصل في قطاع التامين وشموله لكافة المعاملات مع مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما:

- حداثة الدراسات حول موضوع إدارة المخاطر وقلتها على الصعيد المحلي في شركات التامين الجزائرية.
- أن الدراسة تتناول موضوعا حيويا ألا وهو إبراز العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء في شركات التامين.
- إن هذه الدراسة مهمة لمسيري مجلس إدارة شركات التأمين لأنها ستفيدهم في التعرف على كيفية تطبيق آليات إدارة المخاطر والتعرف على القيود الداخلية والخارجية ودرجة تأثير نقاط القوة والضعف والتهديدات الموجودة في البيئة الداخلية والخارجية في تحسين الأداء لشركات التامين الجزائرية .
- توجه شركات التامين بشكل عام والجزائرية بشكل خاص للاهتمام بإدارة المخاطر ومحاولة تبني إستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر التأمينية .
- إن موضوع إدارة المخاطر أصبح يحظى بالعناية والاهتمام في مختلف شركات التأمين لاعتبارها إستراتيجية تسمح بمواجهة مختلف التحديات المستقبلية المرتبطة بالمحيط الخارجي الذي تنشط فيه المؤسسة ولضمان بقائها واستمراريتها يجب الحفاظ على حصتها السوقية والاستمرارية من خلال تحسين أدائها .

خامسا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية :

- تقديم مفاهيم حول ادارة المخاطر والأداء في شركات التأمين.
- توضيح مؤشرات ادارة المخاطر وكذلك التعرف على مساهمتها في تفعيل الأداء شركات التأمين الوطنية.
- تحليل العلاقة الموجودة بين ادارة المخاطر والأداء لشركات التأمين .
- التوصل في النهاية إلى النتائج والاقتراحات الممكنة .

سادسا: حدود الدراسة

01- الحدود المكانية:

اقتصرت الدراسة على ثلاث شركات تأمين وطنية بإعتبارها من الشركات الرائدة في سوق التأمين الجزائرية، كما أنها تعتبر هذه الشركات المكان المناسب لدراسة استراتيجية إدارة المخاطر وقياس مدى المساهمة في تفعيل الأداء بناءا على دراسة ميدانية لعينة من مسؤولي الشركات، وعلى البيانات والمعطيات للتقارير السنوية لوزارة المالية لنشاط التأمين.

02- الحدود الزمنية:

تعطي الدراسة في جانبها التطبيقي للفترة الممتدة 2012-2022 من خلال تحليل واقع إدارة الأنشطة التقنية والمالية لشركات التأمين وتمثلت الفترة الزمنية للدراسة الميدانية في سنة 2022.

03- الحدود الموضوعية:

اقتصرت الدراسة على معرفة مساهمة إدارة المخاطر لشركات التأمين في تفعيل أدائها.

سابعا: الدراسات السابقة

01- الدراسة الأولى:[1]

تناولت الدراسة دور ومكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، وهدفت إلى تبيان التحديات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والتعرف وفهم عمليات وتقنيات إدارة المخاطر والعناصر الأساسية التي تقوم عليها وكذا القواعد التي تحكمها، وتوضيح طريقة التعامل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع المخاطر التي تواجهها، والتأكد من وجود إستراتيجية إدارية متخصصة في الهيكل التنظيمي وظيفتها إدارة المخاطر، وتبيان المخاطر الأساسية التي تواجهها مؤسسة الإسمنت، ومحاولة توضيح مدى إهتمام هذه المؤسسة بإستراتيجية إدارة المخاطر والتعرف عن مدى التطبيق الفعلي لمختلف التقنيات والعمليات إدارة المخاطر، وتمثلت المشكلة التي قامت عليها الدراسة في أهمية إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية كوسيلة إنذار مسبق في معرفة حجم المخاطر التي تواجهها، وهل فعلا تؤدي الى تفادي أو التخفيف من حدة المخاطر؟ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن نتائجها أن غياب فلسفة إدارة المخاطر في أغلب الموظفين مما أدى إلى ضعف أداء المؤسسة، كما أن خطوات إدارة المخاطر غير مطبقة بفعالية وهو ما أثر على سياسات التعامل مع المخاطر، كما أن الشركة لا توجد بها إدارة خاصة متخصصة في إدارة المخاطر في الهيكل التنظيمي، وأوصت الدراسة بتحسين مختلف التقنيات والعمليات والأساليب لإدارة المخاطر من خلال تبني نظم

[1] عبدلي لطيفة، دور ومكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012 .

المعلومات التي تساعد في التنبؤ بالخطر بشكل يساهم في كفاءة وفعالية التعامل مع مختلف المخاطر التي تواجهها المؤسسة، إدارة المخاطر تتطلب ضرورة تدريب هيكل الموارد البشري وإحساسهم بضرورة تطبيق إدارة المخاطر وتحمل الظروف والأحداث السلبية التي تحدث للمؤسسة، وضرورة التخطيط المستقبلي لنشاط المؤسسة والمخاطر التي تعترضه ومن ثم المراحل العملية لمواجهة هذه المخاطر.

02- الدراسة الثانية:[1]

هدفت الدراسة الى معرفة دور عملية ادارة المخاطر وفق المعيار الدولي (ISO 31000 : 2008) في بناء التوجهات الاستراتيجية، وذلك بالتطبيق على شركات التامين الفلسطنية بالمحافظات الجنوبية ومن اجل تحقيق هدف الدراسة إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين أصحاب المناصب الإدارية والاشرافية في شركات موضع الدراسة والبالغ عددهم (67) موظفا وموظفة، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، قام بتوزيعها باستخدام أسلوب المسح الشامل، حيث بلغ الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل الاحصائي (65) استبانة بنسبة (97.01%) .

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج، اهمها: وجود موافقة بدرجة كبيرة من قبل المبحوثين حول عملية ادارة المخاطر وفق المعيار الدولي (ISO 31000 : 2008) بأبعادها الستة حيث حصلت على وزن نسبي (81.11%)، وكذلك وبينت النتائج وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (X≤0.05) بين عملية ادارة المخاطر مجتمعة بأبعادها الستة والتوجهات الاستراتيجية، وكذلك وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (X≤0.05) لجميع ابعاد عملية ادارة المخاطر باستثناء (المجال والسياق، تقييم المخاطر، المراقبة والمراجعة) في بناء التوجهات الاستراتيجية، كما أشارت الى عدم وجود فروق ذلت دلالة احصائية عند مستوى دلالة (X≤0.05) لمتوسط تقديرات المبحوثين حول متغيرات الدراسة (عملية ادارة المخاطرن التوجهات الاستراتيجية) في شركات التامين الفلسطنية بالمحافظات الجنوبية تعزى الى النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي) .

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، كان أهمها: ضرورة قيام شركات التامين ببناء نموذج عملي يعكس مدى تطبيق الشركة لهذا المعيار ويتم ارفاقه ضمن تقرير الشركة السنوي، وكذلك ضرورة بناء الشركات لقواعد بيانات متقدمة لتوثيق المخاطر التي تعرضت لها وكذلك طرق التعامل معها واساليب تجنب هذه المخاطر، بالاضافة الى ضرورة أن تسعى شركات التامين لإستخدام أحدث التقنيات

[1] جبر كمال جبر مقبل، دور عملية ادارة المخاطر باستخدام المواصفات الدولية (ISO 31000 : 2008) في بناء التوجهات الاستراتيجية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والتمويل، جامعة الاقصى غزة، فلسطين، 2021.

التكنولوجية من أجل تطوير خدماتها الجديدة، وكذلك ضرورة قيام الشركات بدراسة البيئة المحيطة بها من جميع الجوانب وبطرق ووسائل مختلفة لتحديد الخيار الاستراتيجي المناسب .

03- الدراسة الثالثة:[1]

هدفت الدراسة الى وضع نظام داخلي لادارة المخاطر في شركات التامين، باستخدام أدوات قياس أدوات الخطر (القيمة المعرضة للخطر)، إدارة محافظ الأسهم الصغيرة، وتوصلت الدراسة الى الأزمة المالية الاخيرة أكدت إعتماد شركات التامين بشكل كبير على النماذج الكمية والمعايير الخارجية، إلا أن المتطلبات الكمية الجديدة لراس المال المخاطر في نظام الملاءة يعتمد على تحديد بنية داخلية مناسبة لإدارة المخاطر وتسمح بإستخدام نماذج داخلية، ومراقبة داخلية على كل المستويات، وهذا ما سيؤثر بشكل ايجابي على سوق التامين مع توفير الحماية لحاملي وثائق التامين وتحسين طرق ادارة المخاطر.

04- الدراسة الرابعة:[2]

هدفت الدراسة الى التعرف على خصوصيات نشاط شركات التامين باعتبارها مؤسسات وساطة مالية وضمنية تتميز بانعكاس دور الانتاج، وإبراز الدور الكبير الذي تلعبه سياسة الإستثمار في شركات التامين، والتعرف على الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر الإستثمارية في الحفاظ على أموال شركات شركات التامين ومعرفة معايير نظام الملاءة 02 في إدارة المخاطر الإستثمارية في شركات التامين، وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة كيف يمكن لشركات التامين إدارة مخاطرها الإستثمارية على ضوء توجيهات نظام الملاءة 02 للاتحاد الأروبي واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى أن شركات التامين تعتتبر من أهم المؤسسات المالية الخدمية والفاعلة في أي اقتصاد نظرا للدور المزدوج الذي تلعبه، وتعتبر الإصلاحات التي أتى بها نظام الملاءة 02 إصلاحات جوهرية وتضمن سير عمل شركات التامين، واوصت الدراسة بضرورة العمل على نشر الوعي التاميني لدى أفراد المجتمع فيما يخص الأهمية البالغة التي يكتسبها نشاط التامين، وإنشاء مصلحة لادارة المخاطر في كل شركة من شركات التامين، ومواكبة الدراسات الحديثة المتعلقة بنشاط شركات التامين خاصة تلك المرتبطة بحمل المخاطر التي تخفي نشاط هذه الشركات، والعمل على خلق نظام معلومات يجمع نشاط شركات التامين وهذا من اجل تحسين خدمتها والوقوف دائما على مكامن الخلل لتقويمها هذا من جهة وتقوية الاتصال مع جمهور المستأمنين من جهة أخرى .

[1] Kuznina, Jekaterina, GaidaPettere, Irina Voronova, RiskManagement Models and Tools for Insurance Companies, Cheyenne Academy Publish, (2012).

[2] لفتاحة سعاد، ادارة المخاطر الاستثمارية في شركات التامين وفق نظام الملاءة 2، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014.

05- الدراسة الخامسة[1]:

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى البحث في كيفية مفعيل مفهوم الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية، للحد من مخاطر الملاءة المالية لديها، وذلك من خلال إختبار العلاقة بين مدى الالتزام بمبادئ وآليات حوكمة الشركات وفعالية إدارة مخاطر الملاءة المالية لدى شركات التأمين الجزائرية، وذلك من خلال معرفة مدى مساهمة نشاط التدقيق الداخلي والخارجي بشكل فعال في إدارة المخاطر في شركات التأمين، والتعرف على نظم إجراءات إدارة مخاطر الملاءة المالية وعلاقتها بحوكمة الشركات، وخلصت الدراسة بأن شركات التأمين الجزائرية التي يوجد فيها تطبيق للآليات الرقابية للحوكمة تنعكس آثارها على إدارة مخاطر الاكتتاب والاستثمار وبالتالي إدارة مخاطر الملاءة.

06- الدراسة السادسة[2]:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى أهمية تبني إستراتيجية من قبل شركات التأمين الجزائرية لإدارة مخاطر التي تحدد الصناعة التأمينية، وهذا ما يضمن لها الحفاظ على حقوق حملة الوثائق وحماية مركزها المالي من خطر الإفلاس، وتعزي مكانتها في السوق وبالتالي تحقيق النمو والاستمرارية، بالإضافة إلى تحليل دور كل من عمليات إعادة التأمين والمراجعة الداخلية والأساليب الكمية لقياس الخطر في تفعيل إدارة المخاطر، ولتحقيق هذا الهدف تم إتباع الوصفي التحليلي بالاعتماد على توزيع إستبانة على مجتمع الدراسة كأداة الجمع البيانات من المصدر، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن شركات التأمين الجزائرية تحترم الضوابط والقواعد اللازمة الإدارة مخاطر الملاءة المالية، وأن هذه الشركات تشمل على إطار للمراجعة الداخلية، كما أن عمليات إعادة التأمين وآليات المراجعة الداخلية تساهم بشكل مباشر في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية.

07 - الدراسة السابعة[3]:

الهدف من إعداد هذه الدراسة هو إكتشاف العلاقة بين الأقساط المكتتبة والمطالبات المدفوعة كمتغيرين مستقلين والملاءة المالية المطلوبة كمتغير تابع لعينة من شركات التأمين بالمملكة العربية

[1] بوشلوش سعاد، إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين وإجراءات الرقابة فيها دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015.

[2] مريم حسناوي، استراتيجية إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية دراسة حالة سوق التأمين الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بو علي الشلف، الجزائر، 2018-2019.

[3] علي محمد اللويم، محمد الصادق الشريف، دراسة أثر الأقساط المكتتبة والمطالبات المدفوعة على الملاءة المالية المطلوبة بشركات التأمين في المملكة العربية السعودية، المجلة الدولية للبحوث العلمية IJSR، الإصدار 02 العدد 05، لندن، ماي 2023.

السعودية، لتحقيق ذلك قاما الباحث باحتساب الملاءة المطلوب تحقيقها من قبل شركات التأمين حسب طريقة الأقساط المكتتبة والموجودة في لائحة مراقبة شركات التأمين الصادرة من قبل البنك المركزي السعودي، وتم الإعتماد على التقارير المالية الصادرة والمنشورة لخمس شركات والتي تمثل عينة لسوق التأمين السعودي خلال فترة الدراسة من 2012 إلى 2021، وقد وقع الاختيار على هذه الشركات نظرا لتوفر البيانات اللازمة لإتمام هذه الدراسة خلال الفترة المطلوبة وهي عشر سنوات، ثم استخدم برنامج تحليل الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لاختبار فرضية البحث، حيث أظهرت نتائج اختبار الفرضية إلى أن الأقساط المكتتبة تؤثر إيجابياً ومعنويا على الملاءة المالية المطلوبة لجميع شركات التأمين المبحوثة كما أظهرت النتائج أن المطالبالت المدفوعة تؤثر ايجابيا ومعنويا على الملاءة المالية المطلوبة لهذه الشركات، وطبقا للنتائج المتحصل عليها فإن كلما زادت الأقساط المكتتبة طولبت شركات التأمين بملاءة أعلى مما سيكون له الاثر الكبير في الحفاظ على ملاءة الشركة والقيام بالوفاء بالتزاماتها على المدى البعيد وتخفيض مستوى الأخطاء التي تواجه أصول الشركة، كما أن زيادة حجم المطالبات تؤدي الى زيادة أسعار منتجات التأمين وذلك يؤدي الى زيادة حجم الاقساط المكتتبة وبالتالي زيادة في هامش الملاءة المالية المطلوبة وأوصت هذه الدراسة بضرورة الالتزام والسعي لتحقيق هامش الملاءة المطلوبة أو أعلى منها عن طريق زيادة حجم إشتراكات لمساهمتها الكبيرة في أن تكون شركة التأمين مليئة ماليا كما أوصت الدراسة بإجراء دراسة جديدة تعتمد على التحليل العلمي لمعرفة أنواع التأمين ذات الربحية المالية العالية لتركيز على تسويقها واستقطاب المشركين للحفاظ على كفاءة الشركة المالية، ضرورة اختيار أخطار منخفظة التكاليف لتقليص حجم المطالبات وتخفيض سعر الأقساط التامين لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المشتركين وبالتالي زيادة حجم الاقساط المكتتبة.

- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها تهدف بشكل رئيسي إلى إستخدام مؤشرات ومتغيرات تخص الجانب الفني والمالي لأنشطة شركات التأمين وطريقة تسيرها بفعالية للوصول الى أداء متميز، تمثلت هذه الأنشطة في (التسعير، الإكتتاب، المخصصات الفنية، التعويضات، الاستثمار، إعادة التأمين)، في حين تطرقت الدراسات السابقة الى البعض منها فقط، بالإضافة الى أن هذه الدراسة بصفتها دراسة ميدانية جزائرية أن تخدم بنتائجها وتوصياتها شركات التأمين الجزائرية لتسليط الضوء على إستراتيجية إدارة المخاطر التي تعتمد عليها هذه الشركات لما لها من أهمية بالغة في التخفيف أو الحد من حدة المخاطر.

ثامنا: تقسيمات الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول ثلاثة منها نظرية وفصل تطبيقي وقد إحتوت الفصول على ما يلي:

الفصل الأول: بعنوان إدارة المخاطر في شركات التأمين حيث تناولنا في هذا الفصل مفاهيم عن التأمين وعناصره التي تخدم بحثنا ثم تطرقنا الى شركات التأمين للتعرف على مميزاتها مقارنة بالمؤسسات الأخرى ثم انتقلنا الى مخاطر شركات التأمين للوصول الى طريقة تسيير هذه المخاطر في استراتيجية تسمى إدارة المخاطر.

الفصل الثاني: بعنوان تقييم أداء شركات التأمين تناولنا في هذا الفصل تحديد المفاهيم الأساسية للأداء وكيفية تحسينه ثم تطرنا الى الملاءة المالية والمفاهيم المرتبطة بها وصولا الى مؤشرات تقييم الأداء من خلال التعرف على الأدوات المستخدمة في هذا التقييم.

الفصل الثالث: بعنوان إدارة مخاطر الأنشطة الفنية والمالية لشركات التأمين لتفعيل الأداء، تطرقنا في هذا الفصل الى مساهمة ادارة المخاطر في مختلف أنشطة التأمين (التسعير، الإكتتاب، المخصصات الفنية، تسوية المطالبات، الاستثمار، اعادة التامين) في تفعيل الأداء في شركات التأمين

الفصل الرابع: بعنوان إدارة المخاطر ومساهمتها في تفعيل أداء شركات التأمين الجزائرية، تم تحليل واقع إدارة مخاطر أنشطة شركات التأمين في الفترة 2012-2022 محل الدراسة بعد التعريف بميدان الدراسة كدراسة تطبيقية، كما تم التطرق الى مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين محل الدراسة عن طريق الإعتماد على الإستبيان الموجه لموظفي الشركات وذلك بتطبيق نموذج الدراسة الذي يعتمد على مؤشرات إدارة المخاطر ثم القيام بتحليل البيانات وإختبار الفرضيات.

الفصل الأول: إدارة المخاطر في شركات التأمين

تمهيد:

موضوع إدارة المخاطر من المواضع التي إهتمت بها المؤسسات المالية منها شركات التأمين وذلك لما يشهده عمل هذه المؤسسات من أزمات ومشكلات أدت بها إلى الإفلاس والعجز للعديد منها، كما أن إنخراط شركات التأمين في الأسواق المالية وتزايد العولمة وعلاقتها ببعضها البعض بدرجة كبيرة خاصة في عمليات إعادة التأمين، كل هذه الأسباب أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات، إذ أن قطاع التأمين يواجه مشاكل كثيرة على غرار باقي القطاعات الأخرى لما يميزه من صفة نقل الخطر من الغير إلى شركة التأمين، لذا كان لزاما عليها أن تطور من الأدوات والأساليب والتقنيات التي يمكن أن تتعامل مع الخطر فيها بأكثر كفاءة.

لذا فإن شركات التأمين تتعامل بالدرجة الأولى مع المخاطر التي تتعلق بوظائف المؤسسة أو بالمجال الذي تعمل فيه، فالتخصص الرئيسي المطلوب لإدارة المؤسسة هو كيفية وطريقة التعامل مع المخاطر في نوعها والشكل العام لها، وإذا كان قطاع التأمين أكثر تعاملا مع الأخطار من القطاعات الإقتصادية الأخرى فإن التطور الإقتصادي أظهر أن سلامة القطاع التأميني وتطوره ونموه وكفاءة نشاطه شرط من شروط التقدم الإقتصادي.

لقد أصبح موضوع إدارة المخاطر التأمينية يحضى بإهتمام وتركيز كبير من طرف هيئات الرقابة والإشراف وشركات التأمين ذوي الإختصاص وذلك بوضع إهتمامهم بصياغة استراتيجيات لدراسة ظاهرة تزايد المخاطر التأمينية وطرق التحكم فيها من خلال عمليات إدارة المخاطر، وأن صياغة هذه الإستراتيجية الغرض منه تحقيق الأهداف والتقليل من حدة هذه المخاطر والأثار السلبية الناتجة عنها طالما أن إدارة المخاطر دورها يتمثل في تحديد نوع الخطر وقياسه ومراقبته وذلك للتحكم فيه.

وبناءا على ما سبق ذكره تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التألية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في التأمين

المبحث الثاني: مخاطر شركات التأمين

المبحث الثالث: إدارة المخاطر شركات التأمين

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في التأمين

بظهور المجتمعات الحديثة وتطور الحياة أصبح من الصعب على الأفراد التجمع بقدر كاف لمجابهة الأخطار خاصة وأن حياة الفرد والمؤسسات أصبحت مليئة بالأخطار المادية والمعنوية التي تؤدي تحققها الى خسائر، والملاحظ أن هذه الأخطار يصعب معرفة قيمة الخسائر التي يمكن أن تحدثها هذه المخاطر والتي من الصعب منع قوعها، ولهذا يلجأون الأفراد والمؤسسات للتأمين كنوع من التعاون والتضامن بين المعرضين لنفس الخطر.

ويستلزم الأمر من أجل التصدي للأخطار إنشاء وحدات عمل تتكفل بهذا الغرض، تتمثل في شركات التأمين التي تلعب دورا بارزا في الوساطة بين المؤمن لهم بجمع الإشتراكات والأقساط وفق الإتفاق المبرم مع المؤمن لهم وفي حالة تحقق الخسارة المحتملة تقوم بتعويض المتضررين حيث تتم عملية الإكتتاب والتعويض وفق عقود وإجراءات متعارف عليها.

المطلب الأول: تعريف التأمين وأهميتة الإقتصادية والإجتماعية

يعد التأمين أحدث الأنشطة الإقتصادية الخدمية الهامة، التي نشأت منذ عدة قرون استجابة للحاجات الملحة المتعلقة بطبيعة الأنشطة الاقتصادية وتطورها، لذا تم تناول تعريف التأمين وأهميته الإقتصادية والإجتماعية.

أولا: تعريف التأمين

هناك العديد من المخاطر التي يتعرض لها الإنسان في مراحل حياته والتي ينتج عنها خسائر مالية، وتصيب هذه الأخطار الإنسان في شخصه أو ذمته المالية أو ممتلكاته، ومن هنا بدأ الإهتمام في طريقة مواجهة هذه المخاطر، فلجأ إلى مجموعة من الأساليب كالحماية، التجميع، الإدخار، وغيرها، بعدها تبين أن كل هذه الوسائل لا تكفي لمواجهة المخاطر المحتملة، ومن هنا ظهرت فكرة التأمين والتي تقوم على أساس تجميع المخاطر وتوزيع الخسائر المترتبة عن تحققها على مجموعة المعرضين لهذه المخاطر، ومنه فإن التأمين كنظام تعاوني يعمل على التقليل من حجم الخسائر المحققة[1] ومن هنا اشتقت كلمة التامين .

هناك العديد من التعريفات حسب وجهات نظر نعرض البعض منها كمايلي:

01- حسب ما جاء في نص المادة 619 من القانون المدني الجزائري، فالتامين عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي الى المؤمن له أوالى المستفيد الذي اشترط التامين لصالحه، مبلغا من المال او إيراد

[1] عيد احمد ابو بكر، وليد اسماعيل السيفو، ادارة الخطر والتامين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص 91.

مرتب أو أي عوض مالي أخر، في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن[1].

هذا التعريف هو تعريف قانوني يبين العلاقة التعاقدية التي ترتبط بين المؤمن "شركة التامين" وعملائها، وبمجرد إبرام العقد تتحدد التزامات وحقوق لكل طرف تعاقدي، يكون شركة التأمين الحق في الأقساط التي يلتزم العملاء بتسديدها، وبالمقابل تلتزم شركة التامين بالتعويض عن وقوع الخطر المؤمن منه للعميل، الذي يعتبر مبلغ التأمين حق له .

02- عملية تقنية تقوم بها مؤسسات منظمة تهدف الى تجميع الأخطار المتشابهة وتعمل وفق طريقة المقاصة في عمليات التعويض وفقا لقوانين رياضية وإحصائية، كما أن المؤمن له يدفع أقساطا مالية للمؤمن في المقابل يدفع هذا الأخير مبلغ كتعويض عن الضرر أو الخسائر الناجمة وفق ما جاءت به وثيقة التأمين.[2] .

من هنا يمكن القول أن التأمين ليس علاقة قانونية بين المؤمن والمؤمن له فحسب، بل هو أيضا عملية تقوم على أسس فنية، وهي تنظيم التعاون بين المؤمن لهم من طرف المؤمن الذي يعتمد في ذلك على حساب الإحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة والجمع بين الأخطار قابلة للتأمين، وعلى إجراء المقاصة بين الأخطار .

وسوف نتطرق الى الأسس الفنية للتأمين فيما يلي:

- تنظيم التعاون بين المؤمن لهم: لايستطيع الإنسان بمفرده أن يواجه المصائب التي يحملها له القدر فهو يحتاج دائما الى مساعدة الأخرين، ونظام التأمين يقوم أساسا على التعاون والتضامن بين مجموعة من الأفراد هم المؤمن لهم على الوقوف في مواجهة ضربات القدر، ومن شأن التعاون توزيع نتائج الكوارث والخسائر بين أفراد المجموعة فيخفف ذلك من حدتها بالنسبة لكل واحد منهم، والمؤمن هو الذي ينظم هذا التعاون ويدير الإحتياط للمستقبل ومواجهة نتائج الخطر بتوزيعها على أفراد المجموعة، وهو يعتمد على هذا التنظيم على وسائل تعتبر هي أسس فنية للتأمين .

- قانون الاعداد الكبيرة: يقوم التأمين على فكرة تبادل المساهمة في تحمل الخسائر بين المؤمن لهم، الذين يجمعون أموالهم في شكل رصيد مشترك، ولتحقيق هدف مشترك وهو تحمل الخسائر والأضرار، التني تنتج عن الأخطار التي تهددهم فيتحل كل واحد منهم جزء من الضرر، الذي يتحقق بالنسبة لأحدهم.

- حساب الاحتمالات: المؤمن بتنظيمه التعاون بين عدد من المؤمن لهم يلجأ الى حساب الإحتمالات التي تتحقق فيها الأخطار المؤمن عليها، أي حساب عدد الفرص التي يمكن أن تتحقق فيها هذه الاخطار،

[1] المادة 619 من القانون المدني الجزائري، الفصل الثالث عقد التامين، القسم الاول احكام عامة 2007، ص:102.
[2] سليمان بن ابراهيم بن ثنيان، التامين واحكامه، دار بن حزم، لبنان،2003، ص 38.

وقانون الأعداد الكبيرة يقضي أن حساب الإحتمالات يكون أقرب للدقة، كلما زاد عدد الاخطار المؤمن عليها، فمن شأن وجود أكبر عدد من المؤمن لهم ومن الأخطار أن يؤدي الى نتائج متقاربة وعلى أساس حساب الإحتمالات تحقق الخطر يمكن للمؤمن أن يحدد الأقساط التي يلتزم المؤمن لهم بدفعها والتي يكون بها الرصيد المشترك ويمكنه أن يحدد على وجه التقريب مبالغ التامين والتعويضات التي تستوجبها تغطية الأخطار المؤمن عليها .

- الجمع بين الاخطار القابلة للتامين: إن تعدد الأخطار طبقا للقانون الأعداد الكبيرة لايكفي لتنظيم عملية التأمين تنظيما فنيا، بل يشترط زيادة على ذلك أن تكون هذه الاخطار التي يجمع بينها المؤمن مستوفية لشروط تجعلها قابلة للتامين وهي: شرط التجانس والتفرق والتواتر .

- **شرط التجانس:** يجب أن تكون الأخطار التي يجمع بينها المؤمن متجانسة كحرائق أو حوادث السيارات أو المرض والإصابات الجسمية، الوفاة، ويجب أن تكون متقاربة القيمة .
- **شرط التفرق:** يجب أن تكون الأخطار متفرقة، ومعنى ذلك أن لايجتمع وقوعا في وقت واحد بالنسبة لجميع المؤمن لهم أو للعدد الكبير منهم، وإلا إستحال على المؤمن تغطيتها لما تسببه من إختلال في التوازن المالي للشركة .
- **شرط التواتر:** يجب أن تكون الأخطار متواترة، أي أن يكون وقوعها منتظما، فلا تكون نادرة الوقوع، وإلا لما تمكن المؤمن من مواجهة التزاماته من قبل المؤمن لهم.

- إجراء المقاصة بين الأخطار: لا ينجح المؤمن في تنظيمه للتعاون القائم بين المؤمن لهم، إلا إذا وزع عبئ الأخطار والخسائر على المؤمن لهم، بإعتماده على الأقساط التي يدفعونها، والتي تكون الرصيد المشترك، وعلى إجراء المقاصة بين الأخطار التي تحققت والأخطار التي لم تتحقق، بشرط أن تكون هذه الأخطار متجانسة من حيث الطبيعة، ويجب أن يراعى المؤمن أيضا تقاربها من حيث قيمتها، ومن حيث مدتها.

03- وسيلة تهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة من تحقق الأخطار محتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا ولا دخل لإدارة الأفراد أو الهيئات في حدوثها[1].

نستخلص من هذا التعريف أن التامين هو وسيلة أو أداة إقتصادية تهدف الى حماية الأفراد أو الهيئات من الخسائر المادية المحتملة الحدوث وأن الخطر المحتمل الحدوث يمكن قياس الخسائر الناتجة عن تحققه.

[1] عيد احمد ابو بكر، وليد اسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص: 94.

04- عملية بموجبها يحصل طرف وهو المؤمن له على تعهد مقابل دفع القسط لطرف أخر هو المؤمن الذي يلتزم أن يدفع للغير مبلغ التامين في حالة تحقق الخطر، وهذا المؤمن الذي يتحمل مجموعة من الأخطار ويقوم بإجراء المقاصة عليها طبقا لقوانين الإحصاء.

هذا التعريف تميز بالشمولية حيث ركز على الجانب القانوني على العلاقة التعاقدية وعلى الجانب الفني من خلال إجراء المقاصة أو الإستعانة بعوامل الإحصاء[1] .

ثانيا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعي للتأمين

تظهر أهمية التامين في عدة جوانب اقتصادية واجتماعية لما لها من مميزات ومنافع تقدمها للمجتمع والفرد، حيث أن الهدف الأساسي للتامين يتمثل في توفير التغطية التأمينية للافراد والهيئات نتيجة لتحقق الأخطار المتعددة والمختلفة التي تزخر بها الحياة اليومية، وتمتد منافع التأمين الى الأسرة والمجتمع، لأن الفرد ماهو إلا جزء من المجتمع، وفيما يلي أهم الفوائد التي يقدمها التأمين على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي[2]:

01- من الناحية الاقتصادية:

للتأمين أهمية إقتصادية نبزها في النقاط التالية:

- نظرا لأن نظام التأمين يقدم حماية ضد الخسائر التي تترتب عن تحقق الكثير من الأخطار التي تواجهها الأفراد والهيئات، ومن هنا وجود التأمين يشجع عن القيام بالمشروعات المختلفة حيث لم يعد هناك مجال للتردد في إنشاء هذه المشروعات بسبب الخوف من ضياع الأموال المستثمرة فيها نتيجة لتحقق الكثير من الأخطار مثل الحريق والسرقة .

- يعتبر التأمين وسيلة إدخارية هامة لما تقوم به شركات التأمين من تجميع للأقساط التأمينية، وفي إنتظار وصول تاريخ الإستحقاق مبالغ التامين تقوم بإستثمارها في توظيفات مختلفة وبالتالي هنا التأمين يعتبر مصدرا من مصادر التمويل الغير مباشر الذي يسعى إليها الأفراد والهيئات للحصول على القروض اللازمة لهم .

[1] Franciis Ciuilbault et Constamt Elish,berg , les grandes principes de l'assurance, Edition l'agrus , 9éme édition ; paris, 2009, p :53.

[2] للمراجعة يمكن الاطلاع:
- عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو ، مرجع سابق، ص ص : 12-17.
- مختار محمود الهانسي، اسامة عبد العزيزحسين، مقدمة في الخطر والتامين، دار الاشعاع، 1992، ص ص : 55-61.
- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، التامين ورياضياته، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص : 80-85.
- سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرفية اللبنانية، مصر، 1986، ص: 51.

- تكمن أهمية التأمين في زيادة الكفاءة الإنتاجية حيث أن التأمين يؤدي الى إزالة الخطر من حياة الأفراد مما يبعث الأمان في نفوسهم بخصوص المستقبل الأمر الذي يمكنهم من تركيز تفكيرهم وطاقتهم في العمل وابتكار واستحداث الوسائل الكفيلة لزيادة الإنتاج وتحسين مستواه .

- تحقيق التوازن التلقائي بين العرض والطلب والإقتصاد الوطني، ففي أثناء الرواج الإقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإجتماعية الإلزامية من حيث شمولها لفئات جديدة مما يؤدي إلى زيادة المدخرات الإجبارية بما يساعد على التخفيف من الموجة التضخمية، وفي فترات الكساد تعمل التأمينات الإجتماعية على زيادة قيمة التعويضات للعملاء في حالة المرض والإصابات وغيرها، هذا من شأنه زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات بما يساعد على التخفيف من حدة الكساد.

- يمثل بندا من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد ميزان حركة رؤوس الأموال، حيث تسجل فيها أقساط إعادة التامين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الإتفاقيات المبرمة مع شركات التامين في الخارج، وتأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط برصد العمليات التأمينية الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة والأموال الصادرة، وبالتالي يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال الى الخارج تناسبا عكسيا مع درجة نمو صناعة التأمين محليا.

02- من الناحية الاجتماعية:

- تحقيق الإستقرار الإجتماعي للفرد والأسرة من خلال محاربة الفقر حيث يجنب الفرد والعوز والحاجة لما يضمن له من تعويض مادي يحقق له ولأسرته الحد الأدنى من مستوى المعيشية عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدث في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه وغيرها كما أن التامين التجاري يحقق الغرض المشار إليها عند تعرض ممتلكات الفرد لأخطار الحريق أو السرقة وكل ذلك يساهم في تحقيق الإستقرار الإجتماعي .

- وسيلة مساعدة على تنمية الشعور بالمسؤولية وتقليل الحوادث حيث أن قيام الفرد بالتأمين على حياته ويرتب لأسرته معاشا يضمن لها الحياة الكريمة بعد مماته كذلك تأمين السيارة يضمن للمتضرر من الخطر المؤمن منه عند وقوع التعويض الازم له، وهكذا نجد التأمين بكافة أنواعه تنمي الشعور بالمسؤولية لدى الفرد تجاه نفسه وأسرته وتجاه مجتمعه كما أن شركات التامين تعمل من جانبها بإعداد البحوث والدراسات لإكتشاف أسباب تحقق الأخطار والعوامل المساعدة على حدوثها وهذا للعمل على التقليل من تحققها، إن هذه الجهود المبذولة من طرف شركات التأمين تعود على المجتمع ككل بالفائدة .

المطلب الثاني: أقسام التأمين وعناصر العملية التأمينية

لفهم موضوع التأمين جيدا يستوجب التعرف على عناصر العملية التأمينية وتحديد أصنافه تحديدا دقيقا من خلاله نستطيع التفرقة بين كل صنف، ويمكن تقسيم التأمين بأكثر من طريقة.

أولا: عناصر العملية التأمينية

من خلال التعاريف السابقة للتأمين يظهر لنا مجموعة من العناصر تعتبر جوهر العملية التامينية نذكرها فيما يلي:

01- المؤمن:

يمثل الطرف الأول في عقد التأمين، وهو الشخص (طبيعي أو معنوي) الذي يأخذ على عاتقه التعويض، عند تعرض الطرف الأخر للحادث أو الكارثة[1] وتتلخص واجباته فيما يلي[2]:

- الإلتزام بدفع مبلغ التأمين (التعويض) عن الضرر الناتج عن وقوع الخطر المؤمن منه سواء كان نقديا أو عينيا (تصليح أو إستبدال)، وفقا للأحكام الخاصة بكل نوع من أنواع التأمين .

- أن ينشئ لصالح المؤمن لهم وديعة لدى السلطات النقدية تكون ضمانا لحقوقهم في حال عدم قدرته على التعويض.

- تطبيق نصوص بوليصية (عقد) التأمين في حال حصول الخطر أو انتهاء العقد .

- المشاركة في الأرباح والعمولة في أنواع التأمين التي تخضع لذلك.

- أن لا يقدم الى المؤمن له معلومات قد تؤدي الى تضليل طالب التأمين وأن يحضره بأي تعديلات ينوي القيام بها.

- القيام بالكشف المباشر عند حدوث الخطر لتقدير الأضرار والخسائر .

- القيام ببحوث عملية للحد من الحوادث والخسائر وتشجيع المؤمن لهم على الإلتزام للوقاية من الأخطار.

- على المؤمن أداء الضمان أو المبلغ المستحق الى المؤمن له أو المستفيد على الوجه المتفق عليه عند تحقق الخطر أو حلول الأجل المحدد في العقد .

[1] ابراهيم ابو النجا، التامين في القانون الجزائري،، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الاول، الجزائر، 1995، ص: 81.
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر 95-07 المؤرخ في 25-01-1995 المتعلق بالتامينات، العدد 13 القسم الثالث حقوق المؤمن والمؤمن لهم والتزاماتهم (من المادة 108 الى 120)، ص ص : 17-18.

- لا ينتج إلتزام المؤمن أثره في التأمين من المسؤولية المدنية إلا إذا قام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه هذه المسؤولية .

- لا يجوز للمؤمن أن يدفع لغير المتضرر مبلغ التعويض المتفق عليه (كله أو بعضه) ما دام المتضرر لم يعوض عن الضرر الذي أصابه .

02- المؤمن له:

هو الشخص أو الهيئة طالبة التأمين أو المستأمن الذي يتعهد بدفع قسط أو أقساط التأمين لقاء إلتزام المؤمن بعملية التأمين عن الخطر الذي يلحق بالشيء المعرض للخطر المؤمن منه، على أن يتحصل على تعويض الخسارة في حالة تحقق الخطر[1] وتتمثل واجباته فيما يلي[2]:

- الإلتزام بدفع المستحقات المالية المترتبة عليه المتمثلة في الأقساط حسب الأجل المحددة في العقد .

- تقديم جميع البيانات التي تتعلق بالشئ المؤمن عليه وعدم إخفاء أي منها لتقدير المخاطر التي يأخذها على عاتقه.

- إشعار المؤمن عن أية تعديلات أو إضافات طرأت على الشئ موضوع التأمين أو عن تغيير مهنته أو موقع عمله في حالة تأمينات الحياة .

- تقديم كافة الوثائق المتعلقة بالخطر عند حصوله مثل: التقارير الطبية أو الفنية والضبوطات والفواتير .

- إذا كتم المؤمن له بسوء نية أمرا أو قدم بيانا غير صحيح بصورة تقلل من أهمية الخطر المؤمن منه أو تؤدي الى تغيير موضوعه أو إذا أخل بالإلتزامات المتعهد بها، كان للمؤمن أن يطلب فسخ العقد، ويجوز أن يطالب بالأقساط المستحقة قبل هذا الطلب.

- اذا انتفى الغش أو سوء النية وجب على المؤمن عند طلب الفسخ أن يرد للمؤمن له الأقساط التي دفعت أو يرد منها القدر الذي لم يتحمل في مقابلة خطر ما .

- مراعاة كل الإلتزامات المنصوص عليها في التشريع والإلتزامات مع المؤمن لا سيما تلك المعمول بها فيما يخص الوقاية والأمن من الأخطار .

[1] صدقي عبد الهادي، محمود الزمامري، ادارة التامين، الشركة العربية التحدة للتسويق والتوريدات،ط01، القاهرة، 2014، ص: 82.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر 95-07، مرجع سابق .

03- مبلغ التأمين:

عند تحقق الخطر المؤمن ضده، يصبح للعميل الحق في مبلغ التأمين الذي تلتزم الشركة بدفعه له[1] .
سوف نوضح جوانب فيما يخص مبلغ التأمين[2]:

قد ينص في العقد المبرم على مبلغ التأمين صراحة كما هو الحال في التأمينات النقدية، وينطبق ذلك على التأمينات على الحياة ويتم دفع المبلغ بالكامل للعميل عند تحقق الخطر المؤمن منه، أما في التأمينات على الخسائر فيمثل مبلغ التأمين الحد الأقصى للتزام شركة التأمين وهو التعويض الذي يعتمد تحديده على قيمة الخسائر الفعلية .

04- وثيقة التأمين:

تتضمن وثيقة التأمين الشروط العامة المطبوعة التي يضعها المؤمن بحسب نموذج يعده لذلك والى جانب هذه الشروط العامة تذكر بيانات معينة، وهذه البيانات هي التي تخصص وثيقة التأمين بإعتبارها عقدا مبرما مع مؤمن له بالذات، ويجب أن تتضمن وثيقة التأمين علاوة على الشروط العامة البيانات الأتية:

- تاريخ توقيعها.

- أسماء المتعاقدين وموطن كل منهم.

- الأشخاص أو الأشياء المؤمن منها.

- طبيعة المخاطر المؤمن منها.

- التاريخ الذي يبدأ منه تأمين هذه المخاطر والتاريخ الذي ينتهي فيه

- القسط أو الإشتراك أو رأس المال الذي يؤديه المؤمن له مقابل تعهدات المؤمن وتاريخ الإستحقاق وطريقة الأداء.

- عوض التأمين الذي يلتزم به المؤمن.

[1] اسامة عزمي سلام، شقيري نوري موس، ادارة الخطر والتامين، دار الحامد للنشر والتوزي، عمان، 2006، ص: 104.

[2] ابراهيم علي عبد ربه، مرجع سابق، ص ص 44، 45.

وليست هذه البيانات على سبيل الحصر بل قد تذكر بيانات أخرى غير في وثيقة التأمين إذا كانت داخلة في شروط العقد، كطريقة الإدلاء بالبيانات وميعاد تسوية مبلغ التأمين وطريقة تقدير الأضرار[1].

05- المستفيد:

هو شخص محدد في الوثيقة ليحصل على عوائد الوثيقة والأنواع الأساسية لتحديد المستفيد هي كالتالي:

- المستفيد الأساسي: هو المستحق الأول لعوائد الوثيقة في حالة وفاة المؤمن عليه.

- المستفيد المحتمل: فهو المستفيد الذي يستحق عوائد الوثيقة إذا توفي المستفيد الأساسي قبل وفاة المؤمن عليه ،فإذا توفي المستفيد الأساسي قبل الحصول على المبلغ المضمون بموجب الوثيقة عند إختياره لسداد المبلغ عن طريق التقسيط على دفعات ،فإن المبلغ المتبقى يدفع الى المستفيد المحتمل[2].

- المستفيد القابل للتغيير: غالبا ما يتم تحديد المستفيد مع إمكانية قابليته للتغيير،ومعنى أن المستفيد قابل للتغيير هو أنه من حق مالك الوثيقة أن يحتفظ لنفسه بحق تغيير المستفيد المحدد دون موافقة المستفيد،وللمستفيد القابل للتغيير له فقط حق الإعتراض على المزايا، ويمكن إستخدام جميع حقوق الوثيقة دون موافقة المستفيد القابل للتغيير .

- المستفيد الغير قابل للتغيير:هو الشخص الذي لايمكن تغييره دون أخذ موافقة المستفيد، ومع ذلك فإن معظم الوثائق اليوم تشترط أن مصلحة المستفيد قبل وفاة المؤمن عليه، حتى إذا كان المستفيد غير قابل للتغيير وبذلك فإذا توفي المستفيد غير القابل للتغيير قبل وفاة المؤمن عليه فإن جميع الحقوق المتعلقة بعوائد الوثيقة تعود مرة أخرة الى مالك الوثيقة حيث يمكن تحديد مستفيد أخر .

- المستفيد المحدد بصفة خاصة: هو المستفيد الذي يتم تحديده وتعريفه بالإسم، وعلى العكس من ذلك فإن المستفيد المحدد ضمن مجموعة هو الشخص الذي لا يتم تحديده بالإسم، ولكنه عضو في مجموعة محددة كمستفيد، مثل أطفال الشخص المؤمن عليه وتحديد مجموعة مستفيدين يكون إختيارا ملائما إذا رغب المؤمن عليه في تقسيم عوائد الوثيقة بشكل متساويين بين أعضاء مجموعة معينة.

ومعظم شركات التأمين تقوم بتقييد إستخدام حق إختيار مجموعة كمستفيدين بسبب مشكلة تحديد أفراد هذه المجموعة، وعلى الرغم من أن جميع شركات التأمين تسمح بتحديد الأطفال كمجموعة ، فإنها لا

[1] عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في القانون المدني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1964، ص: 1084.
[2] ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص: 78.

تسمح بإستخدام هذا التحديد عندما يكون أعضاء المجموعة غير محددين، أو تكون العلاقة بينهم وبين المؤمن عليه بعيدة [1].

06- قسط التأمين:

وهو مايقوم العميل بدفعه إلى شركة التأمين مقابل تغطية الخطر المؤمن ضده بمعنى أن القسط يعتبر سعر التأمين الذي تقدمه الشركة الى العميل ويتحدد القسط بعده بعدة أمور هي[2]:

- مقدار الخطر المؤمن ضده والذي يتم حسابه عن طريق متخصصين.

- النفقات الإدارية والمالية والعمولات والضرائب ونسب أخرى التي تواجهها شركة التأمين أثناء تقديم خدماتها.

- مبلغ التأمين الذي يمثل الضرر حيث كلما إزداد هذا المبلغ كلما أدى إلى زيادة القسط.

ثانيا: أقسام التامين

يمكن تقسيم التأمين إلى أنواع عديدة ومختلفة وذلك حسب الزاوية التي ينظر من خلالها التأمين حيث نجد التقسيم من وجهة الغرض من التأمين أو من وجهة نظر الخطر المؤمن منه نفسه أو طبقا لنوع العقد المبرم بين المؤمن والمستأمن أو من حيث الإدارة العلمية للتأمين أو من حيث القائمين بعملية التأمين نفسها أو تبعا لإمكانية تقدير الخسائر المتوقعة ومقدار التعويض اللازم.

01- التقسيم من حيث طبيعة الغرض من التأمين:

وفقا لهذا المعيار ينقسم التأمين الى ثلاثة أنواع:

- **التأمين التجاري:** يسمى بالتأمين ذو القسط الثابت ويقوم التأمين هنا على أساس تجاري أي بغرض تحقيق الربح، حيث يتم حساب قسط التأمين على أساس تغطية الخطر المؤمن منه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية المصاريف الإدارية والربح الذي تهدف إليه شركات التامين [3].

[1] زينب ناجم، اشكالية النهوض بفرع التامين على الحياة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2011- 2012، ص ص : 32-33.
[2] محمد جودت ناصر، ادارة الاعمال التأمين دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1998، ص ص: 60-61.
[3] فلاق صليحة ، أثر الاصلاحات الاقتصادية في قطاء التامين الجزائري 1990-2008، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2009-2010، ص: 28 .

هذا النوع من شركات مساهمة تهدف إلى تحقيق أرباح، رأس مالها يتكون من حصص متساوية الواجبات والحقوق كل حصة تعتبر سهما وتتحدد مسؤولية قرارات المساهمين في إدارة الشركة بحسب عدد الأسهم التي يمتلكونها والمشكلة لرأس المال[1].

ويتميز التأمين التجاري بمجموعة من المميزات أهمها[2]:

- إنفصال صفة المؤمن عن صفة المؤمن له، فالمؤمن يعتبر وسيطا بين وأصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع التأمين وبين المؤمن لهم.
- قيمة القسط ثابتة، يقوم المؤمن باللجوء الى الإحصائيات والدراسات التقنية الرياضية لحساب معدلات وقوع الحوادث، ومعدل تكرارها بما يضمن تفادي حدوث الخطر، ويلتزم المؤمن بعدم تعديل القسط إلا بعد إتفاق مسبق مع المؤمن له.
- لا يوجد تضامن بين المؤمن له والمؤمن، فيتحمل هذا الأخير كل تبعات حدوث الخطر من الخسائر المحققة أيا كانت قيمتها من مجموع الأقساط المتحصل عليها، والشركة تستأثر بالربح المحقق جراء إنخفاظ مبلغ التعويضات المطلوبة من مجموع الأقساط، كل هذه الصفات جعلت منها شركات تأمين تجارية.
- الإتفاق على قيمة التعويضات المطلوبة واجبة الدفع بعد تحقق الخطر بصفة مسبقة، وتتحدد هذه القيمة أثناء إبرام العقد بمبلغ معلوم أو بحد أقصى مصرح به في وثيقة التأمين.

- التأمين التعاوني: تقوم به الهيئات ذات الطابع التعاوني بين مجموعة من الأعضاء يتعرضون لخطر واحد، وتقوم بإبرام عقود التأمين بينهم ويتم تعويض الضرر الذي يلحق بأحدهم إذا نزل به الخطر المؤمن منه، مقابل تقديم الأعضاء لإشتراكات تختلف حسب عدد وأهمية الحوادث خلال فترة النشاط، والشركات ذات الطابع التعاوني لا تتعامل مع الوسطاء في تقديم منتجاتها الى الجمهور، ولا تهدف الى تحقيق الربح، ويلعب العضو دور المؤمن والمؤمن له في نفس الوقت [3].

[1] زياد رمضان، مبادئ التأمين، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط01، الاردن، 1998، ص:19.
[2] غفصي توفيق، سياسات قطاع التامين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني دراسة ميدانية خلال الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018، ص:40.
[3] بالي مصعب، التامين كأداة لإدارة الأخطار، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT خلال الفترة 2004-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2011-2012، ص: 08.

- التامين الإجتماعي: هو وسيلة لتجميع الأخطار من طرف هيئة حكومية أو هيئة مخول لها قانونا هذا النشاط، الهدف منه منح للمؤمن له مزايا مالية عند حدوث أخطار وتحقق خسائر، ويرتكز هذا التأمين على أهداف إجتماعية لا تهدف الى تحقيق عوائد بل الى حماية فيئة معينة تمثل الطبقة الضعيفة[1].

02- التقسيم من وجهة نظر الخطر المؤمن منه:

يمكن تصنيف التأمين تبعا للخطر المؤمن ضده إلى الأنواع التالية[2]:

- التأمين على الأشخاص: تشمل هذا التأمين مجموعة الأخطار التي تهدد الفرد في حياته أو سلامة جسمه أو صحته وقدرته على العمل مثل أخطار الوفاة، المرض، الأخطار التي تحقق العجز الكلي أو الجزئي للشخص، الشيخوخة وتتفرع هذه التأمين إلى :

- **التأمين على الحياة:** في هذا النوع من التأمين يتعهد المؤمن في مقابل أقساط محددة مدفوعة من طرف المؤمن له بأن يدفع لهذا الأخير أو المستفيد مبلغا من المال عند وفاة المؤمن له أو عند بقائه على قيد الحياة بعد مدة معينة أو يدفع إيرادا مرتبا لفترة محددة أو لمدى الحياة، وذلك حسب إتفاق العقد، وللتامين على الحياة صورا متعددة، التأمين لحالة الوفاة، التأمين لحالة البقاء، التأمين المختلط (الحياة ، الوفاة).
- **التأمين على الحوادث الشخصية :** الغرض من هذا التأمين هو تغطية إصابة جسم الفرد المؤمن له بحوادث معينة، إضافة الى أن هذا النوع يشمل تأمين المرض وتغطية مصاريف العلاج.

- التأمين على الممتلكات: هذه الخدمة التأمينية تخص مجموعة الأخطار التي عند وقوعها تحصل خسائر في ممتلكات العملاء (منقولة وثابتة) ولهذا النوع عدة صور نذكر منها تأمين الحريق، تأمين السيارة ، تأمين المحاصيل، تأمين السرقة.

- خدمة التأمين على المسؤولية المدنية: تضم هذه الخدمة مجموعة الأخطار التي تنتج عن وقوع أخطار من عميل شركة التأمين يتسبب في وقوع خسائر لأشخاص في ذاتهم أو ممتلكاتهم أو فيهما معا، حيث تلتزم الشركة بدفع قيمة التعويض المترتب على العميل الى الشخص المستفيد الذي تضرر من الحادث والأمثلة على هذا النوع متعددة نذكر منها: تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات والسفن

[1] رمضان أبو السعود، أصول التامين، دار المطبوعات الجامعية، ط02، مصر، 2003، ص:175.

[2] للمراجعة يمكن الاطلاع:

- مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص ص : 20-21.

- مختار محمود الهانسي، أسامة عبد العزيز حسين، مرجع سابق، ص: 56.

-Corfias.T . Assurance VIO, tochnique et produits,L'Agus Ed, paris, 2003, P : 23.

والطائرات، تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة (مهندسين، أطباء، صيادلة،مقاولين)، تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات والأراضي التي تكون سبب في الحاق الضرر بالغير.

03- التقسيم من حيث إمكانية تحديد الخسائر:

وفقا لهذا التقسيم يمكن تقسيم التأمين الى نوعين فقط من التأمينات وهما تأمينات نقدية وتأمينات الخسائر.

- **التأمينات النقدية:** وهي التأمينات التي لايمكن تحديد وحساب مقدار الخسائر الفعلية فيها وذلك بسبب طبيعتها، وتشمل كافة التأمينات التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق الخطر المؤمن منها، وذلك لوجود عنصر معنوي نتيجة تحقق الخطر والسؤال المطروح هنا: كيف إذن تحسب مقدار تعويض هذا الخطر وهي أصلا لا تستطيع حساب مقدار الضرر الذي يحقق المؤمن له ؟ والجواب هو أنه يتم تحديد مبلغ التعويض المستحق مقدما عند تحقق هذا الخطر ويتمثل في مبلغ التأمين، فالخسارة يتم تقويمها بالنقد مقدما لذا سميت بالتأمينات النقدية ويتم تحملها بالكامل إذا تحقق الخطر المؤمن منه، وفي هذه الحالة مقدار التعويض لا علاقة له بحجم الضرر المحقق، ومثال ذلك تأمينات الحياة[1].

- **تأمينات الخسائر:** تشمل كافة التأمينات التي يسهل فيها تحديد الخسائر الفعلية، الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمينات المتتلكات بأنواعها المختلفة، فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية بحد أقصى مع مبلغ التأمين المحدد في عقد التأمين، ومن هذا النوع من التأمينات ماهو معروف بتامينات الحريق، الحوادث، السطو وغير ذلك [2].

04- التقسيم من وجهة نظر عقد التامين:

حيث نجد نوعين من التأمينات[3]:

- **التأمين الإختياري:** ويشمل التأمينات التي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأة بمحض إختيارهم، وذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي أنه لابد أن تتوافر هنا حرية الإختيار في التعاقد بين شركة التأمين وبين الفرد ومن هذا النوع من التأمينات ما هو متعلق بتأمين الحريق، السرقة، التامين البحري .

- **التأمين الإجباري:** يشمل التأمينات التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو المنشأت، أو يلزمهم بالتعاقد عليها، وذلك بهدف إجتماعي أو لمصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع، أي أن عنصر الإجبار أو الإلزام من

[1] ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، الخطر والتامين المبادئ النظرية والتطبيقات العملية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008، ص ص : 56-57.
[2] زيدان سلمان، ادارة الخطر والتامين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص: 171.
[3] ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص ص : 17-18.

الدولة هو أساس التعاقد، ويشمل هذا النوع من التأمين كافة الفروع التأمينات الإجتماعية (العجز، الوفاة، التقاعد ..)، وبعض التأمينات الخاصة الإجبارية كتأمين المسؤولية في حوادث السيارات.

المطلب الثالث: تطور سوق التأمين الجزائرية

لقد عرفت السوق الجزائرية للتأمين تطورات مختلفة حُولت خلالها من سوق إحتكارية من قبل المؤسسات العامة، إلى سوق تنافسية مفتوحة على الإستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية.

أولا: وضعية السوق خلال الفترة (1962- 1979)

يمكن تقسيم هذه الفترة الى ثلاث مراحل:

- مرحلة فرض السيادة الوطنية (1962-1965): غُداة الإستقلال لم تكن تمارس عمليات التأمين إلا من طرف شركات أجنبية وكانت هذه الشركات تخضع لرقابة شكلية إن لم نقل معدومة وهذا بالرغم من أهمية هذا القطاع، ولكن ما العمل إذا تعلق الأمر بدولة خارجة لتوها من الحرب ليست لها تنظيمات خاصة ولا تتوفر على إطارات مختصة، فاستغلت الشركات الأجنبية غياب الرقابة لتحقيق أقصى ربح ممكن عن طريق إعادة التأمين، فقد كانت تُحَول الجزء الأكبر من الأقساط المجمعة لديها إلى البلد الأم[1]، ولكن سرعان ما أدركت السلطات العمومية خطورة هذه الوضعية خاصة على المستوى الإقتصادي وبالتالي وجب عليها تطهير هذا القطاع للحفاظ على المصالح الوطنية، وقد تدخل المشرع من خلال سنه لقانونين الصادرين في 8 جوان 1963 والمتعلقين بـ:

- إجبارية إعادة التأمين بالنسبة لكل عمليات التأمين المحققة في الجزائر لصالح الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) والتي تأسست لهذا الغرض بنص القانون 63-197[2] وقد حدد وزير المالية بمقتضى قرار 15 أكتوبر 1963 نسبة 10% من الأقساط المجمعة لكل شركة تأمين عاملة بالجزائر للتنازل عنها لصالح شركة CAAR [3].
- إجبارية تقديم شركات التأمين مهما كانت جنسيتها ضمانات معينة بموجب القانون 63-201[4] والذي يتضمن ما يلي[5]:
  - ❖ رقابة وزارة المالية على شركات التأمين مهما كانت طبيعتها .

[1] Ali Hassid, Introduction a' l'étude des assurances économiques, Entreprise Nationale de Livres, Alger, 1984, P :25.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 38، مؤرخة في 11 جوان 1963، ص: 614.

[3] Mokhtar Naouri, « Un fort potentiel a' exploiter », Revue algérienne des assurances, UAR, Alger, N4, Juin 2001, P :16 .

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 39، مؤرخة في 14 جوان 1963، ص: 630.

[5] Mokhtar Naouri, op. cit, P: 16.

❖ 2- منح وزارة المالية الإعتماد لكل شركة تأمين تريد مزاولة نشاطها أو الإستمرار فيه في الجزائر.

جاءت هذه الإجراءات لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها[1]:

- الرقابة على قدرة وفاء المؤمنين لإلتزاماتهم وهذا لحماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين .
- على المستوى الإقتصادي، يُشَكل تراكم الأقساط المجمعة لدى المؤمنين قوة مالية لها تأثير على الاقتصاد ولهذا على الدولة تجنب تحويل الجزء الكبير منها إلى الخارج، كما عليها مراقبة كيفية استخدامها .

أدى هذا القانون إلى سحب الاعتماد للعديد من الشركات، مما أدى إلى بقاء العديد من الملفات عالقة، وقد أُوكل إلى شركة CAAR تسييرها وتسويتها، كما أدى إلى منح الاعتماد للشركة الوطنية للتأمين SAA من خلال قرار الاعتماد الصادر في 1963/12/12 والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA بموجب قرار الاعتماد الصادر في 1964/04/28 والتعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC بموجب قرار الاعتماد الصادر في 1964/12/29[2] .

- **مرحلة احتكار الدولة (1966-1972)**: كانت تهدف الدولة من خلال هذا الاحتكار إلى السيطرة على القطاع وتدعيم السوق الوطني للتأمينات والتخلص من هيمنة الشركات الأجنبية لهذا القطاع، وقد تجسد ذلك بموجب الأمر رقم 66-127 الصادر في 1966/05/27، الذي تقرر فيه استغلال كل عمليات التأمين المبرمة في الجزائر من طرف شركات التأمين التجارية الوطنية باستثناء الشركات التعاونية، أما باقي الشركات الأخرى فيجب تصفيتها، هذه التصفية ليست بسبب العجز عن الدفع وإنما بسبب سحب الاعتماد[3]، ومن أجل حماية مصالح المؤمنين لهم أوكلت عملية التصفية للرقابة المباشرة لوزير المالية، حيث تمت بطريقتين على النحو الآتي:

- التصفية المباشرة: حيث عين وزير المالية محافظا للحكومة للإشراف على هذه العملية.
- تحويل محفظة العقود: وذلك بتنازل الشركات التي سحب منها الاعتماد عن حقوقها والتزاماتها بصفة جزئية أو كلية لشركات تأمين وطنية .

أما فيما يتعلق باستثناء الشركات التعاونية (MAATEC ,CNMA) فقد كان ذلك مبررا، إذ كان يهدف هذا الإستثناء إلى عدم الإخلال بدارة توزيع عقود التأمين، وذلك من أجل تغطية أكبر قدر ممكن من الأخطار خاصة أنه عند إصدار هذا الأمر لم يكن هناك إلا شركتين تجاريتين وطنيتين هما SAA وCAAR . سمح هذا الإجراء بخلق جو من المنافسة بين شركات التأمين الوطنية، كما أدى بالحكومة

[1] Ibid.
[2] Ibid.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 43، مؤرخة في 31 ماي 1966، ص: 503.

إلى تأسيس لجنة تقنية للتأمين مهمتها دراسة وتحضير كل المقاييس المتعلقة بالتأمين، وذلك من أجل تنمية هذا القطاع وخلق توافق وانسجام بينه وبين باقي القطاعات في الدولة[1] .

- **مرحلة التخصص (1973-1979):** منذ الإستقلال وعمليات التأمين في الجزائر تخضع للتشريع الفرنسي الذي يتوافق والنظام الرأسمالي، هذا الأخير الذي لا يتوافق والإتجاهات السياسية والإقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ 1966، وبناءا على ذلك تم إلغاء القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 والرامي إلى التمديد حتى اشعار أخر لمفعول التشريع النافذ بمقتضى الأمر 73-29 الصادر في 5 جويلية 1973[2]، ومع تطور وازدياد حجم الممتلكات القابلة للتأمين خاصة مع تبني الجزائر لمجموعة من المخططات التنموية، ومن أجل تقوية السوق الوطني للتأمينات وضمان تسيير وتوزيع أحسن لمنتجات التأمين، تضاعف احتكار الدولة لعمليات التأمين وذلك عن طريق تخصيص الشركات الوطنية، فقد قررت السلطات العمومية ما يلي:

- فيما يخص إعادة التأمين التي كانت إلى غاية 1973 محتكرة من طرف شركة CAAR، تم إعادة تنظيم هذا السوق وذلك بخلق الصندوق المركزي لإعادة التأمين CCR الذي تأسس بموجب الأمر73-54 الصادر في 1973/10/01، ليتخصص هذا الصندوق في عمليات إعادة التأمين[3].

ب- أما فيما يخص عمليات التأمين الأخرى، فقد أصدر قرار وزاري رقم 828 في 1975، الذي بدأ سريانه في 1976/01/01، يهدف هذا القرار إلى إلغاء المنافسة الموجودة بين الشركتين الوطنيتين SAA وCAAR بحصر احتكار كل شركة لعدد معين من الأخطار[4] على النحو الآتي[5]:

- ❖ تؤمن شركة CAAR الأخطار الكبيرة التي تتطلب تقنيات معمقة مثل الحريق، الإنفجار، والأخطارالصناعية والفلاحية، النقل، البرد، هلاك المواشي.
- ❖ تؤمن شركة SAA الأخطار الصغيرة التي تولد ادخاراً معتبرا مثل تأمين السيارات السرقة، إنكسارالزجاج، أضرار المياه، الحريق والإنفجار (الأخطار البسيطة)، تأمين الحياة .

كما أن الدولة عززت من احتكارها لهذا القطاع بجعل الشركتين التعاونيتين (MAATEC وCNMA) تعملان لحساب شركتي التأمين SAA وCAAR مع احتفاظ كل منها ببنيتها الخاصة وممارستها لأعمالها السابقة، كما مُنعت الشركات الوطنية من اللجوء إلى وسطاء الموجودين سابقا، فعلى هؤلاء أن يتحولوا إلى وكالات مباشرة أو تغيير مهنتهم.

---

[1] Mokhtar Naouri, op, cit, P :17.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 66، المؤرخ في 3 أوت 1973، ص: 878.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 83، مؤرخة في 16 أكتوبر 1973، ص: 1236.

[4] Ali Hassid.op. cit, P :54

[5] Ibid.

وقد أدى هذا التخصص إلى تحسين تسوية الملفات وذلك في الآجال القصيرة خاصة في تأمين المسؤولية لأن المتسبب في الحادث والضحية مؤمنان لدى نفس الشركة.

كما ميز هذه الفترة صدور الأمر رقم 74- 15 الصادر في 30 جانفي 1974 والمتعلق بإلزامية التأمين على السيارات, وبنظام التعويض عن الأضرار[1].

ثانيا: وضعية السوق في الفترة الممتدة (1980- 1994)

عرف قطاع التأمين في الجزائر عدة إصلاحات في الفترة الممتدة (1980-1994), يمكن إيجازها في المراحل التالية:

- **مرحلة إعادة الهيكلة (1980-1988):** في 09 أوت 1980 تم إصدار القانون 80-07 المتعلق بالتأمينات[2]، والذي كان يهدف إلى[3]:

- إخضاع قطاع التأمين للنظام الإشتراكي و جعله يتوافق وباقي الأنشطة.
- السيطرة على التأمين كونه وسيلة من وسائل الدولة للإدارة والرقابة على الإقتصاد.

وفي هذا الإطار أخذ المشرع باعتبار القواعد الفنية المعمول بها عالميا والمطبقة سابقا وبأساسيات إشتراكية.

وقد برزت ثلاث أفكار أساسية من خلال هذا القانون هي[4]:

- تقوية التغطية للممتلكات الوطنية .
- تحسين حماية المؤمن لهم والمستفيدين .
- إمتداد الحماية لكل القطاعات .

ينقسم هذا القانون إلى أربعة عناصر هي التأمين البري، البحري، الجوي، ورقابة الدولة، أما عن إضافاته التي تتوافق وأهداف البلاد تتمثل في[5]:

- إصدار إجبارية التأمين على ممتلكات الدولة بالإكتتاب في التأمين ضد الحريق وأضرار المياه.
- إصدار إجبارية التأمين على المسؤولية المهنية الخاصة بـ :

❖ قطاع المستشفيات والسلك الطبي وشبه الطبي.

❖ المهندسين المعماريين ومؤسسات البناء وغيرهم.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 15, مؤرخة في 19 فيفري 1974، ص: 230.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 33، مؤرخة في 12 أوت 1980، ص: 1206.

[3] Boualem Tafiani, Les assurances en Algérie :étude pour une meilleure contribution a la stratégie de développement, OPU et ENAP, Alger, 1988, P:25.

[4] Ibid.

[5] للمراجعة يمكن الاطلاع:

- تفاصيل الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 33، مؤرخة في 12 أوت 1980، ص ص: 1212-1213.

- إجبارية المؤمن بتعديل العقد عند تفاقم الخطر بدلا من إلغاء العقد نهائيا.
- تليين إجراءات التعويض .

في عام 1985 ازدادت عملية التخصص من خلال إعادة الهيكلة التي مست الشركات الوطنية فبإنشاء الشركة الجزائرية لتأمين النقل CAAT التى انشقت عن CAAR بموجب المرسوم الوزاري 85-82 الصادر في 1985/04/30 أصبحت هذه الشركة مختصة في تأمينات النقل الكلية، بينما بقيت شركة CAAR تحتكر الأخطار الصناعية[1] .

- **مرحلة استقلالية شركات التأمين (1989-1994):** منذ سنة 1989 بدأ سوق التأمينات يعرف نوعا من المنافسة بعد إلغاء تخصص الشركات تماشيا مع عهد استقلالية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وبهذا غيرت شركات التأمين الثلاث الموجودة من قانونها الأساسي لكي تتمكن من ممارسة كل عمليات التأمين[2]، وقد فتحت هذه الوضعية الباب لعهد جديد تسوده المنافسة من خلال البحث عن أسواق جديدة ومن أجل ضمان هذه الإصلاحات تم إنشاء منظمة سُميت الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين * UAR "Union des Sociétés d'Assurance" في 22 فيفري 1994 والتي تم اعتمادها في 24 أفريل 1994 .

ثالثا: وضعية السوق ما بعد 1995

- **مرحلة انفتاح السوق التأمين الجزائرية (1995 إلى يومنا هذا):** شهد قطاع التأمين في سنة 1995 في ظل التوجهات التي عرفها الإقتصاد الجزائري تحولات عميقة من الناحية التشريعية والقانونية، حيث تهدف الإجراءات التنظيمية المتخذة إلى وضع إطار قانوني جديد لتنظيم هذا القطاع وتطويره، وتحقيقا لذلك تم بتاريخ 25 جانفي 1995 إصدار الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات يلغي إحتكار الدولة لعمليات التأمين، ومن أبرز ما جاء به هذا القانون فتح الباب أمام المستثمرين الخواص جزائريين كانوا أو أجانب لإنشاء شركات على شكل شركة ذات أسهم أو شركة تعاونية، وممارسة عمليات التأمين بعد الحصول على اعتماد من طرف وزارة المالية[3]، وهذا ما يؤدي إلى إنفتاح السوق على المنافسة الحرة.

كما سمح هذا التشريع لشركات التأمين أن توزع منتجاتها عن طريق الوسطاء المعتمدين وحدد هذا الأمر نوعين من الوسطاء كما يلي :

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 19 مؤرخة في 01 ماي 1985ن ص: 584.
[2] عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، مطبعة حيدر، الجزائر، 1998، ص: 35.
* هو جمعية مهنية تشترك فيها كل شركات التأمين وإعادة التأمين التي تنشط في السوق الجزائري للتأمين، ومن أهدافها ترقية نشاط القطاع وتمثيل المصالح الوطنية، يصدر سنويا مجلة تدعى المجلة الجزائرية للتأمينات يتناول فيها مختلف المواضيع المتعلقة بالقطاع. أنظر للمرجع: www.UaR.dz (03-02-2023) ،
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 13، مؤرخة في 08 مارس 1995، ص:03.

- الوكلاء العاميين **(يتم اعتمادهم من طرف شركات التأمين).

- السماسرة*** (يتم اعتمادهم من طرف وزارة المالية).

أحدث الأمر 95-07 بعض التغييرات المتعلقة بالتأمينات الإجبارية حيث تم تقليص قائمة هذه التأمينات ولم يبقى إجباري إلا تأمين المسؤولية المدنية والتأمين على السيارات وكذلك التأمين البحري والجوي، التأمين ضد الحريق للمؤسسات العمومية[1] .

أما فيما يخص إعادة التامين فقد فسح التنظيم المجال تدريجيا أمام الشركات المُعتمدة أن تمارس عمليات إعادة التأمين بعدما كانت حكرا على الشركة المركزية لإعادة التأمين، فمن خلال المرسوم التنفيذي 95-409 الصادر في 09/ 1995/12 تم تقليص نسبة التنازل الإجباري لفائدة الشركة المركزية لإعادة التأمين في تأمين الأخطار الصناعية وأخطار المتعلقة بهياكل السفن والمراكب الجوية إلى (80%) ونسبة (40%) للأخطار المتعلقة بنقل البضائع البحرية والجوية و(25%) فيما يخص الأخطار الأخرى[2]، أما المرسوم التنفيذي 98-312 الصادر في 1998/09/30 فقد زاد من تقليص نسبة التنازل الإجباري في تأمين الأخطار الصناعية وأخطار المتعلقة بهياكل السفن والمراكب الجوية إلى (10%) ونسبة (5%) للأخطار المتعلقة بنقل البضائع البحرية والجوية ومختلف الأخطار الأخرى[3]، كما تميزت هذه الفترة بصدور الأمر 96-06 الصادر في 10 جانفي 1996 المتعلق بتأمينات القرض الموجه للتصدير[4].

ومن أجل حماية مصالح حاملي وثائق التأمين ونشر الوعي التأميني في شرائح المجتمع المختلفة وترقية السوق التأمين الجزائرية، تميز هذا التشريع بإحداث رقابة صارمة من طرف الدولة وإنشاء جهاز استشاري يدعى المجلس الوطني للتأمينات* CNA (Conseil Nationale des Assurances) .

** هو شخص طبيعي يمثل شركة أو عدة شركات للتأمين بموجب عقد التعيين المتضمن اعتماده بهذه الصفة. أنظر للمرجع:
(Article 253 de l'ordonnance 95-07)

***هو شخص طبيعي أو معنوي يمارس لحسابة الخاص مهنة التوسط بين طالبي التأمين وشركات التأمين بغرض اكتتاب عقد التأمين، و يعد سمسار التأمين وكيلا للمؤمن له و مسؤولا اتجاهه .أنظر للمرجع (Article 258 de l'ordonnance 95-07)

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 13 مؤرخة في 08 مارس 1995، ص: 23.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 76، مؤرخة في 10 ديسمبر 1995، ص: 8.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 74، مؤرخ في 05 أكتوبر 1998، ص: 6.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 3، مؤرخة في 14 جانفي 1996، ص:16.

* بموجب الأمر 95/07 تم إنشاء جهاز استشاري يدعى المجلس الوطني للتأمينات، يرأسه وزير المالية ويتشكل هذا المجلس من ممثلي المؤمنين والوسطاء و ممثلي الدولة وممثلي مستخدمي القطاع, يستشار هذا المجلس في المسائل المتعلقة بوضعية نشاط التأمين وتنظيمه وتطوره، كما يعتبر مركزا للبحث في تنمية وتطوير قطاع التأمين من خلال مشاريع القوانين التي يقترحها والورشات والملتقيات والمنتديات التي ينظمها، والدراسات التقنية التي يقوم بها الرامية إلى ضمان السير الحسن لتأدية خدمات التأمين والاقبال عليها. أنظر للمرجع:
www.cna.dz (14-01-2023)

أهم ما ميز هذه المرحلة هو إصدار الأمر رقم 12/03 الصادر في 26 أوت 2003، الذي بدأ تطبيقه بعد سنة من نشره في الجريدة الرسمية، يتعلق هذا الأمر بإجبارية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا، حيث يتمثل في التأمين الإجباري على المساكن ومختلف الممتلكات العقارية والمنشئات الصناعية بما فيها محتوياتها باستثناء التابعة للدولة، وقد حدد هذا الأمر أثار الكوارث الطبيعية والتي تتمثل في الأضرار المباشرة التي تلحق بالأملاك جراء وقوع حادث طبيعي ذي شدة غير عادية مثل الزلزال والفيضانات والعواصف[1], وقد أُصدر هذا الأمر بالتزامن مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 03- 284 الصادر في 25 أوت 2013 يحدد شروط كيفيات منح إعانات لصالح عائلات ومنكوبي زلزال بومرداس 21 ماي 2003[2] .

من هنا يمكن القول أن إصدار هذا الأمر كان يهدف إلى زيادة إسهام شركات التأمين في تغطية النتائج المالية للكوارث الطبيعية وتحميل عبئها على مختلف الأفراد عن طريق قسط التأمين الذي يدفعونه، بالإضافة إلى زيادة الوعي التأميني لدى الأفراد وزيادة حماية الممتلكات الإقتصادية والإجتماعية.

في سنة 2005 شهدت هذه المرحلة أعمال ومناقشة مشروع مراجعة الامر 95-07، كما عرف قطاع التأمين نتائج إيجابية منها زيادة عدد وسطاء التأمين بنسبة (45.6%) من خلال الفترة (1998-2006) أي سجلت 287 وسيط عام 1998 وصولا الى 418 وسيط عام 2006.

أدت هذه الأعمال في فبفري 2006 الى تعديل الأمر 95-07 بالقانون 06-04[3] الذي نص على الفصل بين تأمينات الأضرار والأشخاص ويشمل هذا النص على المحاور الأساسية لإصلاح قطاع التأمين فيما يلي:

- **تحفيز النشاط:** عن طريق تنويع المنتجات التأمينية والإستجابة لتطلعات المتعاملين وضمان حماية أكبر وأوثق لحقوق المؤمن لهم وشفافية أكبر في التسيير.
- **تدعيم الأمن المالي لشركات التأمين:** من خلال وجوب توفر هذه الأخيرة على صلابة مالية جيدة ومسيرين أكفاء.
- **إعادة تنظيم الجهاز الرقابي على التأمينات:** من خلال إنشاء لجنة مستقلة للإشراف على التأمينات تحل محل مديرية التأمينات بوزارة المالية.
- **دعم الحكم الراشد (الحوكمة) لشركات التأمين:** من خلال عقود الأداء للمسيرين ووضع أليات قانونية من شأنها ضمان تسيير فعال لمجالس إدارة شركات التأمين.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 52، مؤرخة في 27 أوت 2003، ص: 22.
[2] نفس المرجع, ص: 26.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 15، مؤرخة في 12 مارس 2006، ص: 03

- **تنويع قنوات التوزيع:** لضمان التنويع في الوساطة يمكن بيع المنتجات التأمينية من خلال قنوات أخرى غير شركات التأمين خاصة عن طريق الشبكة البنكية .

كما تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 13-09[1] المؤرخ في 11 جانفي 2009 المتضمن القانون الأساسي النموذجي لشركات التأمين ذات الشكل التعاضدي والذي يعيد الطريق لشركات التأمين التكافلي للعمل في السوق الجزائرية، كما صدرت عدة قرارات ومراسيم بعد الأمر 06-04 في 2009،2008،2007، 2010، 2016،2015،2014،2013،2011، 2017، تخص المجلس الوطني للتأمينات، الرقابة على نشاط التأمين، الوسطاء، الوكلاء، العاملين، وغيرها من مجالات التأمين وإعادة التأمين [2].

- **الوضعية الحالية لسوق التأمين الجزائرية:**

وتضم حاليا سوق التأمين الجزائرية عدة شركات[3]:

- **شركات التأمين على الأضرار:**

- الشركة الوطنية للتأمين SAA "Société Nationale D'Assurance "

- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR

"Compagnie Algérienne D'Assurance et Réassurance"

- الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT " Compagnie Algérienne des Assurances D'Assurance"

- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA

"Caisse Nationale de Mutualité Agricole"

- ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين " LATrust Algeria d'Assyrance et de Re'assurance »

- الجزائرية للتأمينات A2 "l'algérienne des Assurances": تم اعتمادها في 5 أوت 1998.

- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR

" Compagnie Internationale D'Assurance et Réassurance تم اعتمادها في 5 أوت 1998.

- الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات CASH

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 3, مؤرخة في 14 جانفي 2009, ص:15.

[2] لونيسي بوعلام، فكارشة سفيان، أشكال شركات التأمين في الجزائر، مجلة الابداع، مجلد 09، عدد 01،01-12-2019، ص: 358.

[3] https://www.uar.dz/communique/ (12-05-2023)

" Hydrocarbures La Compagnie d'Assurance des " تم اعتمادها في 18جويلية 1999.

- سلامة للتأمينات الجزائر" Salama Assurances Algérie"

- العامة للتأمينات المتوسطية GAM " Générale Assurance Méditerranéenne"

- أليونس تأمينات " Alliance Assirances "

- أكسا للتأمينات الجزائر دوماج " AXA Assurances Algérie Dommage "

- **شركات التأمين على الأشخاص :**

- كرديف الجزائر. " Cardif El-Djazair"

- تأمين لايف الجزائر.(TALA) "aamine Life Algérie " "

- كرامة للتأمين "CAARAMA Assurance"

- شركة التأمين الاحتياط والصح (SAPS)، المسماة (أمانة)

" Société d'Assurance de Prévoyance et de Santé (SAPS), appelée amana "

- مصير حياة "Macir Vie"

- أكسا للتأمينات الجزائر الحياة "AXA Algérie Assu rances Vie"

- التعاضدي " Le Mutualiste"

- الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص (AGLIC) ، المسماة(الجزائرية للحياة)

Algerian Gulf Life Insurance Company (AGLIC), appelée « l'Algérienne Vie

- **شركات التأمين المختصة:**

- الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) " Compagnie Centrale de Réassurance"

- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX .

"Compagnie Algérienne D'Assurance et de garantie des Exportation" تم اعتمادها سنة 1996.

- الشركة ضمان القرض العقاري (SGCI)

"Société de garantie de crédit Immobilier ": تم اعتمادها في 18 ماي 1999 .

المبحث الثاني: مخاطر شركات التأمين

تعد شركات التأمين من أبرز المؤسسات الفاعلة في الجانب الإقتصادي نظرا للدور الذي تؤديه إضافة إلى تقديمها الخدمات التأمينية للهيئات والأفراد، وتمثل أحد صور المنشآت المالية التي تجمع الأموال من المؤمن لهم وتعيد توظيفها في شتى القنوات المتاحة، كما تلتزم بالتعويض للمؤمن لهم في حالة تحقق الأخطار المؤمن عليها.

وتواجه شركات التأمين مجموعة من المخاطر التي تهدد ملاءتها المالية، والتي يمكن أن تؤدي بها إلى الإفلاس، أو تجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المتعاملين، وخروجها من السوق، ومن هنا يتم تناول هذا المبحث من خلال التطرق الى ماهية شركات التأمين وماهية الخطر والمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين .

المطلب الأول: تعريف شركات التأمين وخصائصها

مع تطور الحياة الاقتصادية والإجتماعية للفرد، أصبح من الصعب عليه مجابهة الأخطار التي يتعرض لها، لذا كان من الطبيعي ظهور شركات وهيئات متعددة تعمل على حمايته من هذه الأخطار، وذلك من خلال ممارستها للنشاط التأميني، تأخذ هذه الشركات أشكال متعددة حسب وظائفها وخدماتها المقدمة التي تميزها عن غيرها من الشركات، ومن هذا السياق يتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف شركات التأمين، خصائصها، تصنيفها.

أولا: تعريف شركات التأمين

شركات التأمين تعتبر مؤسسات مالية، تقوم بتجميع الأقساط المسلمة من المؤمن لهم لتعيد إستثمارها، وبالتالي لها دور إقتصادي وتمويلي، وتتميز عن الشركات الأخرى بمجموعة من الخصائص:

01- تعتبر شركات تجارية هدفها الربحية، حيث تقوم بإستثمار الأقساط المجمعة في صيغ إستثمارية مضمونة، من أجل دفع التعويضات المطلوبة للمؤمن لهم بعد تحقق الخطر المؤمن عليه، وتغطية مختلف مصاريف النشاط التأميني وتحقيق الربح المطلوب.[1]

02- مؤسسات مالية تمارس دورا مزدوجا فهي تقدم خدمات تأمينية للمؤمن لهم، في نفس الوقت تقوم بتحصيل أموال في شكل أقساط مقابل الخدمات المقدمة.[2]

03- هيئة متخصصة في إدارة أخطار المؤمن لهم إذ تحاول تجميع العديد من المخاطر لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة، وتقوم بتعويض من يصيبه الضرر من مجموع الأقساط المحصلة وفوائد إستثماراتها، وبالتالي تنخفض درجة الخطر بالنسبة للمؤمن لهم"[1].

[1] أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية، دار النهظة العربية، بيروت، 1996، ص: 86.
[2] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 206.

04- منظمات تتكون من المؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للأفراد والمنشآت؛ حيث تتولى هذه الهيآت دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له، عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وتتنوع هيآت التأمين حسب شروط أو طبيعة تكوينها من ناحية، وحسب طريقة تنظيمها وإدارتها من ناحية أخرى[2].

05- هيئة مرخصة من طرف السلطات العمومية تتحصل على الإعتماد الإجباري من أجل ممارسة عمليات تأمينية محددة تتضمنها القائمة الملحقة بهذا الإعتماد، بحيث أن معظم الهيئات التأمينية هي شركات تجارية، وأغلبيتها هي شركات مساهمة وذلك لضخامة رأس مالها ولطول مدة حياتها[3].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن شركات التأمين مؤسسات مالية لها دور مزدوج، تقدم خدمات تأمينية لمن يحتاجها مقابل أقساط مستلمة من المؤمن لهم، حيث تقوم بإستثمار مجموعة الأقساط المتحصل عليها للرفع من قدرتها المالية وذلك لدفع التعويضات المستحقة للمؤمن لهم والمستفيدين عند تحقق الخطر، كما نستنتج أن شركات التأمين لها صفة تعاقدية بينها وبين المؤمنين في شكل وثائق تأمينية لتغطية الخطر. كما أن شركة التأمين تعتبر أداة للتأمين مرخصة من قبل السلطات العمومية.

ثانيا: خصائص شركات التأمين

تتسم شركات التأمين عن غيرها بمجموعة من الخصائص، تتمثل فيما يلي[4]:

01- شركات التأمين مؤسسات مالية تخضع لقوانين الإستثمار في رؤوس الأموال وفق نسب مصرح بها قانونا في مجالات محددة.

02- تقديم في شكل عقود معاوضة خدمات تأمينية لعملائها وإستثمار الأقساط المتحصل عليها قصد الوفاء بالتعهدات والإلتزامات الموجودة في العقد وتحقيق ربح، هذا ما جعلها من ضمن المؤسسات المالية التعاقدية بالتزامات متبادلة بينها وبين المؤمن لهم.

03- خدماتها المقدمة تتميز بطول أجلها وثبات أسعارها التي لا تخضع للعرض والطلب فهي تحدد وفق عمليات رياضية وإحتمالية.

---

[1] سعاد لفتاحة، إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 2015، ص 03.

[2] مختار محمود الهانسي؛ ابراهيم عبد النبي حمودة؛ مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص: 79 .

[3] Christian Sainrapt, Dictionnaire général de l'assuranc, Arcature, Paris, 1996,P1278.

[4] عبد القادر عصماني، تقييم وإدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 2006، ص: 78-79.

04- التعهدات والأهداف تجعلها تتكيف مع صيغ الإستثمار المتاحة المحددة في نصوص القانون، وذلك بالإستثمار أكثر في الصيغ الأقل مخاطرة، وبالتالي لها صفة المنافسة في مجال التمويل بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى.

05- وجود شركات التأمين يتمحور على مفهوم الخطر سواء الذي يتعرض له العميل وتتحمل الشركة تبعاته أو الخطر الذي تتعرض له أثناء نشاطها، كما أنها تخلق منتجات تأمينية جديدة حسب إحتياجات طالبي التأمين وبالتالي لها صفة متابعة التحولات والتطورات الإقتصادية والاجتماعية.

06- نتيجة الدورة لشركات التأمين تكون بشكل تقديري مما يزيد من صعوبة تحديدها، وذلك لتجاوز أغلب عقود التأمين السنة المالية، وبالتالي صعوبة تحديد المصاريف والإلتزامات المالية، هذا قد يؤدي الى التأثير على المركز المالي بسبب أجال أقساط التأمين سواء المدفوعة مسبقا أو المحصلة، ولايمكن معرفة النتيجة النهائية إلا بعد إنتهاء مدة العقد.

07- شركات التأمين لا يمكن معرفة إيراداتها مستقبلا وذلك لإنعكاس دورة الإنتاج فيها لوجود خاصية أجل الإلتزامات إتجاه الزبائن للسنوات القادمة من تاريخ إبرام العقد، هذا يعني أن العائد يتم تحديده بصفة إستدلالية (بناءا على السنوات السابقة وخبرة الشركة).

ثالثا: تصنيف شركات التأمين

تتنوع هيئات التأمين حسب شروط أو طبيعة تكوينها من ناحية، وحسب طريقة تنظيمها وإدارتها والهدف منها من ناحية أخرى، ويمكن تقسيمها كالتالي:

01- شركات التأمين التجارية:

هي شركات المساهمة أو شركات الأسهم تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية، الذين يختارون مجلس الإدارة[1]، يقوم بإدارة أعمال الشركة "أعضائه محددة وفقا للقانون" ويعتبر هذا المجلس مسؤولا أمام الجمعية العمومية للمساهمين، وعلى ذلك ففي هذا الشكل من المؤمن هناك إنفصال بين من يملك الأسهم وهم أصحاب الشركة من المساهمين، وبالتالي مجلس وإدارتها وبين حملة وثائق التأمين لذلك كانت أهمية قيام هيئات حكومية للإشراف والرقابة على أعمال مثل هذه الشركات أمرا ضروريا للمحافظة على حملة وثائق التأمين، وتهدف مثل هذه الشركات الى الربح، وبسبب النظام الإداري المتبع فيها وقيامها بهدف الربح نجد أن تكلفة التأمين مثل هذا النوع من الأشكال للمؤمن مرتفعة عنه في الأشكال الأخرى وإن كان ما يخفف من حدة هذا الإرتفاع في التكاليف قدرة مثل هذه الشركات على إجتذاب أعداد كبيرة نسبيا من المؤمن عليهم وبالتالي تحقيق قانون الأعداد الكبيرة، مما يؤدي الى أن

[1] هشام أحمد العنكبي، المبادئ العامة للتأمين، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2005، ص: 106.

الخسائر المتوقعة والمحسوبة على أساسها قسط التأمين تكون قريبة جدا من الخسائر الفعلية ومزايا الإنتاج الكبير ومن هنا أيضا كان نجاح مثل هذه الشركات وتحقيقها للأرباح مضمونا، وتحدد مسؤولية المؤمن له من قبل الشركة في دفع قسط ثابت ومحدد وغير قابل للتعديل مهما انتهت إليه أعمال الشركة من أرباح أو خسائر، ونظرا لإنفصال شخصيته المؤمن عن المؤمن لهم والذين يتميزون بالكثرة العددية فإن مجال الغش والتضليل في مثل هذا الشكل يكون أكبر منه في الأشكال الأخرى للمؤمن وإن كان يجد في ذلك وجود هيئات حكومية للإشراف والرقابة على أعمال هذا الشكل من المؤمن [1].

02- شركات التأمين التبادلي:

فكرة التأمين التبادلي تتمثل في أن مجموعة من الأفراد معرضين لنفس الأخطار تجمعهم صفة معينة يتفقون بينهم على أن أي فرد منهم يتعرض لأحد هذه الأخطار يتضامن ويشترك معه بقية الأعضاء في تحمل الخسائر الناتجة عن تحقق هذا الخطر وهذه الشركات ليس هدفها الربحية بل تقديم خدمات بأقل تكلفة ممكنة، وتحتاج هذه الشركات الى رأس مال عند إنشائها، وتعتبر تكاليف هذه الشركات منخفظة بسبب غياب المصاريف الإدارية وذلك لإجتماع المؤمن له مع المؤمن، هذا التظافر بين الأعضاء قلل من عمليات الغش فيما بينهم كما أن إشتراكات الأعضاء قابلة للنقصان والزيادة، إذ يقدم العضو إشتراك في بداية التأمين وبعد ذلك تقوم الشركة بتحديد قيمة الحصة في التعويض في نهاية كل سنة بعد معرفة مدخلات الشركة، ومنه يتم تسوية حساب كل مشترك، فزيادة قيمة الاشتراك عن قيمة التعويض يرد للعضو الفرق بينهما أو يصبح كإحتياطي لمواجهة عدم الكفاية للإشتراكات المقدمة، وإذا كان عكس ذلك يتم سداد الفرق، ويمكن لكل عضو الإنسحاب بشرط التزامه في فترة عضويته بكل قوانين الشركة وعليه إرجاع كل الالتزامات قبل إنسحابه[2] .

03- شركات التأمين التعاوني:

يقصد بها الجمعيات التي تضم أعضاء يشتركون في تغطية مخاطر التأمين مقابل الحصول على جزء من قسط التأمين، إذ أنها تنشأ برأسمال غير محدود كما أن مسؤولية كل عضو تحدد بقيمة الاشتراك المحدد والمطلوب سداده، ومجلس الإدارة يشكل بنفس الشكل المتبع في شركات التأمين المساهمة وعلى عكس التأمين التبادلي لا يشترط في عضو الجمعية أن يكون من حملة الوثائق، ومع ذلك يمكنه أن يطلب الحماية التأمينية ضد بعض الأخطار مقابل سداد القسط أو التكلفة المناسبة، بمعنى أخر فالجمعيات التعاونية للتأمين تختلف عن هيئات التأمين التبادلي في أنها تقبل التأمين على الأعضاء وغير الأعضاء

[1] مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص: 79.

[2] مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص: 85.

وتهدف هذه الجمعيات أساسا الى تحقيق أرباح إلا أن أعضاء الجمعية يحصلون على عائد على الأسهم أو الحصص كما توزع الأرباح على حملة الوثائق حسب حجم تعامل كل منهم مع الجمعية، وتنشر الجمعيات التعاونية للتأمين في معظم دول العالم كما أنها تزاول جميع فروع التأمين[1].

04- صناديق التأمين الخاصة:

هذه الصناديق تنشأ لأهداف إجتماعية، حيث لا تهدف الى الربح وخدماتها تقتصر على أعضائها، وهي تقوم على أساس إتفاق عدد من الأفراد يتشاركون في صفة معينة كالمهنة أو تكوين فيما بينهم صندوق لتغطية مخاطر إجتماعية معينة، خاصة في ضياع مورد رزق العضو أو وفاته أو حادث تعرض له، حيث تقوم هذه الصناديق بتجميع مدخرات الأعضاء في صورة شراكة أو عضوية[2]، ويدير هذه الصناديق مجلس منتخب من بين أعضاء الصندوق يستعين عند الحاجة بمن يراه أهلا من أهل الخبرة والتخصص في هذا المجال لحل ما يراه المجلس بحاجة الى حل ما يطرأ عليه من مشكلات أثناء العمل، وتختلف هذه الصناديق عن هيئات التأمين التعاوني في إقتصار نشاطها على التأمينات الشخصية بينما تستطيع هيئات التأمين التعاوني أن تقوم بمختلف أنواع التأمين[3].

05- هيئات التأمين الحكومية:

تدخل الحكومة في سوق التأمين التجاري عندما ترى أهمية نوع معين من التأمين والذي تفرضه شركات التأمين المساهمة بسبب خطورته أو في بعض أحيان أخرى تقبل عليه شركات التأمين لكن بتكاليف عالية[4].

كما تتدخل الدولة بفرض التأمينات الاجتماعية على أفراد المجتمع بغرض حمايتهم من الأخطار التي تواجههم أثناء الخدمة وهي ما تسمى بالحماية الاجتماعية، وغالبا ما تحدد مسؤولية المؤمن له من قبل هذه الهيئات في قيمة القسط أو الإشتراك والذي يحسب غالبا على أساس نسبة محددة من الدخل تحقيقا للهدف الإجتماعي الذي قامت من أجله فروع التأمين الإجتماعي ومن ناحية الإدارة فإن الحكومة تكلف أحد أجهزتها العامة للقيام بتنفيذ فرع أو أكثر من فروع هذا النوع من التأمين[5] .

[1] حميدوش حورية، حوكمة شركات التأمين من خلال تطبيق معايير الملاءة المالية دراسة حالة التأمين في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017، ص: 88.

[2] ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، مرجع سابق، ص: 38.

[3] عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص: 24.

[4] إبراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مبادئ في التأمين التجاري، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 1988، ، ص: 76 .

[5] مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة، مرجع سابق، ص: 91.

06- هيئات التأمين بالإكتتاب اللويدز:

تعتبر هيئة التأمين بالإكتتاب من أشهر مؤسسات التأمين التجارية هدفها الربحية، تتكون من عدد من الأفراد تابعون الى منظمة أو هيئة تعمل على إختيارهم ومراقبة نشاطهم، ولا تتدخل في نشاطهم التأميني، حيث لا تقوم بإبرام العقود أو استلام الأقساط والمطالبات أو تسديد مبلغ التأمين، بل مجموعة الأفراد هي من تقوم بكل هذه الأنشطة على مسؤولياتها من خلال ابرام العقود بما يشمل من أخطار يستطعون تحملها، ويتم ذلك عن طريق وسيط يدعى السمسار لا تربطه بينهم مسؤولية تضامنية[1]، حيث يقوم السمسار بتقديم تفاصيل عملية التأمين على ورقة صغيرة تسمى بالقصاصة ويمررها على الأعضاء وكل عضو يقبل العملية يوقع عليها ويذكر القيمة التي يتحملها من القيمة الكلية للخطر، فيكتب مثلا خمسة بالمائة ويعني ذلك أنه مستعد أن يتحمل خمسة بالمائة من قيمة المبلغ الطلوب التأمين به، على أنه لا يلتزم بنصيبه غيره من الأعضاء إذا عجز هذا الأخير عن الوفاء [2].

ومن أشهر وأعرق هذه الهيئات (جماعة اللويدز في أمريكا وأروبا وأسيا)، وهي هيئات مستقلة تماما وليس لها أي علاقة بجماعة اللويدز الأصلية الانجليزية، ولكنها جميعا تزاول نشاط التأمين بنفس الأسلوب[3]، وتدير اللويدز لجنة مشكلة من 16 عضوا ينتخبهم أعضاء اللويدز من بينهم، يخرج منهم أربعة أعضاء كل عام، وتنتخب هذه اللجنة بدورها رئيسا ونائبين، ومدة عضوية اللجنة أربع سنوات ويجب أن تمر سنة على الأقل ليصبح العضو السابق صالحا لإعادة إنتخابه، وعلى ذلك تتجدد دائما في إطار اللجنة الكفاءات ذوي الخبرات المتنوعة، وللويدز ولاء، ووكلاء فروع منتشرون في جميع أنحاء العالم ويديرون أعماله في معظم الأقطار، وتبلغ نسبة ما يتلقاه من خارج بريطانيا حوالي 75 في المائة من مجموع أعماله، ولذلك فسوق اللويدز سوق دولي دائم في أفاقه ونشاطاته وعلاقاته التجارية العامة[4] .

المطلب الثاني: ماهية الخطر والعلاقة بين درجة الخطر وإحتمال وقوعه

تعتبر المخاطرة عنصرا ملازما للعمل التأميني، وهي تشمل على أنواع متنوعة من المخاطر والتي تتناسب مع طبيعة عمل المؤسسات التأمينية، وتشكل انعكاسا للبيئة التي تعمل فيها بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذه المخاطر بكافة أشكالها ستؤثر بكل تأكيد على أنشطة وأداء المؤسسة وربحيتها ونتائج أعمالها، وربما استمراريتها ووجودها، وبالتالي يتوجب على المؤسسات التأمينية أن تكون لديها الخبرة والدراية الكافية للتعامل مع هذه المخاطر، ابتداء من فهم طبيعتها

[1] مختار محمود الهانسي، ابراهيم علي عبد النبي حمودة، مرجع سابق ، ص ص: 81-83.
[2] عبد العزيز فهمي هيكل، مرجع سابق، ص: 26.
[3] بن عمروش فائزة، واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2007-2008، ص: 56.
[4] عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، عقد التأمين، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص :208.

والعوامل التي يمكن أن تؤدي لنشوئها والمصادر المحتملة لها، وصولا إلى الإجراءات الواجب اتخاذها للتعامل مع هذه المخاطر في إطار مفهوم إدارة المخاطر المتكامل، وذلك بالاستفادة من المعايير والأسس المتعلقة بهذا الجانب.

أولا: ماهية الخطر

يعتبر الخطر من أهم المشاكل الحيوية التي تؤثر على مختلف المؤسسات تأثيرا كبيرا، ولذا يجب أن نفهم معنى المخاطر بشكل علمي لأن ازدياد الخطر يتحول الى مشكلة، فبعض المخاطر تعتبر بسيطة ويمكن التحكم فيها، والبعض الأخر يتطور ليتحول الى مشكلة لها أبعادها ويجب وضع خطة لإصلاحها، فإذا تفاقمت تحولت إلى أزمة قد تعصف بالمؤسسة وقد تمس الاقتصاد ككل، ومن هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على ماهية الخطر التأميني.

01- مفهوم الخطر:

يعتبر الأمان المالي والاقتصادي هو الحاجة الملحة للأفراد والمؤسسات بصفة عامة إلا أن الخطر يقف عقبة هائلة أمام تحقيق ذلك، فنحن نعيش في عالم تحوطه المخاطر التي تكون في كثير من الأحيان خارج نطاق سيطرتنا، مما يترتب على ذلك تهديد المصالح الاقتصادية للأفراد والمؤسسات في المجتمع[1].وحتى يتضح لنا معنى الخطر بدقة هناك مجموعة من المفاهيم التي ترتبط مباشرة بمفهوم الخطر نذكرها فيما يلي[2]:

- فرصة احتمال الخسارة: عدد مرات تكرار حدوث الخسارة .

- مصدر الخطر: المصدر الأساسي بوجود الخطر والسبب الرئيسي للخسارة المادية المحتملة، فمثلا الحريق المسبب في حالة خطر الحريق، السرقة هي المسبب في حالة خطر السرقة، الاهمال هو السبب في حالة معظم الاخطار وكذلك أخطار المسؤولية المدنية.

- مسببات الخطر: مجموعة من العوامل التي تؤدي اللى زيادة معدل تكرار الخطر أو زيادة احتمال حدوث الخسارة ويمكن ان تزيد من شدة الخسارة المادية الناتجة عن تحقق الخطر.

- الحادث: التحقق المادي الملموس لمسبب الخطر الذي تكون نتيجة تحقق خسارة مادية للمؤسسة بمعنى أن الحادث يعتبر الوجه المادي للخطر.

[1] محمد أحمد خليل، التأمين ورياضياته، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 1996، ث:86.
[2] عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص ص : 30-31.

- الخسارة: النقص الكلي أو الجزئي في قيمة الممتلكات نتيجة لوقوع حادث معين.

02- تعريف الخطر:

يعتبر الخطر المحرك والدافع الأساسي لقيام عملية التامين وهو محور نشاط شركات التأمين ومن خلاله يتم طرح المنتجات المناسبة التي تعمل على درءه وتغطيته.

- حادث محتمل الوقوع في المستقبل، ولا يتوقف تحقيقه على ادارة أحد المتعاقدين[1] .

- ظاهرة مركبة تنطوي على عدم التأكد الممكن قياسه بطريقة موضوعية من تجاوز الخسارة المادية الفعلية للخسارة المحتملة نتيجة وقوع حادث مفاجئ[2].

- احتمال حدوث الخسارة في الممتلكات والذي من أجله يعقد التامين[3].

- ضرر متوقع الحدوث مبني على الاحتمالات[4] .

من التعارف السابقة للخطر يمكن أن نستخلص العناصر المميزة للخطر التأميني التي تساعدنا في تحليل مفهوم الخطر باعتباره مدخلا لدراسة التأمين .

- عدم التأكد من حدوث الخطر.
- أن يكون نتيجة حادث مفاجئ "لا إرادي" بمعنى يجب أن لايكون متعمد من جانب المؤمن له أو أحد تابعيه.
- ينصب احتمال تحقق الخطر على المستقبل فلا يكون مؤكد الحدوث ولا يكون مستحيل الحدوث.
- ينتج عن تحقق الخطر خسارة مالية يمكن قياسها كميا.
- أن يكون الخطر موزعا بدرجة كبيرة بين جمهور المؤمن لهم وأن لا يكون مركزا على شخص واحد فقط .

استنادا للتعاريف السابقة يمكن تعريف الخطر ظاهرة غير مؤكدة أي محتملة الوقوع، تنجم عنها خسارة مادية وبالتالي احتمال اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة، فالخطر حقيقة عامة كما أنها ظاهرة ناتجة عن نقص المعرفة الانسانية.

---

[1] أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص:07.
[2] عيد أحمد ابو بكر، وليد اسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص:29.
[3] ثنيان، سليمان ابراهيم، التأمين وأحكامه، دار العواصم المتحدة،ط1، بيروت، 1993،ص:30.
[4] رفيق المصري، التامين وإدارة الخطر (المنظور النظري والعلمي)، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص: 11.

ثانيا: العلاقة بين درجة الخطر واحتمال وقوع الحادث

تعتبر العلاقة بين احتمال وقوع الحادث ودرجة الخطر من الأمور الهامة لتوضيح مفهوم الخطر ودرجته، كما تجعل مفهوم كل منهما باعتبارهما من مقاييس الخطر أكثر وضوحا، والرسم التالي وما يتبعه من تعليق يحقق الغاية بصورة أفضل .

الشكل رقم (01): العلاقة بين درجة الخطر واحتمال وقوع الخسارة

المصدر: محمد أحمد خليل، التأمين ورياضياته، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 1996، ص:22.

بدراسة الشكل السابق الذي يوضح العلاقة بين درجة الخطر واحتمال وقوع الخسارة يتبين مايلي[1]:

01- اذا كان احتمال وقوع الحادث مساويا للصفر فإن درجة الخطر تصل الى الصفر أيضا، حيث تشير هذه الحالة الى التأكد من عدم قوع الحادث. وبناء على ذلك فإن الشخص الذي يريد استثمار أمواله لن يلازمه أي شك أو خوف أو عدم تأكد عند اتخاذ القرار في هذه الحالة قرار ايجابي.

02- إذا كان احتمال وقوع الحادث مساويا لمائة في المائة فإن درة الخطر تصل الى الصفر أيضا مثل الحالة الأولى، ولن يلازم الشخص في موقفه هذا أي شك أو خوف أو عدم تأكد عند اتخاذه القرار العكسي وهو عدم استثمار أمواله. ويكون القرار بهذا الشكل قرار سلبي .

[1] محمد أحمد خليل، مرجع سابق، ص: 22 .

03- لا إذا كان احتمال وقوع الحادث 50%، أي أن فرصة وقوعه مساوية تماما لفرصة عدم وقوعه، فإن درجة الخطر تصل إلى أقصاها حيث تبلغ مائة في المائة، ويكون الشخص في هذه الحالة في موقف غاية في الحرج، ويكون من الصعب عليه اتخاذ القرار سواء باستثمار أمواله أو بعدم استثمارها، وتعتبر في هذه الحالة فرضية قد لا تحدث في الحياة العملية، ففي معظم الأحيان يستعين الشخص بخبراء في مجال الاستثمار يقدمون له النصح، مما يرجح معه اتخاذ أحد القرارين.

04- إذا تراوح احتمال وقوع الحادث بين الصفر والخمسين في المائة، فإن الشخص يكون في حالة من عدم التأكد تتراوح معها درجة الخطر بين الصفر والمائة في المائة، ويميل الشخص في هذه الحالة الى اتخاذ القرار الايجابي باستثمار أمواله .

05- إذا تراوح اجتماع وقوع الحادث بين الخمسين في المائة والمائة في المائة، فإن الشخص يكون في حالة من عدم التأكد أيضا تتراوح معها درجة الخطر بين المائة في المأة والصفر في المائة، ولكن يميل الشخص في هذه الحالة الى اتخاذ القرار السلبي بعدم الاستثمار أمواله لأن حالة عدم التأكد ترجح لديه خطورة اتخاذ القرار الايجابي .

المطلب الثالث: المخاطر التي تواجه شركات التأمين

يشكل الخطر جزءا ملازما لنشاط أي شخص كان طبيعيا أو معنويا كما هو الحال بالنسبة لشركات التأمين، فبعيدا عن الأخطار التي تقوم هذه الشركات بتغطيتها لصالح المؤمن لهم فهي بدورها تكون عرضة لمجموعة من المخاطر، التي يمكن أن تهز وتهدد ملاءتها المالية.

أولا: المخاطر التي تواجه شركات التامين

تلعب شركات التامين دور مزدوج في الاقتصاد، فهي مؤسسات تأمينية إضافة الى دورها كمؤسسات مالية وهذا الدور ينعكس على السياسات التي تحكم نشاط الشركات، فهناك سياسات خاصة بالاستثمار وسياسات خاصة بالتأمين، كما تتعرض شركات التامين لبعض المخاطر والتي يجب الأخذ بها في عين الاعتبار. في حين التعويضات التي تدفها الشركات التأمين للمستفيدين لا تعتبر نوعا من المخاطر، لأن التعويضات تتمثل بالتكاليف المبرمجة أي يمكن توقعها بدرجة عالية من الدقة، أما المخاطر الحقيقية التي قد تواجه شركات التأمين تتمثل كالتالي:

01- زيادة حجم التعويضات عن الخجم المتوقع، فقد يكون مرجعه حددوث كارثة معينة أو حدوث ارتفاع كبير في معدل التضخم الأمر الذي قد يصاحبه زيادة في قيمة التعويضات، أو تكون هذه الزيادة نتيجة خطأ في تقدير الحجم الحقيقي للأخطار وقيمة التعويضات بالتبعية.

02- يتمثل في انخفاظ المبيعات وقد يحدث هذا نيجة دورة الكساد التي من شأنها أن تحد من قدرة المؤمن لهم على سداد الأقساط التأمينية، أو تراجع بعض العملاء عن قرارهم بشأن شراء وثائق التأمين يضاف لذلك أنه في ظل التضخم قد يحجم الأفراد عن شراء وثائق التأمين على الحياة، مما يؤدي إلى انخفاض حجم المدخرات والذي ينعكس سلبا على قيمة وحجم الاستثمارات.

03- يتمثل في الانخفاض المحتمل في القيمة السوقية لمكونات محفظة الاستثمار، خلال فترة التضخم حيث ترتفع معدلات الفوائد وتنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية ذات العائد الثابت ، مثل الاسهم الممتازة والسندات ، وحتى في فترات الكساد تنخفض أيضا القيمة السوقية لمكونات محفظة الاستثمار، وعليه فإن الانخفاض في عائد الأسهم العادية نتيجة لإنخفاض أرباح النشأت يكون أمرا محتملا، وفي مثل هذه الظروف تنخفض مستويات الأسعار في سوق رأس المال، وتنخفض معها القيمة السوقية لمكونات محفظة الاستثمار لشركات التأمين.

04- يتمثل في مخاطر إلغاء وثائق التامين، وتقدم حملة بعض وثائق التأمين على الحياة بطلبات للحثول على قروض، فإلغاء الوثائق وارتفاع معدلات الاقتراض تزداد خلال فترات التضخم، كما يمكن ان تزداد خلال فترات الكساد، وذلك في محاولة المؤمن لهم الحصول على دخل يعوضهم عن انخفاض الدخل الذي نجم عن الكساد أو عن انخفاض القيمة الشرائية للنقود[1].

05- المخاطر التي تحدث عندما يكون متوسط قيمة المطالبات الفعلية يختلف عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين، وتسعى شركات التأمين إلى تخفيض مخاطر الاكتتاب من خلال بيع عدد كبير جدا من وثائق التأمين وتقديم أنواع مختلفة من التغطيات التأمينية وذلك في مناطق جغرافية مختلفة، انخفاض خطر الاكتتاب يخفض كمية رأس المال المطلوبة لمستوى معين من خطر العسر المالي[2].

06- تتعرض استثمارات شركات التأمين إلى مخاطر مختلفة تتعلق في مجملها بالأداء هيكل عوائد وسيولة محفظتها الإستثمارية، وقد يطلق على هذا الصنف من الأخطار بأخطار الأصول نتيجة ارتباطه بصفة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة أصول المؤمن، فطبيعة أعمال شركات التأمين لا تلزمها فقط بتكوين المخصصات بل تلزمها أيضا بامتلاك الأصول الكافية لتغطيتها إضافة إلى هامش الملاءة، ويمكن أن تنشأ هذه الأخطار عند حدوث هزات اقتصادية في القيمة السوقية للأصول المستثمرة كتقلبات

[1] يزن خالد نوار، دور قطاع التأمين في الاقتصاد الأردني 1990-2019، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة أل البيت، الأردن، 2020-2021، ص:14.

[2] سعاد بوشلوش، إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين وإجراءات الرقابة فيها –دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس-، الجزائر، 2015/2014، ص ص 70، 71.

معدل الفائدة، معدلات التضخم ...هذا الأمر يحتم على شركات التأمين العمل على تطوير ومعاينة سياسة الاستثمار من أجل ضمان تسيير مخاطر الاستثمار[1].

07- المخاطر الناشئة عن احتمال عدم قدرة شركة التأمين على تعويض المؤمن لهم بشكل كلي أو جزئي، أو عدم قدرتها على تعويضهم في الموعد المطلوب.

08- تتعلق هذه المخاطر بعدم ملاءمة برنامج إعادة التأمين، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة، لذا ينبغي دراسة مدى حاجة المؤمن للحماية والتغطية عن طريق إعادة التأمين واختيار نوعه المناسب مع تحديد شروط الاتفاقية المرافقة، والجدير بالذكر أن هذا الخطر هو أقل أهمية في تأمينات الحياة نتيجة لطبيعة تسييرها.

09- المخاطر المرتبطة بالنظم الداخلية أو الأفراد العاملين بهذه النظم بالشركة، وتعتبر مخاطر التشغيل من المستجدات في عالم إدارة المخاطر الحديثة، وهي تعني الخسارة الناجمة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة، يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمؤسسة، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالمؤسسة إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا للتأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، وتشمل مخاطر عمليات الاحتيال المالي، التزوير، تزييف العملات، السرقة، السطو والجرائم الالكترونية...إلخ؛

10- المخاطر المتعلقة بعدم قدرة الشركة على دفع التزاماتها بشكل فوري، والتعثر في سداد المطالبات إضافة إلى المخاطر المتعلقة بالخسارة الناتجة عن تسييل الأصول وكذلك عدم تسديد الأطراف المدينة لالتزاماتها تجاه الشركة في الوقت المحدد[2].

11- المخاطر الناشئة عن الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد بالوفاء بالالتزامات تجاه هذه الأطراف، حيث تتعلق هذه المخاطر بالأثر المالي لتغيرات القوانين والتنظيمات، فالاتفاقيات التعاقدية يمكن أن تتعارض مع السياسة التنظيمية، أو بشكل أعم قد تتغير القوانين والتشريعات خلال حياة العقد المالي؛

---

[1] رأفت علي براهيم، رؤية مستقبلية لإدارة الأخطار المالية في شركات التأمين المصرية باستخدام المشتقات المالية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، مصر، المجلد 26 العدد الأول، 2002، ص: 536.

[2] عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين، أخطار الاكتتاب وأخطار الاستثمار، دار الصفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 66.

12- الخسائر الناتجة عن المخاطر المتعلقة بالايرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع[1].

13- تنشأ هذه المخاطر من ارتفاع تكاليف إصدار وثائق التأمين والالتزامات الأخرى، عندما تسدد الشركة التعويضات المستحقة عليها بقيم أكبر، وبمعنى آخر هي المخاطر التي تنجم عن استقبال الشركة مبالغ من الأموال أقل مقارنة بالأخطار التي توافق على تحملها. فإذا استثمرت الشركة أموالها في أوراق مالية مسوقة بكفاءة، ينبغي أن تتوقع الحصول على ربح مناسب. وإذا عوضت للمؤمن لهم بحد كبير مقارنة بتلك الأموال، فلا تستطيع أن تتوقع ربحا مرضيا على المدى الطويل. وضمن هذه المخاطر وخلال أي فترة زمنية معطاة، فإن خسائر الاكتتاب ستتجاوز تصورها لها، وهذا قد يحدث لسببين؛ هما:

- توقعاتها قد تكون معتمدة على معرفة غير ملائمة لتوزيع الخسارة؛
- الخسائر قد تتجاوز توقعاتها في السير الطبيعي لأعمالها، وبالتالي فإن الخسائر ستتقلب حول متوسطها، ودرجة الخسائر ستتعلق بالطبع بخصائص توزع الخسارة، والذي يتعلق بطبيعة الخطر المؤمن ضده[2].

[1] نادية مداح، أهمية الملاءة المالية ودورها في القدرة على مواجهة مخاطر شركات التأمين، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، يومي 24-25 أكتوبر 2018، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، ص 8.

[2] David F. Babbel and Anthony M. Santomero; Risk Management by Insurers: An Analysis of The Process ; The Journal of Risk and Insurance, Vol. 64, No 2,The Wharton School; University of Pennsylvania,1997 : P 05 .

المبحث الثالث: إدارة المخاطر شركات التأمين

تعمل شركات التأمين في بيئة متقلبة وسريعة التغير مازاد من الغموض وحالات عدم التأكد التي صعبت عملية التخطيط المستقبلية، كل هذا قد يؤدي بشركات التأمين لمواجهة مشاكل ومخاطر متعددة تؤدي بها الى إفلاسها وضعف أدائها، هذا ما يهدد تحقيق أهدافها وعدم استقرارها من خلال تعرضها لمجموعة من المخاطر والتي تؤثر سلبا على ربحية واستمرارية الشركة التي تهدف إلى تحقيق صورة ورسالة واضحة، ولذلك على المؤسسة أن تقوم بدراسة الظواهر والتغيرات المحيطة للمقارنة بين السلوك في الماضي والحاضر والتنبؤ بسلوكها في المستقبل، وأخذ كل الإحتياطات وكافة الاجراءات اللازمة لمواجهة الظروف والتحديات والمشاكل من خلال التفتيش والبحث عن الطرق المثلى التي تجعل المؤسسة قادرة على الإستمرارية وتحقيق التميز وتحقيق مرونة في نشاطها، ومن ثم تفادي المخاطر من خلال رسم رؤية مستقبلية، تحقيق مبدأ الأمان في ظل الظروف المتغيرة.

المخاطر التي تفرضها بيئة العمل جعلت من المؤسسات المالية وخاصة شركات التأمين على ضرورة إدارة هذه المخاطر وفق منهجية سليمة مبنية على أسس علمية وعملية واضحة، فنجاح المؤسسة بمعرفة الفرص وتفادي التهديدات والتقليل من الخسائر كلها جعلت من المؤسسة تسير مخاطرها بكفاءة وفعالية لتحقيق أداء متميز، حيث أن التعرف على المخاطر وتقييمها وإدارتها من العوامل الأساسية في نجاح شركات التأمين وتحقيقها أهدافها، وبالتالي الحصول على ربحية أعلى، وإن عدم تسيير هذه المخاطر وفق منهجية سليمة مدروسة قد يؤدي الى الفشل في تحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها .

أهمية إدارة المخاطر جاءت إنطلاقا من المهمة الأساسية لها وهي محاولة التعرف على المخاطر ومن ثم إدارتها، هذه المخاطر لها درجات تأثير على المؤسسة، وهذا ما يتطلب ضرورة تحسين إدارة المخاطر وفق استراتيجية فعالة تسعى دائما الى تحقيق كفاءة في وضع التقنيات المناسبة للتعامل مع الخطر .

المطلب الاول: تعريف إدارة المخاطر وأهميتها

تعتبر شركات التأمين من وسائل إدارة المخاطر بالنسبة للأفراد، المؤسسات والأنشطة المختلفة، لكن هذا لا يمنع أن تكون معرضة بدورها للمخاطر وتحتاج إلى استراتيجية فعالة لإدارتها، بحيث يجب أن تتعامل بطريقة منهجية مع الأخطار التي تحيط بأنشطتها، من خلال إدارة المخاطر التي تساهم في تمكين الإدارة من التعامل مع ما يمكن أن تتعرض له الشركة من مخاطر وصعوبات في المستقبل، يمكن أن تعرقل مسارها الاستراتيجي، كما تساهم في تحقيق الموازنة المثلى بين العوائد والمخاطر المرتبطة بها

ثم الاستخدام الفعال للموارد التي تساهم في تحقيق أهدافها، ومن منطلق أن التركيز الأساسي لإدارة المخاطر الجيدة هو التعرف عليها، تقدير حجمها ومعالجتها، من جهة، حيث أنها تساعد على فهم الجوانب الايجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على الشركة، وفي هذا السياق يتم التطرق الى تعريف إدارة المخاطر وأهميتها في الشركة

أولا: تعريف إدارة المخاطر :

01- هي الجزء الأساسي في الإدارة الاستراتيجية لأية مؤسسة، وهي الإجراءات التي تبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة، والتركيز الأساسي الإدارة المخاطر الجيدة هو التعرف على وضعية المؤسسة ومعالجة الأخطار المكتشفة، ويكون هدفها هو إضافة أقصى قيمة مضافة مستدامة لكل أنشطة المؤسسة[1].

02- عملية تحدد التعرض للخسارة التي تواجهها المنظمة وتختار الأساليب الأكثر ملائمة لمعالجة مثل هذه التعرضات[2] .

03- عملية ترجمة للمخاطر حيث تحديدها وتحليلها والعمل على معالجتها، وكذلك مراقبة المخاطر لتجنب حدوثها مستقبلا وأخذ العبر منها في مشاريع وأعمال أخرى[3].

04- عملية التحكم في الخطر والسيطرة عليه عن طريق الحد من تكرار حدوثه من ناحية والتقليل من حجم خسائره المحتملة من ناحية أخرى وذلك بأقل تكاليف ممكنة[4].

05- عملية ديناميكية لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتحدي المخاطر التي تؤثر على تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الشركة والتعامل معها[5].

---

[1] نجيب دحدوح، مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت لافارج حمام الضلعة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2015-2016، ص: 74.

[2]Rejda ,E. Mc Namara , M.J Principles of risk managment and I nsurance , USA , 2017, P :66.

[3] كشكول أفراح، نعمة مازل، ادارة مخاطر التمويل المشاريع الابنية المدرسية في العراق، مجلة بابل، العراق، ص :139.

[4] شوقي سيف النصر سيد، الاصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 1999، ص:31.

[5] خليد بوداود، أثر إدارة المخاطر على تحسين أداء شركات التأمين دراسة حالة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04 العدد 02، 2021، ص:11.

06- التوصل الى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حدوثه، التقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك، مما يترتب عليه تخفيض النتائج السلبية للخطر[1].

07- عبارة عن إجراء منتظم للتخطيط من أجل تحديد، تحليل، الاستجابة ومتابعة مخاطر المتعلقة بأي مشروع، وتتضمن الإجراءات والأدوات والتقنيات التي ستساعد مدير المشروع على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج ايجابية وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة[2].

08- مدخل علمي للتعامل مع الأخطار البحتة التي تواجه الأفراد والنشأة ويوجد لدى كثير من منشأة الأعمال أفراد مدربون ومتخصصون في التعامل مع الأخطار البحتة وبعض الأحيان يوجد شخص واحد يعمل في هذه الوظيفة او قسم لإدارة الأخطار بالمنشأة، ويطلق على الأفراد المسؤولين عن برنامج إدارة الأخطار البحتة اسم مديري الخطر مع ملاحظة أن شراء التامين يعد جزءا من هذا البرنامج أي عبارة عن منهج علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العابرة وتصميم وتنفيذ اجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسارة الى الخد الأدنى [3].

من خلال كل التعاريف السابقة نستخلص أن ادارة المخاطر ترتكز على مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد، كما أنها تهدف الى الوصول الى تغطية الأخطار التي تواجه الفرد أو المشروع بأقل تكلفة ممكنة وبذلك يكون من مسؤولية القائم على إدارة المخاطر إتخاذ القرارات الخاصة بها والبحث عن أنسب الوسائل للتعامل مع هذه الأخطار والحد من أثارها المالية.

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر في شركات التأمين

تلعب إدارة الخطر في شركات التأمين دورا هما فهي مسؤولة عن[4]:

01- تركيب محفظة الشركة وطبيعتها من حيث أنواع التامين المختلفة والمكونة لها ومن حيث حجمها وتجانس التغطيات من كل نوع، وبهذا التدخل إدارة الخطر لتحديد سياسة الاكتتاب المباشر في الشركة.

---

[1] سلامة عبد الله، الخطر والتأمين، الأصول العلمية والعملية، دار النهضة، ط6، مصر، 1980، ص: 51.

[2]Collective Project: Risk Management Handbook, Office of Project Management, Process Improvement; First Edition, 2003, P: 26 .

[3] ابراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص: 26.

[4] عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص ص: 246-247.

02- تقسيم الأخطار المقبولة على أسس فنية بوعي كامل لخطورة هذه العملية والتي ترقى الى مستوى القرار المالي الذي يترتب عليه تحديد التزامات لشركة التأمين ومعيدي التأمين .

03- تحديد معدل احتفاظ الشركة العام من كل نوع من أنواع التأمين ومن خطر مقبول.

04- تحديد هيكل إعادة التأمين بما يتفق وتركيب الأخطار المقبولة وحدودها وشروطها .

05- مراجعة تقديرات إدارات المطالبات المباشرة للمخصصات الفنية والتأكد من كفايتها لمقابلة التزامات الشركة المستقبلية مستخدمة في ذلك أدوات علمية في التحليل مع إضافة العامل الشخص المبني على خبرة فعلية بالواقع .

06- مساعدة إدارة إعادة التأمين أو الإدارات الفنية بالشركة إذا لم توجد إدارة متخصصة لإدارة إعادة التامين على مستوى الشركة في تحديد حدود الإحتفاظ بالنسبة للأخطار المختلفة وتقييم اتفاقيات إعادة التأمين وتحديد نواحي القصور فيها واقتراح الحلول المناسبة لمعالجة هذه القصور، وبما يضمن لشركة التامين أحسن سياسة يمكن إتباعها لإدارة الأخطار المقبولة لديها.

07- مساعدة إدارة الاستثمار بالشركة في إدارة أموال الشركة أو تكوين محفظة الإستثمارات الخاصة بها في ضوء القواعد الفنية والقانونية للإستثمار ودراسة هياكل الإستثمار الموجودة بالشركة وتحديد نواحي القصور بها ومدى كفاءتها واقتراح الحلول المناسبة في ضوء الظروف الإقتصادية والإجتماعية للبلاد والمساهمة في تنفيذ هذه الحلول .

08- مساعدة إدارة العلاقات العامة في شركة التامين لتحديد أنسب سياسات الدعاية والترويج للتغطيات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين .

09- إدارة أخطار الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تقوم بها شركات التأمين ككيان اقتصادي .

10- إقتراح التغطيات التأمينية الجديدة التي يمكن لشركة التامين تقديمها وفقا لإحتياجات السوق من واقع الدراسات التي تم إعدادها عن الأخطار التي يتعرض لها العملاء.

المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر واستراتيجياتها ضمن مستجدات نظام الملاءة 02

باتت منهجية إدارة المخاطر جزءا أساسيا من الأعمال وعلى أساسها تتخذ المؤسسة العديد من القرارات المؤثرة بشكل كبير في تحديد مصيرها، لأن إدارة المخاطر قد تكون هي الضمان لإتخاذ

القرارات الصائبة، وتعتمد هذه العملية على عدة مبادئ وأستراتيجيات وقواعد، وفي هذا المطلب سوف نتطرق الى مبادئ إدارة المخاطر واستراتيجياتها ضمن مستجات نظام الملاءة 02.

أولا: مبادئ إدارة المخاطر في شركات التأمين

تتعد مبادئ إدارة المخاطر في شركات التأمين نذكر منها[1]:

01- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا:

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا، ويجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر والأساليب أو منهجيات قياس وإدارة والرقابة على المخاطر، ويجب أن يكون لدى المؤسسة إطار لإدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول والإتساق ويجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين لدعم إطار المخاطر الذي تم اختياره.

02- تكامل إدارة المخاطر:

حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بصورة سليمة، فإنه يجب ألا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض، إن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة، نظرا لأن هناك تداخلات بين المخاطر التي تواجهها المؤسسة وكما هو معلوم فإن أنشطة المؤسسة يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال، لذا فالمسؤولون عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المرتبط بهم.

03- تقييم وقياس المخاطر:

إن جميع المخاطر يجب أن يتم تقييمها بصورة وصفية وبصورة منتظمة، كما يجب أن تقيم بصورة كمية حيثما أمكن ذلك، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة، ويجب أن تكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات محتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية ويجب أن تختبر جودة هذه السياسيات والعمليات.

ثانيا: استراتيجيات إدارة مخاطر شركات التأمين ضمن مستجدات نظام الملاءة 2

[1] منال بن شيخ، طرق وأساليب إدارة المخاطر في شركات التأمين على الأشخاص دراسة حالة شركةAXA"،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 11 العدد2، 2018، ص: 217.

جاءت مقررات الملاءة 2 الأوروبية لتجاوز القصور الذي كان يشوب مقررات الملاءة 1، وتمخض عن ذلك عدة استراتيجيات لإدارة مخاطر شركات التأمين، نوجز هذه الاستراتيجيات في النقاط التالية:

01- التقييم الذاتي للمخاطر والملاءة (ORSA):

تعتبر عملية التقييم الذاتي للمخاطر والملاءة (ORSA) أداة مهمة لإدارة العلاقة بين الإدارة، صناع القرار وإدارة المخاطر، وهي عبارة عن مجموعة من العمليات التي تشكل أداة لتحليل السياسات الإستراتيجية، تقوم على تقييم الإحتياجات المستمرة والمتوقعة للملاءة المالية بشكل عام والتي تتعلق بالمخاطر، من الناحية العملية هذه الإستراتيجية هي جزء من عملية أوسع نطاقا من إدارة مخاطر الشركات، فهي جزء من مخطط دوري ومتكرر يشمل مجلس الإدارة، الإدارة العليا، التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، وجميع العاملين في الشركة بهدف توفير ضمانات معقولة للإمتثال لإستراتيجية الشركة فيما يتعلق بالخطر، وفي إطار توجيهات الملاءة 2 على جميع شركات التأمين وإعادة التأمين الإلتزام بهذه الآلية لتقييم احتياجات الملاءة الشاملة للشركة مع الأخذ بعين الإعتبار مخاطرها المحددة، فالهدف الرئيس من (ORSA) هو تحديد ما إذا كانت مخاطر معينة قد تنحرف عن الإفتراضات التي تقوم عليها حسابات رأس المال[1].

02- تفعيل دور مجلس الإدارة في متابعة المخاطر:

من حيث حوكمة شركات التأمين، تضع توجيهات الملاءة 2 مجلس الإدارة في قلب نظام إدارة المخاطر وعلى درجة عالية من المشاركة، يتجسد ذلك من خلال تعيين العديد من التقارير المقدمة لمجلس الإدارة، تتمثل فيمها يلي[2]:

- تقرير عن الملاءة (سياسة إدارة المخاطر)؛

- تقرير عن (ORSA)؛

- تقرير عن المتعاقدين المناولين؛

[1] Dominique Pire etPatrick Hennion, Solvabilité 2 : Ce qui le pilier 2 et l'ORSA vont changer dans le pilotage d'un assureur, Bruxelles, décembre 2011, p: 11.

[2] عبد المؤمن ويوسف بوعيشاوي، إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، يومي 24-25 أكتوبر 2018، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، ص 13.

- تقرير عن المراجعة الداخلية يقدم إلى لجنة التدقيق، إدارة المخاطر ومجلس الإدارة؛

- تقارير عن الرقابة الداخلية يقدم إلى مجلس الإدارة.

الأمر الذي يعطي مجلس الإدارة مزيدا من الصلاحيات للتحقق من صحة هذه الوثائق، فعملية الابلاغ تؤدي إلى تعزيز إدارة ومراقبة المخاطر من قبل الإدارة، وبالتالي الحد من هذه المخاطر وهو أمر إيجابي للشركة.

03- زيادة مسؤوليات ومهام إدارة المخاطر:

سيكون لقسم إدارة المخاطر دور أكبر في عملية اتخاذ القرار لاسيما من خلال دورها في اللجان التابعة للإدارة، هذه الأخيرة تعمل على اتخاذ القرارات بشأن استراتيجية الأعمال للشركة وتأخذ بعين الإعتبار تقارير (ORSA) ومخرجاته، كما أن إدارة المخاطر قد تحتاج أيضا إلى التفاعل مع العديد من الفاعلين في الشركة كالمديرية التقنية، الإدارة المالية، نظم المعلومات الإدارية، إدارة الرقابة الداخلية...إلخ[1].

04- الادارة الديناميكية لمخاطر الاستثمار:

أعطى نظام الملاءة 2 بعدا متقدما وديناميكيا في إدارة مخاطر استثمارات شركات التأمين، فقد أعطى الحرية لشركات التأمين في استثمار أموالها في القنوات التي تراها مناسبة مع ضرورة الحفاظ على مبدأ الشخص المحتاط The predent person وزيادة متطلبات رأس المال كلما استثمرت شركة التأمين في الأدوات الخطرة، أين ستكون شركات التأمين وإعادة التأمين قادرة الاستثمار بحرية تامة (في مصلحة حملة الوثائق والمستفيدين) بما في ذلك في الأصول الخطرة على أن تكون مستعدة لتلبية متطلبات هامش الملاءة (MCR,SCR)، ويتضمن مبدأ الشخص الحريص النقاط التالية[2]:

[1] كفية شنافي، أثر تطبيق توجهات الملاءة 2 على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي وإمكانية تطبيقها على قطاع التأمين في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016/2015، ص: 91.

[2] حنان رغيس، نظام الملاءة 2 وإدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين "دراسة حالة النشاط الاستثماري للشركة الوطنية للتأمين SAA"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، يومي 24-25 أكتوبر 2018، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، ص ص: 9، 10.

- يجب على شركات التأمين وإعادة التأمين أن تستثمر في الأصول والأدوات التي تكون مخاطرها قابلة للقياس، المتابعة، الإدارة والمراقبة وتمكن شركات التأمين من تقديم تقرير واضح وكافي يؤخذ بعين الإعتبار في تقييم الاحتياجات الشاملة للملاءة.

- تنويع الاستثمارات يسمح بتجنب الإستثمار في أصل واحد، جهة واحدة أو منطقة جغرافية واحدة الأمر الذي يجنب شركة التأمين التراكم المفرط للخطر في مجمل المحفظة.

- الأصول المحتفظ بها لتغطية المخصصات التقنية تستثمر بطريقة تتماشى مع طبيعة ومدة إلتزامات شركة التأمين وإعادة التأمين، وتستثمر في مصلحة حملة الوثائق وجميع الأطراف ذات الصلة.

- جميع الأصول وعلى الخصوص تلك الموجهة لتغطية الحد الأدنى من رأس المال ورأس المال الضروري للملاءة، يجب أن تستثمر بطريقة تضمن أمن، جودة، سيولة، وربحية إجمالي محفظة الإستثمار.

- يمكن إستخدام المشتقات المالية للحد من مخاطر الإستثمار أو لتسهيل إدارة المحفظة الاستثمارية.

- الإستثمارات غير المدرجة في السوق المنتظمة يجب أن تكون في مستويات مقبولة ضمن محفظة استثمارات الشركة.

05- الفصل بين مختلف الوظائف:

أوجب نظام الملاءة 2 الفصل بين إدارة المخاطر، الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي لتمكين وظيفة التدقيق الداخلي من العمل بكل إستقلالية، حيث سيعود هذا الفصل بين الوظائف بفائدة أكبر لإدارة المخاطر، كما يسمح لكل من هذه الوظائف بالعمل بأكثر فعالية ويكون لها محيط ودور محدد لها ومستقلة عن بعضها البعض، مع استمرار هذه الوظائف بالعمل من خلال الهيئات التنسيقية، هذا الفصل للأدوار يسمح لكل وظيفة أن يكون لها دور محدد في نظام إدارة مخاطر الشركة[1].

06- تعزيز دور هيئات الإشراف والرقابة:

وفقا لنظام الملاءة 2 يتوجب على هيئات الإشراف مراقبة أخطار شركات التأمين بصفة منتظمة وتقييمها بطريقة نوعية وكمية بالنظر إلى نشاط الشركة وحجمها، ويجب أن تضم الرقابة المطبقة من قبل

[1] Jean PELISSON, **le contrôle interne dans les organisme d'assurance role, enjeux et perspectives d'évolution**, thèse pour l'obtention du MBA Manager d'entreprise d'assurances, L'ecole Nationale d'Assurances, France, 2007, p : 49.

هيئات الإشراف والرقابة الوضعية الحالية والمستقبلية للشركة، وكما يجب أن تغطي كل من: نظام الحوكمة، إدارة المخاطر، المخصصات التقنية، رأس المال القانوني ورأس المال المتاح، الإستثمارات وكيفية إدارتها، بالاضافة للنماذج المعيارية والنماذج الداخلية، وبالتالي فإن سلطات الهيئات الرقابية وفقا لهذه الركيزة تصبح أوسع، إذ يمكن لهذه الهيئات أن تفرض هامش ملاءة إضافي في بعض الحالات وبذلك تقلص تعرض شركة التأمين للأخطار، وكل انحراف نوعي أو كمي مقارنة مع المعايير اللازمة يعرض شركة التأمين لعقوبات تفرضها هذه الهيئات[1].

07- الشفافية والإفصاح للسيطرة على مخاطر السوق:

تنطوي توجيهات الملاءة 2 على تدابير محددة تتعلق بالتقارير العامة والافصاح، والتي تعتبر كوسيلة لتعزيز الانظباط ولجعل المعلومات متاحة في الأسواق لإضفاء مزيد من الشفافية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساعد المساهمين الحاليين والمحتملين على فهم وبدقة الوضعية المالية للشركة من خلال تقليل التباين في المعلومات، وإعطاء ثقة أكبر للمستثمرين حول الوضعية الحقيقية لها، وكذا تحقيق مستويات عالية من الشفافية المطلوبة في السوق على الرغم من وجود تكاليف إضافية للإمتثال للركيزة الثالثة[2].

المطلب الثالث: عمليات إدارة المخاطر وتقنيات تعاملها مع الخطر

تتعرض شركات التأمين لمجموعة من المخاطر وجب عليها التعامل معها وفق مراحل مرتبطة وتقنيات مدروسة، كل هذا سوف يلعب دورا حاسما في الجهد العام لإدارة المخاطر، ومن هذا السياق يتم التطرق في هذا المطلب الى عمليات إدارة المخاطر وتقنيات تعاملها مع الخطر.

أولا: عمليات إدارة المخاطر

تتضمن عملية إدارة المخاطر التطبيق المنهجي للسياسات والإجراءات، الممارسات على أنشطة التواصل والإستشارة، وتحديد السياق وتقييم المخاطر ومعالجتها وتتمثل أبعاد عملية ادارة المخاطر فيما يلي:

[1] لفتاتحة سعاد، **مرجع سابق**، ص: 119.

[2] كفية شنافي، الآثار الاقتصادية والمالية لتوجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين للاتحاد الأوروبي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص: 520.

01- تحديد الهدف:

تعتبر خطوة تحديد الأهداف مرحلة أولية في عمليات إدارة المخاطر من خلال معرفة احتياجات المؤسسة من البرامج الهادفة لتسيير مخاطر المؤسسة حيث تسعى الشركة الى تطبيق هذه البرامج بفعالية وبأقل تكاليف للوصول الى نتائج مضمونة وتحصيل أكبر منفعة ممكنة، وهذه المرحلة تعتبر أداة لتقييم نشاط المؤسسة.

ومثال ذلك أن تخفيض التكاليف يعتبر هدفا استراتيجيا لعمليات إدارة المخاطر ولكن قد يؤدي التركيز على مبدأ التكلفة الى تطبيق برنامج لإدارة المخاطر غير مدروس بالطريقة الكافية ومنه تتحمل المؤسسة تكاليف إضافية غير متوقعة وبدرجة كبيرة ناتجة عن عدم فعالية التطبيق أو كفايته، وبالتالي الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو حماية فعالية وظائف المؤسسة من خلال التحكم في مخاطر هذه الوظائف والتقليل من الخسائر المحتملة التي تقف أمام تحقيق أهداف المؤسسة، ونتطرق إلى أمرين يضمنهما هذا التطبيق:

- تفادي الخسائر الكبيرة التي تعرقل نشاط المؤسسة في مختلف الوظائف.

- التحكم في معيار التكلفة والإستخدام الأمثل للموارد، تكوين اتصالات مع الإدارات الأخرى التابعة للمؤسسة[1].

02- تحديد وإكتشاف الخطر:

تقوم إدارة الخطر بدراسة جميع مراحل تصميم وتنفيذ المشروع بالإضافة الى تحديد مراحل الإنتاج المختلفة بهدف تحديد الأخطار اللازمة لكل مرحلة من هذه المراحل وتحديد مسببات هذه الأخطار حتى يمكن إعداد دليل للأخطار التي تتعرض لها العملية الإنتاجية[2]، ولكشف الخطر تعمل إدارة المخاطر التأمينية بتجميع جميع المخاطر التي يتعرض لها الإنتاج في كل مراحله، فقد يتم ترتيب هذه المخاطر على حسب درجة الخطر وتوقع الخسارة، أو حسب نوع التأمين فكل نوع له مخاطر خاصة، كما أنه يتم تحديد مسببات الخطر وترتيبها حسب تكرار حدوثها، تحديد العوامل المساعدة للخطر[3].

[1] شقيري نوري موسى وأخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط1، عمان،2012، ص: 31.
[2] ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد، ادارة الخطر والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر، 2003، ص: 149.
[3] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، ادارة الخطر والتأمين، دار الحامد، ط1، الأردن، 2007، ص: 46.

ومن بين الطرق الشائعة للتعرف على المخاطر في شركات التأمين وهي[1]:

- التحديد المعتمد على الأهداف: شركات التأمين لها أهداف تسعى لتحقيقها، فأي حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف الى خطر سواء جزئيا أو كليا يعتبر خطورة .

- التحديد المعتمد على السيناريو: في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به يعرف على انه خطورة .

- التحديد المعتمد على التصنيف: وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر .

- مراجعة المخاطر الشائعة: في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة .

03- تقييم الخطر:

على ادارة المخاطر تقييم هذه الأخطار التي تم اكتشافها وتحديدها ويقصد بتقييم الخطر قياس احتمال وقوع خسارة معينة ويتطلب هذا التقييم إعطاء اولويات للأخطار ذات الأثر الجسيم حيث يتم تبويب الأخطار في مجموعات[2]. وسوف نبين درجة تأثير كل خطر على الشركة بحسب تصنيف كل خطر كمايلي:

[1] نرمين الحطاب، ادارة الخطر والتامين، المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الألي، مصر، بدون سنة، ص ص: 76-77.

[2] شقيري نوري موسى وأخرون، مرجع سابق، ص: 32.

الجدول رقم (01): درجة تأثير كل خطر على الشركة

نوع الخطر	التأثير
الخطر القوي	- التاثير المالي على الشركة يفوق القيمة. - تأثير كبير على الاستراتيجية أو النشطة التشغيلية للشركة. - أصحاب المصلحة هم المعنيين بقوة
الخطر المتوسط	- التاثير المالي على الشركة محصور بين القيمة x والقيمة y . - تأثير معتدل على الاستراتيجية أو الانشطة التشغيلية للشركة - أصحاب المصلحة هم المعنيين بشكل معتدل .
الخطر الضعيف	- التاثير المالي على الشركة اقل من القيمة y . - تأثير ضعيف على الاستراتيجية أو النشطة التشغيلية للشركة . - أصحاب المصلحة معنيين هم المعنيين بشكل ضعيف.

المصدر: شقيري نوري موسى وأخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط1، عمان،2012، ص: 32.

04- تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر:

بعد تحديد الأخطار وقياسها تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة كل خطر على حدة، وهناك مدخلان أساسيان للتعامل مع الأخطار التي تواجه الشركات هما:

- مدخل التحكم في الخطر "الوقاية والمنع": يركز على تدنية الخسائر المتوقعة عن وقوع الخطر.

- مدخل تحويل الخطر: يركز على ترتيب رأس المال اللازم لمواجهة الخسائر الناشئة عن تحقق الأخطار بعد تطبيق مدخل التحكم في الخطر. وتعد هذه المرحلة من مراحل إدارة المخاطر بمثابة مشكلة إتخاذ قرار حيث يجب على مدير المخاطر اتخاذ القرار بشأن أنسب الطرق المتاحة في التعامل مع كل خطر على حدة وأحيانا يتخذ أصحاب المشروع القرار بشأن ذلك وأحيانا قد يوجه خطة مسبقة للتعامل مع الأخطار المختلفة أو معيار لاختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة خطر معين وفي هذه الحالات يعتبر

مدير المخاطر مسؤولا عن إدارة برامج إدارة المخاطر أكثر من كونه صانع قرار، لإتخاذ قرار اختيار وسيلة معينة لمواجهة خطر معين فإن مدير المخاطر يأخذ في عين الاعتبار احتمال حدوث الخسارة، وحجم الخسارة المادية المحتملة، العوامل المساعدة للخطر، والموارد المتاحة لمواجهة الخسارة إذا تحققت ويتم تقييم المزايا والتكاليف لكل وسيلة[1].

05- تنفيذ القرار:

مثلا في حالة قرار تحويل الخطر إلى جهة تأمينية أخرى هنا لا بد من حسن اختيار شركة التأمين والوصل معها الى اتفاق يضمن تحقيق الهدف من التحويل ثم يتم ابرام العقد بين الطرفين، وفي حالة قرار تفادي الخسارة لابد من اتباع برنامج تطبيق معين يسعى الى تنفيذ القرار بدقة، ولو كان القرار قبول التأمين دون تحويله الى شركة أخرى فعلى المؤسسة تقدير المخصصات الفنية الكافية لمواجهة الخسارة المحتملة الوقوع.

06- التقييم والمراجعة:

تعتبر هذه العملية أساسية وضرورية وذلك لأن إدارة المخاطر التأمينية تعمل في بيئة متغيرة مليئة بالمخاطر التي تتغير حسب ظروف نشاط المؤسسة أو حالة التأمين أو تتطور في أشكال أخرى، وقيام شركة التأمين بالتقييم والمراجعة بصفة دورية خطوة ضرورية للتعرف على المخاطر قبل حدوثها أو تطورها وبالتالي ترتفع درجة حدتها[2].

ويجب إدراج التقييم والمراجعة في برنامج إدارة المخاطر لسببين[3]:

- السبب الأول: من المحتمل أن تقنيات إدارة المخاطر تتغير من سنة إلى أخرى وذلك بتغير المخاطر وأنواعها وأشكالها وقد تظهر مخاطر جديدة يتم اكتشافها، كما قد تختفي مخاطر سابقة، وبالتالي يجب الأخذ بمبدأ الحيطة والحذر.

- السبب الثاني: إكتشاف مسؤولي إدارة المخاطر أخطاء قراراتهم قبل تسببها في خسارة وبالتالي مراجعتها وإصدار قرارات أخرى صائبة، وتستعين بعض شركات التأمين باستشاريين مستقلين بشكل دوري لمراجعة برنامجها، وهؤلاء عبارة عن إستشاريين مستقلين يمكن إستخدامهم لتقييم كامل برنامج إدارة المخاطر أو أقسام معينة عن البرنامج، ورغم أن هؤلاء يتم إعادة استخدامهم بواسطة منشأة

[1] شقيري نوري موسى وأخرون، مرجع سابق، ص ص : 32-33 .
[2] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص: 48-49.
[3] طارق عبد العال حماد، ادارة المخاطر، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2008، ص ص: 63-64.

الأعمال الغير قادرة أو الغير مستعدة لإنشاء وظيفة مدير مخاطر داخل الشركة إلى أن الكثير من الشركات الموجودة لديها مدير مخاطر بالفعل قد ترى أن إجراء مراجعة خارجية غير مرغوب.

ثانيا: تقنيات تعامل إدارة المخاطر مع الخطر في شركات التأمين

بعد قيام شركة التأمين بتحديد المخاطر التي تواجهها؛ فإنه يجب عليها تحديد الطريقة أو الآلية المناسبة التي سيتم التعامل بها مع هذه المخاطر، وفي هذا الصدد فإنه يوجد العديد من الطرق أبرزها: تجنب المخاطر؛ تخفيض المخاطر؛ تحمل المخاطر وتحويل المخاطر.

01- تجنب المخاطر:

ويقصد بها عدم التعامل في المجالات التي تنطوي على أخطار معينة؛ أو التخلي عن الأنشطة التي التعامل فيها يؤدي إلى اكتشاف مخاطر ملازمة لها، وبالتالي فإن تجنب المخاطر قد يكون بالنسبة لمشروعات قائمة بالفعل، وقد يكون بالنسبة لمشروعات يزمع القيام بها[1].

ويعد تفادي المخاطرة احد أساليب التعامل مع المخاطرة ولكنه تقنية سالبة وليست ايجابية ولهذا السبب يكون أحيانا مدخلا غير مرضي للتعامل مع المخاطر الكثيرة، فلو استخدم تفادي المخاطرة بشكل مكثف ،لحرمت المنشاة من فرص كثيرة لتحقيق الربح و ربما عجزت عن تحقيق أهدافها[2].

تعتبر طريقة تجنب الخطر من الطرق المفيدة للتعامل مع المخاطر. فمن خلال تجنب الخطر تعلم الشركة أو الفرد مقدما بأنه لن تحدث أي خسارة، ولن يكون هناك عدم تأكد فيما يتعلق بالأشياء المعرضة للخطر في حالة وجودها، ولكن من الجانب الآخر فإن الشركة تفقد المزايا التي يمكن أن تعود عليها في حالة وجود الأشياء المعرضة للخطر ونوضح فيما يلي الآثار السلبية لاستخدام طريقة تجنب الخطر:[3]

- قد يكون تجنب الخطر مستحيلا، فالخطر موجود في حياة الإنسان منذ ولادته وحتى وفاته، وبالتالي فإن الأسلوب الوحيد لتجنب المسؤولية الناتجة عن الأشياء المعرضة للخطر هو ألا نمتلك أي شيء، أو لا نزاول أي نشاط؛
- قد يترتب على ملكية أصل معين أو تعيين شخص ما لدى شركة أو مزاولة نشاط معين؛ مزايا محتماة تفوق الخسائر المحتملة والتي قد يعطيها مدير المخاطر أهمية محدودة عندما يقرر تجنب الخطر؛
- قد يترتب على فهم تجنب الخطر بالمعنى الضيق أن نتجنب خطرا ما، ونخلق خطرا آخرا. وكمثال على ذلك فقد تتجنب الشركة شحن البضائع جوا خوفا من الخسائر الناتجة عن حوادث الطائرات،

[1] ممدوح حمزة أحمد، إدارة الخطر والتأمين، جامعة القاهرة، مصر، 2002، ص: 205.
[2] نفس المرجع، ص209.
[3] نفس المرجع، ص209.

وتستبدلها بالشحن البري، وبالتالي فإنها وإن كانت قد تجنبت الأخطار الناتجة عن النقل الجوي إلا أنها خلقت أخطارا أخرى جديدة ناتجة عن النقل البري.

02- تخفيض الخطر:

يمكن تخفيض من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها ،والاستعانة ببرامج السلامة وتدابير منع الخسارة وغيرها من الأساليب، كمحاولة للتعامل مع المخاطرة عن طريق تقليل فرصة حدوثها وبعض التقنيات يكون الهدف منها منع حدوث الخسارة في حين أن البعض الآخر يكون الهدف منه التحكم في شدة الخسارة إذا وقعت[1]، ويمكن تقليل المخاطرة بشكل إجمالي من خلال عدة طرق التالية:

- التجزئة والتنويع: ويقصد بها تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد لتحقق مسبب الخطر، ويشترط لتطبيق هذه السياسة: شروط فنية وتتمثل في إمكانية تجزئة الشيء المعرض للخطر؛ وشروط مالية وتتمثل في وجود مقدرة مالية تمكن مدير الخطر من مواجهة أية خسائر فور حدوثها[2].

- طريقة تجميع المخاطر: تستخدم هذه الطريقة عندما تكون الخسارة المادية المتوقعة كبيرة ولا يمكن لصاحبها تحملها بمفرده ولا يستطيع التنبؤ بها بدقة كافية وأحيانا ترفض الشركات تأمين هذه الأخطار لقلة عددها وكبر حجم الخسارة المتوقعة التي تنشا عن تحققها مثل هذه الأخطار، ولذلك يتحتم على أصحاب هذه الأخطار أن يشتركوا فيما بينهم في تحمل الخسارة المالية الناتجة عن تحقق تلك الأخطار وعلى ذلك نجد أن نصيب كل واحد منهم في الخسائر غير محدد وهو مرتبط بقيمة الخسارة التي تحدث ويمكن أن يتحمل نصيبه من الخسارة مهما كانت قيمتها[3].

03- تحمل الخطر:

تعتبر طريقة تحمل الخطر من أكثر طرق إدارة المخاطر انتشارا خاصة إذا أخذ في الإعتبار وجود أخطار كثيرة يتعرض لها الفرد أو المشروع، ونظرا للجهل بوجود الأخطار ونتيجة لعدم الإلمام بها فإنه يتم تحملها أي الاحتفاظ بها .كما تستعمل طريقة تحمل الخطر في حالة علم الشخص أو المشروع بالأخطار المعرض لها ولكن نظرا لتوافر القدرة المالية على مواجهتها أو انخفاض قيمتها في حالة حدوثها فإن الشخص أو المشروع يقرر تركها حتي تحدث ثم يتحمل نتائجها، أو قد يعلم الشخص أو المشروع جيدا المخاطر المعرض لها والخسائر المترتبة عليها ويقرر تكوين المخصصات اللازمة لمواجهتها في حالة تحققها، وبناء على ذلك فإن سياسة تحمل الخطر يتم تطبيقها بعدة صور وهي:[4]

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 33.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، 2012، ص: 26.

[3] برعي عثمان الشريف عبد العزيز، تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتتبة لدى شركات التأمين المباشر، أطروحة دكتوراه، جامعة الرباط الوطني، السودان، 2016، ص40.

[4] نفس المرجع، ص: 40.

- تحمل الخطر بدون احتياط: تستخدم سياسة تحمل الخطر بدون احتياط في الحالات الآتية:

-عدم الإلمام بالمخاطر وبالتالي فإن الشخص أو المشروع يفاجأ بتحقق خسائر لم تكن مأخوذة في الحسبان؛

- عدم توفر المقدرة المالية أو السيولة اللازمة لحجز مبالغ مقدماً يمكن استخدامها في مواجهة الخسائر في حالة تحققها.

- انخفاض قيمة الخسائر المترتبة على تحقق الخطر وبالتالي فأنه يمكن مواجهتها من خلال الايرادات الجارية.

- تقدير المؤسسة للخسائر المتوقعة واحتمالاتها بأقل مما ينبغي وعلية تقرر تحمل الخطر بدون احتياط.

ولا توجد تكلفة لهذه السياسة طالما أن الخطر لم يتحقق بعد ولكن يشترط لاستخدامها في حالة الإلمام بالمخاطر والخسائر المترتبة عليها توافر السيولة اللازمة لمواجهتها في حالة حدوثها.

- تحمل الخطر مع تكوين مخصص: في بعض الحالات ونظرا لتوافر عدد كبير ومتماثل من الوحدات المعرضة للخطر فإن الفرد أو المؤسسة قد يجد نفسه في موقف يستطيع أن يتنبأ وبدرجة عالية من الدقة باحتمالات وقيم الخسائر المتوقعة وبذلك يتم تكوين مخصص لمواجهة الخسائر المترتبة على هذا الخطر مثل أخطار النقل في حالة تعرض وسيلة النقل للخسارة بسبب التصادم أو أخطار المسؤولية تجاه الغير نتيجة إصابتهم أو تلف ممتلكاتهم. ويشترط لتطبيق طريقة تحمل الخطر مع تكوين مخصص ما يلي:

- توافر عدد كبير ومتماثل من الوحدات المعرضة لنفس الخطر.

-انتشار الوحدات المعرضة للخطر جغرافيا ،بمعنى عدم تركزها في مكان واحد حتى لا تحدث كارثة في حالة حدوث الخطر

- توافر القدرة المالية على توفير مبلغ من كل خطر، يتم اقتطاعه لمواجهة الخسائر دون أن يؤثر ذلك على استمرارية المؤسسة.

04- تحويل الخطر:

بمقتضى هذه الطريقة فإنه يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف، مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء. ويتحقق هذا التحويل بمقتضى عقود الإيجار وعقود النقل وعقود التشييد وعقود التأمين، ففي عقود النقل مثلا يمكن تحويل أخطار النقل إلى متعهدي النقل على أن تتم المحاسبة مع هؤلاء المتعهدين على أساس سعر أعلى لخدمة

النقل نظير تحمل هؤلاء المتعهدين لأخطار النقل التي يتم الاتفاق عليها مع احتفاظ صاحب البضاعة المنقولة بملكيته لهذه البضاعة[1].

إن تحويل الخطر إلى طرف آخر يعني تحمل هذا الأخير للخسائر المترتبة على تحقق المخاطر على أن يكون متخصصا في إدارة المخاطر ومتخصصا في التعامل معها وإدارتها كما هو الحال في شركات

التأمين أو قد لا يكون الطرف الآخر متخصصا في إدارة المخاطر بل يتم تحويل الخطر إليه كشرط إضافي ضمن شروط عقد أصلي آخر[2].

[1] دحدوح نجيب، أثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020-2021، ص 28.

[2] ممدوح حمزة أحمد، مرجع سابق، ص245.

خلاصة الفصل:

تواجه شركات التأمين مجموعة من المخاطر تهدد استقرارها، لهذا تسعى دائما الى التحوط من المخاطر والتقليل من أثارها بتطوير أساليب وأدوات التعامل معها بكفاءة ولتحقيق ذلك تسعى شركات التأمين الى تبني استراتيجية لإدارة المخاطر.

ومع تطور الخدمات التأمينية إزدادت أهمية إدارة المخاطر التأمينية، حيث أصبح لها دور بارز في تشكيل طبيعة وحدود المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين وأصبحت إدارتها معلما من معالم الممارسة الإدارية السليمة للمخاطر .

فإدارة المخاطر التأمينية نشاط إداري استراتيجي يهدف الى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، أو هي عملية تحديد وقياس وتقييم المخاطر وتطوير استراتيجية ادارتها بهدف السيطرة عليها والتخفيض من حدتها والحد منها، ومن أجل ذلك وجب تحديد وتحليل أسباب ومصادر هذه المخاطر واحتمالية حدوثها ثم تقييمها وتحديد الطرق المناسبة لمعالجتها والتخفيف من أثارها.

الفصل الثاني: تقييم أداء شركات التأمين

تمهيد:

إن شيوع إستخدام مصطلح الأداء في الإقتصاد وكثرة إستعماله خاصة في البحوث التي تتناول المؤسسات المالية لم يؤدي الى توحيد مختلف وجهات النظر حول مدلوله، فهو قد يستخدم للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف أو مدى المؤسسسات المالية منها شركات التأمين في استخدام الموارد، كما نجد في كثير من الأحيان يعبر عن إنجاز المهام، يعكس الأداء قدرة الشركة على تحقيق أهدافها، ولا سيما طويلة الأمد منها التي تتمثل بأهداف الربح والنمو والبقاء والتكيف بإستخدام الموارد المادية والبشرية بالكفاءة والفعالية العاليتين، وفي ظروف البيئة المتغيرة، فالأداء مرأة الشركة في تحقيق الإنتاجية العالية بشرط أن يكون ذلك مقرونا برضا الزبائن، والإستئثار بحصة سوقية جيدة تستطيع من خلالها الشركة توفير عائد مالي مناسب.

تكتسي عملية تقييم الأداء أهمية بالغة لشركات التأمين، فهي تهدف الى قياس مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها، وتعتبر هذه العملية لا بد منها للوقوف على الوضعية المالية للشركة والتي من الممكن معرفة قدرتها على مواجهة التزاماتها ولا يتم ذلك إلا وفق خطوات وأسس علمية متعارف عليها .

وبناءا على ما سبق ذكره تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التألية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية لأداء شركات التأمين

المبحث الثاني: الملاءة المالية لشركات التأمين

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم أداء شركات التأمين

المبحث الأول: مفاهيم أساسية لأداء شركات التأمين

الهدف من دراسة هذا المبحث التطرق الى الجانب النظري للأداء في شركات التأمين، فمن غير الممكن تناول عنصر الملاءة المالية ومؤشرات تقييم الأداء دون التعرف على مفاهيم الأداء، كما أن وضوح هذه المفاهيم والمسميات تمهد الطريق للتعرف على عملية تحسين الأداء الذي يعد أمرًا حيويًا لضمان نجاح شركات التأمين في سوق تنافسي ومتغير باستمرار.

المطلب الأول: مفهوم الأداء في شركات التامين والمصطلحات ذات العلاقة

يعد الأداء من المفاهيم الأساسية والهامة لمؤسسات التأمين في معرفة فعالية وكفاءة الجوانب الفنية والمالية لها، ورغم الدراسات الكثيرة التي تناولت هذا الموضوع لم يتم التوصل الى تحديد دقيق لمفهوم الأداء، وذلك راجع إختلاف الأساليب والتقنيات والمؤشرات التي تحدده .

أولا: مفهوم الأداء في شركات التامين

إن الاقتصار على تعريف واحد للأداء يعتبر غير كاف لتحديد مدلوله ومفهومه بل يجب التعرض لمجموعة من التعاريف لتحديد المفهوم المناسب للدراسة.

01- تعريف الأداء:

- يعبر عن الكفاءة والفعالية حيث يظهر بها هذا المركز أمام تحقيق الأهداف المسطرة ويمكن تمثيل الأداء على شكل دالة تشمل كل من المردودية، الإنتاجية، وقياس الأداء بمختلف أشكاله داخل الشركة واعتبارها عوامل متغيرة تؤثر على الأداء[1] .

- إنعكاس لطريقة عمل أنشطة المؤسسة بالإستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة والتي تحقق الأهداف المرجوة.[2] .

من هذا التعريف نجد أن الأداء عبارة عن تفاعل بين طريقة الإستخدام الموارد المتاحة التي توضح عامل الكفاءة والأهداف التي حققتها المؤسسة جراء استخدام هذه الموارد والتي توضح عامل الفعالية .

[1] مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركات التامين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين 2005-2007، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2010-2011، ص ص:82.

[2] بن ناية نورية، كربالي بغداد، دور الابتكار التسويقي في تطوير أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة اتصالات الجزائر مديرية مستغانم، مجلة رماح للبحوث والدراسات العدد 17، الأردن، مارس 2016، ص:142.

- الأداء يرتبط بالقيمة والتكلفة الاستراتيجية فهو يساهم في تحسين الثنائية: قيمة – التكلفة وتحقيق وبلوغ الأهداف الاستراتيجية[1].

- هو المخرجات أو الأهداف التي تسعى الشركات الى تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، ويعكس الأداء مدى تحقيق الأداء التي تسعى الشركة إليها سواء تلك المرتبطة بالأهداف المتعلقة بالربحية من المبيعات والحصة السوقية أو تلك التي ترتبط بالإنطباعات الذهنية والتي تتعلق بالرضا والولاء والوعي بالعلامة التجارية[2] .

- الجهود والإجراءات التي تقوم بها المؤسسة، التي تتمثل في قدرتها على إستخدام الموارد المتاحة، من خلال تفاعلها مع البيئة الداخلية والخارجية، لإنجاز العمل المطلوب بأقصى كفاءة وفعالية من أجل تحقيق أهداف المؤسسة[3] .

من خلال ما سبق نجد أن الأداء مفهوم واسع وينطوي على العديد من المفاهيم المتعلقة بالكفاءة والفاعلية، المخطط الفعلي، الأهداف الإستراتيجية، ويمكن النظر اليها بصورة حية تعكس نتيجة ومستوى قدرة المؤسسة على إستغلال مواردها وقابليتها في تحقيق أهدافها الموضوعية من خلال أنشطتها المختلفة وفقا لمعايير تلائم المؤسسة وطبيعة عملها، فالأداء هو الهدف المركزي لعملية التحول والذي يوضح مدى تحقيق الأهداف، وماهو مستوى تنفيذ الخطط .

- الفعل الذي يقود الى إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز، والذي يتصف بالشمولية والاستمرار، ومن ثم فهو بهذا المعنى يعتبر المحدد لنجاح المؤسسة وبقائها في أسواقها المستهدفة، كما يعكس في الوقت نفسه مدى قدرة المؤسسة على التكليف مع بيئتها، أو فشلها في تحقيق التأقلم المطلوب كما تجدر الإشارة الى أن مفهوم الأداء يقترن بمصطلحين هامين في التسيير، هما الكفاءة والفعالية[4].

بعد التعرض لمجموعة من التعريفات لمفهوم الأداء نجد أن العديد منها درست علاقة الأداء بالمتغيرات التي تتحكم في تحديده، وهذا لأنه يرتبط مفهومه بالخطط الإسترتيجية والأهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها، لذا نجد أن من الباحثين من أكد على ضرورة الوصول الى الأهداف المحققة ومقارنتها بالأهداف المرجوة لتحديد مقدار الأداء ومنهم من ركز على الموارد المستخدمة وطريقة

[1] Pierse Bescos,carla Mendoza, le management de performance, édition complables Malesherbes, Paris, 1994, P : 219.

[2] ميثاق طاهر كاظم، أثر التوجه السوقي والالتزام على أداء شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص: 36.

[3] عبد الهادي ميسون، رأس المال الفكري ودوره في جودة أداء المؤسسة، مذكرة ماجستير، أكاديمية الادارة والسياحة جامعة الأقصى، فلسطين، 2017، ص: 44.

[4] الشيخ الداودي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث عدد 07، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص:217.

استخدامها للوصول للأهداف المحققة، وبالتالي وجب الوقوف أمام كل هذه المفاهيم لربط محددات الأداء ببعضها البعض.

بناءا على ما تقدم من تعاريف يتضح أن أداء المؤسسة يتميز بالخصائص التالية[1]:

- **الأداء مفهوم واسع:** إن الأداء كمفهوم يختلف باختلاف الجماعات والأفراد الذين يستخدمونه حيث يمكن أن يشمل الأرباح إذا تعلق الأمر بمالكي الشركة، وأن يعني المردودية والقدرة على التنافس بالنسبة للقائد الإداري أما بالنسبة للعامل فقد يعني الأجور الجيدة وكذا مناخ العمل الملائم في حين يعني بالزبون نوعية الخدمات والمنتجات المقدمة من طرف الشركة .
- **الأداء مفهوم متطور:** إن مكونات الأداء تتطور عبر الزمن إذ أن المعايير التي يتحدد الأداء على أساسها سواء كانت معايير داخلية او خارجية تكون متغيرة باعتبار أن العوامل التي تتحكم في نجاح الشركة في المرحلة الأولى لدخول السوق يمكن أن تكون غير ملائمة للحكم على أداء شركة تمر بمرحلة النمو أو النضج كما أنه قد توجد توليفة معينة من العوامل المالية البشرية، التقنية والتنظيمية تجعل الأداء مرتفعا في موقف أو ظرف معين دون أن يكون ذلك في مواقف أو ظروف أخرى، لذلك فإن التحدي الأساسي الذي يواجه القادة الإداريين هو إتخاذ القرار.
- **الأداء مفهوم شامل:** حيث أنه يفضل عند دراسة الأداء إستخدام مجموعة من المؤشرات ذات المداخل الشاملة والتي تقيس الأداء من جوانب عديدة إذ التطرق لتحديد مفهوم الأداء من المعيار المالي غير كافي لذا يتطلب استعمال معيار غير مالي، وبالتالي استخدام كل هذه المعايير يجعل من مفهوم الأداء أكثر شمولية.
- **الأداء مفهوم غني بالتناقضات:** بإعتبار الأداء تحدده مجموعة من العوامل حيث منها ما يكمل بعضها البعض ومنها ما يكون متناقضا، ويكمن هذا التناقض في كون أن هدف الإدارة هو تحسين النوعية في الخدمات والسلع أو أن تسعى الى تحقيق التكاليف وأعباء العاملين والحفاظ في نفس الوقت على لروح المعنوية العالية، لذلك فإن مكونات الأداء يتطلب تحكيما مستديما، وبإعتبار مكونات الأداء ليس لديها كلها نفس الأهمية النسبية لذا على القائد الإداري أخد الأولويات بعين الإعتبار إضافة الى محاولة توفيق بينها.
- **الأداء ذو الأثر التصحيحي على قرارات الشركة:** حيث أن الأداء يتأثر بقرارات مسؤولي الشركة من خلال عدم توافق النتائج المحققة مع النتائج المرجوة لذا وجب عليهم إعادة النظر في القرارات السابقة وفق بيانات ومعطيات جديدة والخروج بقرارات تهدف للوصول للأداء المطلوب.

[1] مختاري زهرة، مرجع سابق، ص ص: 82-84.

ثانيا: المصطلحات ذات العلاقة بالأداء

نظرا لتداخل المفاهيم لابد من إيضاح تلك التي لها علاقة بالأداء والتي نوضحها فيما يلي:

01- الفعالية:

إن مفهوم الفعالية مفهوم مركب ومعقد وحتى الأن لا يوجد اتفاق بين الكتاب والباحثين حول مفهوم موحد للفعالية أو العوامل المحددة لها، وقد خلصت مجموعة من الدراسات الميدانية الى وجود علاقة ترابط بين الفعالية والمتغيرات التي تؤثر فيها، وأنه يصعب تحديد مفهوما واضحا للفعالية نظرا الى صعوبة التحكم في هذه المتغيرات، وأعتبرت إشكالا أمام الباحثين، ولكن حاول العديد منهم للوصول الى بعض مفاهيم الفعالية، والتي يمكن التطرق للبعض منها:

- محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة لما يحتوي من أنشطة فنية وإدارية وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية، أو هي تعظيم معدل العائد على الإستثمار بكافة الطرق أو هي القدرة على البقاء والاستمرار والتحكم في البيئة أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق اهدافها التشغيلية[1] .

- قدرة المؤسسة على توفير الموارد الضرورية واستعمالها بكفاءة للوصول الى الأهداف المخطط لها[2].

- قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية من نمو مبيعات وتعظيم حصتها السوقية مقارنة بالمنافسة ....الخ.

- مدى تحقيق الأهداف، وقياسها يتم وفق العلاقة بين المخرجات الفعلية والمخرجات المخطط لها فكلما ارتفعت مساهمة المخرجات في تحقيق النتائج كانت فعالية المؤسسة أكبر.

ويتم حسابها من خلال العلاقة التالية [3]:

$$\text{الفعالية} = \frac{\text{الاهداف المحققة}}{\text{الأهداف الفعلية}} = \frac{\text{المخرجات الفعلية}}{\text{المخرجات المخططة}}$$

[1] سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص: 210.
[2] حسين حريم، إدارة المنظمات منظور كل، دار حامد للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2010، ص: 92.
[3] بن حبيب عبد الرزاق، إقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 126.

من خلال ما سبق قد لا ينحصر تعريف الفعالية بهذه العلاقة الكمية فالفعالية يمكن تعريفها وفهمها من خلال العديد من الابعاد والجوانب فقد تشير إلى قدرة المؤسسة وإستعدادها للبقاء والتكيف مع التغيرات والإستمرار بالإضافة إلى تحقيق النمو والمردودية كما تعرف بمدى نجاحها في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها وبالتالي فهي تتمثل في كل من الأهداف الاستراتيجية التكتكية .

02- الكفاءة:

يعتبر مفهوم الكفاءة متعددة الأوجه التصور والمجالات المطبقة والمقترحة مما يجعل إعطاء تعريف محدد أمرا اختلف فيه الباحثون، سنحاول إدراج جملة من التعاريف:

- هي النسبة بين المدخلات والمخرجات، مخرجات أكثر بالنسبة للوحدة الواحدة من المدخلات تعني تحقيق كفاءة أكبر، وعندما يتحقق إنجاز أكبر مخرجات من المدخلات بالنسبة للوحدة الواحدة من المدخلات تتحقق الكفاءة العظمى أو القصوى ولا يمكن رفع الكفاءة في هذه الحالة إلا بإدخال تكنولوجيا جديدة أو تغيير شئ ما في مسار الإنتاج[1].

- الكفاءة تتعلق بإنجاز المهمة بطريقة سليمة وتقاس بالنظر لعلاقة المدخل بالمخرج، فتخفيض تكلفة الوحدة النتجة مع المحافظة على النوعية، ويعتبر مؤشرا على زيادة الكفاءة وكذا زيادة الانتاجمع بقاء التكاليف على حالها[2].

- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق قيمة مضافة ضمن سلسلة القيم في المؤسسة، والكفاءة مفهوم نسبي يتم قياسه من خلال نسبة مخرجات النظام إلى المدخلات[3]، ويمكن قياسها من خلال العلاقة التالية [4]:

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

[1] H, Dzvid Sherman, joe zhu, service productivity managment Improving service proformance Using Data Envelopment Analysis (DEA), springer + Business media, New york, USA, 2006, P : 51.

[2] سحنون أمال، دور نظام الحوافز في تحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020-2021، ص: 73.

[3] ابراهيم الخليل السعدي، دباغة محمد، أثر العوامل البيئية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين، مجلة الادارة والاقتصاد العدد 90، الأردن، 2011، ص: 62.

[4] بلبول حدة، مساهمة تبني مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021-2022، ص: 115.

وبالتالي يمكن النظر للكفاءة من جانبين[1]:

- جانب المخرجات: حيث تعبر الكفاءة عن مقياس للمقارنة بين المخرجات الفعلية والمخرجات القصوى الممكنة تحقيقها من مدخلات محددة.
- جانب المدخلات: حيث تعبر الكفاءة عن مقياس للمقارنة بين المدخلات الفعلية والدخلات الدنيا التي يمكنها انتاج مستوى معين من المخرجات.

نستخلص من مفهوم الكفاءة في المؤسسة معيار الرشد في إستخدام الموارد، حيث أن المؤسسة الهادفة للنمو والتطور لابد وأن تؤمن امكانية إستمرار تدفق الموارد (البشري، المادي، والمعلوماتي..) لكي تعمل بشكل فاعل ومستمر، فعلى المؤسسة التي تعاني بإستمرار من صعوبة الحصول على الموارد المطلوبة بالكميات والنوعيات اللازمة لأداء أنشطتها لابد أن تقوم بإعتماد الأسلوب الراشد في التوجه نحو تحقيق التوازن في إستخدام الموارد المتوفرة وكذلك محاولة التوفيق بين الأهداف المرجوة وما يتوافر لديها من موارد فالبالغة بامكانية تحقيق الأهداف مع عدم كفاية الموارد يجعل المؤسسة تعاني من اخفاقات حادة في مجمل أنشطتها وعملياتها .

03- الإنتاجية:

تعد الإنتاجية كمؤشر من مؤشرات الأداء الرئيسة للمؤسسات بكافة أنواعها، حيث تعكس القدرة التنافسية في السوق المحلي والاسواق الخارجية، فهي عبارة عن العلاقة بين كمية الانتاج من السلع والخدمات من ناحية وكمية الموارد التي تسهم في إنتاج تلك السلع والخدمات من ناحية أخرى[2] .

هناك تعريفات عديدة حسب وجهات نظر مختلفة نعرض البعض منها كما يلي:

- تعود إلى الكمية السلع والخدمات التي أنتجت مع كمية المدخلات التي أستهلكت أو استخدمت لإنتاجها[3].

يمكن أن نستخلص من هذا التعريف أن الإنتاجية تقيس مقدار المدخلات اللازمة للعملية الإنتاجية ومدى تحقيقها الى مقدار معين من المخرجات.

[1] محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994- 2003، أطروحة دكتوراه، كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 08.

[2] نوفل محمد، العوامل المؤثرة في انتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعية الاسلامية، فلسطين، 2006، ص: 60.

[3] فريد النجار، الانتاج التجريبي في الصناعات والخدمات، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 81.

- التوازن الذي يمكن تحقيقه بين عوامل الإنتاج المختلفة، ذلك التوازن يعطي أكبر انتاج او مخرجات بأقل ما يمكن من مجهودات وتكاليف[1] .

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الإنتاجية هي قياس مدى النجاح في تجميع الموارد في المؤسسة واستخدامها لتحقيق مجموعة نتائج والوصول الى أعلى مستويات الأداء بأقل التكاليف .

- هي الأداء السليم للعناصر المنتجة في أي مؤسسة وهو الذي يتم في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة، وهي التي تقاس بوسائل القياس المباشر بإتباع أسلوب المقارنة المستمرة بين المستويات القياسية الموضوعة أيا كان نوعها والمستويات الفعلية التي يتم تحقيقها في ظل الظروف العادية للعمل [2].

من خلال هذا التعريف يتضح أن الانتاجية في أي مؤسسة ترتكز في وجودها على ركائز ثلاث هي: الأداء، الزمن، والتكلفة ويتطلب الأخذ بهذا التعريف إجراء التحليل الدقيق لمكوناته من أداء سليم لكل عنصر منتج ومتى يكون الأداء سليما ومتى لا يكون كذلك، وكذلك دراسة الوقت وحسابه من البداية والنهاية، التوقف وأسبابه، حصر الوقت في كل حالة وكيف نحدد الوقت الملائم الملائم والوقت الطبيعي الذي يجب أن يستغرقه الأداء وكذلك إذا توفر لنا الأداء السليم في الوقت الملائم، فيجب ألا يترتب عليهما زيادة في التكلفة بمعنى أن التكلفة وتخفيضها إلى أقل قدر ممكن كلما كان ذلك في صالحها من حيث الفائض أو الربح ومن هنا كانت التكلفة المناسبة لا تقل أهمية من الأداء السليم والوقت الملائم، هذا بالاضافة إلى إتباع أسلوب القياس الذي يوصلنا بسرعة الى معرفة دقيقة وواضحة للانتاجية وذلك بإتباع الوسائل المباشرة وغير المباشرة*.

المطلب الثاني: أنواع الأداء وأوجه المقارنة بين مستوياته

يتم تصنيف الأداء غلى عدة أنواع بناءا على السياق الذي يستخدم فيه سواء كان على مستوى العاملين أو الوحدات التنظيمية أو المؤسسة ككل، وكل نوع من أنواع الأداء يتطلب معايير محددة لقياسه وتحليله

[1] ضيف الله محمد الهادي، ليزة هشام، مهدات لعبيدي، دور الانتاجية في تنمية تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الادارية والمالية مجلد 1 العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2017، ص: 99.

[2] عبد الرحمان بن عنتر، دراسة أثر الانتاج في المؤسسات الصناعية ،مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص: 17.

* الوسائل المباشرة لقياس الانتاجية هي تلك التي تقيس عن قرب نتائج الأداء والزمن والتكلفة للعناصر المشتركة في العمل والوسائل الغير مباشرة هي تلك التي تقيس النتائج الكلية والنهائية ولا تقترب كثيرا من هذه العناصر، ولكن يكون استخدام المؤسسة لهذه الوسائل مدلولا صحيحا يجب أن يتوفر فيها القدر اللازم من البيانات التي تتيح لها تطبيق هذه الوسائل من النماذج الاحصائية وخاصة ما تستعمل لأغراض القياس .

وهو يؤثر بشكل مباشر على نجاح الشركة، كما أن فهم هذه الأنواع يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف وبالتالي تحسين الإستراتيجيات لتحقيق أفضل النتائج.

أولا: أنواع الأداء

تعتبر أنواع الأداء من المفاهيم الأساسية في مجالات الادارة والتسيير، تعكس هذه الأنواع الطريقة التي يتم بها إنجاز المهام وتحقيق الأهداف في المؤسسة، يمكن تصنيف الأداء الى عدة أنواع رئيسية لكل منها خصائصه وأهميته:

01- حسب معيار المصدر:

يمكن تقسيم أداء الشركة وفقا لهذا النوع الى:

- الأداء الداخلي: ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من موارد ويحدد من ثلاث أجزاء هي:

- **الأداء البشري:** وهو من أهم العوامل التي لها تأثير كبير على أداء المؤسسة فقد ذهب البعض الى حصر أداء المؤسسة في أداء الموارد البشرية فقط وعرفوه إنطلاقا من أن الأداء البشري هو أن يعمل الفرد على إنجاز مهامه المختلفة المطلوبة منه[1]، فالأداء البشري هو أداء أفراد المؤسسة الذي يمكن اعتبارهم مورد إستراتيجي قادر على صنع القيمة وتحيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهارتهم.
- **الاداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة في إستعمال استثماراتها بشكل فعال .
- **الأداء المالي:** ويكمل في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة، فالأداء الداخلي هو أداء متأتي من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد البشرية، موارد مالية، موارد مادية[2].
- **الأداء الخارجي:** يعني الأداء الخارجي بإدارة أداء مكونات المؤسسة الممتدة الى البيئة الخارجية، وبالتالي فأدائها في هذه الجوانب يؤثر في مقدار تحقيقها لأدائها الشامل، وقدرتها على التحكم في المؤشرات الخارجية التي قد تعصف بها بشكل فجائي، مما يجعل قدرتها على مواجهة هذه المخاطر هو ناتج قدرتها على إدارة أدائها الخارجي، ذلك أنه يوفر لها هامش سرعة التفاعل والتغير بما يزودها القدرة على تجاوز الأزمات والمحافظة على البقاء والإستمرارية[3].

[1] أحمد صقر عاشور، إدارة القوى العاملة، دار النهضة العربية، بيروت، 19983، ص: 50.

[2] Bernard Martory, contrôle de gestion sociale, librairie Vuibert,Paris, 1999,P : 236.

[3] سلوى عبد اللطيف، محمود البرغوثي، جمال سيد عبد العزيز، واقع إدارة الأداء الشامل، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية مجلد 1 العدد 2، جوان 2015، ص: 140.

فمن خلال هذين الأدائيين يتوضح أن الأداء ينتج من خلال إستغلالها لمختلف الموارد المتوفرة بكفاءة وفعالية من جهة وتوجيه جهودها نحو إستغلال الفرص التي يمكن أن يتيحها المحيط الخارجي من جهة أخرى، وذلك من خلال متابعة تغيراته التي تتصف بالحركية والتعقيد وسرعة التغيير في نفس الوقت والشكل الموالي يوضح هذين النوعين:

الشكل رقم (02): يمثل الأداء الداخلي والخارجي

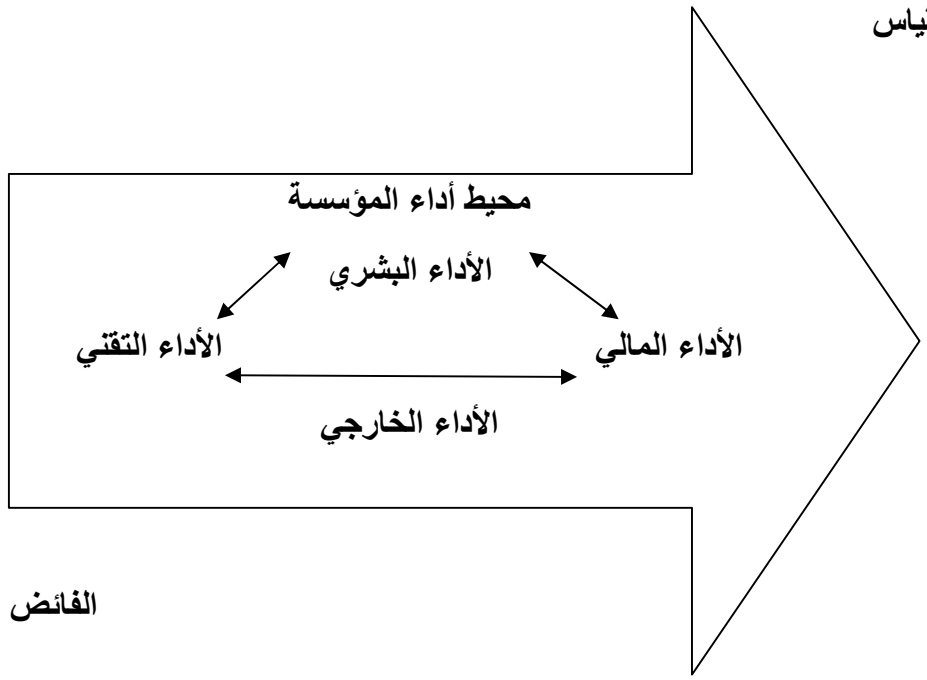

المصدر: Bernard Martory, contrôle de gestion sociale, librairie Vuibert,Paris, 1999,P : 154.

فالمؤسسة في علاقة مستمرة بالمحيط الخارجي، مما يتطلب متابعة مستمرة للمحيط للتكيف معه، إذا تستطيع المؤسسة أن تسيطر على محيطها الداخلي وتتحكم فيه لكن قدرتها على التأثير على محيطها الخارجي محدودة، لذلك يجب أن تبذل قصارى جهدها للاندماج فيه والتقليل من تهديداته واثارها السلبية، ويرتبط أداء المؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها بقدرتها على التكيف مع محيطها الخارجي[1]

02- حسب معيار الشمولية:

يمكن تقسيم الأداء حسب هذا المعيار إلى أداء كلي وأداء جزئي[2]:

[1] حمداوي وسيلة، ادارة الموارد البشرية، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2004، ص:41.
[2] عبد المليك مزهوده، الاداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001، ص: 89.

- الأداء الكلي: يتجسد في الإنجازات التي ساهمت كل الوظائف والأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها دون إنفراد جزء أو عنصر لوحدة في تحقيقها، ومن خلال الأداء الكلي يمكن الحكم على مدى تحقيق المؤسسة وبلوغها لأهدافها العامة كالإستمرارية والنو والربحية .

- الأداء الجزئي: يقصد به الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة والوظائف الأساسية، والأداء الكلي في الحقيقية هو عبارة عن تفاعل أداء الأنظمة الفرعية (الأداء الجزئي) وهو ما يعزز فكرة او مبدأ التكامل والتسلسل بين الأهداف في المؤسسة .

03- حسب المعيار الوظيفي:

حسب هذا المعيار ينقسم هذا الأداء الى أداء الوظائف الأساسية في المؤسسة وهي:

- أداء الوظيفة المالية: يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي، وبناء هيكل مالي فعال، بالإضافة إلى تحقيق المردودية وتعظيم العائد على الإستثمار باعتباره أحد اهم أهداف المؤسسة، لذا فإن البعد المالي للأداء الكلي للمؤسسة يتحقق من خلال تحقيق الردودية وتعظيمها، مما طرح فكرة ربط المكافأة الممنوحة لمسيري المؤسسة بحجم المردودية التي ساهموا في تحقيقها، أي تكون متناسبة طرديا معها وهذا من شأنه، أن يرسخ لدى المسيرين فكرة أنهم مستثمرين في المؤسسة اي مساهمين فيها، وليسوا مسيرين فقط، وبالتالي سيعملون على تعظيم مردوديتها أكثر فأكثر[1].

- أداء وظيفة التسويق: هو قدرة المؤسسة عند استخدامها وظيفة التسويق للوصول الى الأهداف المسطرة بأقل تكلفة ممكنة، وهذا النوع من الأداء يتم قياسه من خلال وحدات قياس الوظيفة التسويقية التي يمكن ذكرها فيما يلي:

- **حصة السوق:** مؤشر يقيس وضعية المؤسسة التنافسية لسلعة أو خدمة معينة ويتم حسابه كالتالي:
  حصة السوق = مبيعات منتوج معين / المبيعات الإجمالية
- **ارضاء العملاء:** يتم حساب هذا المؤشر عن طريق مقدار شكاوي الزبائن أو مقدار مسترجعات المبيعات.
- **السمعة:** وهي تقيس مدى شهرة العلامة أو المنتوج في الوسط الاستهلاكي[2].

[1] محمد سليماني، الابتكار التسويقي وأثره على تحسين الأداء المؤسسة دراسة حالة ملبنة الحضنة المسيلة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2006- 2007، ص: 118.

[2] Marcel Laflame, le managemeent approche systemique gaetan Morin éditeur, 3ed, CANADA, 1981,P : 357.

- أداء وظائف الانتاج: يتحقق أداء هذه الوظيفة عندما تتمكن المؤسسة من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية، مع مراعاة مستوى معين من الجودة وفي حدود الإمكانيات المتاحة، فحجم ونوعية الانتاج هذه المؤسسات لتقديم خدمات محددة أو انتاج سلع محددة، فتوفر الخدمات بالمستوى الكافي والجودة المطلوبة هي انعكاس لمدى نجاح المؤسسات وقدرتها على تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها[1].

- أداء وظيفة الأفراد: قبل تحديد ماهية هذا الأداء، يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة، فتمكن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو المؤسسة، فضمان إستخدام موارد المؤسسة بفعالية لايتم إلا عن طريق الأفراد، كذلك وجود المؤسسة وإستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة فلكي تضمن المؤسسة بقائها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسيرا فعالا، وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله[2].

04 - حسب معيار الطبيعة:

تتمثل تصنيفات معيار الطبيعة فيما يلي[3]:

- الأداء الإقتصادي: ما يمكن ذكره في هذا التصنيف، أنه توجد صعوبة في التفرقة بين الأسباب التي تؤثر في مختلف أنواع هذا التصنيف، وهذا للتشابه فيما بينها، والمؤسسة تتعرض في هذا التصنيف الى المحيط الخارجي لما لها علاقة بالبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها، ويتم قياس هذا التصنيف باستخدام المردودية الاقتصادية وحساب مؤشرات الربحية بمختلف أنواعها، وبالتالي يعتبر التحليل المالي من أهم أدوات القياس المستخدمة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على فعالية أدائها الاقتصادي.

- الأداء الاجتماعي: يتميز هذا التصنيف بصعوبة قياسه كميا من أجل معرفة مقدار مساهمة المؤسسة في الجانب الإجتماعي للمجتمع المحيط بهم، وكيفية تأثيرها على قضاياه المختلفة، وبالتالي يعتبر أساس العلاقة التي تحقق المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة.

---

[1] نايل عبد الحافظ العوالمة، إدارة المؤسسات العامة (الاسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن)، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1993، ص:83.

[2] George R,Terry, Stéphan, GFranclin,les principes des management, Ed economica, 8ed, Paris,1985, P :325.

[3] عمرو حامد، تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، ملتقى تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، يناير 2007، ص ص : 116-118.

- الأداء التكنولوجي: تعتبر التكنولوجيا مصدرا رئيسا لتحقيق الميزة التنافسية والكفاءة في الأداء، فهذا التصنيف له علاقة كبيرة بتطوير هياكل التسيير والجانب التقني للمؤسسة وبالتالي يهدف الى التماشي مع التغيرات والمستجدات، لذلك فإن استراتيجية المؤسسة يجب أن تتضمن تحديد الأهداف التكنولوجية.

- الأداء الإداري: وفقا لهذا التصنيف فإنه يتعلق بالأساليب والإستراتيجيات والمراحل التي تقررها إدارة المؤسسة، ويتم هذا الأمر وفق البدائل المتاحة للقرار والتي تخدم الأهداف المخطط لها، وقد يستخدم متخذ القرار تقنيات وطرق علمية من أجل التحسين وتطوير هذا الصنف، إضافة الى تحديد نقاط الضعف والقوة، وبالتالي هذا التصنيف يشير إلى كيفية إدارة العمليات والموارد داخل المؤسسة لتحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وفعالية.

ثانيا: أوجه المقارنة بين مستويات الأداء في شركات التأمين

الجدول الموالي يمثل المقارنة بين مستويات الأداء في شركات التأمين

الجدول رقم (02): يمثل المقارنة بين مستويات الأداء في شركات التأمين

وجه المقانة	الأداء الفردي	أداء الوحدات التنظيمية	الأداء المؤسسي
معنى المصطلح	الاعمال التي يمارسها الفرد للقيام بمسؤولياته التي يضطلع بتنفيذها وصولا لتحقيق الأهداف التي وضعت له	الأعمال التي تمارسها الوحدة التنظيمية للقيام بدورها وصولا لتحقيق الاهداف التي وضعت على ضوء السياسة العامة والأهداف الاستتراتيجية	المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية
من يقوم بتقييمه	- الرئيس المباشر - لجنة مختصة	- الادارة العليا - أجهزة الرقابة الداخلية	- أجهزة الرقابة المركزية - الوزارات المعنية - أجهزة السلطة التشريعية - أجهزة الرقابة التنفيذية - أجهزة مهنية متخصصة
موضوعات القياس	- الوقت - التكلفة - الجودة	- الفعالية الاقتصادية - الفعالية الادارية	- الفعالية البيئية - الفعالية السياسية - القدرة على تحقيق الأهداف في ضوء السياسة العامة
مؤشرات القياس	- الوقت المعياري - التكلفة المعيارية - الأهداف المعيارية	- درجة تقييم العمل - درجة التخصص - درجة المركزية - نظم المخرجات - فعاليات الاتصالات	- درجة القبول الاجتماعي لقرارات المنظمة - درجة الاستقلالية في عمل المنظمة - مدى توفر إيديولوجية محددة العمل - مدى التمثيل الاجتماعي في المنظمة

المصدر: نائل عبد الحفيظ العوالمة، تقييم أداء شركات الصناعية في الأردن دراسة ميدانية، مجلة الدراسات الجامعية الأردنية، مجلد 67 عدد 01، 1990، ص: 83.

المطلب الثالث: تحسين الأداء في شركات التأمين

تحسين الأداء لم يعد أمرا إختياريا، ولكنه أصبح شرطا جوهريا لكي تتمكن الشركة من البقاء والإستمرار، لذا أصبح هناك إهتمام كبير بالأداء يهدف إلى تكوين وتدعيم القدرة التنافسية وأصبحت الشركة تهدف إلى تحقيق أحسن أداء، وتعد عملية تحسين الأداء من أهم الأنشطة التي تهتم بها شركات الأعمال ومنها شركات التامين .

أولا: تعريف تحسين الأداء

01- عملية متكاملة توظف فيها الشركة امكانياتها ومواردها كلها باستخدام خطط تهدف الى أحداث نقلة نوعية في أدائها وصولا الى الأداء المتميز[1].

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن تحسين الأداء هي عملية متكاملة توظف فيها الشركة إمكانياتها ومواردها كلها بإستخدام خطط تهدف إلى إحداث نقلة نوعية لتحقيق التميز .

02- تحسين جميع العوامل المتعلقة بالتحويل المدخلات إلى مخرجات على أساس مستمر[2].

03- عملية يقضة تمارسها المؤسسة في مواجهتها للتحديات البيئية والاختلالات التي تترصدها على مستوى عملياتها بقصد تحسينها بإستمرار، إضافة الى ذلك فإنها تسمح بمطابقة منتجاتها للمواصفات المطلوبة.

من هنا يمكن القول أنه يفترض أن تخضع المؤسسة كل عملياتها بشكل نظامي ودوري للفحص لإكتشاف المشكلات على مستوى الأداء ومن ثم القيام بعملية التحسين المستمر وبالتالي هناك مجموعة من مناهج التحسين المستمر للأداء تختار المؤسسة ما يتناسب مع الأهداف والإحتياجات .

من خلال ما سبق نستخلص أن تحسين الأداء عبارة عن إجراءات وعمليات متواصلة ومتناسقة ترتبط بالتحسين والتطوير اللازم لمواجهة ومسايرة كل تغيرات بيئة المؤسسة، وتعتبر عمليات متواصلة إنطلاقا من:

- أن الوصول الى تحقيق تحسين في أداء المؤسسة يستغرق مدة من الزمن ما جعل عمليات التحسين تتصف بالإستمرارية .

[1] عصام حميد الشايع، قصي عايد دكنس، فاعلية التدقيق الداخلي في تحسين أداء شركات التأمين العراقية العامة ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية العدد 68، جامعة بغداد، العراق، مارس 2023، ص: 489.

[2] سناء حاسم محمد الذيحاوي، دور التحسين المستمر في تحقيق النجاح الاستراتيجي، مجلة الكلية الاسلامية كلية الادارة والاقتصاد مجلد 2 العدد 40، جامعة الكوفة، العراق، 2016، ص: 474.

- أن تغيرات البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة تتطلب استمرارية في تحسين أدائها للرفع من مرونتها واستجابتها لمختلف التغيرات.

ثانيا: نموذج تحسين الأداء في شركات التأمين

من أجل تحقيق التحسين، تركز المؤسسة على مجموعة من الخطوات، الشكل التالي يوضح هذه الخطوات في شكل نموذج.

الشكل رقم (03): نموذج تحسين الأداء في شركات التأمين

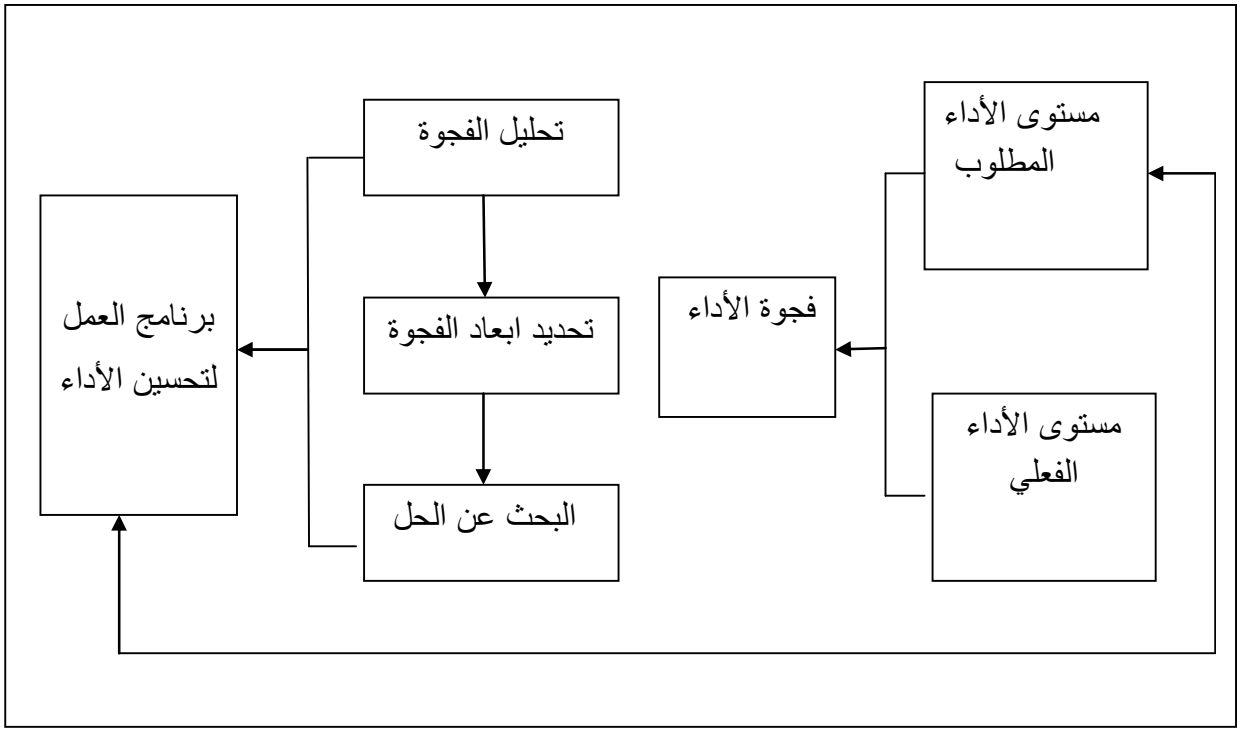

المصدر: علي السلمي، إدارة التميز: نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة، مكتبة الادارة الجديدة، القاهرة، 2002، ص: 147.

يتبين من الشكل أن تحسين الأداء يكون بخمس خطوات وهي[1]:

01- تحليل الأداء:

ويرتبط بعملية تحليل الأداء مفهومين في تحليل بيئة العمل وهما:

[1] مؤمن شرف الدين، دور الادارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات باتنة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2011-2012، ص:58.

- الوضع المرغوب: ويصف الإمكانات والقدرات المتاحة في بيئة العمل واللازمة لتحيق إستراتيجية وأهداف المؤسسة.

- الوضع الحالي "الفعلي" يصف مستوى أداء العمل والإمكانات والقدرات المتاحة كما هي موجودة فعليا.

وينتج عن هذين المفهومين إدراك الفجوة في الأداء، ومن خلالها يمكن إدراك المشاكل المتعلقة بالأداء والعمل على إيجاد الحلول لها ومحاولة توقع المشاكل التي قد تحدث مستقبلا.

02- البحث عن جذور المسببات:

يتم تحليل المسببات في الفجوة بين الأداء المرغوب والواقعي، وعادة ما يتم الفشل في معالجة مشاكل الأداء، لأن الحلول المقترحة تهدف الى معالجة الأعراض الخارجية فقط وليست المسببات الحقيقية للمشكلة، ولكن عندما تتم معالجة المشكلة من جذورها فذلك سيؤدي الى نتائج أفضل، لذا فإن تحليل المسببات هو رابط مهم بين الفجوة في الأداء والإجراءات الملائمة لتحسين الأداء .

03- إختيار وسيلة التدخل أو المعالجة:

التدخل في الإختيار هو طريقة منتظمة وشاملة وتكامل بالإستجابة لمشاكل الأداء ومسبباته، وأهم الطرق الملائمة لتجاوزه، وعادة ما تكون الإستجابة مجموعة من الإجراءات تمثل أكثر وسيلة لتحسين الأداء، ويتم تشكيل الإجراءات الملائمة للمؤسسة ولوضعها المالي والتكلفة المتوقعة إعتمادا على الفائدة المرجوة، وأيضا تقييم المؤسسة ونجاحها يقاس بمدى تقليل الفجوة في الأداء والتي تقاس بمدى تحسين الأداء والنتائج التي توصلت إليه المؤسسة.

04- تطبيق وسيلة او طريقة المعالجة:

بعد أن يتم إختيار وسيلة التدخل الملائمة يتم وضعها حيز التطبيق، ليتم متابعتها وتحليلها ومعرفة عناصر التغيير في عمليات النشاط مع التركيز على مدى التأثير في البرامج وطريقة التأثير سواء المباشرة أو غير المباشرة من أجل الوصول الى أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية.

05- مراقبة وتقييم الأداء:

هذه العملية تتطلب الإستمرارية وذلك لأن التقنيات والطرق المستخدمة تؤثر على عملية تحسين الأداء وبالتالي يتطلب بصفة مستمرة مراجعة ومتابعة كل التغيرات والانحرافات الحاصلة من أجل إعادة

المراجعة المبكرة لتقييم مقدار الفجوة في التطبيق أو التأثير الناتج عن هذه الانحرافات وبالتالي عملية المراقبة ضرورية في تحسين الأداء في المؤسسة.

المبحث الثاني: الملاءة المالية لشركات التأمين

الملاءة المالية هي مفهوم أساسي في صناعة التأمين يشير الى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه حاملي الوثائق والمستفيدين منها على المدى القصير والطويل وبالتالي تعكس مدى قدرة الشركة على تسديد المطالبات ودفع التعويضات عند استحقاقها دون التأثير على استقرارها المالي.

تكتسب الملاءة المالية أهمية كبيرة لأنها تعتبر مؤشرا رئيسيا على صحة الشركة واستدامتها، إذا كانت الشركة تفتقر الى الملاءة الكافية فإنها قد تواجه صعوبات في تسديد المطالبات مما يؤدي الى فقدان الثقة مع العملاء وكذلك التعرض للمخاطر الأخر.

المطلب الأول: تعريف الملاءة المالية وأهميتها في شركة التأمين

شغل موضوع الملاءة المالية اهتمام الباحثين حيث يعتبر عنصر الملاءة من أهم العوامل نجاعة والأكثر إعتمادا في معرفة مدى قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير.

أولا: تعريف الملاءة المالية لشركات التأمين

يتم إستخدام مصطلح الملاءة للدلالة بشكل عام على القدرة أو الكفاءة أو الجدارة في مواجهة الالتزامات بصورة كاملة عند استحقاقه.

وفي مجال التأمين هناك تعريفات عديدة منها:

01- القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث المستحقة[1] أي أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة إلتزامات مأخوذة على عاتقها إتجاه حملة وثائق التأمين في مواعدها المقررة.

02- مؤشر يتم بواسطته قياس قدرة الشركات على تسديد التزاماتها وحتى تتسم بالملاءة المالية يتحتم عليها ان تزيد إجمالي الأصول عن إجمالي الالتزامات المالية لتقليل وتجنب مخاطر التعثر والافلاس المالي [2].

[1] Sainrapt ,c,Dictiinnaire général de l'assurance, Arcatur, Paris,1996,P: 1287.

[2] زكي عودة زكي وهادين، دور كفاءة الادارة المالية وأثرها على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2021، ص:15.

03- الملاءة المالية ترى من زاويتين زاوية "نظرية الافلاس" أن شركة التأمين تكون ذات ملاءة ما اذا كان أصول الشركة أكبر من اتزاماتها ومن زاوية "نظرية السيولة" أن شركات التامين تكون ذات ملاءة في حالة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحالية[1].

فالملاءة والسيولة مرتبطين بشكل وثيق لأن شركة التامين ذو سيولة عالية تعتبر ذات ملاءة، بإعتبارها أن صافي التدفق النقدي إيجابا سيزيد من فائض الأصول على الخصوم مما يؤدي الى ملاءة الشركة (تحقيق سيولة على المدى القصير تتيح لشركة التأمين أن تحافظ على ملاءتها لأجل طويل لأن صافي التدفق النقدي الايجابي سيزيد من رأس المال[2] .

04- يقصد بها قوة ومتانة المركز المالي لشركة التامين وبذلك يمكن القول أن الملاءة المالية لشركات التأمين تعني:

- أن الأقساط المحصلة من المتوقع أن تكفي لتوية الخسائر المتوقعة، ومقابلة مختلف مصروفات التشغيل والعمليات .
- الإحتفاظ بأصول معترف معترف بها تكفي الالتزامات المطلوبة، مع وجود هامش أمان (هامش الملاءة المالية) يساوي على الأقل المتطلبات القانونية [3].

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الملاءة المالية هي قدرة شركات التأمين على مواجهة مختلف التزاماتها اتجاه دائنيها، دون أن تعرض مركزها المالي للخطر .

تشير التعريفات السابقة الى قدرة الشركة على الوفاء وتسديد الالتزامات عند استحقاقها وقدرة رأس المال على تحمل المخاطر كعدم القدرة على السداد، وتمثل الملاءة جدار الحماية عن الخسائلر التي يمكن أن تحصل للشركات وبالتالي تؤثر على أموال المساهمين، وهي من العوامل التي تحافظ على السلامة وتقوية النظام المالي للشركات، والشركة ذات الملاءة المالية الجيدة هي التي تتجاوز مجموعة الأصول مجموعة التزاماتها فيها .

[1] Luxiong,Statical CimputingSchemes for proteonics Data processing and msurance Solvency Modeling, Doctoral thesis of computational science, Middle Tennessee state university,2014,P :57.

[2] Sinone Ceccarelli, Insilvency in the Italian Non tife Insurance companies –An Empirical Analysis Based on Acash flow simulation model, covip(supervisory commission on pension funds, rome, italy, january 2003,P : 05.

[3] عيد احمد ابو بكر، وليد اسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص:31.

ثانيا: أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين

إن الاهتمام الواضح بالملاءة شركات التامين من طرف هيئات الإشراف والرقابة على التأمين وإدارة الشركة ذاتها، راجع إلى حقيقة أغلب أموال شركات التأمين تخص حملة الوثائق وهذه الفئة لا تستطيع إن تحكم على المركز المالي لشركة التأمين في غاية الأهمية للأطراف الآتية [1]:

01- حاملي وثائق التأمين الذين يهمهم قدرة شركة التأمين في المستقبل على الوفاء بالعهد الذي قطعته على نفسها في وثيقة التامين.

02- المستثمرون أو حاملي الأسهم الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة بالإضافة إلى توزيع الأرباح التي وعدوا بها .

03- الموظفون في الشركة الذين يهمهم الإستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم وهذان العاملان يمكن أن يتأثر أحدهما أو كلاهما إذا أفلست شركة التأمين أو واجهتها صعوبات مالية .

04- الإدارة العليا في الشركة تهمها متانة المركز المالي لشركات التامين، ويئثر على سمعتها وفرض عملها في المستقبل لدى هذه الشركة او الشركات الأخرى .

05- معيدي التأمين يواجهون صعوبات في جميع أقساط إعادة التأمين ورغبتهم في التدخل أثناء تسوية المطالبات.

06- هيئات الإشراف والرقابة يقع على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التامين العاملة بالسوق.

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية

يرتبط مفهوم الملاءة بكل من اليسر المالي، الفشل المالي، العسر المالي والعجز المالي والإفلاس المالي وقد يخلط البعض بين مصطلح الملاءة والمفاهيم المرتبطة به، حيث لكل مصطلح يشير إلى سلوك إقتصادي مختلف.

[1] عيد أحمد أبوبكر، مرجع سابق، ص ص: 44-45.

أولا: اليسر المالي

يرتبط اليسر المالي بمصلح الملاءة المالية من جانبين:

01- اليسر المالي الفعلي أو القانوني ويعني قدرة شركات التأمين على سداد جميع إلتزاماتها إتجاه الغير وذلك فيما إذا قامت بتصفية أصولها تصفية فعلية[1].

هذا الجانب يهدف إلى دراسة ملاءة شركات التامين على المدى الطويل، وهو ما يتعارض مع مبدأ إستمرارية الشركات وبقائها في ميدان نشاطها أي تحقيق الملاءة المالية دون تحقيق عنصر الايفائية على المدى القصير[2].

02- اليسر المالي التقني أو الفني يعني قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من الأصول الجارية[3]، يهدف هذا الجانب إلى دراسة ملاءة شركات التأمين على المدى القصير بصرف النظر عما إذا كانت أصولها قادرة على الوفاء بديونها الأصلية أم لا ولكن تلك الحالة تنذر بمصاعب مالية في المستقبل على الرغم من أن أكثر من الشركات مرت بهذه الأزمات المالية ثم تخطتها، وهذا النوع يعتبر أكثر ملائمة لمبدأ استمرارية الشركة[4] .

ثانيا: الفشل المالي

هو عدم قدرة شركة التامين على سداد التزاماتها المالية في تواريخ استحقاقها[5]، وينقسم الفشل المالي بدوره إلى نوعين[6]:

01- الفشل المالي القانوني وهو عدم قدرة شركة التأمين على الوفاء بجميع التزاماتها اتجاه الغير سواء كانت قصيرة او طويلة الأجل، وتتحدد هذه الحالة بأنها النقطة التي تكون عندها أصول الشركة ذات قيمة أقل من الخصوم الواردة في الميزانية .

[1] عيد أحمد ابو بكر ، مرجع سابق، ص: 32.
[2] طار عبد القدوس، بناء نموذج لقياس وتقييم الملاءة المالية لشركات التامين دراسة قياسية تحليلية للتأمينات العامة في الجزائر 2010-2015، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018-2019،ص:08.
[3] عيد أحمد ابو بكر، مرجع سابق، ص: 32.
[4] طارق عبد القدوس، مرجع سابق، ص: 08.
[5] عبد الجبار علوان، جبر الجياشي، دور القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ عن الفشل المالي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القدسية، العراق، 2017،ص:22.
[6] عيد احمد ابو بكر، مرجع سابق، ص:33.

02- الفشل المالي التقني وهو عدم شركة التامين على الوفاء بالتزاماتها قصية الأجل، وتتحدد هذه الحالة في النقطة التي عندها لا تستطيع إيرادات الشركة سداد التزاماتها في الأجل القصير

وبالتالي يمكن القول أن خطر الفشل المالي ما هو إلا جانب من جوانب الأخطار المالية التي تعكس مدى قدرة شركات التامين على مواجهة إلتزاماتها المستقبلية من عدمه .

ثالثا: العجز المالي

عملية وحالة، فمن حيث أنه عملية فهو ليس نتيجة اللحظة، ولكن ناجم عن العديد من الأسباب التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر، وتؤدي الى الحالة التي عليها المؤسسة من عدم قدرتها على سداد التزاماتها والحصول على التزامات جديدة[1].

وفي نفس السياق توجد ثلاث اتجاهات الأول يرى "أن المؤسسة العاجزة هي التي تقرر إفلاسها، ومن ثمة فإن المؤسسات التي تسبق مرحلة الإفلاس لا تعد عاجزة " والثاني يقول "أن المؤسسات العاجزة هي التي تواجه حالة إعسار مالي وغير قادرة على سداد التزاماتها المالية التي استحقت فعلا، أو التي ستستحق في الأجل القصير نظرا لأن إيراداتها ومواردها قصيرة الأجل لا تغطي إحتياجاتها وإلتزاماتها المالية، أما الإتجاه الثالث فيرى " أن العدجز المالي يعبر عن فشل مالي (صعوبة في إيجاد المزيج الأمثل للتمويل والتوجه المالي)[2] .

رابعا: الإفلاس المالي

هو المحصلة النهائية للفشل المالي ويعتبر إجراء رسمي لإعادة تنظيم المؤسسة بهدف الإستمرارية[3] . كما يمثل الوضعية التي لا تستطيع عندها الأصول المتاحة للمؤسسة في مواجهة إستحقاقها حيث تحدد درجة درجة مخاطر الإفلاس بمقارنة أجال إستحقاق عناصر الخصوم من أجل استحقاق عناصر الأصول[4].

إن العلاقة بين الملاءة المالية بالافلاس تتمثل فيما أثبتته الدراسات أن تدهورا ملحوظا في النسب المالية الفنية يمكن ملاحظته كلما اقتربت الشركة من حالة الإفلاس، فتلك النسب تعكس المخاطر التي

[1] نسيلي جهيدة، أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004-2005، ص: 52.

[2] محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة(الظاهرة- الاسباب- العلاج)، اتراك للنشروالتوزيع ،ط01،مصر،1996،ص: 31.

[3] رحيش سعيد، الفشل المالي في شركات التامين وطرق معالجته دراسة تحليلية، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 3 العدد 01، 06-01-2022، ص:65.

[4] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الادارة المالية)، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص388.

تتعرض لها الشركة، وفي صناعة التأمين تعتبر الملاءة المالية هي الأساس الذي يقوم عليه مستقبل التأمين، ويعبر عنها بتوافر أصول كافية لمواجهة الإلتزامات المالية لهذه الشركة[1] .

[1] طار عبد القدوس، مرجع سابق، ص:10.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء في شركات التأمين

لنجاح عملية تقييم الأداء يتطلب إستخدام مؤشرات وتقنيات قياس دقيقة وهادفة للوصول الى الهدف المراد تحقيقه، حيث يوجد مجموعة من وحدات قياس أداء شركات التأمين مستخلصة من أهدافها الأستراتيجية في مختلف الجوانب المالية والفنية، وكل وحدة تعبر عن أداء لجانب معين في المؤسسة وبالتالي مجتمعة تعبر عن الأداء الشامل.

المطلب الأول: المحاور الأساسية لتقييم المتوازن للأداء

تتكون بطاقة الأداء المتوازن من أربع محاور، كل محور يؤدي بشكل مباشر الى التغيير في محور أخر من أجل الوصول الى استراتيجية فعالة للمؤسسة إنطلاقا من تحديد أهداف هذه المحاور.

ويمكن عرض محاور بطاقة الأداء المتوازن في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): المحاور الاساسية المكونة لبطاقة الأداء المتوازن

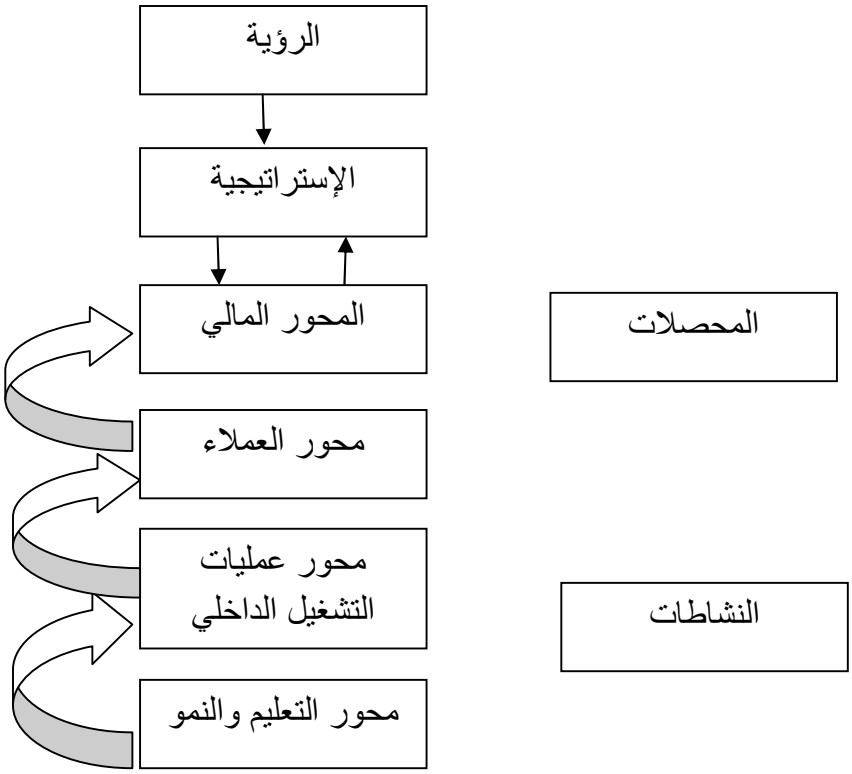

المصدر: وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص: 140.

أولا: المحور المالي للمؤسسة

ينصب التحسن في نهاية الأمر إلى تعظيم ثروة المساهمين (تعظيم الربحية، السهم وتحقيق معدل عائد مرتفع على الأصول المستثمرة)، فالمؤشرات المالية تعتبر المحصلة النهائية لكافة التغيرات، وهي تعبر عن مقدار معين يحدد الأثار المالية التي وقعت في المؤسسة، والأهداف المالية تعتبر المحصلة النهائية للمحاور الأخرى للنظام، وإختيار الأداء المالي لابد أن يكون مرتبط بإستراتيجية المؤسسة.

إختيار المؤشرات ومقاييس الأداء المالية مرتبط بطبيعة الإستراتيجية المتبناة داخل المؤسسة، فإذا كانت الإستراتيجية هي إستراتيجية النمو فإن المؤشرات تأخذ بعين الاعتبار تطور معدلات النمو كنمو رقم الأعمال ونمو عدد الزبائن، ومعدل دوران الأصول، أما إذا كانت الاستراتيجية هي استراتيجية البقاء فإن المؤشرات تركز على جانب الربحية كربح الدينار الواحد في المبيعات، عائد رأس المال ونصب السهم .

كما أن هناك علاقة طردية بين عنصر الخطر والعائد للحكم على مدى أداء المحور المالي[1] .

ثانيا: محور العملاء

تضع الكثير من المنظمات الحالية متطلبات العملاء في قلب إستراتيجياتها، خاصة بعد التوجه الحديث الذي ينظر إلى العميل على أنه سبب وجود وأساس بقاء المنظمة، ويتحقق ذلك من خلال قدرة المنظمة على تقديم منتجات بنوعية متميزة وبأسعار معقولة ولقد أصبح رضا العملاء دور مهم في حياة المنظمة خاصة في ضل العولمة، حيث أصبح العميل على علم بكافة العروض المنافسة ويمكنه بسهولة المقارنة والإختيار أما بطاقة الأداء المتوازن فتنص من خلال منظور العملاء على أن المدراء مطالبون بترجمة رسالتهم العامة حول خدمة العملاء إلى مقاييس محددة تعكس اهتمامات العملاء والتي من بينها، الوقت، النوعية، الخدمة، السعر وللاشارة فإن منظور العملاء يصب في تحقيق المنظور المالي ومن ذلك أن الوصول الى رضا العملاء يستنتج عنه زيادة أرباح المنظمة، وتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية[2].

ومن ثم فإن المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في هذا المجال قد تفصح عن[3]:

[1] حساني حسين، تقييم الأداء في مؤسسات التامين الجزائرية دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص ص: 62-63.

[2] يخلف جمال الدين، حامدي محمد، دور بطاقة الأداء المتوازن في تحسين أداء المنظمات، مجلة جديد الاقتصاد المجلد 15 العدد 01، 31-12-2020، ص: 203.

[3] محمد محمود يوسف، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2005، ص: 138.

- مؤشرات عن عدد وحجم العملاء الجدد .

- مؤشرات حول درجة الاحتفاظ بالعملاء وولائهم للمؤسسة.

- مدى التحسن في شريحة السوق الخاصة بالمؤسسة .

ولمعرفة كيفية الوصول إلى رضا العملاء سنحاول في الشكل الموالي أن نوضح أسس هذا الرضا.

الشكل رقم(05): سلسلة القيمة المتعلقة بالعملاء

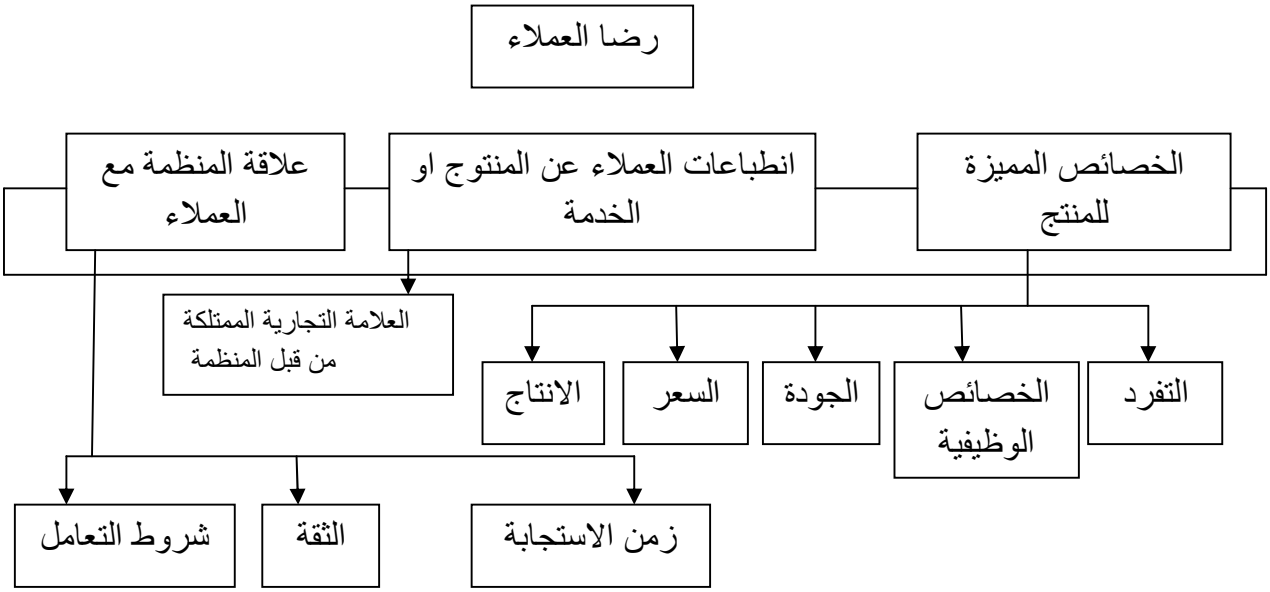

المصدر: وائل محمد صبحي، إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، سلسلة الأداء الاستراتيجي، أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن، دار وائل للنشر، ط01، الأردن،2009، ص:203.

وفيما يلي سنقدم شرح لبعض العناصر التي تم ذكرها في هذا الشكل[1]:

- الخصائص المميزة للمنج أو الخدمة: حيث توجد مجموعة كبيرة من المؤثرات الإيجابية التي تهم العميل في كل سلعة أو خدمة وهي ضرورية للوصول إلى رضا العملاء ونذكر من بينها ما يلي:

- **التفرد:** إن حصول المنظمة علر رضا أو ولاء العملاء يرتبط بقدرتها في أن تكون متفردة أو متميزة في السوق بعمل ما، كما أن تكوين صورة تنفرد بها منتجات المنظمة لتأخذ السبق في المنافسة تعد عملية ضرورية ولازمة للنجاح.

[1] وائل محمد صبحي، إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، سلسلة الأداء الاستراتيجي، أساسيات الأداء وبطاقة تقييم الأداء المتوازن، ط1، دار وائل للنشر،ط1، الأردن، 2009، ص: 208.

- **جودة السلعة أو الخدمة:** عرفت الجودة على أنها مجموع خائص المنتج التي تقوي من القدرة على إيجاد رضا معين وتلبية إحتياجات معينة، وبما أن البيئة التنافسية أصبحت أكثر شدة فإن جودة المنتج أصبحت نقطة حرجة لنجاح المنظمة أو فشلها، كما بينت البحوث أن الجودة العالية للمنتج هي السبب الرئيسي في تحقيق الأرباح، والجودة هي العنصر الأهم في المنظمات الخدمية مقارنة بالمنظمات الصناعية، فعندما يحقق منتوج المنظمة التصنيعية فإن العميل عادة ما يقوم بإعادة ذلك المنتوج، في حين عندما يحدث إخفاق في جودة الخدمة المقدمة في المنظمة الخدمية، لايكون لدى العميل ما يعيده إلى هذه المنظمة وعليه يكون رده هو إيقاف التعامل مع تلك المنظمة.
- **سعر المنتج:** حيث أن الزبون لا يدفع مبلغ مقابل الحصول على منتج إلا إذا كانت المنفعة المنتظرة من إقتناء هذا المنتج تعادل قيمة السعر .
- **زمن الإنتاج والتسليم:** إن الوقت أصبح في الأونة الاخيرة سلاحا تنافسيا في ميدان المنافسة، فالإستجابة السريعة لطلب العملاء تأثر على قدرة المنظمة في الاحتفاظ بالعملاء الحاليين وكذلك كسب عملاء جدد .
- **إنطباع العملاء عن المنتج أو الخدمة:** يتمثل انطباع العملاء عن النتج أو الخدمة في انطباع إيجابي أو سلبي ويأتي الانطباع بصفة عامة من خلال التجربة والتعامل التكرر مع متطلبات المنظمة.
- **علاقة المنظمة مع العملاء:** حيث لابد على المنظمة من أن تقييم علاقة ودية مع العملاء وذلك من خلال تجسيد الثقة في التعامل، زمن الإستجابة لطلب العميل، شروط التعامل مع العميل.

ثالثا: محور عمليات التشغيل الداخلية

ترتكز المؤشرات والمقاييس المتعلقة بهذا المحور على الجوانب التي يمكن تحسينها والتغلب على ما فيها من قصور، ففي ظل هذا النظام يتم اقتراح مراحل جديدة وتطور المراحل القائمة بشكل يمكن المؤسسة من تلبية إحتياجات الزبائن، مما يساعد في النهاية على تحقيق الاهداف المالية المرتبطة بالمساهمين[1]، ويمكن توضيح منظور العمليات الداخلية من خلال الشكل الموالي:

[1] حساني حسين، مرجع سابق، ص: 63.

الشكل رقم (06): نموذج سلسلة القيمة لبعد العمليات الداخلية

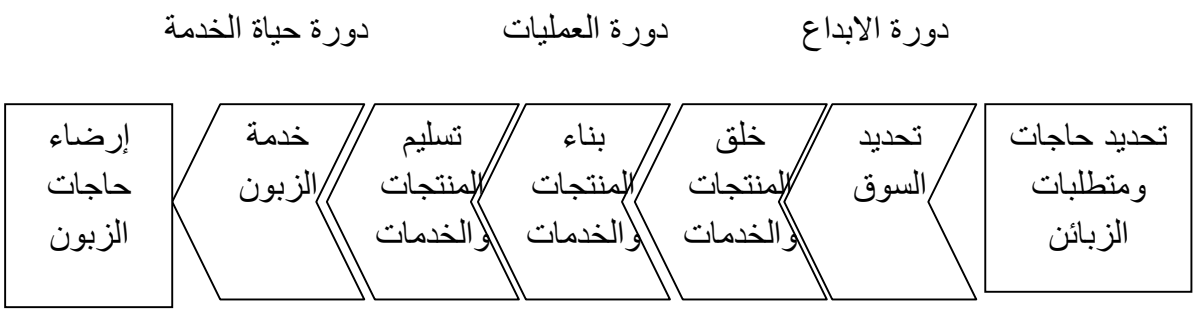

المصدر: David P, Norton S, Kaplan, Linking the Balanced Scorecard to Strategy, California management review, vol, 39,N1, 2004,P :13.

يلاحظ من خلال الشكل أن لمنظور العمليات نقطة إنطلاق تتمثل في تحديد حاجات العملاء ونقطة وصول تتمثل في إرضاء هذه الحاجات، ومن أجل الربط بين هاتين النقطتين، فإنه توجد ثلاث مراحل يمكن ذكرها كما يلي[1]:

01- مرحلة الابداع: حيث تقوم المنظمة في هذه المرحلة بإجراء دراسات السوق وذلك بهدف تحديد الاسواق المستهدفة سواء الحالية او المتوقعة، ثم بعد ذلك تقوم بتحديد شكل المنتج الذي يحقق إشباع الحاجات غير المشبعة للعملاء ومن ثم تصميم شكل هذا المنتج .

02- مرحلة العمليات: حيث تقوم المنظمة بنشاطين رئيسيين يمكن ذكرها كما يلي :

- انتاج المنتج الذي تم تصميمه من قبل في مرحلة الابداع
- تسليم المنتج الى الأسواق في الوقت المحدد

03- مرحلة خدمات ما بعد البيع: وتتضمن هذه المرحلة بحمل الضمانات الخاصة بمجالات إعادة السلع أو معالجة العيوب أو الصيانة .

رابعا:محور التعلم والنمو

يعمل هذا المحور على رفع مستوى المهارات والكفاءات لدى العاملين، الأمر الذي يمكنهم من القيام بعمليات التشغيل الداخلية بهدف تحقيق رضا الزبائن وتحسين الوضع المالي للمؤسسة، فمحور التعلم

[1] وائل محمد صبحي، إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص: 224.

والنمو يمكن من نقل الإمكانات والكفاءات إلى المستوى الذي يمكن معه تحقيق إستراتيجية المؤسسة[1]، كما يمثل هذا المحور قدرة المنظمة على الإستفادة من تجارتها ونتائجها الناجحة والفاشلة ومدى إحتوائها على كفاءات تحقق مزايا تنافسية، فنجد في وقتنا الحالي أن المنظمات المتحفظة في ثقافتها والتي لا تقبل التغيير تجد نفسها قد تأخرت في المنافسة، فعمليات التغيير الإيجابي يمكن أن تصنف بإعتبارها نمو وتراكم معرفي يعطي للمنظمة النجاح في البيئة المتغيرة[2].

إن المحاور الثلاث السابقة لبطاقة الأداء المتوازن سوف يخلق فجوة بين الطاقات والإمكانيات المتاحة وتلك التي تحتاجها المؤسسة لتحقيق أهدافها، ولسد هذه الفجوة لا بد من الإستثمار في خلق المهارات، دعم تكنولوجيا المعلومات وتكييف الاجراءات التنظيمية وهو ما يوفره بعد التعلم والنمو [3].

أهم ما يمكن إستنتاجه من حقائق حول تطبيق هذا النظام بمحاوره السابق:

- النظام يعتمد على مقاييس مركبة وليست أحادية، وهي مرتبطة بالاهداف الاستراتيجية المسطرة.

- هناك علاقة سبب ونتيجة بين محاور نظام التقييم المتوازن للأداء، فهو يحدد مجموعة من العلاقات المرتبطة بين المحاور، بحيث تحقيق محور ما ترتبط بتحقيق محور أخر .

- في بعض الحالات، لا يكون الاهتمام منصبا نحو المحاور السابقة بل قد يتجه نحو محاور أخرى كمحور البيئة أو المجتمع.

[1] حساني حسين، مرجع سابق، ص: 64.
[2] يخلف جمال الدين، حامدي محمد، مرجع سابق، ص: 207.
[3] Paul R, Niven , Balanced Scorecard, Step-by- step, for government and nonprofit agencies, john wiley sons, Newjersey,2003,P : 08.

ويمكن توضيح العلاقة بين محاور نظام التقييم المتوازن للأداء في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): العلاقة بين محاور نظام التقييم المتوازن للأداء

المصدر: حساني حسين، تقييم الأداء في مؤسسات التامين الجزائرية دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص: 62.

يتضح من الشكل السابق أن هناك ترابط او تكامل بين جميع منظورات بطاقة الأداء المتوازن، حيث أن كل منظور يؤثر ويتأثر بالأخر، كما أنها متطلبات ضرورية لتحقيق بعضها البعض، فمثلا تحقيق الأهداف المالية يتطلب مبيعات نسبة معينة وهذه تتطلب تحقيق الجودة والسرعة في التسليم الى غير ذلك، وهذه تتطلب عمليات داخلية تحقق ذلك، الأمر الذي يشير الى ضرورة التعلم والتدريب للموظفين بشكل مستمر، كما يمكن القول بأن تدريب الموظفين وتحسين مهارتهم (الاهداف المتعلقة بمنظور التعلم والنمو) سيؤدي الى تقليل الزمن اللازم لإنجاز عمل ما (الاهداف المتعلقة بمنظور العمليات الداخلية) والذي بدوره سيؤدي الى توفير الخدمة للعميل بالوقت المناسب مما يؤدي الى زيادة رضا العميل

وإرتباطه بمنتجات أو خدمة المنظمة (الهدف المتعلق بمنظور العملاء)، وهذا يؤدي في النهاية الى زيادة العائد على رأس المال المستخدم (الاهداف المتعلقة بالمنظور المالي)[1].

المطلب الثاني: النسب المالية كمؤشرات لتقييم الأداء لشركات التأمين

تعد النسب المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في شركات التأمين، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة أولى على دقة وملائمة النسب المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم، ومن المعلوم أن هناك عدا كبيرا من النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين أهمها[2]:

أولا: نسب الملاءة المالية

من أهم نسب الملاءة المالية ما يلي:

01- **كفاية الأموال الخاصة =** (الأموال الخاصة / إجمالي التعويضات)

تعد هذه النسبة كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل على حالة عسر مالي أو الإفلاس.

02- الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية= (الأموال الخاصة / الأوراق المالية المستثمرة)

تقيس هذه النسبة هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية .

03- الأصول الثابتة للأموال الخاصة = (الأصول الثابتة / الأموال الخاصة)

تشير هذه النسبة إلى مدى تغطية أموال شركة التأمين الخاصة أصولها الثابتة .

04- التعويضات للديون التقنية = (التعويضات / الديون التقنية)

[1] ابراهيم الخلوف الملكاوي، إ دارة الأداء بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص: 87.

[2] للمراجعة يمكن الإطلاع :

- حمادي نسيمة، ملياني فتيحة، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بإستخدام النسب المالية دراسة حلة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 7 العدد 1، الجزائر، ص: 267.

- سليمة طبايبية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بإستعمال النسب المالية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، مجلد 6 عدد 16، 2011، ص: 82.

تسمح هذه النسبة بتقدير مدى قدرة الشركة على تعويض الحوادث، حيث يستحسن أن تقترب من الواحد الصحيح.

05- هامش الملاءة المحقق للواجب تحقيقه = (هامش الملاءة المحقق / هامش الملاءة الواجب تحقيقه)

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 100%.

ثانيا: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب كمؤشر لتقييم أداء شركات التأمين وفاعليتها في استثمار مواردها المتاحة، ومن أبرز مجالات تقييم الأداء المالي لشركات التأمين هو تميزها في إستخدام أصولها المختلفة وتوليد العوائد، ومن أهم نسب النشاط في شركات التأمين ما يلي:

01- الأقساط إلى حقوق المساهمين = (صافي الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين)

تمثل هذه النسبة مدى قدرة الشركة على تحمل الخسائر الفجائية، وارتفاعها يدل على تحمل الشركة لأخطار أكبر من الطاقة الإستيعابية وبحد أقصى 300%.

02- الاحتفاظ بأقساط التأمين = (الأقساط الصافية / إجمالي الأقساط)

تحدد هذه النسبة الإحتفاظ بالأقساط ومدى إعتماد الشركة على معيدي التأمين المعدل المقبول هو 50%.

03- تكلفة الحصول على رقم الأعمال = (مصاريف التسيير / رقم الأعمال الإجمالي)

تمكن هذه النسبة من حساب كل التكاليف المدفوعة لكي تتحصل على رقم أعمالها.

04- تكاليف مصاريف المستخدمين = مصاريف المستخدمين / (رقم الأعمال الاجمالي – رقم أعمال الوكلاء العاميون)

تسمح هذه النسبة من معرفة تكلفة اليد العاملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال .

05- معدل الأجور المقدمة = (مصاربف المستخدمين / عدد المستخدمين)

تسمح هذه النسبة ببيان معدل أجور المستخدمين.

06- إنتاجية المستخدمين = (رقم الأعمال الإجمالي – رقم الأعمال الوكلاء العاملين) / عدد المستخدمين

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة المستخدمين في تحقيق رقم الأعمال

07- تكلفة الحوادث = (تكلفة الحوادث / الأقساط الصافية)

تقوم هذه النسبة بمقارنة مبالغ التعويضات المستحقة مع الأقساط الصافية للدورة، وكلما كانت هذه النسبة منخفظة كان أحسن للشركة من أجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة .

08- حقوق المؤمن لهم على رقم الأعمال = (حقوق على المؤمن لهم / رقم الأعمال الإجمال)

تسمح هذه النسبة بتقدير المدة المتوسطة بالأيام للحقوق على المؤمن لهم، ويجب أن تكون منخفظة حتى تحصل الشركة على سيولة إضافية لإجراء توضيفات جديدة .

09- التوظيفات المالية = (نواتج مالية / توظيفات مالية)

تسمح هذه النسبة بمعرفة النواتج المالية والأرباح الناجمة من توظيف الأموال التي بحوزة الشركة.

ثالثا: نسب الربحية

تعد هذه النسب من أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء شركات التأمين، إذ أن هذه النسب تمكن من قياس قدرة شركة التأمين على تحقيق عائد صافي على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه النسب تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار شركة التأمين وتوسعها، مما يعزز قدرتها على البقاء والمنافسة وضمان الإستقرار من خلال تعزيزها لثقة متعامليها، ويندرج ضمن نسب الربحية مؤشرات عدة أهمها:

01- عائد الاستثمار = (صافي الدخل من الاستثمار / متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق)

تعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تظهر مدى كفاءة السياسة المالية الإستثمارية لشركات التأمين، حيث تعطي مؤشرا جيد لجودة محفظة إستثمارات الشركة، وحدها الأدنى المقبول هو 2% .

02- التغير في الفائض = (الفائض المعدل للعام الحالي - الفائض المعدل للعام السابق) / الفائض المعدل للعام السابق

تعبر هذه النسبة عن المركز المالي للشركة والتغيرات التي تطرأ عليه خلال العام، تتراوح بين (-10%) الى (+5%) .

رابعا: نسبة السيولة

تحرص شركات التأمين قدر استطاعتها على سداد ما عليها من التزامات في مواعيد استحقاقها وتوظيف أموالها في أوجه إستثمار متعددة، وخشية أن تفاجأ بعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتعرضها لعسر مالي، تعمل شركات التأمين على توفير جانب من مواردها المالية في شكل نقد سائل، وهناك عدة نسب للسيولة من أهمها:

01- الخصوم إلى الأصول السائلة = (الخصوم / الأصول السائلة)

تبين هذه النسبة قدرة الشركة على تسوية التزامات حملة وثائق التأمين في حالة التصفية، الحد المقبول لهذه النسبة هو 105%.

02- المخصصات التقنية للأصول السائلة = (المخصصات التقنية / الأصول السائلة)

تهدف هذه النسبة إلى التأكد من توافر سيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها التقنية، والمعدل المقبول هو أقل من 100%.

03- الاحتياطات التقنية = (التغير في الإحتياطي للسنة الواحدة / فائض العام السابق)

تعتبر هذه النسبة مؤشرا لقيمة الإحتياطات التقنية التي تم تكوينها في الدورة السابقة ويكون حدها الأقصى المقبول هو 25% .

04- رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل = (رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل / الفائض)

توضح هذه النسبة مدى إعتماد الملاءة المالية للشركة على أصل قد لا يتحقق في حالة التصفية، كما تفرق بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية وبين تلك التي لا تعترضها مشاكل مالية، والحد الأقصى لها هو 40% .

خامسا: نسب المردودية

تعتبر المردودية الحكم الأولي على مدى فعالية تسيير شركات التأمين وقدرة إدارتها على تحقيق النتائج المرغوبة، كما تعتبر من العوامل التي تحد من درجة توسعها، ومن أهم نسب المردودية:

01- المردودية المالية = (نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة)

تعبر عن مردودية أموال الشركة الخاصة المستثمرة.

02- المردودية الاقتصادية = (نتيجة الدورة الصافية / إجمالي الأصول)

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة الشركة استغلا ل أصولها.

03- مردودية الاستغلال = (نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال الإجمال)

تعكس هذه النسبة ربحية الشركة على حساب النشاط المالي، فتعبر عن مدى كفاءات العمليات التي تقوم بها شركات التأمين.

المطلب الثالث: نظام الانذار المبكر IRIS

تطبيق نظام IRIS بدأ في عام 1973، وتم فيه إخضاع شركات التأمين الأمريكية لهذا التطبيق، والذي يحسب على أساس مجموعة من النسب المالية تقوم على بيانات موجودة في القوائم المالية للشركات التأمين والمؤسسات الرقابية، إذ يكون للشركات التي تصل الى المستوى المطلوب وفقا لهذا التطبيق الأولوية في تقييم وفحص مركزها المالي، وتطبيق نظام IRIS يعمل على أساس تقسيم النسب المالية الى أربعة مجموعات كل منها تقيس متغيرات ومؤشرات فنية ومالية لشركات التأمين، إذ يتم تحليل معطيات النظام بعد النتائج المستخرجة من البرنامج الخاص للنسب القوائم المالية، إن نظام IRIS يقارن احدى عشر نسبة لتأمين المسؤولية المدنية والممتلكات واثني عشر نسبة لتأمين الصحي والتأمين على الحياة، وفق مجال قبول لكل نسبة، وإن تعدت هذه النسب هذا المجال تعتبر مؤشر سلبي لنشاط الشركة وعلامة إنذار مبكر لإحتمال حدوث عسر مالي[1].

من خلال هذه المفاهيم يعتبر نظام الإنذار المبكر عنصرا رئيسيا للحد من المخاطر، وهو يمنع وقوع الخسائر ويقلل من التأثير المادي والاقتصادي لها، كما يعتبر أسلوب فعال يقوم بتقديم إنذار وتحذيرات، والتأكد من وجود حالة استعداد مستدامة لمواجهة المخاطر والسيطرة عليها وهو ما يجعل من إدارة المخاطر في شركات التأمين إدارة مبادرة وليست إدارة ردة فعل .

سوف نتطرق الى النسب المالية المكونة لنظام الإنذار المبكر في مجال التأمينات العامة والتي بدورها تصنف الى ثلاثة مجموعات كالتالي:

[1] محمد الحبشي، تقييم أداء شركات التأمين السعودية بإستخدام بطاقة الانذار المبكر، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية المجلد 73 العدد 5، 25-10-2015، ص: 318.

أولا: مجموعة الأخطار التأمينية

وتشمل النسب التي تقيس حجم المخاطر التي تتعرض لها شركة التأمين، وترتبط أساسا بكل من حجم أقساط الإكتتاب والتقلبات فيها وترتيبات إعادة التأمين، وهي كالتالي[1]:

01- حجم الأخطار:

النسبة الأولى: نسبة إجمالي للأقساط / الفائض

المدى المقبول لها أقل من 900% .

النسبة الثانية: صافي الأقساط المكتتبة/ الفائض

المدى المقبول لهذه النسبة من 220% الى 300%، حيث يعبر حجم أقساط الإكتتاب عن ماهية الأخطار المكونة للمحفظة التأمينية للشركة، وذلك بافتراض تناسب القسط درجة الخطر بعد تخفيض ما تم إجراء إعادة التأمين له، على حين يعكس نتيجة قسمة صافي الأقساط على الفائض ومعرفة قدرة الشركة على مواجهة التقلبات الغير المتوقعة في الأخطار المكونة لمحفظتها التأمينية .

والهدف من هذا المقياس بإختصار هو تبيان حجم الأقساط الصافية المكتتب بها كالتزام وما يقابلها من رأسمال واحتياطيات رأسمالية (الفائض او إجمالي حقوق المساهمين) وكلما زادت الخطورة على رأس المال.

02- التغير في الاكتتاب: تحسب هذه النسبة كما يلي:

صافي أقساط الاكتتاب للعام الحالي – صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق)/ (صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق).

المدة المقبول لهذه النسبة يتراوح بين(-33%) إلى (33%)، حيث تشير هذه النسبة إلى مدى التوسع، أو الانكماش في حجم المخاطر التي تقوم الشركة بتغطيتها ومدى تغيرها من سنة أخرى، إذا أن الزيادة

[1] للمراجعة يمكن الإطلاع:
- إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، مصر، 1998، ص ص: 11-16.
- أيمن فريد، منصف بن خديجة، نظام الانذار المبكر IRIS كأسلوب لإدارة المخاطر الملاءة المالية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامينات CAAT، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي المجلد 8 العدد 1، الجزائر، مارس 2021، ص ص: 932-935.
- ثناء طعيمة محمد، محاسبة شركات التأمين الاطار النظري والتطبيق العملي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص: 33.

الكبيرة في حجم المخاطر التي تغطيها الشركة قد يعرضها لحالات إعسار نظرا للتوسع الكبير في محفظتها التأمينية وإن الزيادة في حجم الأقساط الصافية المكتتب بها يتطلب زيادة في رأس المال و في الاحتياطات، كما أن إنخفاض حجم هذه المحفظة عن المدى المقبول يؤدي إلى مشاكل مالية وإدارية للشركة، فالانخفاض فيحجم المخاطر يؤدي الى تغيير خطط الشركة وإستراتيجيتها الاستثمارية والتأمينية.

03- أخطار إعادة التأمين: لتحديد حجم المخاطر المنقولة لمعيدي التأمين تحسب النسبة المالية الأتية:

نسبة مساعد الفائض إلى الفائض

حيث يتم حساب مساعد الفائض حسب الأتي:

الأقساط غير الكتسبة لعمليات إعادة التأمين الصادرة × عمولة اعادة التأمين الصادر

المدى المقبول لها أقل من 25%، وزيادة هذه النسبة عن انخفاض حجم المخاطر التي تحتفظ بها الشركة، ومن ثم تعرضها لمزيد من المخاطر المرتبطة بملاءة معيدي تأمين، وانخفاض صافي أقساط الاكتتاب التي تحصلها لصالحها.

ثانيا: مجموعة مخاطر الإكتتاب

تقوم هذه المجموعة من النسب بدراسة الوضعين التشغيلي والإداري للشركة، وتشمل النسب التي تقيس كلا من ربحية الإكتتاب وعائد الإستثمار، والتغير في الفائض .

01- ربحية الاكتتاب: تمثل هذه النسبة ناتج عمليات التأمين الاجمالية عن سنتين كالأتي:

معدل الخسارة + معدل المصروفات – معدل الاستثمار

- معدل الخسارة = التعويضات التحميلية ومصروفاتها عن سنتين / صافى الأقساط المكتسبة عن سنتين

- معدل المصروفات = المصروفات الادارية والعمومية عن سنتين / صافى الأقساط المكتسبة عن سنتين

- معدل الاستثمار = الدخل من الاستثمار عن سنتين

تقيس هذه النسبة وتقارن ربحية الشركة خلال سنتين متتاليتين، وتعطي مؤشرا عن متانة المركز المالي للشركة، ومدى قدرتها على تحقيق الارباح لمتابعة عملها، والدى المقبول لها هو أقل من 100%.

02- عائد الاستثمار: تظهر هذه النسبة وتقارن ربحية الشركة خلال من أعمالها الاستثماري، وتعطي مؤشرا جيدا على بنية الأصول المكونة لمحفظة استثمارات الشركة والمدى المقبول لها أن تكون أكبر من 6% وفقا للتطبيق على السوق الأمريكي وتحسب كما يلي:

صافي الدخل من الاستثمار / متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق

03- التغير في الفائض: تعطي هذه النسبة مؤشرا عن التحسن او الخلل الذي حدث على الموقف المالي للشركة خلال العام، والمدى المقبول لهذه النسبة من (10% -50%) وتحسب كمايلي:

الفائض المعدل للعام الحالي – الفائض المعدل العام السابق / الفائض المعدل السابق

- الفائض المعدل = الفائض المذكور فى الميزانية (حقوق المساهمين) + مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة

- مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة = $\frac{1}{2}$ (المصروفات الادارية والعمومية + العمولات وتكاليف الانتاج) × (مخصص الاخطار السارية / صافى الأقساط المكتتبة).

ثالثا: مجموعة الأخطار المالية

وتشمل النسب التى تقيس كلا من: السيولة والتحصيل والاحتياطى كالتالى:

01- السيولة: وتحسب كالتالى:

الخصوم / قيمة الأصول السائلة

تعطى هذه النسبة مؤشرا لمدى استجابة شركة التأمين لأى مطالبات مالية. كما انها تعطى مؤشرا عاما عن امكانية تسوية التزامات حملة الوسثائق فى حالة التصفية. والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 105%.

02- التحصيل: وتحسب كالتالى:

الأقساط تحت التحصيل وأرصدة الوكلاء/ الفائض

تعطى هذه النسبة مؤشرا الى أى حد تعتمد الملاءة المالية لشركة التأمين على أصل يمكن ان لا يتحقق فى حالة التصفية. كما ان هذه النسبة تفرق بين الشركات التى تواجه صعوبات مالية من تلك التى لاتواجه مشاكل مالية، والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 40%.

03- تطور الاحتياطي: تعطي هذه النسبة مؤشرا لدقة الإحتياطات المتكونة في العام السابق، وتشير إلى مدى قدرة ونجاح الإدارة على تقدير وتكوين الاحتياطات في العام السابق والمدى المقبول لها أقل من 25% وتحسب كما يلي:

التطور فى الاحتياطى عن سنة الى الفائض = التغير فى الاحتياطي عن سنة واحدة / الفائض للعام السابق

- التغير فى الاحتياطى عن سنة واحدة = التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام - التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما ابلغت فى العام الماضى.

- تغير الاحتياطى عن سنتين الى الفائض: تعد هذه النسبة أداة لتقييم مدى ملائمة الاحتياطات المكونة لهذا العام، والمدى المقبول لها أقل من 25%، وتحسب كما يلي:

التغير فى الاحتياطى عن سنتين/ الفائض للعام قبل السابق

- ✓ **التغير فى الاحتياطى عن سنتين =** التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام والعام السابق - التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما ابلغت فى العام قبل السابق.

تعطى هذه النسبة مؤشرا لدقة الاحتياطيات المتكونة فى العام قبل السابق والنسبة المقبولة لها: أقل من 25%.

- عجز الاحتياطيات المقدرة الحالية الى الفائض: ويحسب كالتالى:

العجز أو الزيادة فى الأحتياطيات المقدرة / الفائض

- ✓ **العجز أو الزيادة فى الاحتياطيات المقدرة =** الاحتياطيات المقدرة المطلوبة - احتياطيات هذا العام

تعطى هذه النسبة مؤشرا للتنبؤ بدقة احتياطيات هذا العام والنسبة المقبولة لها أقل من 25%[1]

[1] نفس المرجع.

المطلب الرابع: الإتجاهات الحديثة لتقييم الأداء في شركات التأمين

الإتجاهات الحديثة (FAST- RBC) نظرا للإنتقادات التي واجهها نظام الإنذار المبكر (IRIS) كان لابد تطوير أنظمة أخرى للإنذار من قبل اتحاد مراقبي التأمين بما يضمن بقاء شركات التأمين واستمرارها، حيث تم تصميم نظامين جديدين تحت وصاية الاتحاد، تمثلا في كل من نظام رأس المال المبني على المخاطر(RBC) ونظام مراقبة التحليل المالي (FAST).

أولا: نظام رأس المال المبني على المخاطر (RBC)

هو طريقة لقياس الحد الأدنى لمبلغ رأس المال المناسب لتقرير الشركة لدعم عملياتها، مع الأخذ بعين الإعتبار حجمها والمخاطر التي تتعرض لها، كما يحد هذا النظام من حجم المخاطر التي يمكن أن تواجه الشركة، وبالتالي يحد من إمكانية إعسار الشركة.

إن نظام الحد الأدنى من متطلبات رأس المال المخاطر (RBC) أستحدث من طرف اتحاد مراقبي التأمين للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1990 كنظام إنذار مبكر لمنظمي قطاع التأمين فيها، وبسبب حالات الإفلاس التي شهدتها كبرى شركات التأمين في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات تم تشكيل اتحاد مراقبي التأمين لفريق عمل للنظر في إمكانية وضع متطلبات رأس المال على أساس المخاطر لشركات التأمين، لتوفير مستوى كفاية رأس المال الذي يرتبط بالخطر، ويشكل شبكة حماية لشركات التأمين، وقد وضعت نماذج نظام (RBC) منفصلة لكل نوع من أنواع التأمين الرئيسية كالتأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات.

وفي ظل نظام (RBC) يملك القائمين على القطاع السلطة القانونية لإتخاذ التدابيرالوقائية والتصحيحية التي تختلف تبعا لنقص رؤوس الأموال، وتهدف التدابير الوقائية والتصحيحية لتوفير التدخل التنظيمي في وقت مبكر لتصحيح المشاكل قبل حدوث المشاكل المالية التي تؤدي إلى الإفلاس. وبالتالي تكوين مبلغ رأس المال على أساس تقييم المخاطر حماية للشركة وحاملي وثائق التأمين .[1]

يختلف حساب رأس المال المبني على المخاطر حسب نوع الشركة كما يلي:[2]

[1] قبلي نبيل، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، 2016-2017، ص ص: 98-99.

[2] حسام كراش، حمودي حاج صحراوي، متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التجاري والتكافلي دراسة تحليلية مقارنة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9 العدد 3، 2019، ص ص: 310.

01- حساب رأس المال المبني على المخاطر لشركات التأمين على الممتلكات: ينتج من خلال تقسيم الخطر الإجمالي إلى ست مجموعات هي: مخاطر الأصول غير الخاضعة لضريبة ومخاطر ضمانات الشركات التابعة (R_0)، المخاطر المتعلقة بالاستثمارات ذات العائد الثابت (R_1)، المخاطر المتعلقة بالاستثمارات ذات العائد المتغير (R_2)، خطر القرض على ذمم إعادة التأمين وذمم أخرى (R_3)، خطر عدم كفاية المخصصات التقنية (R_4)، خطر عدم كفاية الأقساط (R_5)، ثم حساب رأس المال (R) المتعلق بكل مجموعة من المجموعات السابقة، وذلك وفقا للصيغة التالية:

$$R = R_0 + \sqrt{R_1^2 + R_2^2 + R_3^2 + R_4^2 + R_5^2}$$

02- حساب رأس المال المبني على المخاطر لشركات التأمين على الحياة: يدخل في حسابه المجموعات الجزئية للأخطار التالية: خطر متعلق بحسابات خارج الميزانية وبفروع الشركة المماثل (R_0) الخاص بتأمين الأضرار (C_0) خطر الاستثمار (خطر متعلق بالاستثمار في الأسهم C_{1CS}، وخطر متعلق بالاستثمارات الأخرى وبذمم إعادة التأمين C_{10})، خطر التأمين (C_2)، خطر سعر الفائدة (C_{3A})، خطر المنافسة، الإفراط في التوسع، سوء الإدارة (C_{4A})، والخطر المرتبط بالمصاريف الإدارية لفرع التأمين الصحي (C_{4B})، وعلى العموم يتم حساب رأس المال المبني على المخاطر لشركات التأمين على الحياة وفق الصيغة التالية:

$$R = C_0 + C_{4A}\sqrt{(C_{10} + C_{3A})^2 + C_{1CS}^2 + C_2^2 + C_{4B}^2}$$

يتطلب معرفة دلالة هذه القيم السابقة (R) بالنسبة لشركات التأمين وضع نموذج وفق الصيغة التالية:[1]

$$N = \frac{\text{إجمالي رأس المال المعدل}}{\text{رأس المال المبني على المخاطر (RBC)}}$$

[1] نفس المرجع، ص: 311.

حيث أن إجمالي رأس المال المعدل (أو ما يسمى برأس المال المتاح) هو القيمة الصافية لثروة الشركة، والذي يعادل مجموع رأس المال القانوني والفوائض لشركات التأمين.

وبناءا على هذا النموذج فإن القيمة المستهدفة (ملاءة جيدة) هي أكبر من 200%، بمعنى أن شركة التأمين لا بد تمتلك رأس مال يعادل على الأقل ضعف رأس مالها على أساس المخاطر، أما إذا كانت قيمة المؤشر N محصورة بين 150% و200% فإنه يلزم شركة التأمين وضع خطة لرفع مستويات رأس مالها إلى الوضع المناسب .

ثانيا: نظام مراقبة التحليل المالي (FAST)

يعتبر نظام مراقبة التحليل المالي (FAST) بمثابة امتداد لنظام الإنذار المبكر السابق (IRIS)، بدأ تطبيقه سنة 1995 على شركات التأمين الكبيرة، ويعتمد على خبرة الهيئات الرقابية بالإضافة على أسلوب التحليل الإحصائي[1] للوصول إلى فحص فعال للوضع المالي للشركة، ويتميز بتحديد التعثر المالي للشركة، وقد سمح اتحاد مراقبي التأمين بنشر نسب هذا النظام لكن دون نشر قيمة النقاط المحددة لكل نسبة، مما يجعل شركات التأمين الخاضعة للمراقبة لا تقدر على تجهيز الحسابات مسبقا وذلك تحسبا لإختبارات الملاءة المالية، حيث يتحدد المجموع التراكمي للنقاط التي تحصل عليها كل شركة، ثم يستخدم هذا المجموع في ترتيب الشركات، فتصنف هذه الأخيرة إلى شركات يجب فحصها أولا، وأخرى لها أولوية الفحص، وثالثة لها فحص روتيني فقط.

وبمقارنة نظام (RBC) مع نظام (FAST) لوحظ أن نظام مراقبة التحليل المالي له الأفضلية في معرفة حالات العسر المالي التي تتعرض لها شركات التأمين، ففي دراسة قام بها Grace et all سنة 1998 باستخدام بيانات للفترة (1998-1991)على شركات التأمين الأمريكية، تبين أن نظام (RBC) كان ضعيف من ناحية القوة النسبية في تحديد الشركات المتعثرة ماليا، مقارنة بنظام مراقبة التحليل المالي (FAST)[2].

[1] ابراهيم أحمد عبد النبى حمودة، مرجع سابق، ص: 20.
[2] طار عبد القدوس، مرجع سابق، ص: 50.

خلاصة الفصل:

يعتبر الأداء من الموضوعات الواسعة والشائكة، تختلف مفاهيمه وعناصره باختلاف المهتمين به، مما ينتج إختلاف كبير في معانيه وتعاريفه وكذا المعايير وطرق تقييم، فهناك من يرى بأنه دالة للمؤشرات (المردودية والإنتاجية ...) والخصائص المنظمة للمؤسسة أو هو تفاعل بين إستخدام الموارد وكفاءة وفعالية استخدامها، وقد عرف الأداء من خلال الجمع بين بين معايير الفعالية والكفاءة، فتحديد مفهوم الأداء استدعى عدة أعمال ودراسات وليس من السهل تعريف الأداء في المؤسسة .

ولكن هذا الاختلاف لم يمنع من أن الأداء له مغزى واحد وهو تحقيق نتيجة ايجابية تختلف باختلاف طبيعة المؤسسة، فالأداء في شركات التأمين هو وضع نتيجة علاقة الأهداف المحققة والأهداف المنتظرة، وهو يرتكز بالكفاءة والفعالية، وبذلك تأمين نمو ملائم للقيمة المضافة في شركات التأمين، فمفهوم الأداء نسبي وذو علاقة بتعريف الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة ولابد أن تستند قياس الأداء على مجموعة من الأنظمة والقواعد والمتطلبات الأساسية لتحقيق مستوى مقبول من الدقة والموثوقية.

للحفاظ على البقاء والإستمرار يتطلب على شركة التأمين تقييم الأداء وذلك لما توفره من نظام معلوماتي عن وضعية الأداء ومقارنته بالأداء الفعلي وكذلك للدور الفعال في الكشف عن الإختلالات والانحرافات الهيكلية في العمليات المالية التي تقوم بها الشركة وبالتالي تحسين أدائها، وقد عرفت هذه العملية العديد من المؤشرات أولهما بطاقة الأداء المتوازن التي شملت أربعة محاور أساسية كلها تهدف الى تحقيق استراتيجية فعالة للوصول إلى الأهداف المسطرة، كما شهدت عملية تقييم الأداء تطورات بدأت باستخدام النسب المالية ثم نظام الإنذار المبكر، ثم جاءت بأنظمة أخرى أكثر حداثة تمثلت في نظام رأس المال المبني على المخاطر ونظام مراقبة التحليل المالي.

الفصل الثالث: إدارة مخاطر الأنشطة الفنية والمالية لشركات التأمين لتفعيل الأداء

تمهيد

تعد شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تسعى إلى ممارسة أنشطتها بطرق تساعدها على تحقيق أهدافها المتعددة، لكن بالمقابل هناك العديد من المخاطر التي تعترضها عند ممارسة نشاطاتها، وتعد المخاطر التي تتعرض لها الشركات من أصعب المخاطر لأنها مرتبطة بشكل مباشر بالتوقعات المستقبلية لمعرفة كفاية ما يتم تحصيله من أقساط لتغطية تلك التعويضات التي يمكن أن تواجهها والتي تعرف بمخاطر الإكتتاب، بالإضافة الى المخاطر الأخرى التي يمكن أن تواجهها تلك الشركات ضمن الاطار العام لنشاطها كمخاطر الاستثمار ومخاطر تسوية المطالبات، مخاطر إعادة التأمين، مخاطر التسعير، مخاطر المخصصات الفنية .

وحتى تتمكن شركات التأمين من تحقيق أهدافها يتوجب عليها توفير مختلف الوسائل والأساليب لإدارة مخاطرها المالية والفنية، وكل هذا بهدف تعزيز قوة مركزها المالي والحفاظ على مستوى جيد أو مقبول من الملاءة المالية، وقد تمثلت خطوات إدارة المخاطر بتوفير البيانات التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة عن الوضع المالي مما يساعد في تحديد مواطن القوة والضعف، وترشيد القرارات المالية التي تنعكس بشكل مباشر على الأداء المالي للشركة، حيث أن الأداء الناجح هو عامل مهم وركيزة أساسية في نجاح شركات التأمين لأنه يساعدها على التطور والتميز، كما أنه يساهم في تزويد الشركة بالموارد المالية والفرص الإستثمارية المختلفة التي تلعب دورا هاما في تعزيز نجاح الشركة، وتحقيق أهداف أصحاب المصالح.

وبناءا على ما سبق ذكره تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التألية:

المبحث الأول: إدارة مخاطر التسعير والإكتتاب لتفعيل الأداء لشركات التأمين

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المخصصات الفنية وتسوية المطالبات والإستثمار لتفعيل الأداء لشركات التأمين

المبحث الثالث: إدارة مخاطر إعادة التأمين لتفعيل الأداء لشركات التأمين

المبحث الأول: إدارة مخاطر التسعير والإكتتاب لتفعيل الأداء لشركات التأمين

تعتبر إدارة مخاطر التسعير والاكتتاب من العناصر الحيوية في استراتيجية شركات التأمين وهي عمليات متكاملة تساهم في تعزيز الإستدامة المالية لشركات التأمين.

سنقوم في هذا المبحث بعرض كيفية إدارة شركات التأمين لبعض أنشطها الفنية والمتمثلة في عملية التسعير والإكتتاب.

المطلب الأول: إدارة مخاطر التسعير

تعتبر عملية التسعير في مجال التأمينات من أهم العمليات الفنية لتحديد قسط الخطر أو ما يسمى القسط الصافي اللازم لتغطية الخسارة المتوقعة ،وحتى يكون سعر التأمين عادلا وكافيا فإن عملية التسعير يجب أن تكون وفقا لخبرة المؤمن ويشمل ذلك معدلات تكرار الحوادث وشدتها.

إن عدم قدرة شركة التأمين على التسعير السليم للأخطار التي يتم قبولها يعتبر عائق أمام عملية التسعير العادل مما يترتب على أن تكون الأقساط أقل من اللازم بما يضر شركات التامين ويجعلها غير قادرة على الوفاء بإلتزاماتها عند تحققها أو قد تكون الأقساط مغالى فيها مما يؤدي إلى عزوف المستأمنين عن شراء التأمين[1].

أسعار التأمين بخلاف أسعار الخدمات والسلع الأخرى ليحددها العرض والطلب ولا التكلفة التاريخية،ولكن يقوم بتحديدها شركات التأمين منفردة أو مجتمعة في هيئة اتحادات وفي بعض الأحيان تقوم الهيئات الحكومية المشرفة على شركات التأمين بعمل الأسعار التي تتناسب مع الخدمة وتعرضها على الشركات[2].

أولا: الشروط الواجب توفرها في الأسعار

لكي يصل سعر التأمين إلى الأمثل فإنه يجب ان تتوفر فيه الشروط التالية :

[1] أشرف سيد عبد الظاهر، تسعير وثائق التأمين المركبة بالتطبيق على تأمينات الممتلكات في سوق التأيمن المصر، مجلة الدراسات المالية والتجارية، عدد 3، 2017، ص: 68.

[2] ممدوح حمزة أحمد، أسس الاكتتاب في التأمين، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2010، ص: 84.

01- يجب أن يكون السعر كافيا:

بمعنى أن يكفي السعر لتغطية الخسارة المتوقعة من وحدات الخطر المؤمن عليها ولدفع ما يخص وحدة الخطر هذه من المصروفات التي تنفقها شركات التامين في سبيل القيام بعمليات التأمين وأخيرا لدفع ما يخص وحدة الخطر من الأرباح التي يتوقعها أصحاب رأس المال[1].

والقسط يجب أن يكون كافيا لمقابلة العناصر التالية[2]:

- الخسارة المتوقعة: وهذا الجزء من القسط يطلق عليه القسط الصافي.

- المصروفات التي تتحملها الشركة في سبيل قيامها بأنشطتها وتشمل المصروفات الإدارية والعمومية وعمولات المنتحيين ....إلخ من التحميلات.

- قدر معقول من الربح تحصل عليه الشركة كعائد .

- قدر معقول لمقابلة التقلبات العكسية نتيجة العوامل التي إعتمد عليها مكتب التأمين والتي تعمل في إتجاهات متباينة أوالتقلب الذي يطرأ على الأسس الفنية المستخدمة في حساب القسط .

02- السعر يجب أن لا يكون مبالغا فيه:

ويعني ذلك أن إرتفاع الأرباح بشكل غير معقول جراء المبالغة في السعر سوف يؤدي الى خسارة المؤمنين وسيتحولون الى مؤسسات أخر أسعار خدماتها معقولة وتعمل بمبدأ أقل تكلفة، وبالتالي يوفر هذا الشرط مبدأ العقلانية في تسعير الخدمات التأمينية، وقد تتدخل الحكومة في إرتفاع الأسعار بقوانين تحكم عملية التسعير وبالتالي تعمل على مراقبة العملية حماية للمؤمنين من استغلالهم من طرف بعض شركات التأمين. [3].

03- أن يكون السعر عادلا:

بمعنى أن وحدة الخطر ذات الخطورة العالية يوضع لها أكبر من ذلك تسعر به وحدات الخط النمطية، أما إذا تساوت درجة الخطورة في وحدتي الخطر والتأمين من نفس الخطر فيجب أن يحملا كلا الخطرين نفس سعر التأمين.

[1] علي السيد الديب، تأمين السيارات، دار القاسم للنشر، القاهرة، 1990، ص:80.
[2] ممدوح حمزة أحمد، أسس الاكتتاب في التأمين، مرجع سابق، ص: 86.
[3] علي السيد الديب، مرجع سابق، ص: 80.

بالإضافة للشروط السابقة يجب أن يكون السعر:

- تطبيقها سهل: يعني ذلك أن لا يجدون من يقومون على التطبيق صعوبة أو مشاكل.
- أن يكون سهل الفهم بالنسبة لجميع المتعاملين به.
- أن يكون اقتصاديا في تطبيقه.
- أن يكون مشجعا في إتباع وسائل منع وتقليل الخسائر، وأن يشعر المؤمن له بأن جهوده في سبيل ذلك سيقابلها خفض في القسط الذي سيحمله.

- أن يكون مرنا بحيث يستجيب للتغيرات في الأجل الطويل ويتميز بالثبات والمرونة في الأجل القصير[1].

ثانيا: طرق التسعير الخدمات التأمينية:

تسعر المنتجات التأمينية في شركات التامين تبعا لثلاث طرق رئيسية سنعرضها على النحو التالي:

01- طريقة التسعير الحكمي:

يطلق عليها أيضا إسم التسعيرة الخاصة أو المنفردة، حيث بناءا على هذه الطريقة يتم تقسيم الوحدة المعروضة للخطر بصورة فردية ويتم تحديد السعر بناءا على حكم القائم بعملية الاكتتاب وتستخدم هذه الطريقة عندما تكون خسائر الخطر متنوعة ولا يمكن وضعها في فئات وحساب السعر لها أو عندما تكون إحصاءات الخسائر الموثوق بها غير متاحة، ويستخدم التسعير الحكمي بكثرة في التأمين البحري في بعض أنواع تأمين النقل البري وذلك نظرا لتنوع المركبات التي تسير عبر المحيطات ووجود مناطق عميقة بالمحيطات وكذلك لإختلاف الشحنات[2].

02- طريقة التسعير الفئوي:

وتعرف هذه الطريقة بالتسعير الشامل للطبقات حيث تقسم الأخطار إلى أقسام أو طبقات حسب الصفات الرئيسية لكل قسم ثم ينظم دليل أسعار لكل قسم من الأقسام ليبين سعر التأمين الموحد لمجموعة الأخطار المتشابهة الواردة فيه، ويتم نشر هذه الأسعار في دليل ،كما أن هذه الطريقة تعكس معدل الخسارة الفعلي للمجموعة وتستعمل بشكل واسع في التسعير حاليا، وتفترض هذه الطريقة أنه يمكن

[1] ممدوح حمزة أحمد، أسس الاكتتاب في التأمين، مرجع سابق، ص: 87.
[2] جورج ريجدا، تعريب إبراهيم محمد مهدي وآخرون، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، دار المريخ، السعودية، 2006.، ص ص: 829-833.

تحديد الخسائر المتوقعة بناءا على مجموعة من العوامل، مثلا تسعير التأمين على الحياة تعتمد على مجموعة من العوامل العمر، الجنس، الحالة الإجتماعية ،الوزن، التدخين وبناءا على ذلك يتم وضع أشخاص من نفس العمر والذين يتمتعون بصحة جيدة ولا يدخنون في طبقة واحدة ويكون السعر موحدا لهذه الطبقة أما الأشخاص المدخنون فيتم وضعهم في طبقة ثانية ويرتفع مبلغ التأمين عليهم[1]، وفي تأمين السيارات عوامل

التصنيف قد تكون قيمة السيارة، قوة المحرك، عدد الأميال التي قطعتها السيارة وبناءا على ذلك يتم وضع السيارة المعرضة للخطر والتي من نفس النوع ولها قوة محرك واحدة وقطعت نفس العدد من الأميال في فئة واحدة ويتم تقاضي نفس السعر التأميني عنهم.

أن الميزة الأساسية في هذه الطريقة هي سهولة التطبيق وسرعة الحصول على عرض الأسعار والأقساط بسرعة ولهذا يطلق على هذه الطريقة إسم التسعير اليدوي، وتستخدم بكثرة في تأمين أصحاب المنازل ،تأمين السيارات، التأمين من حوادث العمل، التأمين على الحياة والتأمين الصحي[2] .

03- طريقة تسعير الإستحقاق:

وهي خطة تسعير تقوم على أساس التسعير حسب الفئات أولا ثم تعديل السعر زيادة أو نقصانا وفقا لخبرة الخسارة الفردية.

ويقوم التسعير بإستخدام الخسائر الفردية على أساس الإفتراض القائل بأن خبرة الخسارة لمؤمن له معين سوف تختلف إختلافا جوهريا عن خبرة الخسارة للمؤمن لهم الآخرين لذلك يتم تعديل أسعار الفئات زيادة أو نقصانا بالإعتماد على خبرة الخسارة الفردية وتنقسم هذه الطريقة بدورها إلى :

- التسعير الجدولي: حيث يتم تسعير كل وحدة معرضة للخطر بطريقة فردية ويتم تحديد السعر الأساسي للخطرالذي يتم تعديله بالسلبيات والإيجابيات وفقا للخصائص الطبيعية، أي أن الطريقة تعتمد على الصفات النمطية لشخصية المؤمن له طبقا للإرتفاع أو الإنخفاض في هذا السعر بوضع الدرجات المحددة لكل عامل سواء كانت سالبة أو موجبة، وتضمن هذه الجداول إمكانية التغير الطبيعي لحامل الوثيقة، ويمكن وضع جداول للعناصر المتجانسة لإمكانية مقارنة الأخطار المستقبلية مع بعضها البعض كما انها توضح العوامل المستمرة لتحقيق الخطر، وتمتاز هذه الطريقة بكونها ملائمة لأي عدد من حملة الوثائق

[1] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، دار البداية، ط1، عمان، 2016، ص: 60.
[2] جورج ريجدا، مرجع سابق، ص: 830.

في حين لا يمكن تطبيق طرق التسعير حسب الصفات الخاصة الأخرى إلا على عدد كبير منهم وتستخدم هذه الطريقة في معظم تأمينات الحريق وتأمينات المسؤولية المدنية.

- التسعير وفقا للخبرة :هو شكل آخر لتسعير الإستحقاق، وبموجب خطة التسعير وفقا للخبرة يتم تعديل سعر الفئة زيادة أو نقصا وفقا لخبرة الخسارة الماضية للمؤمن له، وتعتبر مدة خبرة ثلاث سنوات مدة نموذجية لتحديد قسط الوثيقة للعام التالي فإذا كانت خبرة الخسارة للمؤمن له أفضل من متوسط الفئة ككل، يتم تخفيض سعر الفئة وإذا كانت خبرة الخسارة للمؤمن له أسوء من متوسط الفئة ككل يتم رفع سعر الفئة ويؤخذ في الإعتبار معامل المصداقية لتحديد أهمية تغيير السعر.

من مزايا هذه الطريقة في التسعير الحساسية المالية لتخفيض الخسائر، نظرا لإمكانية تخفيض القسط عن طريق خبرة الخسائر الإيجابية، ويتم إستخدام هذه الطريقة في الشركات الكبيرة التي لديها مبالغ كبيرة من الأقساط ولديها خبرة موثوق بها، أما الشركات الصغيرة فلا تستخدم معها هذه الطريقة إطلاقا وتستخدم هذا النظام للتسعير في التأمينات المسؤولية العامة، تأمين حوادث العمل، تأمين مسؤولية إستخدام السيارات ،التامين الجماعي والتأمين الصحي[1] .

- التسعير الرجعي: تستخدم هذه الطريقة عند تعديل السعر الشامل للفئة لكي يعكس دقة سعر العينة خلال مدة الوثيقة ويتم حساب السعر بموجب هذه الطريقة في نهاية مدة الوثيقة وحسب الخبرة الفعلية للشركة تجاه المؤمن له، وعليه فمن الناحية النظرية البحتة يكون قسط التأمين مساويا للخسارة الفعلية خلال السنة مضافا إليها المصروفات بأنواعها المختلفة إضافة إلى شبه الأرباح التي تحددها الشركة، أما عمليا فإن شركة التامين تقوم عند بداية مدة الوثيقة بإعطاء المؤمن له حد أدنى على قسط التأمين في ضوء الخبرة الخاصة بحامل الوثيقة، ثم تقوم بإعادة حساب القسط في نهاية مدة الوثيقة على أساس الخبرة السابقة والخاصة بحامل الوثيقة فإذا كانت نتائج السنة التأمينية جيدة يؤخذ من المؤمن له الحد الأدنى للقسط، أما إذا كانت النتائج سيئة يؤخذ منه الحد الأعلى للقسط (السعر)، ويقتصر إستخدام هذه الطريقة على الشركات الكبيرة خاصة الصناعية منها والتي تتميز بأن معدلات خسائرها شبه ثابتة من سنة لأخرى والتي لديها القدرة المالية على تحمل أعباء القسط المرتفع في حالة حدوث خسائر ومطالبات مرتفعة خلال مدة الوثيقة[2].

وكحوصلة لما سبق عرضه فيما يتعلق بطرق تسعير منتجات التأمين في شركات التأمين يمكن لنا وضع الشكل التوضيحي التالي :

[1] جورج ريجدا، مرجع سابق، ص:832.
[2] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص: 64.

الشكل رقم (08): طرق تسعير منتجات التأمين

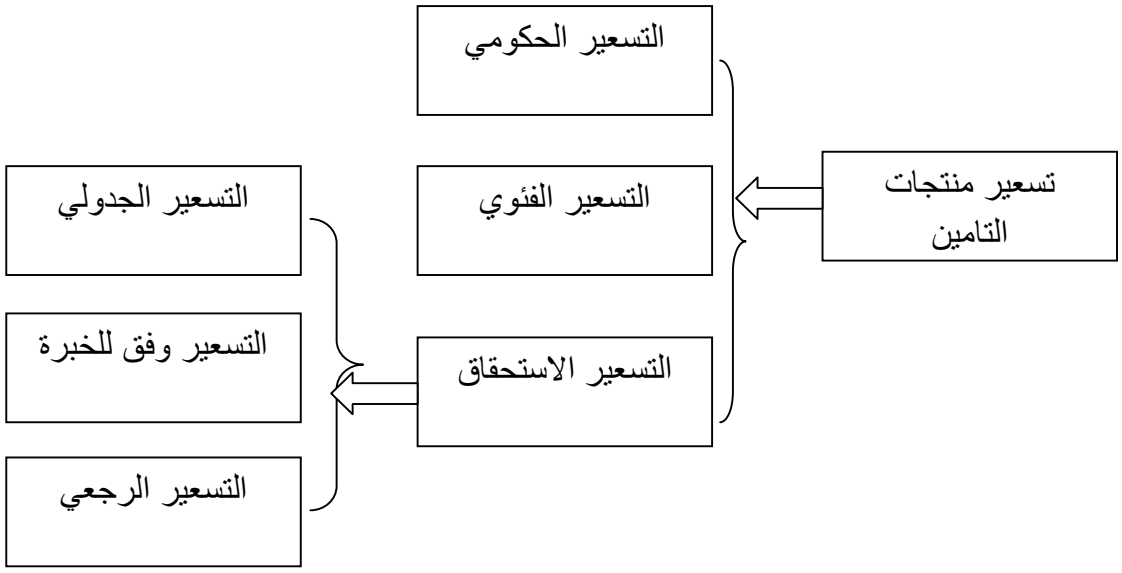

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على جورج ريجدا، تعريب إبراهيم محمد مهدي وأخرون، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، دار المريخ، السعودية، 2006. ص:64.

المطلب الثاني: إدارة مخاطرالإكتتاب

يمكن النظر إلى الإكتتاب بنظرة أكثر شمولية، نشاط يضمن لشركة التأمين النجاح من الناحية المالية ومن وجهة النظر الإدارية يعتبر الاكتتاب ليس مجرد وظيفة لإختيار أو إنتقاء الأخطار التي يتم ممارستها من جانب المؤمن له بل يمتد ليشمل ماهية التغطيات التأمينية التي يمكن أن تقدمها شركات التأمين .

أولا: تعريف الإكتتاب

01- الإكتتاب هوعملية مراجعة بيانات الخطر وإتخاذ قرار قبول التأمين من عدمه وفي حالة قبوله تحدد شروط القبول والسعر وحدود التحمل والإحتفاظ وذلك طبقا لمعايير إختيار الأخطار الموضوعة من قبل الشركة[1].

02- عملية فحص ودراسة وقبول الأخطار القابلة للتأمين وتحديد الشروط الفنية لها أو مراجعة لبيانات الخطر وإتخاذ قرارقبول التغطية أو عدم قبولها وتحديد الشروط والسعر في حالة القبول مع الأخذ في

[1] ممدوح حمزة أحمد، أسس الاكتتاب في التأمين، مرجع سابق، ص: 05.

الإعتبار شروط التحمل والإحتفظ طبقا لمعايير إختيار وقبول الأخطار (دليل الإكتتاب) المحدد سلفا من قبل الشركة[1].

03- يقتصر على تلك العمليات المتعلقة بقبول أو رفض طلبات التأمين وتصنيف الأخطار المقبولة تمهيدا لتحديد السعر الخاص بها وكذلك تحديد مدى التغطية التي يمكن قبولها دون تعريض المركز المالي لشركة التأمين للخطورة[2].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أنه يطلق على عملية دراسة وفحص الاخطار في شركات التأمين بقصد قبولها أو رفضها الإكتتاب او تتم عملية الإكتتاب عن طريق فحص طلبات التأمين المقدمة وذلك بغرض الوصول ألى فكرة صحيحة عن طريق الخطر قبل التامين عليه ولذلك فإن طلب التأمين يحتوي على طلب بيانات ومعلومات وافية عن الخطر لتتمكن الشركة من الدراسة والوصول إلى قرار بشأنه، وقد يستدعي الامر عند الضرورة عرض الخطر على فنيين لإبداء رأيهم فيه قبل إتخاذ قرار نهائي بشأن الإكتتاب فيه.

ثانيا: الوظائف الأساسية لإدارة الإكتتاب

تتمثل الأنشطة الأساسية لإدارة للإكتتاب فيما يلي:

01- رسم سياسة الإكتتاب:

تقوم إدارة الإكتتاب بصياغة السياسة الإكتتابية ومتابعة تنفيذها وتتعاون مع الإدارات الأخرى داخل الشركة كإدارة المطالبات والتسعير للإجابة على تساؤلات السوق من حيث مدى ملائمة التغطيات المقدمة وإحتياجها للتطوير وأساليب تسويقها والانواع الواجب التوسع في إصدارها أو إلغائها والمزيج الإنتاجي للشركة من الوثائق المختلفة وضبط أسعار التامين لتتناسب مع معدلات الخطر ومعدلات الخسارة وأهداف الشركة الربحية[3].

02- مراجعة خطط التسعير:

من غير الممكن وضع خطط لعملية التسعير بدون أن يتم وضع خطط عملية الإكتتاب في مؤسسات التأمين ففي حالة تحسين وتطوير التغطيات التأمينية نرى أن المسؤولين عن عملية الإكتتاب في مؤسسات التأمين يعملون بالتنسيق مع الموظفين الإكتواريون من أجل معرفة سيرورة عملية التحصيل

[1] مؤمن عاطف محمد، مبادئ الاكتتاب في شركات التأمين، دار الكتب المصرية، مصر، 2014، ص: 12.
[2] عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص: 80.
[3] مؤمن عاطف محمد، مرجع سابق، ص: 12.

للأقساط التي تغطي الخدمات التأمينية كذلك متابعة عملية إختيار الأخطار وسيرورة النشاط الإنتاجي بفاعلية وكفاءة والتأكد من قوة المؤسسة تنافسيا.

كما أن تحسين تغطية الخدمات التأمينية يجب أن تخضع لعملية الرقابة والإشراف من قبل هيئات حكومية تهدف إلى منع المنافسة الغير مشروعة.

وتعمل الهيئات الحكومية للرقابة والإشراف على تجميع المعطيات والبيانات للسنوات السابقة لمعرفة الخسائر المتوقعة وبعد ذلك يتم تحديد قيمة التكاليف ونسبة الأرباح لشركات التأمين من أجل إضافتهم الى سعر الخدمات التأمينية النهائي المسجل في وثيقة التأمين.[1].

03- تقييم الخسائر للسنوات السابقة :

يتم تقييم الخسائر للسنوات السابقة من قبل المسؤولين عن عملية الإكتتاب وذلك من أجل معرفة ضرورة تغيير في عمليات الإكتتاب للسنة الحالية فمؤسسات التأمين تعمل على دفع التعويضات المطلوبة للمؤمنين ويتطلب ذلك منها تقدير حقيقي للمخصصات الفنية التي تغطي هذه التعويضات.

عقد التأمين الذي ينتج عنه خسارة مالية تفوق القيمة المتوقعة والمقبولة من إدارة الإكتتاب تخضع للدراسة وذلك لمعرفة المشاكل وأسباب الإنحراف عن النتائج المتوقعة، وبداية هذه الدراسة تتم بتحليل وضعية السوق التأميني والذي قد يكشف معطيات بيئية أثرت على وثائق التأمين لبعض أو كل الخدمات التأمينية

تقوم إدارة الإكتتاب بناءا على التقديرات المدروسة بالتنسيق مع مختلف إدارات شركات التأمين بتوثيق هذه التعديلات أو التغييرات على عمليات وقواعد الإكتتاب للسنة الحالية.

04- تطور أشكال التغطية التأمينية:

يقوم أعضاء إدارة الإكتتاب بالتنسيق مع الإكتواريون ومختلف الإدارات الأخرى لشركات التأمين من أجل إستحداث خدمات تأمينية أخرى حسب طلبات ورغبات العملاء أو احتياجات السوق التأميني، ومثال ذلك قد تضطر شركات التأمين عند صدور أوامر قضائية بإعادة الصياغة لقواعد وشروط التغطية التأمينية والتي ستقدم الى زبائنها في شكلها الجديد، كذلك تعتبر المنافسة من العوامل التي تدفع مؤسسات

[1] ممدوح حمزة أحمد، أسس الاكتتاب في التأمين، مرجع سابق، ص: 22.

التأمين لتحسين من نشاطها الإنتاجي وعمليات التغطيات التأمينية، كذلك مؤسسات الرقابة والإشراف لها دور فعال في تحسين وتحديث التغطيات التأمينية[1].

05- تنظيم وترتيب إتفاقيات إعادة التأمين:

إن الترتيب لإتفاقيات إعادة التأمين هو أحد الأشياء الأساسية المأخوذة في الإعتبار عند وضع السياسة الإكتتابية للشركة وذلك لأن إعادة التأمين تعد حائط الصد لشركات التأمين ضد الإنهيار المالي في حالة تحقق الكوارث أو الخسائر الضخمة وتتمثل إختصاصات إدارة الإكتتاب في هذا الجانب في تحديد إحتياجات الشركة في إعادة التأمين وأنواع الإتفاقيات المطلوبة وتحديد ميعاد التأمين والتفاوض معهم على شروط التغطية، حيث أن وجود إتفاقيات إعادة تساعد الشركة على التوسيع في الإكتتاب[2].

06- تحديد الإحتياجات من التعليم التدريب:

أعضاء عملية الإكتتاب يختصون في تحديد مقدار الحاجة الى تدريب وتعليم الموظفين للفروع المسؤولون عن تسيير نشاط الإكتتاب، وتدريب الموظفين يتم من خلال برامج مخصصة تستهدف فئة معينة كا لموظفون الجدد أو دورات تدريبية لبعض الإختصاصات من أجل الرفع من القدرة البشرية لإدارة الإكتتاب .

قد تقدم إدارة الموارد البشرية لشركات التأمين بعض الإحتياجات التدريبية ولكن طبيعة النشاط الفني لإدارة الإكتتاب يجعلها المسؤولة في تحديد مقدار الحاجة للتدريب ونوعية وطريقة التدريب.

07- المساعدة في تحليل وقبول طلبات التأمين:

يقوم العاملون في إدارة الإكتتاب بتقديم خدمات للآخرين في شكل إستشارات وخاصة في حالة الأخطار غير النمطية أو الاخطار المركبة التي تجمع عدة تغطيات في نفس الوقت[3].

08- اعداد دليل الإكتتاب للأخطار:

تعد إدارة الاكتتاب دليل الشركة لتوضيح الأخطار المقبولة من الأخطار المرفوضة حيث تقبل الأخطار الجيدة بسعر العادي وتقبل الأخطار دون العادية بسعر إضافي وشروط إضافية ولا تقبل الأخطار السيئة أصلا[1].

[1] الصديق جادين بابكر محمد، أثر ادارة المخاطر على الاكتتاب وتسوية المطالبات في شركات التامين دراسة تطبيقية في سوق التامين السوداني، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2017، ص: 51 .

[2] مؤمن عاطف محمد، مرجع سابق، ص ص: 29-30.

[3] ممدوح حمزة أحمد، أسس الاكتتاب في التأمين، مرجع سابق، ص: 24.

ثالثا: خطوات عملية الإكتتاب

تتلخص الخطوات المتبعة في عملية الإكتتاب في الآتي :

01- إصدار بيان السياسة الإكتتابية:

تصدر شركة التأمين بيان الإكتتاب والتي يجب أن يكون متسقة مع أهداف الشركة، فقد يكون الهدف هو الحصول على حجم أعمال كبير بأرباح مخفظة أو الحصول على أعمال صغيرة بأرباح مرتفعة، ويتم تحديد سياسة الإكتتاب بتفاصيلها في دليل الإكتتاب الذي يحدد نوع التأمين المكتتب فيه، المناطق التي تشملها التغطية، أشكال وأساليب التسعير التي سوف تستخدم، الأعمال المقبولة أو المختلف فيها أو الممنوعة، مبالغ التأمين المكتتب فيه وتفاصيل الإكتتاب الأخرى[2].

02- الإتصال بفريق البيع (الوكلاء، السماسرة):

عند الرغبة في الإكتتاب في وثيقة تقوم شركة التامين بالإتصال بفريق البيع، حيث يتم إبلاغهم بالسياسة الإكتتابية بالتفصيل[3] .

03- البيانات والمعلومات اللازمة لعملية الإكتتاب:

شركات التأمين تحصل على مختلف المعطيات والبيانات من مجموعة من المصادر أهمها:

- طلب التأمين: هو النموذج المطبوع الذي يعده المؤمن ويتضمن مجموعة من الأسئلة والإستفسارات التي أعدتها شركة التأمين بطريقة تستهدف عن طريق الإجابة عليها للوصول إلى أكبر قدر من الحقائق والمعلومات المتعلقة بعناصر موضوع التأمين والشخص طالب التأمين تمهيدا لإتخاذ قرارها بشأن قبول أو رفض التأمين[4].

- تقرير وكيل أو مندوب شركة التامين: حيث يقوم المندوب أو الوكيل بتقييم الشخص طالب التأمين .

- الإستعلام: فتقوم الشركة بالإستعلام عن طالب الإكتتاب من مصادر خارجية مثل المركز المالي وحالته الاجتماعية وحجم الديون التي عليه والأحكام الصادرة بحقه.

---

[1] الصديق جادين بابكر محمد، مرجع سابق، ص: 52.
[2] جورج ريجدا، مرجع سابق، ص: 766.
[3] عبد الله محسن مسلم، ادارة التأمين والمخاطر، المعتز للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2015، ص: 102.
[4] ممدوح حمزة أحمد، أسس الاكتتاب في التأمين، مرجع سابق، ص: 51.

- الكشف على الممتلكات المطلوب التأمين عليها: حيث يقوم مندوب الشركة بعمل تقرير يبين فيه تفاصيل هذه الممتلكات المطلوب التأمين عليها.

- الفحوصات الطبية: هذه التقارير هامة في مجال التأمين الصحي والتأمين على الحياة ويتم إعداده من قبل الأطباء بناءا على طلب هيئة التأمين[1].

04- تحليل المعلومات:

بعد جمع كافة البيانات والمعلومات اللازمة لعملية الإكتتاب يقوم المكتتب بتحليل هذه المعلومات وذلك لتقييم الخطر المعروض عليه وتهدف هذه الخطوة إلى إختيار الخطر المراد تغطيته[2].

05- إتخاذ قرار بشأن طلب التامين :

بعد أن يتم دراسة الطلب يأتي القرار إما بقبول الطلب او رفضه أو قبوله بشروط خاصة فإذا قبل الطلب يحول إلى قسم إصدار الوثائق، وأحيانا يتم قبول الطلب بشروط خاصة حيث يطلب من طالب الإكتتاب على سبيل المثال تحسين وضع الممتلكات، تركيب أجهزة الإنذار ضد الحريق أو القرار الأخير هو رفض الطلب لعدم إكتماله للشروط أو عدم إتفاقه مع السياسة العامة للشركة فيما يتعلق بسياسة الإكتتاب[3].

06- تحديد القسط:

يتم تحديد قسط التأمين المطلوب بعد وضع الخطر في الفئة التي تناسبه مع درجة خطورته.

07- إصدار وثيقة التامين:

مستند مطبوع لإثبات التغطية التأمينية ويضم الأقسام التالية :

- قسم المقدمة: تشمل التعريف بأطراف العقد والإشارة إلى القسط وإعتباره سببا لإلتزام المؤمن بتحمل آثار الخطر المؤمن منه.

- قسم الضمان: وينص على مسؤولية المؤمن بالتعويض ويبين حدود هذه المسؤولية وكيفية التعويض (دفع مبلغ الضرر نقدا أو تصليح الضرر أو الإستبدال).

[1] فاروق عبد الرحمان، محمد طيفور، أثر ادارة المخاطر على الاكتتاب بشركات التامين بالتطبيق على سوق التأمين السوداني 2010-2015، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018، ص: 72.
[2] نفس المرجع، ص: 73.
[3] كريمة عيد عمران، التأمين الاسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، عمان، 2014، ص: 48.

- **قسم الشروط :** وتنظم النص على إلتزامات المؤمن التي يجب مراعاتها والتقيد بها .

- **قسم التوقيع:** التوقيع من قبل المؤمن ومعناه الإلتزام بالتعويض .

- **قسم الجدول:** ويضم تلخيص دقيق لكل معلومات الوثيقة[1].

[1] عبد الله محسن مسلم، مرجع سابق، ص: 105.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر المخصصات الفنية وتسوية المطالبات والإستثمار لتفعيل أداء شركات التأمين

سنقوم في هذا المبحث بعرض كيفية إدارة شركات التأمين لبعض أنشطها الفنية والمالية والمتمثلة في المخصصات الفنية وتسوية المطالبات والتوظيفات المالية .

المطلب الأول: إدارة مخاطر المخصصات الفنية

تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية التعاقدية حيث أن العقد شريعة المتعاقدين لذا فإن شركات التأمين من خلال العقود التي يتم إبرامها مع المؤمن لهم يحتم عليها الإحتفاظ ببعض الأموال من أجل مواجهة الأزمات التي تنشأ عند وقوع الخطر المؤمن منه وبالتالي تعمل شركة التأمين على الاحتفاظ بجزء من الأقساط التي تحصل عليها على شكل مخصصات، هذه المخصصات تستثمرها الشركة لصالح حملة الوثائق، مما يتطلب عن الشركة العمل على تحديد الأساليب المناسبة التي سوف تتبعها في تحديد هذه المخصصات تحديدا يساعدها على مواجهة أي التزامات مالية تجاه المؤمن لهم[1] .

وتتمثل المخصصات الفنية في فروع التأمينات العامة فيما يلي:

أولا: مخصص الأخطار السارية

ذلك الجزء من أقساط التامين المصدرة خلال السنة المالية ويخص الفترة التالية من تاريخ إنتهاء هذه السنة لمواجهة الأخطار السارية لعقود التامين في المدة الباقية والتي تدخل في السنة المالية التالية.

والأخطار السارية عبارة عن الأخطار المتوقعة حدوثها بالنسبة لوثائق التأمينات العامة التي تكون سارية المغعول في نهاية كل سنة مالية .

فمن المعلوم أن شركة التامين تقوم بتصدار الوثائق لكي تغطي أخطارا متعددة خلال سنة أو عدة سنوات من تاريخ إصدارها بينما تحصل جميع الأقساط أو بعضها عند الإصدار، ومن ثم فإن الشركة تصدر أثناء السنة المالية الكثير من الوثائق قبل تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة، وبالتالي تكون الشركة في نهاية العام أمام عدد من الوثائق لم تنته مسؤولياتها بعد لأنها مازالت سارية المفعول في هذا التاريخ بمعنى أن المدة التي تغطيها هذه الوثائق تكون متداخلة في سنتين ماليتين او عدة سنوات مالية، مما

[1] معاذ أسمر، أثر المخصصات الفنية على العبئ الضريبي لشركات التأمين في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، مجلد 11 عدد 3، فلسطين ، 30-09- 2023، ص: 81.

يترتب عليه أن تكون الأقساط المسددة عن الوثائق من الناحية المحاسبية إيرادا يخص عدة سنوات مالية كلا منها نسبة الجزء من السنة التي يغطيها التامين .

بناءا على ما سبق تقوم الشركة في نهاية العام وعند إعداد حساباتها الختامية بتكوين مخصص الأقساط غير المكتسبة بقيمة الاقساط غير المكتسبة لمواجهة الأخطار التي قد تحدث وتتعلق بعقود التأمين سارية المفعول في المدة الباقية والتي تدخل في السنوات المالية التالية[1].

ثانيا: مخصص تعويضات تحت التسوية

يظهر حساب التعويضات لكل فرع من فروع التامينات العامة رصيدا مدنيا في نهاية السنة المالية يعبر عن مبالغ التعويضات التي تتحملها شركات التامين وتتم تسويتها مع المؤمن لهم ولكن تبقى هناك تعويضات مستحقة للمؤمنين لهم لم يتم تسويتها بعد عند إعداد الحسابات الختامية وتصوير الميزانية في نهاية السنة المالية، لذلك تحتجز شركة التأمين جزء من أرباح كل فرع من فروع التأمينات العامة لمواجهة التعويضات التي لا تزال تحت التسوية وتخص فرع التأمين، ويطلق على هذا الجزء المحتجز مخصص تعويضات تحت التسوية، وتختلف طرق تقدير التعويضات تحت التسوية في أخر السنة المالية من شركة لأخرى، وعادة يتم تقدير مخصص التعويضات تحت التسوية على أساس مبالغ المطالبة التي قدمت لشركة التأمين عن أخطار وقعت ولم تستكمل إجراءاتها مع دراسة ظروف إعتبارات كل منها ومدى أحقية المؤمن له في التعويض والقيمة التقديرية[2].

ثالثا: مخصص تقلبات معدلات الخسارة

ترجع أهمية تكوين هذا المخصص إلى أن معدل الخسائر في شركات التأمين يختلف من سنة إلى أخرى، فقد تتعرض شركات التأمين لسنوات تكون فيها الخسائر أقل من الأقساط وسنوات أخرى تكون فيها الأقساط كافية لتغطية الخسائر والتعويضات ونظرا لصعوبة تغيير القسط السنوي إذا ما تغيرت معدلات الخسائر عن المعدلات المحسوبة ولكي تحقق شركة التأمين التوازن بين السنوات الحسنة والسنوات السيئة، باحتجاز جزء من الأرباح المحققة خلال السنوات الحسنة أين يكون هناك إنخفاض في مستوى الخسائر عن مستوى الأقساط في شكل هذا المخصص - مخصص التقلبات في معدل الخسائر - الذي يوجه المقابلة السنوات السيئة والتي تتسم بارتفاع الخسائر[3].

---

[1] للمراجعة يمكن الاطلاع:
- سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والاسس والنظريات، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص: 112.
- رمضان محمد عثيم، محاسبة شركات التأمين المتخصصة، دار النهضة العربية، مصر، 1987، ص: 90.

[2] نضال فارس العربيد، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013، ص: 197.

[3] ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص56.

بعبارة أخرى يمكن القول أن مخصص التقلبات في معدل الخسائر يتم تكوينه بغرض التقليل من معدلات الخسائر التي قد تتعرض لها شركة التأمين مستقبلا، أي ضمان التوزيع العادل لتلك الخسائر على الدورات المالية، مما يخفض من تأثير تقلبات الخسائر الناتجة عن زيادة معدلات الخسائر الفعلية عن معدلات الخسائر المتوقعة على نتائج أعمال وتطور شركة التأمين وبطبيعته يكون في السنوات الجيدة.

المطلب الثاني : إدارة مخاطر تسوية المطالبات

تعتبر تسوية المطالبات في حالة حدوث حادث تترتب عليه خسارة من أهم الأمور سواء بالنسبة للمؤمن أو بالنسبة للمؤمن له فإن عملية تسوية المطالبات تمثل المحك الرئيسي بينه وبين المؤمن ومن خلال نتائجها يمكنه الحكم على المؤمن والتامين معا لأنه إذا حصل على تعويض عادل استمر في التامين ودفع القسط برضاه تام، كما أن حصوله على تعويض كافي وعادل يحول دون قيامه بمحاولات الغش والمطالبات المبالغ فيها أو بتدخله في حدوث الحادث، وأيضا يهمه أن يحصل على التعويض العادل في الوقت المناسب حتى يستطيع إعادة الشئ إلى أصله ومزاولة نشاطه كما لو لم يحدث الحادث فيتحقق بذلك الهدف من التامين، أما بالنسبة لشركة التامين فإن سداد التعويض العادل والكافي وفي الوقت المناسب يؤدي الى استمرار المؤمن له في التامين بل وقيامه بطريقة غير مباشرة بالدعاية للمؤمن مما يؤدي إلى زيادة حصيلة الأقساط لشركات التامين [1].

ويمكن التطرق إلى تعريف تسوية المطالبة والتي هي الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده وفي شركة التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة، وتحديد مدى التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر والشخص المسؤول عن تسوية الخسائر هو "مسوي الخسائر"[2].

أولا: أسس التسوية للمطالبات

توجد ثلاث أسس متبعة لتسوية المطالبات[3]:

01- التأكد من صحة المطالبات: وهو التأكد من حدوث الخسارة بشكل فعلي وأن نوعية المطالبة موثقة في عقد التأمين المبرم بين المؤمن له والشركة

[1] عبد الله محمد عبد الله محمدن صديق جادين بابكر محمد، أثر ادارة المخاطر على تسوية المطالبات في شركات التأمين السودانية، دراسة تطبيقية 2017، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد 2 العدد 2، فيفري 2018، ص:65.
[2] أسامة عزمي سلام، شقيري موسى، مرجع سابق، ص: 160.
[3] نفس المرجع، ص: 161.

02- السرعة في تسوية المطالبات: وهي الفعالية والسرعة في تسديد المطالبات أو القيام بعملية التسوية وذلك للمحافظة على سمعة الشركة وتبيان جديتها في التعامل مع زبائنها وهذا لتحقيق مزايا تنافسية في السوق التأميني، وعلى إدارة التسوية التأكد أولا من صحتة المطالبة لتفادي الخسارة.

03- تقديم المساعدة للعملاء: شركات التأمين تقوم بالإهتمام بإحتياجات العملاء من خلال تقديم المساعدات والإستماع الى الإنشغالات والشكاوي مما ينعكس إيجابا على مبيعات الشركة وعلى سمعتها وعلى الملاءة المالية.

ثانيا: أنواع خبراء تسوية المطالبات

يعرف الشخص الذي يقوم بتسوية المطالبات بخبير التسوية، وتتمثل الأنواع الرئسية للمسويين في الأتي[1]:

01- الوكيل: غالبا ما يكون لدى الوكيل سلطة تسوية مطالبات المؤمن له الصغيرة التي لا تتجاوز حدا معينا، ولذلك يتقدم المؤمن له بمطالبة الوكيل مباشرة، ومن مزايا هذا المدخل لتسوية المطالبات: السرعة، تقليص مصاريف التسوية، إعطاء انطباعا جيدا لحملة الوثائق عن الشركة .

02- خبير التسوية بالشركة: خبير التسوية عادة ما يكون موظف بشركة التأمين يقوم بالتحقق من المطالبة وتحديد مبلغ الخسارة وعمل ترتيبات الدفع.

03- خبير التسوية المستقل: هو الشخص الذي يعرض خدماته على شركات التامين مقابل اتعاب معينة، وتلجأ شركات التامين الى خبير تسوية مستقل في المجالات المتخصصة التي تتطلب مهارات فنية ومعرفة لا تتوافر في خبير التسوية بالشركة .

04- مكتب التسوية: هو منظمة تسوية المطالبات مدعمة من جهة المؤمنيين الذين يستخدمون خدماتها، وموظفو مكتب التسوية على درجة عالية من التدريب ومتفرغون للعمل، وعادة يتم اللجوء لمكاتب التسوية في حالة خسارة الكوارث وفي حالة التقدم بعدد كبير من المطالبات في نفس الوقت.

- خبير التسوية العام: هو شخص يمثل المؤمن له، وليس شركة التأمين ويتقاضى أتعابا تتوقف على مبلغ التسوية، ويلجأ المؤمن له الى الخبير العام في حالة وجود خلافات على مبلغ المطالبة أو في حالة الحاجة الى مساعدة فنية .

[1] عبد الله حسن مسلم، مرجع سابق، ص: 118.

ثالثا: مراحل تسوية المطالبات

تتلخص مراحل تسوية المطالبات :

01- الابلاغ بوقوع الخسارة:

تعتبر المرحلة الأولى عند وقوع حادث هي إبلاغ المؤمن بالخسارة حيث يتم تحديد شرط الإبلاغ عن الخسارة في الوثيقة ويتطلب لإشراط النموذجي أن يقوم المؤمن له بإعطاء إخطار لشركة التأمين في الحال أو بمجرد أن تتاح له الفرصة عقب وقوع الخسارة[1]، وذلك لعدة إعتبارات كالتالي[2]:

- ووقوف شركة التامين على حجم الخسائر والأضرار للحيلولة دون تفاقمها أو زيادتها.

- تقصى أسباب الحادث قبل زوال معالمها، وذلك لمعرفة ما إذا كانت مشمولة بالتغطية ام لا.

- الحيلولة دون إفتعال المؤمن له سيء النية أضرار وهمية.

- ممارسة الشركة حقها في وضع اليد على الأموال المتضررة والتالفة قبل تصرف المؤمن له بها أو الأخرين.

ولأهمية التبكير بالأخطار بالحادث تنص عليه شروط وثائق أنواع التامين، بل ويعتبر التأخر عن المهلة التي تمنحها شركة التأمين للأخطار بالحادث من الأمور المسقطة للحق في التعويض .

02- تقديم إثبات الخسارة:

يتوجب على المؤمن له أو المستفيد أن يقدم لشركة التأمين إثباتا بالخسارة التي حدثت وذلك من خلال التقارير التي يحصل عليها من جهات مختصة[3]، وتعد شركات التأمين نماذج للإستثمارات طلب التعويض، تشمل عددا من الأسئلة، موزعة على عدة حقول ويتولى طالب التعويض ملأ الاستمارة وإعادتها إلى شركة التأمين[4].

03- التحقق من المطالبة:

[1] جورج ريجدا، مرجع سابق، ص: 808.
[2] سليم علي الوردي، ادارة الخطر والتأمين، مكتبة التأمين العراقي، العراق، 2016، ص: 143.

[3] بناي مصطفى، واقع وأفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2011، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013- 2014، ص: 95.
[4] سليم علي الوردي، مرجع سابق، ص: 144.

تقوم شركة التامين بأخطار خبير التسوية بالخسارة لتنتظر منه الرد بالإجابة على سلسلة من التساؤلات تتمثل هذه الاسئلة في الأتي:

- هل وقعت الخسارة أثناء فترة سريان الوثيقة؟
- هل تغطي الوثيقة الخطر الذي سبب الخسارة؟
- هل وقعت الخسارة في المكان المؤمن عليه ؟
- هل هذا النوع من الخسارة مغطى ؟
- هل المطالبة من المطالبات الاحتيالية؟

في حالة الإستعانة بخبير تسوية مستقل أو بمكتب تسوية، يقوم خبير التسوية بمعاينة الحادث والأضرار الناتجة عنه، ويتحقق من أسبابها ومن تنفيذ المؤمن له لتعهداته في الوثيقة، ويحدد إجمالي التعويضات المتوقعة ثم يقدم تقريره الى شركة التأمين[1].

04- تسوية الخسارة:

تعهد شركات التأمين بتسوية الخسائر وذلك حسب نوع التأمين وحجم الخسارة وطبيعة الأموال المتضررة وعى وجه العموم يحسن بشركة التأمين أن تعهد بتسوية الخسائر الى أصحاب الاختصاص سواء أكانو من كادرها أو من خبراء التسوية الخارجيين، وتوجد في أسواق التأمين العريقة مؤسسات متخصصة في شؤون تسوية الخسائر وتقييم الأضرار والتحقق من الخسائر الفعلية، ومدى استحقاق التعويض، والعناصر أدناه تمثل أهم الأعمال والخطوات التي يقوم بها خبير التسوية[2] :

- دراسة وثيقة التأمين للوقوف على حدود الغطاء، شروطه، إستثناءاته .

- الكشف على محل الحادث، وتحري أسباه وحصر مبالغ الأضرار وتقييمها ومعرفة مدى شمولها بالتغطية، وبيان كيفية احتساب قيمة الأضرار.

- الإيعاز الى المؤمن له بعدم التصرف بالأنقاض والأموال المتضررة والمستنفذة وسائر الأموال محل التأمين، عدا ما تقضى به ضرورة الحيلولة دون تفاقم الأضرار .

- التثبت من عدم تعمد المؤمن له في إيقاع الحادث أو إفتعاله.

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري موسى، مرجع سابق، ص: 163.
[2] سليم علي الوردي، مرجع سابق، ص: 145.

- الوقوف على ظروف الحادث والكشف على المؤثرات المادية والمعنوية في تحققه.

- التأكد في حالة التأمين (كاملا، ناقصا، زائدا) وما إذا كانت هناك تأمين أخر على نفس المحل وضد الخطر عينه لمراعاة ذلك لدى إحتساب التعويض .

- إعداد تقرير أولي إلى شركة التأمين، إذا وجد خبير التسوية أن إتمام التسوية سيستغرق وقتا طويلا، ويتضمن هذا التقرير معلومات أولية عن الحادث مع تقرير أولي عن قيمة الخسارة، ويساعد هذا التقرير شركة التأمين على تقدير التزاماتها والتهيؤ لمواجهتها وعندما تنتهي السنة المالية وتغلق الشركة حساباتها، ولم تكن قد سددت هذا التعويض، فإنها تدخل تقدير هذا الإلتزام ضمن ما يسمى " مخصص الكوارث قيد التسديد" في الحسابات الختامية للسنة المعينة، كما أن شركة التأمين ملزمة بموجب إتفاقية معيد التأمين بإشعار معيد التأمين بالحادث إذا كان يمس الإتفاقية .

- تبيان بداية وقوع الحادث وأسبابه.

- إذا وجدت مستنفذات بعد الحادث، فعلى خبير التسوية ذكر كمياتها وتقديره لقيمها، وما إذا كان المؤمن له يقبلها بسعر معين، لكي تنظر الشركة في ذلك وخصمها من مبلغ التعويض إذا تقرر تسديده[1].

وأخيرا يتقدم خبير التسوية بتقريره النهائي، متضمنا سائر النقاط أعلاه وعلى نحو تفصيلي، ويرفق بالتقرير كافة التقارير النوعية المقدمة إليه من الخبراء المتخصصين (إذا كان قد إستعان بهم) وكذلك المستندات والصور والمخصصات التوضيحية للحادث والخسارة.

بعد أن يتقدم خبير التسوية بتقريره النهائي، تعكف شركة التامين على دراسته والنظر في أمر التعويض ومدى استحقاقه، وتجدر الاشارة بهذا الصدد الى أن ما يرد بتقرير خبير التسوية من معلومات وتقديرات وتوصيات، لا تعتبر ملزمة لشركة التأمين،إذ يبقى القرار النهائي للشركة[2].

05- إتخاذ القرار حيال المطالبة:

بعد التحقق من المطالبة، وتجميع المعلومات اللازمة، يلزم على خبير التسوية اتخاذ قرار بشأنها، وهناك ثلاث قرارات محتملة[3]:

- يمكن دفع المطالبة، حيث أنه في معظم الحالات يتم دفع المطالبة وفقا لشروط الوثيقة .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 18، المادة 20، الرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013، يتعلق بالاتزامات المقننة لشركات التأمين واعادة التأمين، 31- مارس-2013.
[2] سليم علي الوردي، مرجع سابق، ص: 146.
[3] أسامة عزمي سلام، شقيري موسى، مرجع سابق، ص: 163.

- إنكار المطالبة في هذه الحالة (الوثيقة لا تغطي الخسارة أو أن المطالبة إحتيالية).

- أن المطالبة صحيحة، ولكن هناك خلاف بين المؤمن والمؤمن له على المبلغ الذي يجب دفعه، في مثل هذه الحالات يرجع لبنود الوثيقة التي يجب أن تحدد كيفية حل مثل هذا الخلاف .

06- تسوية الخلافات:

ليس بالأمر النادر أن ينشأ خلاف بين المؤمن له وشركة التأمين، بصدد إستحقاق التعويض أو مبلغه لذا يفضل تسوية مثل هذا الخلاف على نحو ما، وتجنب اللجوء الى القضاء قدر الإمكان وذلك حفاظا على السمعة التجارية للشركة، إن الإطار التسويقي للنشاط التأميني وطبيعة العلاقات بين شركة التأمين وزبائنها لا تنسجم وتحويلهما الى خصمين يقفان أمام القضاء، لهذا الإعتبار تتفادى شركة التأمين اللجوء الى القضاء في تسوية خلافاتها مع المؤمن لهم طالبي التعويض وتفضل أسلوب التراضي أو عن طريق التحكيم وأحيانا الدفع بدون التزم[1] .

- **التحكيم:** إذا فشلت مفاوضات التسوية المباشرة بين شركة التأمين والمؤمن له، يصار الى أسلوب التحكيم، وتتضمن وثائق التأمين ما يسمى بشرط التأمين ويوقع عليه المؤمن والمؤمن له.

ويقضي شرط التحكيم باتفاق شركة التأمين مع المؤمن له على إحالة أي خلاف ناشئ عن الوثيقة الى التحكيم، حيث يرجع في حسمه الى قرار محكم فرد يعين كتابة من الطرفين، فإذا لم يتفقا على محكم فرد، فيلزم تعيين محكمين إثنين ، يعين كل طرف كتابة واحدة منهما خلال شهر تقويمي من تاريخ مطالبة أحداهما للأخر بهذا التعيين، وعلى المحكمين إنتخاب حكم مرجح أو مايسمى بحكم "الفيصل" يعين كتابة من قبلهما، وذلك قبل المباشرة بالإجراءات التحكيم، يترأس الحكم المرجح جلسات التحكيم ويشرف عليها، وتتخذ القرارات بالأكثرية، وإتخاذ أي قرار بهذا الشأن سيكون شرطا متقدما على كل حق في مقضاة الشركة أمام المحاكم، كما ويقضي هذا الشرط بالأتي:

- يجب على المحكمين إصدار قرارهم خلال ستة أشهر من قبول التحكيم ما لم يتفق الطرفين على تمديد المدة.
- يتحمل الطرفين أجور المحكمين مناصفة.
- يعفى المحكمين من إتباع الاجراءات المقررة في قانون المرافعات[2] .

[1] سليم علي الوردي، مرجع سابق، ص: 146.
[2] سليم علي الوردي، مرجع سابق، ص: 147.

- الدفع بدون الزام: تعمد شركة التامين في الحالات الخاصة وحسب تقديرها الى تسديد التعويض من دون إلزام، أو مايسمى بالتعويض على سبيل المجاملة، أي من دون ان تكون ملزمة بتسديد التعويض بموجب عقد التأمين، وتقدم شركة التامين على هذا الاسلوب تعزيزا لسمعتها التجارية وتوطيدا لعلاقتها الطيبة مع زبائنها، وخاصة أولائك الذين تربطها وإياهم علاقة تأمينية واسعة وعريقة، ونوجز أدناه الحلات التي تلجأ فيها شركات التأمين الى أسلوب الدفع بدون الزام:

- عندما لا تستطيع الشركة التثبيت بالشكل القاطع ما إذا كانت ملزمة بالدفع او غير ملزمة.
- في الأحوال التي يرتكب المؤمن له خطأ بسيط وبحسن نية كأن لا ينفذ أحد الشروط الوثيقة وتحذيراتها، ولا يتعلق ذلك بأمر هام وليس له تأثير مباشر في الخسارة المتحققة .
- محاولة جبر الضرر الذي تكبده الزبون ذو التاريخ التأميني الطيب والسيرة التعويضية الحسنة.

وفي جميع حالات الدفع بدون إلزام تسدد شركة التأمين جزءا من الخسارة، وليس الخسارة كلها، إلا إذا كانت مبلغها ضئيل ، وتجدر الإشارة إلى أن شركة التأمين لا بد أن توثق حقيقة ان تسديدها التعويض إلى سابقة عليها في إستحقاق التعويض مرة أخرى، سواء من قبل المؤمن لهم نفسهم أو غيره[1].

المطلب الثالث: إدارة المخاطر الإستثمارية

تقوم شركات التامين إلى جانب عملياتها التأمينية بنشاط إستثماري يمكنها من تنمية مدخلاتها والحصول على عوائد ربحية، حيث يعد الإستثمار من الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها شركات التأمين، كما يعتبر معيارا أساسيا لتقييم أدائها، وعرف الإستثمار من وجهة نظر شركات التأمين على أنه "تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة بغرض تحقيق فوائد مستقبلا، مع تقليل المخاطر الإستثمارية الى أدنى حد ممكن لضمان الوفاء بالتهديدات القائمة تجاه حملة وثائق التأمين[2].

وعليه يمكن القول أن شركات التأمين تهدف من وراء الإستثمار إلى ضمان الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق من ناحية وتجاه ملاكها من ناحية أخرى، فنشاط الإستثمار يعد أحد الأنشطة الرئيسية في شركات التأمين لدرجة أن تقييم أدائها قد يعتمد إعتمادا كبيرا على نتائج هذا النشاط .

[1] نفس المرجع، ص: 148.
[2] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، البورصات والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص: 386.

أولا: أهمية الإستثمار في شركات التأمين

تتمثل أهمية السياسة الإستثمارية لشركات التأمين في العناصر الآتية[1]:

01- تقليص الخسائر الناجمة عن التعويضات:

تشكل عوائد الإستثمار وسيلة هامة لتغطية الخسائر الناجمة عن عجز النشاط التأميني وهذا عندما يزيد معدل الخسارة التقني الحقيقي عن المعدل المتوقع (حجم التعويضات يفوق مجموع الأقساط المحصلة)، خاصة وأن شركات التأمين تتميز عن باقي الهيئات المالية بعدم معرفتها المسبقة للخسائر التي يمكن أن تواجهها مستقبلا، أي عدم معرفتها لحجم مبالغ التعويضات المستحقة للمؤمن لهم في حالة تحقق الخطر والتي قد تفوق مجموع الأقساط التي حصلت عليها شركة التأمين مما يؤثر على مركزها المالي، لذلك تلجأ شركات التأمين لإستثمار أموالها حتى تكون سيولة وتحقق عوائد تواجه بها الأحداث الغير متوقعة والمفاجئة .

02- ضمان رأس المال:

يعد الضمان محورا رئيسيا من محاور إستثمار أموال شركات التأمين، في هذا الإطار تكون الأموال المستثمرة في شركات التامين بعيدة وبدرجة كبيرة عن الأخطار حتى ولو كانت تحقق عوائد ضئيلة، وهذا ما نجده في حال لجأت هذه الشركات إلى إستثمار أموالها في سندات الخزينة التي تصدرها الدولة.

03- توفير السيولة:

معظم القيم التي هي بحوزة الشركة التي تتبنى سياسة التوظيف تكون قابلة للبيع والشراء في أي وقت تريده دون اللجوء للقروض التي عادة ما تكون بأسعار فائدة جد مرتفعة .

04- بديل أخر للتمويل:

تعتبر الإستثمارات وسيلة أخرى لتمويل شركات التامين بدلا من القروض البنكية التي تؤدي الى إرتفاع المديونية بسبب إرتفاع أسعار الفائدة .

05- تخفيض الضرائب على الأرباح:

حيث أن الدولة تمنح إعفاءات من الضرائب في حالة توجيه رؤوس الأموال للإستثمار .

[1] لفتاحة سعاد، مرجع سابق، ص ص: 19-20.

مما سبق يتضح أن شركات التأمين تقوم بتجميع الأموال من حملة الوثائق وتسعى إلى تنميتها عن طريق النشاط الإستثماري ولنجاح ذلك يتطلب على إدارة شركات التامين تحديد سياسة مثلى للإستثمار هذه الأموال بشكل يساهم في تدعيم المركز المالي للشركة.

ثانيا: مبادئ إستثمار شركات التأمين

تتجمع الأموال في شركات التأمين عن طريق رؤوس الأموال المتراكمة والأقساط التأمينية المستلمة من المؤمن له نظير حمايتهم من الأخطار المختلفة التي تؤدي إلى حدوث خسائر محققة، وتتحمل الشركة مسؤولية التعويض عن هذه الخسائر للمؤمن لهم، وهنا يمكن التمييز بين المدخلات من الأقساط والمخرجات من التعويضات، ويهدف الربط بين الحاجة الى استثمار أموال شركة التأمين بأرباح عالية وأداء إلتزاماتها اتجاه حاملي الحقوق بدفع تعويضات المطالبات للمؤمن لهم.

يتطلب من شركات التأمين عند استثمار أموالها إحترام العناصر التالية:

01- السيولة:

يقصد بالسيولة قدرة الوحدة الإقتصادية على مقابلة التزاماتها الجارية عندما تتحقق[1]، ففي شركات التأمين تعتبر السيولة مصدر رئيسي عند حدوث خسائر جراء الأخطار المحققة للمؤمن منه وحلول أجل دفع المطالبات أو مبلغ التأمين وللوصول الى ذلك يتطلب من شركات التأمين توزيع المحفظة الإستثمارية على عدة أشكال استثمارية وفق الإلتزامات وأجالها، حيث أن بعض الإلتزامات قصيرة الأجل تتطلب وجود سيولة تحت الطلب كالودائع قصيرة الأجل في البنوك، شراء سندات ذات أجال قصيرة، استثمار في أصول سهلة التحويل الى سيولة بدون خسارة، الاستثمار في مشاريع ذات ربحية قصيرة المدى[2]، هذا التحديد في قيمة الإستثمار الذي يغطى السيولة المطلوبة يتطلب أن يكون كافيا ولا يؤثر على استمرارية العملية الإستثمارية وربحية المشروع، ولا يقل عن قيمة إلتزامات الشركة اتجاه حملة وثائق التأمين، وهذا للمحافظة على الوضع المالي وأصول الشركة من جراء عدم تسديد المطالبات في الوقت المحدد وتهتم شركات التأمين بالسيولة لأنها تعتبر ضمان حقيقي لحملة الوثائق بالتعويض عند تحقق الخطر[3].

[1] فيروز جيرار، أهمية استثمار أقساط التأمين في تحقيق ميزة الريادة في التكلفة والسعر الأدنى في شركات التأمي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 20، ديسمبر 2016، ص:151.
[2] منير ابراهيم هندي، ادارة الأسواق والنشأة المالية، دار المعارف، مصر، 1999، ص:155.
[3] عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص:304.

على هذا الاساس يمكن القول بأن السيولة في شركات التأمين هي القدرة على تحويل الإستثمارات الى نقدية بسرعة وبدون خسائر لتعويض المؤمن لهم عند تحقق الخطر المؤمن ضده.

02- الضمان:

يقصد بضمان الإستثمار " استبعاد عنصر المضاربة والمخاطرة في إستثمار أموال الشركة قدر الإمكان"[1]

إن الأموال المستثمرة في معظمها تخص حملة الوثائق، وعليه تلتزم شركات التأمين أن تستثمر هذه الأموال في قنوات إستثمارية أمنة ومضمونة إلى حد كبير، سواء كانت محددة بالقانون أو بقرارات إدارية، وبصفة عامة يحذر شركات التامين أن تلجأ الى إستثمارات مرتفعة المخاطر بغرض المحافظة على قيمة الأصول ولو انخفض العائد[2].

و يمكن المقارنة بين نوعين من الضمان:[3]

- الضمان الإسمي: إسترداد كمية الأموال المستثمرة التي لها القوة الشرائية نفسها في بداية المدة .

- الضمان الحقيقي: قدرة المستثمر على إسترداد الأموال المستثمرة التي لها قوة الشرائية نفسها عند بداية الاستثمار وعند نهايته .

إن المقارنة ليست بين عدد من الوحدات النقدية وعدد مماثل تسترده بعد مدة، لكن المقارنة بين كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من هذه الوحدات النقدية عند بداية الإستثمار وعند نهايته أي ضمان تساوي القوى الشرائية عند البداية والنهاية .

ومن بين الطرق التي تعمل عليها شركات التأمين للرفع من الضمان هو استراتيجية التنويع في الصيغ الإستثمارية حيث[4]:

- يمكن أن تقوم شركات التأمين بالتنويع في أوجه صيغ الإستثمار وليس في زيادة أوجه الصيغ الإستثمارية حيث يمكن التنويع في وجه استثماري واحد، ومثال ذلك عند الاستثمار في الأسهم تقوم الشركة بتوزيع الأسهم على عدة شركات بدل التركيز على شركة واحدة.

---

[1] فيروز جيرار، مرجع سابق، ص: 365.

[2] نادية العارف، الادارة الاستراتيجية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص:55.

[3] ميادة رشيد كامل، الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق دراسة ميدانية في شركات التأمين الوطنية العراقية 2014-2011، مجلة الاقتصاد الخليجي العدد 29، ، الجامعة التقنية الجنوبية البصرة، العراق، سبتمبر2016 ، ص: 97.

[4] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2003، ص: 363.

- يمكن أن تقوم شركة التأمين بالتنويع في أوجه الصيغ الإستثمارية في مناطق مختلفة جغرافيا وذلك من باب الإحتياط لحدوث الكوارث في منطقة معينة. .

- يمكن أن تقوم شركات التأمين بالتنويع في الأجال الزمنية من تواريخ الإستحقاق لضمان توفر سيولة عند الحاجة، هذا ما يوفر مبدأ الأمان في النشاط التأميني للشركة.

03- الربحية

يقصد بها من ناحية الإستثمار في شركات التامين "العائد الذي تحصل عليه شركة التأمين من توظيف اموالها في مجالات إستثمار مختلفة لإستخدامها في تغطية جزء أو كل التزاماتها تجاه المؤمن لهم[1].

وهنا يتم التطرق الى الفرق بين نوعين:[2]:

- **معدل الفائدة الفني:** المعدل الذي تستخدمه شركات التأمين حيث يتم فيه خصم الإلتزامات المستقبلية إلى قيمتها الحالية، ويساعد على حساب إحتياطيات الشركة من المخصصات الفنية اللازمة لتغطية المطالبات المستقبلية، وبالتالي كلما زاد معدل الفائدة الفني كلما قلت الإحتياطات المطلوبة والعكس صحيح، كما يتم استخدام هذا المعدل في حساب الأقساط التي يجب أن يدفعها العملاء.

- **معدل الفائدة الفعلي:** هو المعدل الحقيقي التي تحصل عليه الشركة من إستثماراتها أو تستخدمه لحساب العائد على إستثمارتها في الأقساط والإحتياطات المالية، وهو المعدل المحقق من خلال النشاط الإستثماري في شركات التامين، هذا المعدل هو مقياس حقيقي للعوائد التي تحققها الشركة مقارنة بتوقعاتها من العوائد، كما يتطلب أن يكون أكبر من معدل الفائدة الفني حتى تحقق الشركة فائصا في تغطية التزاماتها بالاضافة الى تحقيق أرباحا للمساهمين أو حملة الأسهم في الشركة، والربحية تأتي في مرحلة موالية بعد تحقيق مقدار معتبر من السيولة والضمان، وهذا لا يعني إهمالها فهي تعكس قدرة الشركة على تحقيق ايرادات تفوق تكاليفها وبالتالي الرفع من الأداء المالي للشركة .

من خلال ما سبق يمكن القول أن إدارة الإستثمار في شركات التأمين يتطلب عليها وضع مخطط الإستثمار للشركة يحقق من خلاله أكبر قدر ممكن من التوازن بين العوامل المعارضة، فمن الملاحظ هنا أن المشكلة الإستثمارية التي تواجه شركات التامين تتبلور في كيفية الحفاظ على الأموال والحقوق الحالية والمستقبلية لحملة الوثائق وحملة الأسهم هذا من جهة، وتحقيق عائد إستثماري مناسب.

[1] فيروس جيرار، مرجع سابق، ص: 152.
[2] عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص: 348.

ثالثا: صيغ الإستثمار لشركات التأمين

شركات التأمين تقوم بالاستثمار في مجالات متعددة، وقد إتجهت هذه المجالات نحو الأنواع الاكثر ضمانا، وعيه فإن إستثمارات شركات التأمين غالبا ما تقتصر على أنواع محددة نذكرها فيما يلي:

01- الإستثمار في السوق المالي:

للسوق المالي أهمية بارزة في النشاط الإقتصادي للدول إذ يعتبر موقع اتصال بين الوحدات الاقتصادية، وتلجأ إليه هذه الوحدات لتغطية التزاماتها المالية، وقد شهدت الأسواق المالية تطورا في السنوات الماضية من خلال تحسين وتطوير الأدوات المستعملة في العملية الاستثمارية مما جعلها وجهتا لكل الأفراد أو الشركات المستثمرين ومنهم شركات التأمين حيث تقوم بتوظيف الأموال المجمعة من الأقساط المستلمة من المؤمن لهم في السوق المالية عبر الأدوات المستخدمة، وسيتم ابراز أهم الأدوات الإستثمارية من خلال:

- الإستثمارفي سوق رأس المال: سوق رأس المال تتوفر على أدوات تستثمر فيها شركات التأمين أموالها وهي تختلف بين أدوات الدين والملكية (الأسهم، السندات).

- الإستثمار على مستوى السوق النقدية: توفر مجموعة من الأدوات الإستثمارية التي تتمتع بدرجات خطورة أقل مقارنة بالإستثمار على مستوى سوق رأس المال وهذا بسبب قصر أجال إستحقاقها، وتتمثل هذه الأدوات في [1]:

- **أذونات الخزانة:** وهي سندات حكومية قصيرة الأجل لا تزيد عن سنة وعائدها منخفض لأنها تكاد تخلو من المخاطر.
- **القبولات المصرفية:** عبارة عن أوامر دفع أجلة مسحوبة على بنك معين بواسطة أحد المصدرين أو المستوردين تستعمل في عمليات التجارة الخارجية تباع على أساس خصم من قيمتها الإسمية.
- **الأوراق التجارية:** من الإستثمارات قصيرة الأجل تشبه أذونات الخزينة تمثل أدوات مالية تستخدم في المعاملات التجارية كوسيلة لتسوية الديون والمعاملات التجارية بين الأفراد أو الشركات تصدرها مختلف المؤسسات المالية والغير مالية وهي تمثل عمليات إقتراض لمختلف الشركات التي تعمل في القطاع الخاص، ومن أنواعها: السند لأمر، الكمبيالة.
- **شهادات الإيداع القابلة للتداول:** وثائق تصدرها البنوك تؤكد إيداع مبلغ معين لدى البنك بمبلغ ثابت ولفترة محددة لا تزيد عن سنة ونصف وبمعدل فائدة محددة، مما يعطيها صفة المرونة ويجنب

[1] لفتاحة سعاد، مرجع سابق، ص: 45.

حاملها المخاطرة الكبيرة، كما يمكن لحاملها الحصول على قيمة الوديعة قبل تاريخ إستحقاقها مقابل بيعها نتيجة قابليتها للتداول على مستوى السوق الثانوي .

- **المشتقات:** عقود فرعية تشتق من عقود أساسية لأدوات إستثمارية نشأت في إطار ما يعرف بالهندسة المالية.

02- الإستثمارات العقارية:

تلجأ شركات التأمين الى إستثمار جزء من أموالها في الأراضي والعقارات للعديد من الدوافع والمبررات أهمها[1]:

- حاجة شركة التأمين لمجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة، وعلى الرغم من أنه يمكن إختيار بديل الإستئجار من الغير فيما يخص بتلك العقارات إلا أنه بالنسبة لشركات التأمين يعد بديل التملك هو المفضل ليس بسبب انخفاض تكلفته أحيانا، ولكن بسبب ما تنوي عليه ملكية الشركة لمبانيها من دلالات في سوق التامين أبسطها أنها تملك رهانا ملموسا على قوة وإستقرار المركز المالي للشركة .

- تدخل الإستثمارات في الأراضي والعقارات في نطاق دائرة الإستثمارت الجيدة والمضمونة نتيجة إزدياد قيمتها عبر الزمن مما يحقق مكاسب رأسمالية في الأجل الطويل .

- بمكن للمستثمر في الأراضي والعقارات أن يحصل على عوائد دورية وبصفة منتظمة في صورة إيجارات في حالة القيام بتأجير جزء من تلك الأراضي والعقارات للغير وهناك ثلاثة أنواع للإستثمارات العقارية تختلف فيما بينها حسب الهدف من إمتلاك تلك الإستثمارات وذلك على النحو التالي[2]:

- **إستثمارات عقارية ثابتة:** وهي أراضي وعقارات تمتلكها الشركة بهدف إستخدامها في ممارسة نشاطها سواء في الإدارة او الإنتاج أو تقديم الخدمات..الخ، وقد تم شرائها أو بناؤها بقصد إستخدامها بصفة دائمة ومستمرة دون وجود أية نية لبيعها او التخلي عنها ما دامت صالحة للاستخدام .
- **إستثمار عقارية للمتاجرة:** وهي أراضي وعقارات تمتلكها الشركة بهدف إعادة بيعها في الأجل القصير كما في حالة شراء مساحة كبيرة من الأرض تم تقسيمها وعرضها للبيع في شكل قطع صغيرة أو في حالة انشاء مجموعة من العمارات السكنية ثم عرض شققها للبيع .

[1] أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص ص: 71-72.
[2] نفس المرجع

- **إستثمارات عقارية طويلة الأجل:** وهي أراضي وعقارات تمتلكها الشركة بهدف الحصول على عائد من ورائها عن طريق الإستثمار طويل الأجل، فهي إما أن تمتلك الأراضي وتعمل على تمهيدها وإدخال المرافق اللازمة عليها ثم بناء العقارات عليها، أو أن تقوم بشراء أراضي ومباني جاهزة لتحقيق هدفها، وفي كلتا الحالتين تهدف الشركة الى تحقيق أرباح رأسمالية بعد إعادة الإستثمارات في الأجل الطويل أو تهدف الى تحقيق عوائد دورية بصفة مستمرة من وراء تملك تلك الإستثمارات.

03- صيغ أخرى لإستثمار أموال شركات التأمين

هذه الصيغ تشمل كل القروض (القرض برهن) والودائع لدى البنوك (الودائع لأجل) إضافة الى الإستثمار في مشروعات إقتصادية .

- قروض بضمان رهون عقارية:

تصنف هذه القروض الى قروض سكنية، قروض زراعية وقروض تجارية وصناعية[1]:

- **القروض السكنية:** يرتبط هذا القرض بتمويل العقارات والضمانات التي ينطوي عليها هذا النوع من القروض يقدمها المدينون لضمان جزء أو كل الأموال التي يحتاجونها للحصول على عقار سكني لايمكن تدبير ثمن شراءه نقدا بالكامل، إذ يقوم المشتري بتمويل جزء من ثمن الشراء نقدا والباقي بقرض .
- **القروض الزراعية:** توجه هذه القروض لتمويل أنشطة استزراع الأراضي لإنتاج المحاصيل المختلفة أو المراعي اللازمة للمحافظة على الثروة الحيوانية وتنميتها، ويتوقف قرارالإئتمان هما على درجة مقدرة الأراضي على الإنتاج، كما ترتبط شروط ومواعيد السداد عادة بفترات ومواسم الحصاد أما من ناحية ظروف منح هذا النوع من القروض فإنه لا تختلف مع تلك المطلوبة في القروض السكنية.
- **القروض التجارية والصناعية:** تحتل القروض التجارية والصناعية جزءا هاما من محفظة إستثمارات شركات التأمين وذلك لأسباب التالية:

❖ تكلف هذه القروض مصاريف إدارية أقل من تلك الخاصة بالقروض السكنية .

❖ تتيح هذه القروض فرصة جيدة لشركات التامين للحصول على عوائد إستثمارية مرتفعة وأيضا المشاركة في المكاسب المتوقع تحقيقها مستقبلا.

[1] نفس المرجع، ص ص: 84-87.

- القروض المقدمة لحملة وثائق التامين على الحياة: هي القروض التي تمنح بضمان وثائق التأمين على الحياة، حيث تقوم شركة التأمين بتقديم قرض للمستأمن كقابل أسعار فائدة ثابتة وبعض الأحيان متغيرة، وبعد أن يتم الإتفاق على منح القرض تحتفظ الشركة بعقد القرض مع الوثيقة ويرسل الشيك الى المقترض[1].

- الودائع لدى البنوك (الودائع لأجل): تعرف الوديعة لأجل على أنها إيداع مبلغ من المال لدى أحد البنوك أو المؤسسات المالية بسعر فائدة معين، على أن يرجع البنك الوديعة مضافا اليها الفوائد المتحققة للجهة المودعة عند تاريخ الاستحقاق [2].

من هنا يمكن لشركات التأمين أن تقوم بالإحتفاظ بجزء من أموالها في شكل سيولة أو وديعة بنكية لكنها في الغالب ما تلجأ الى الودائع البنكية في الحالات التالية[3]:

- عدم توفر فرص ملائمة للإستثمار .
- في حالة عرض أسعار عالية للفوائد على هذه الودائع.

- السلع والمشروعات الاقتصادية: من خلال دخول شركات التأمين في إستثمارات حقيقية تتمثل في السلع التي تتميز بمزايا تجعل منها أداة إستثمارية ويتم انشاء بورصات متخصصة فيها وأيضا المشروعات الاقتصادية التي تتنوع ما بين الانشطة التجارية والصناعية والزراعية والتي تسمح في زيادة مالكيها وزيادة الناتج الاجمالي المحلي .

من خلال ما سبق يمكن القول أنه على شركات التأمين التعرف على الأوجه الإستثمارية المتاحة لها، والتي يمكن لها أن تتشكل منها محفظة استثمارية مثلى.

[1] حدباوي أسماء، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات دراسة السوق الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012،ص: 32.

[2] ناضل محمد نوري الشمري وأخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص: 237.

[3] أل شبيب دريد كامل، الإستثمار والتحليل الإستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 43.

المبحث الثالث: إدارة مخاطر إعادة التأمين لتفعيل أداء شركات التأمين

يعد إعادة التأمين من أهم الوسائل التي تلجأ اليها شركات التأمين في مواجهة الأخطار التي تتعرض لها، تتمثل هذه الأخطار في مجموعة من العوامل تؤدي الى نتائج غير متوقعة، هذه العوامل قد تتعلق بالأخطار الأصلية بالمحفظة كالإكتتاب والتسعير وتسوية المطالبات .

المطلب الأول: مفهوم إعادة التأمين وخصائص العقد

إعادة التأمين هي معاملة مالية يتم من خلالها نقل المخاطر (تنازل) من شركة تأمينية الى شركة إعادة تأمين (معيد التأمين) مقابل دفع (قسط إعادة التأمين).

أولا: مفهوم إعادة التأمين:

01- وسيلة لتفتيت الخطر وتوزيعه على عدد كبير من الشركات التأمين داخل الدولة أو خارجها شرط أن يكون الخطر قابلا للتأمين أي يتمشى مع مبادئ الفنية للتأمين حيث تكتتب الشركة في الخطر كله ثم تعيد تأمين ما يتجاوز قدرتها الاستيعابية[1].

02- عمليه داخلية بين هيئات التأمين وليس لطالبي التأمين أي علاقة باتفاق الإعادة وإنما إرتباطهم يكون بشركة التأمين المباشرة أو الأصلية. ويمكن تعريف عملية إعادة التأمين على أنها إتفاق داخلي بين هيئات التأمين حيث تقوم شركة التأمين المباشرة بالإكتتاب في الأخطار مهما كانت كبيرة مع طالبي التأمين، فتحتفظ بجزء من الخطر في حدود إمكاناتها المادية وتقوم بإعادة التأمين عدد الجزء الذي يفوق قدرتها الإستيعابية لدي شركة إعادة التأمين التي تقوم بدورها بالإحتفاظ بجزء من الخطر في حدود إمكانياتها المادية وهنا نكون أمام عملية إعادة إعادة التأمين.[2]

03- تعني توزيع الخطر أو المخاطر وتشتيتها بين العديد من شركات التأمين سواء كانت هذه الشركات داخل الدولة أو خارجها، ليصبح هذا الخطر منتشراً وغير مرتكز على مؤمن واحد، وبالتالي قابلاً للتأمين من الناحية التقنية وتتحقق من خلاله عملية التوازن بين المبالغ المالية لعمليات التأمين وبين المسؤوليات المترتبة على شركات التأمين.[3]

---

[1] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص:390.

[2] عبد أحمد علي العامري، إدارة الخطر والتأمين، جامعة العلوم والتكنولوجيا، ط 1، صنعاء، 2014، ص126.

[3] ساخي بوبكر، دورو أهمية إعادة التأمين في تجزئة المخاطر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد8، العدد1، الجزائر، 2018، ص 323.

04- عملية مقاسمة للمسؤولية عن الخطر المؤمن منه ونتائجه، بين شركة التأمين التي توصف بالشركة المسندة، وبين شركة متخصصة هي شركة إعادة التأمين والتي توصف بمعيد التأمين.وتتم هذه العملية بموجب عقد تلتزم الشركة المسندة (المتنازلة) بموجبه بأن تأخذ على عاتقها مسؤولية تغطية جزء من قيمة تأمين الخطر، وتسند (تتنازل) عن الجزء الباقي من هذه القيمة إلى معيد التأمين لكي يتحمل مسؤولية تغطيته، مقابل جزء يتناظر معه من قسط التأمين.[1]

05- لفظ يطلق على أنواع الحماية والتسهيلات المناظرة للتأمين والتي تنظمها فيما بينها شركات التأمين وشركات إعادة التأمين المتخصصة على هيئة عقود بغرض تنمية محفظة التأمين وإعادة التأمين.[2]

06- من الناحية القانونية فيعرف على أنه عقد تأمين جديد منفصل ومستقل عن وثيقة التأمين الأصلية على نفس الخطر الذي تم بموجب وثيقة التأمين الأصلية التي أصدرتها شركة التأمين، حيث يسمى عقد إعادة التأمين يوافق معيد التأمين على تعويض الشركة المتنازلة عن خسائرها المحتملة والناجمة عن وثائق التأمين الأصلية، وذلك مقابل قسط تدفعه الشركة المتنازلة الى معيد التأمين[3]. فلدى شركات التأمين المباشر قدرات إستيعابية محددة مرتبطة بحجم رأس المال، والاحتياطات الفنية وكذلك القدرات فنية وإدارية محددة ومرتبطة بطبيعة نشاطها، حيث لا تتحمل هذه الشركات المبالغ الكبيرة لأنها بذلك تعرض مركزها المالي لمخاطر كبيرة في حالة حدوث خسارة كبيرة لأي من هذه المخاطر المغطاة. كما تحتاج شركات التأمين المباشر الى الخبرة الفنية والإدارية الموجودة لدى شركات إعادة التأمين نظرا لطبيعة عملها وتعاملها مع العديد من الاخطار المتنوعة والمناطق الجغرافية المختلفة والطاقة الاستيعابية الضخمة. [4]

من التعاريف السابقة يمكن القول أن إعادة التأمين هو عقد اتفاق بين شركة التأمين وشركة إعادة التامين، بموجبه تلجأ شركة التأمين إلى نقل جزء من الأخطار أو كلها إلى شركة أو شركات أخرى تسمى بشركات إعادة التأمين لها قدرات تأمينية أكبر، وتلتزم بمقتضاء شركة المباشرة بتنازل عن جزء من أقساط المحصلة أو كلها إلى تلك الشركات إعادة التأمين مقابل إلتزامها بتحمل معها جزء أو كل الأخطار المحتملة، كما ينفق بتقديم عمولات مالية إلى شركات التامين المباشر تسمى عمولة إعادة التأمين مقابل مصاريف التسيير هذه العملية، كما يمكن حصولها أيضا على عمولة أرباح إعادة التأمين

[1] موزاوي العياشي، براق محمد، دور برامج إعادة التأمين في إدارة المخاطر وتعزيز الملاءةا لمالية لشركات التأمين على الأضرار: حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد 12، العدد 1، الجزائر، 2016، ص 156.

[2] بربار نور الدين، دور منتجات التأمين وإعادة التأمين في تحقيق السلامية المالية لشركات التأمين بالجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2020، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد4، العدد3، الجزائر، 2021، ص549.

[3] عبد العزيز خليفة القصار، إعادة التأمين العقبات والحلول، كلية الشريعة، جامعة الكويت, 2007, ص:12.

[4] نفس المرجع، ص: 14.

في حالة أرباح محددة في هذه العملية من طرف شركات إعادة التأمين، إلى أن هذه العملية تسمح بتقوية المركز المالي لشركة التأمين المباشرة كما تعزز الضمان المقدم للمؤمنين لهم من خلال العقود التأمينية المكتتبة.

ثانيا: خصائص عقد إعادة التأمين

تتمثل خصائص عقد إعادة التأمين فيما يلي[1]:

01- هو عقد بين المؤمن وشركة التأمين المباشرة التي أجري المؤمن له التامين لديها وبين شركة الإعادة، والمؤمن له ليس طرف في هذا العقد ،حيث لا تربطه علاقة إلا بالمؤمن المباشر الذي أبرم مع عقد التأمين الأصلي .

02- كما أن إعادة التأمين هو من العقود السببية، إذ يرتبط وجودها بوجود عقد تامين سابق لها كما في الإعادة الإختيارية أو لا حق عليها كما في الإعادة الإتفاقية.

03- وقد يكون عقد إعادة التامين عقد خاص يتعلق بإعادة التأمين بالجزء أوالكل من خطر واحد أو أخطار على مال المؤمن عليه واحد أو شخص مؤمن عليه واحد، أو يكون عقدا عاما يشمل غطاءه كافة الاخطار التي أجرت الشركة المسندة التامين عليها لفرع من فروع التامين خلال سريان عقد الغعادة وبجزء من هذه الأخطار او كلها.

04- إن أركان عقد إعادة التأمين ثلاثة هي التراضي والمحل والسبب وأن المحل الذي فيه العقد هو الجزء المعاد تأمينه من الخطر المؤمن منه، أي من مسؤولية الشركة المسندة تجاه المؤمن لهم في عقود التامين، وأن للشركة المسندة المصلحة التأمينية في إعادة تأمينها المخاطر التي قبلت التأمين عليها أو جزءا منها وأساس هذه المصلحة هي عقود التأمين الأصلية.

05- يشبه عقد الإعادة عقد التأمين في خصائصه من أنه عقد رضائي لا شكلي وعقد إحتمالي أيضا وهو عقد معارضة وعقد تجاري وعقد شرطي .

06- عقد الإعادة هو من عقود حسن النية المتناهي حيث يجب على المؤمن المباشر أن يحيط المؤمن المعيد بكافة البيانات والحقائق الجوهرية المتعلقة بالأخطار التي يعيد تأمينها، ومن هذه الحقائق تلك التي تتعلق بطبيعة الأخطار المراد إعادة تأمينها وعن الخبرة السابقة للمؤمن المباشر في مثل هذه الأخطار

[1] حميد حاسم علوان، فوزي علاوي الطائي، ادارة الخطر والتأمين، دار العربي للطباعة،ط1، العراق،2020، ص: 21.

والإحصائيات المتميزة لديه، وعن الخبرة السابقة في التعامل مع معيدين سابقين وأن من المعلومات الجوهرية الواجب الإفصاح عنها الخسائر السابقة التي وقعت للمؤمن.

07- عقد إعادة التأمين يختلف عن عقد التأمين حيث لا يعد من عقود الإذعان وأن طرفيه من مركز واحد من القوة ويتمكنان من منافسة شروط وبنود العقد بجدية.

المطلب الثاني: وظائف إعادة التأمين وأنواع برامجه

أولا: وظائف عملية إعادة التامين

تقوم عملية إعادة التأمين بعدة وظائف نوجزها فيما يلي[1]:

01- تسمح عملية إعادة التأمين بتفتيت الأخطار المركزة وتحويلها إلى أخطار قابلة للتأمين، الأمر الذي ينتج عنه توفير نوع من الحماية التأمينية لمثل هذا النوع من الأخطار.

02- عملية إعادة التأمين تشجع شركات التأمين المباشر على زيادة قدرتها الإستعابية، من خلال قبولها الإكتتاب في عمليات عديدة ومهما كانت درجة المخاطرة فيها، بالنظر الى أن المؤمن المباشر يعلم مسبقا أن ألية إعادة التأمين تمكنه من الإحتفاظ بجزء من هذه العمليات تتلاءم وقدراته المالية ويعيد تأمين باقي العمليات، مما يؤدي بشركات التأمين إلى زيادة نشاطاتها وتوسيع عملياتها التأمينية الأمر الذي ينتج عنه تحسين مركزها المالي.

03- ينتج عن عملية إعادة التأمين توفير نوع من الرقابة على كل من معدلات الخسارة ومعدلات المصاريف، ذلك أن هيئات الرقابة والإشراف تفرض على شركات التأمين حد أدنى للملاءة، بحيث يجب أن لا يزيد صافي الأقساط (مخصوما منه الأقساط المسندة لمعيد التأمين) عن نسبة معينة من قيمة رأس المال والإحتياطات، هذا من جهة، وشركات إعادة التأمين هي الأخرى تمارس نوع من الرقابة على شركات المباشرة من جهة ثانية، من خلال فحص ودراسة العمليات الجديدة المركزة قبل الإكتتاب فيها.

04- تقوم عملية إعادة التأمين كذلك بدور هام من الناحية التمويلية، سواء بالنسبة للمؤمن المباشر أو شركات إعادة التأمين، من خلال تحويل الأقساط والتعويضات بينهما.

05- إن عملية إعادة التأمين تمكن شركات التأمين المباشر من إكتساب الخبرات من شركات إعادة التأمين .

[1] داود عادل، مقدمة في إعادة التأمين، دار ويذربي للطباعة والنشر، لندن، 1991، ص ص: 4-5.

06- عملية إعادة التأمين تساعد على توزيع عبئ الخسائر، التي يتعرض لها الإقتصاد الوطني لبلد ما، إلى خارج الحدود من خلال مشاركة العديد من هيئات وشركات التأمين في العالم على تقاسم تحمل المخاطر، وتظهر الأهمية جليا خاصة في المخاطر الكبرى والمركزة، مثل المخاطر المترتبة عن الكوارث الطبيعية .

ثانيا: أنواع برامج إعادة التأمين

يمكن تقسيم برامج إعادة التأمين حسب طبيعتها إلى نوعين أساسين هما:

1- إعادة التأمين الإختيارية:

وصفت هذه الطريقة من إعادة التأمين بالإختيارية للدلالة على كل طرف من طرفي العلاقة يمتلك حق الإختيار بإدارته الحرة في تقرير علاقته بالطرف الآخر وبموجب هذه الطريقة تتفق شركات التأمين وشركة إعادة التأمين على إعادة تأمين عقد تأمين معين بالذات يتم إختياره والتعاقد بشأنه حيث يتم التفاوض مع معيد التأمين على كل خطر يراد إسناده على حدا[1].

وتشمل هذه الطريقة نوعين من إعادة التأمين[2]:

- إقتسام الخطر: يتم من خلالها إقتسام الخطر بين الطرفين وفق القدرة التأمينية لكل طرف في تحمله، مع إقتسام القسط التأميني عند الإكتتاب وتحمل قيمة التعويض في حالة تحقق الخطر بنفس النسبة المتفق عليها .

- طريقة إسناد الزيادة فوق حد معين من التعويض تلتزم فيه شركات إعادة التأمين بتحمل ودفع التعويض الذي يزيد في الحد المتفق عليه في الإتفاقية المبرمة بينهما ،مقابل حصولها على قسط معين متفق عليه،يستعمل هذا النوع لتغطية أخطار المسؤولية المدنية وأخطار الحريق.

بالرغم من أن المؤمن المباشر يفضل أن يغطي محافظ أخطاره بإعادة التأمين الإتفاقي لما يمتاز به، إلا أنه قد يلجأ إلى إعادة التأمين الإختياري في الحالات التالية[3]:

[1] سعاد لفتاحة، مهيدي الذوادي، دور إعادة التأمين في تغطية التزامات شركات التامين دراسة حالة شركات التامين الجزائرية للتامين CAAT، مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد 24 عدد 2، 31-12-2021، ص:178.

[2] موزاوي العياشي، براق محمد، دور برامج إعادة التأمين في ادارة المخاطر وتعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين على الأضرار حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، مجلة العلوم التجارية والتسيير المجلد 12 العدد 1، 31-12-2016، ص: 157.

[3] بهاء بهيج شكري، إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص: 57-58.

- إذا تجاوزت قيمة تأمين بعض الأخطار الإتفاقية التي تغطيها فيلجا إلى إعادة التامين الإختياري لتغطية ما يتجاوز سقف الإتفاقية
- إذا وجد المؤمن المباشر أن إستبعاد بعض الأخطار الشاذة من محفظة أخطاره سيكون مفيدا له ولمعيد التأمين الإتفاقي، وكانت الإتفاقية تبيح له ذلك، فإنه يلجأ الى تغطية مثل هذه الأخطار عن طريق إعادة التأمين الاختياري.
- إذا كانت الإتفاقية تستثني أخطارا معينة من التغطية، جاز للمؤمن المباشر تغطية مثل هذه الأموال عن طريق إعادة التأمين الإختياري .

02- إعادة التأمين وفق إتفاقية:

بموجبها يعقد إتفاق بين شركة التأمين وشركة الإعادة على قبول إعادة التأمين جميع الأعمال التي تقع ضمن الحدود المتفق عليها بين الطرفين، وهذه الحدود تشمل تحديدا جغرافيا وتحديدا نوعيا عاما أو جزئيا.

وبموجب هذه الإتفاقية تلتزم شركة الإعادة قبول جميع الأخطار التي تنطبق عليها الشروط وفق الإتفاقية المعقودة بينهما، وشركة التامين ملزمة بأن تسند جميع الأخطار طبقا لشروط الإتفاقية، ولا يحق لشركة الإعادة أن ترفض إعادة تأمين أي خطر يقع في نطاق إتفاقية الإعادة، ولذا فإن على شركات الإعادة أن تتأكد قبل توقيع الإتفاقية من تميز الشركة المسندة في إدارة العمليات التأمينية ومن سمعتها في هذا المجال [1].

المطلب الثالث: أثر إعادة التأمين على أنشطة شركات التأمين وأدائها

أولا: إعادة التأمين والأداء

يهدف نظام إعادة التأمين الى تحقيق نوع من التوازن في محافظ شركات التأمين مع تحقيق التجانس في وحدات الخطر المؤمنة بغرض إستمرارية النشاط التأميني، ومن المعروف أن التأمين يقوم على أساس قانون هام جدا وهو قانون الأعداد الكبيرة والذي يعتبر بمثابة العمود الفقري لنجاح أي نشاط تأميني واستمراره والذي يقوم أساسا على تجميع أكبر عدد ممكن لوحدات الخطر، حتى ولو كانت بعض هذه الوحدات مرتفعة القيمة، لأن ذلك يعمل على دقة وتقارب النتائج الفعلية مع النتائج المتوقعة مسبقا، وبالتالي تستقر الأقساط والتعويضات ونتائج شركات التأمين وبعد ذلك تقوم شركة التأمين بإعاده توزيع

[1] محمود علي السرطاوي، إعادة التامين، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الاسلامية منه، الجامعة الاردنية ، يومي 11- 13 أفريل -2010، ص:06.

الوحدات المرتفعة في القيمة أي عالية الخطورة والتي تفوق طاقتها الإستيعابية والتحملية وذلك بغرض القدرة على الوفاء بالتزاماتها عن طريق تسوية المطالبات والتعويض من خلال اللجوء الى إعادة التأمين حيث يحمي هذا الأخير من المخاطر المالية العنيفة التي تؤدي الى عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات وعدم إستمرارية هذه الشركات التأمينية.

والمقصود بالتوازن في محافظ شركات التأمين هو توازن من حيث الزمان والمكان والنوع يعني التوازن من حيث الزمان تحقيق التنوع في فتره إستحقاق وثائق تأمين المختلفة عن طريق عدم التركيز الأخطار في تاريخ واحد اي فترات متقاربة والعمل على تبادل مثل هذه الأخطار مع شركات إعادة تأمين أخرى بحيث يتحقق النوع من التوازن الزمني لتواريخ الاستحقاق على مستوى الشركة الواحدة مما يؤدي الى توزيع الخسائر بإنتظام على فترة إستحقاق مختلفة ومتتالية ومنتظمة بدلا من تركيزها في فترة زمنية واحدة.

التوازن من حيث المكان ويقصد به توزيع المخاطر المركزة في مكان ما الى عدة أماكن متفرقة بحيث تحقق تنوعا مكانيا عن طريق التبادل مع شركات إعادة التأمين حتى ولو كانت الأخطار المقبولة في مكان واحد أو منطقة واحدة كلها وحدات خطر جيدة.

أما المقصود بالتوازن من حيث النوع هي أن تشمل محفظة شركات التأمين الأنواع المختلفة لعقود التامين ولا تتعامل في نوع واحد وذلك عن طريق تبادل أنواع التأمين مختلفة مع إعادة تأمين أخرى بتحقيق التنوع الأمثل والمطلوب في محفظتها والذي من شانه أن يجنب شركة التأمين خسائر قد تكون فادحة في حال تركز الأخطار المقبولة في نوع واحد[1].

ثانيا: أثر إعادة التأمين على التسعير

يتم تحديد السعر التأميني أو القسط التأميني الذي تدفع شركة التأمين المباشر الى معيد التأمين من خلال حد الإحتفاظ أي الجزء الذي يحتفظ به المؤمن المباشر سواءا بنسبة معينة أو مقدار من مبلغ التأميني الخاص بالعقد التأميني المبرم في العقد الأصلي مع المؤمن له،[2] ومنه فالقيمة الباقية هي والقيمة التي تم التنازل عنها للمعيد التأمين سوآءا بالإتفاق أو من خلال النصوص القانونية.

[1] يوسف حجيم الطائي واخرون، ادارة التأمين والمخاطر،الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص: 252-253.

[2] عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص268.

بالمقابل تقضي اتفاقية إعادة التأمين شرطا يلتزم معيد التأمين بمقتضاه أن يدفع عمولة للمؤمن المباشر، تحدد بنسبة مئوية معينة من أقساط إعادة التأمين التي تم التنازل عنها، وتبرر هذه العمولة مختلف النفقات التي تتكبدها شركة التأمين من إدارة العقود، والعدالة تقضي بألا يتحصل المعيد على فائدة من وراء هذه العقود الا اذا ساهم في نفقاتها وعلى ذلك لا يتعلق الأمر بعمولة بمعنى الكلمة وانما بمساهمته في نفقات المؤمن المباشر الخاصة بالأخطار التي تم إعادة تأمينها وهي بمثابة مكافأة لشركة التأمين لجلبها أخطار جديدة لمعيد التأمين.

وبالإضافة الى هذه العمولة تنص إتفاقية إعادة التأمين على حق مؤمن المباشر في مشاركة المؤمن المعيد بنسبة مئوية في الأرباح الصافية التي حققها هذا الأخير من عملية إعادة التأمين وتتراوح هذه النسبة بين 5% و2% من الربح الصافي للمعيد يقدر هذا الربح على أساس الأقساط التي يستحقها المؤمن مخصوما منها تعويضات.[1]

ثالثا: أثر إعادة التأمين على الإكتتاب

تسمح إعادة التأمين بالسماح لشركات التأمين المباشر بدراسة الإكتتاب في منطقة جغرافية وبلد معين رغم عدم توفر بيانات كافية عن هذه المنطقة أو البلد بالنسبة لشركات التأمين حيث تلجأ هده الشركات الى قبول إسناد إعادة التأمين من هذه المنطقة أو البلد وتبدأ الشركة بالتعرف على النشاط التأميني ونتائجه في هذه الأماكن دون الحاجة للدخول فيها مباشرة وذلك بالاعتماد على تقنية إعادة التأمين التي تسمح بالتوسع في النشاط الإكتتابي على أساس سليم ومدروس من خلال وجود مصدر للحماية.[2]

الأمر الذي يخلق إمكانية ولوج المؤمن المباشر لفروع تأمينية جديدة لم تألفه أو غير شائعة في السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات من خلال مساعدة معيد التأمين لشركة التأمين من خلال إمداده بالمعلومات الكافية للإكتتاب بداية من إكتشاف العمليات وتكوين محافظ تأمينية جديدة حيث أن خبرة شركات إعادة التأمين تفوق خبرة شركات التأمين المباشر في مختلف الجوانب الفنية، وهذه من خلال ضمان حرية التعاقد وحرية تحويل الأخطار الأمر الذي يؤدي الى زيادة النشاط العلمي حيث يتمكن المؤمن من التعاقد مع هيئة إعادة التأمين داخل البلاد أو خارجها الأمر يؤدي الى نقل الأقساط التأمينية والتعويضات بحرية الأمر الذي يزيد من القدرة على الإحتفاظ ويزيد من نشاط شركات التأمين والقدرة على مواجهه الخسائر

[1] زبار امال، دور مجمعات إعادة التأمين في تغطية الأخطار الكبرى دراسة حالة المجمع الجزائري لإعادة التأمين، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014، ص: 28.
[2] زيد منير عبوي، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص76: .

من جهة اخرى يخلق التأمين توازن ولكن الخلاف تفتيت الخطر وتوزيعه الى أكبر عدد ممكن من الشركات سواء المحلية منها أو أجنبيه من الإحتفاظ بجزء كبير من الأخطار الأمر الذي يحقق التوازن.[1]

زيادة الطاقة الإستيعابية هي الحد الأقصى للمبلغ الذي تستطيع شركة التأمين أو إعاده التامين إكتساب به دون تعريض هامش ملاءتها للخطر وتضطر شركة التأمين في الكثير من الأحيان الى قبول تامين تفوق قيمها الحد الأقصى للطاقة الاستيعابية فتقبلا للأخطار كبيرة الحجم وهي مطمئنة لان إعادة التأمين سيقبل ما يزيد عن طاقتها الاحتفاظية.

توفر إعادة التأمين الحماية ضد الكوارث حيث تتعرض شركات التأمين أحيانا الى كوارث خصائص كبيرة الحجم تنتج عن الكوارث الطبيعية او الإنفجارات الكبيرة وتوفر إعادة التأمين حماية ضد مثل هذه الكوارث. [2]

إعادة التامين يسمح المؤمنين على زيادة قدراتهم الاستيعابية في قبول الإكتتاب في عمليه كثيره مهما كانت مسؤولياتها المؤمن الإحتفاظ لنفسه بجزء من هذه العمليات تتلاءم ملائتها المالية أما إعاده التامين في تكفل بما يزيد عن قدرته في المالية المتفق عليها مسبقا.[3]

إن الوظيفة الرئيسية لإعادة التأمين هي حماية شركة التأمين المباشر من التقلبات الشديدة لنشاط الإكتتاب على إعادة التأمين في نتائج الأعمال السنوية فمن المعروف أن حجم الخسائر التي تتعرض لها المحفظة التأمينية تختلف من سنة لأخرى بسبب التفاوت في عدد الخسائر أو حجمها وفي حاله عدم اللجوء الى إعادة التأمين فإن الشركة المباشرة سوف يقع عليها مباشرة عبء الإختلاف في النتائج حيث تعمل إعادة التأمين على نقل عبء الخسائر الى معيد التأمين وتبقي الشركة المباشرة محافظ على مبلغ التي احتفظت بها ويزيد من قبول أخطار أكبر وهذا من خلال الإتفاق المسبق.[4]

رابعا: أثر إعادة التأمين على تسوية المطالبات

تقوم شركة التأمين بإعادة التأمين لأنها ترغب في التخفيف من حالة عدم التأكد من حدوث الخسارة، فمن خلال هذه التقنية يمكن تجنب التقلبات في تكلفة المطالبات خاصة المطالبات المفاجئة والإستثنائية إذ أن هذه التكلفة تتأثر بالظروف الإجتماعية والإقتصادية وبحدوث الحوادث الكبيرة لا تستطيع شركة

[1] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 195.

[2] شيماء يحيى سر الختم، أثر الاكتتاب على إعادة التأمين وسلامة المركز المالي لشركة التأمين، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعه النيلين، السودان، 2019، ص:37.

[3] زيد منير عبوي، مرجع سابق، ص:75.

[4] شيماء يحي سر الختم، مرجع سابق، ص:37.

التأمين تحملها لوحدها حيث تلجأ الى إعادة التأمين من اجل الحفاظ على التوازن في أرباحها خلال السنة المالية.[1]

تعتبر الوظيفة الرئيسية لإعادة التأمين هي حماية شركة التأمين المباشر من التقلبات الشديدة في نتائج الأعمال السنوية فمن المعروف أن حجم الخسائر التي تتعرض لها المحافظة التأمينية تختلف من سنة لأخرى بسبب التفاوت في عدد الخسائر أو حجمها، ففي حالة عدم اللجوء الى إعادة التأمين فان الشركة المباشرة سوف يقع عليها مباشرة عبأ الاختلاف في نتائج الأعمال حيث تعمل إعادة التأمين على نقل عبئ الخسائر الى معيد التأمين، لتتحمل شركة التأمين المباشر حصتها من الخسارة حسب قيمة الخطر التي قامت بالاحتفاظ به.[2]

بالإضافة الى ذلك تؤدي إعادة التأمين نوع من الرقابة على كل من معدلات الخسائر ومعدلات المصاريف، بما تبذله شركات إعادة التأمين المختصة الكبرى من جهد لتطوير هذه الصناعة، إضافة الى ذلك نقل الخبرات الفنية الى شركات التأمين المباشر التي تحتاجها لدراسة العمليات التأمينية الجديدة المركزة، بالإضافة الى وجود حق التفتيش لمعيد التأمين على سجلات المؤمن المباشر المتصلة بعمليات إعادة التأمين له أثر كبير في تحقيق هذه الوظيفة، كما تساعد من الناحية التمويلية المؤمن المباشر ومعيده التأمين عن طريق تحويل الأقساط والتعويضات بينهما بالصورة والعملة المناسبة المتفقه عليها والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة لأطراف التعاقد.[3]

يساهم معيد التأمين مع المؤمن الأصلي في دفع التعويضات المستحقة في حال تحقق الاخطاء المؤمن ضدها والمعاد التأمين ضدها حيث يقوم المؤمن بتحديد الحد الأقصى مما يمكن تحمله من الخطر في شكل مبلغ التأمين أو قيمة للخسارة، وفي حالة إصدار عمليات تأمينية يزيد مبلغها عن حد الإحتفاظ أو يزيد مبلغ التعويض عن الحد الأقصى للمبلغ الأصلي تقوم هيئة إعادة التأمين بمساندة المؤمن الأصلي في تغطيه الخطر.

ودفع نصيب من التعويضات المستحقة لحاملي وثائق التأمين وتحدد نسبة التعويض التي تتحملها شركات إعادة التأمين على أساس نسبة نصيبها من أقساط عمليات التأمين التي تم إعادة التأمين عنها من

[1] كريمة عيد عمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2014، ص:59.

[2] يوسف حجيم الطائي واخرون، مرجع سابق، ص:255.

[3] عرفات إبراهيم فياض، إدارة التأمين والمخاطر، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، الأردن، 2011، ص:104.

طرف هذه الشركات وعليه فإنه بمجرد تحديد مقدار التعويضات المستحقة لحملة وثائق التأمين. ويتم إعتمادا على طريقة إعادة التأمين المتفق عليها في عقد إعادة التأمين.[1]

[1] زبار امال، مرجع سابق، ص:22.

خلاصة الفصل:

إدارة شركات التأمين عملية مركبة بين عملية إدارة الأنشطة التقنية والمالية، فتبدأ إدارة النشاط التقني بالتسعير من أجل إيجاد قسط التأمين، يتم بعدها الإكتتاب في عقود التأمين ودراسة وفحص الأخطار بقصد قبولها أو رفضها، وبعد قبول الخطر وإصدار وثيقة التأمين تقوم شركة التأمين بتسوية المطالبات ودفع التعويضات المستحدثة للمؤمن لهم في حالة تحقق الخطر المؤمن عليه وهذا مرورا بعدة مراحل تبدأ بإخطار المؤمن له عن الحادث وتنتهي باتخاذ شركات التأمين قرار حول المطالبة، كما تقوم شركات التأمين بتكوين مخصصات فنية والتي تمثل مبلغ الأموال التي تخصصها شركة التأمين لتغطية المطالبات والإلتزامات المستقبلية المحتملة وتلعب المخصصات دورا حاسما في توفر السيولة لدى شركات التأمين وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حاملي وثائق التأمين.

وبما أن شركات التأمين تحتفظ بأموال كبيرة تخص المؤمن لهم فلابد لها من استثمارها حتى تحقق عوائد تواجه بها الأحداث الغير متوقعة والمفاجئة والمؤدية الى عجز النشاط التأميني بإتباع عدة صيغ محددة لهذه العملية.

ومن بين الأساليب والإجراءات التي تساعد شركات التأمين في الحفاظ على مرونتها المالية هي إدارة عمليات التأمين بفعالية التي تقوم على مبدأ توزيع المخاطر بين شركة التأمين الأصلية وشركة إعادة التأمين، بهدف حماية الشركة الأصلية من الخسائر التي قد تحدث نتيجة مطالبات غير متوقعة.

الفصل الرابع: إدارة المخاطر ومساهمتها في تفعيل أداء شركات التأمين الجزائرية

تمهيد:

يتمثل الهدف الأساسي لهذا الفصل في دراسة مدى مساهمة إدارة مخاطر الأنشطة التأمينية في تفعيل أداء شركات التأمين محل الدراسة، حيث تناول الجزء العملي تعريفا لشركات التأمين (SAA)، (CAAT)، (CAAR) والتطرق لواقع إدارة مخاطر أنشطتها للفترة الممتدة 2012-2022 وتحليلها، كما تناول وصفا لمنهجية الدراسة وإجرءاتها والتي تعتبر المحور الأساسي في تصميم الجانب التطبيقي للدراسة من خلال تحديد المنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة كذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها ومدى صدقها وثباتها، كما يتضمن وصفا للإجراءات التي تم القيام بها في صميم أداة الدراسة والأدوات التي تم استخدمها لجمع البيانات وينتهي الفصل بعرض نتائج التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

وبناءا على ما سبق ذكره تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التألية:

المبحث الأول: واقع إدرة مخاطر الأنشطة الفنية والمالية لشركات التأمين محل الدراسة

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

المبحث الثالث: دراسة وتحليل البيانات وعرض النتائج

المبحث الأول: واقع إدارة مخاطر الأنشطة الفنية والمالية لشركات التأمين محل الدراسة

سوف نتطرق في هذا المبحث الى واقع إدارة المخاطر لأنشطة شركات التأمين محل الدراسة من خلال تحليل حجم تطور هذه الأنشطة خلال الفترة 2012-2022، وذلك بعد التعريف بميدان الدراسة .

المطلب الأول: التعريف بالشركة الوطنية للتأمينSAA.

أولا: نشأة وتطور الشركة الوطنية للتأمينSAA والشبكة التجارية لها

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين SAA من أقدم الشركات الجزائرية التي شهدت مختلف التحولات الإقتصادية والتطورات التي عرفتها السوق التأمينية الوطنية.

01- نشأة وتطور الشركة الوطنية للتأمين SAA:

تأسست الشركة الوطنية للتأمين SAA في 12 ديسمبر 1963 على أساس القطاع المختلط وذلك بالتعاون مع الإطارات المصرية لعدم وجود إطارات جزائرية مؤهلة آنذاك، وقد بلغت قيمة الرأسمال المصري 39% من رأسمال العام للشركة.

في 27 ماي 1966 وقع تأميمها في إطار احتكار الدولة لمختلف عمليات التأمين وقد عرفت الشركة تطوراً ملحوظا منذ ذلك الحين، ففي سنة 1976 وفي نطاق سياسة تخصص أنشطة التأمين أجبرت الشركة الوطنية للتأمين SAA على التحول إلى السوق المحلية للأخطار البسيطة.

في 1989 تحصلت الشركة الوطنية للتأمين SAAعلى استقلاليتها المالية في إطار الإصلاحات الاقتصادية، ليتم تحويلها إلى شركة عمومية ذات أسهم (SPA) برأسمال يقدر بـ 80 مليون دينار جزائري[1].

لقد واكبت الشركة الوطنية للتأمين SAA التطورات التي فرضها عليها المحيط الخارجي من عولمة، تطور تكنولوجي، ومنافسة شديدة مما أدى إلى ازدياد ملحوظ في رأسمالها طيلة سنوات نشاطها، حيث بلغت قيمته سنة 2021 (29.2) مليار دينار جزائري[2]، وهي قيمة مرتفعة جدا مقارنة مع قيمته الأولى التي بدأت بها المؤسسة نشاطها، فحسب تقارير أنشطتها نوضح ما يلي :[3]

- يتمثل نشاطها في كل ما يخص عمليات التأمين وإعادة التأمين.
- قدر العدد الإجمالي لليد العاملة بالشركة في 2021/12/31 بـ 3300 عامل.
- تمتلك حاليا شبكة توزيع عبر مختلف مناطق الوطن، تتألف من 15 مديرية جهوية و303 وكالة مباشرة و231 وكالة عامة و46 سمسارا.

[1] www.saa.dz (05-02-2023)
[2] SAA, Rapport Annual; 2021.
[3] www.saa.dz,op.cit.

- قدر رقم أعمالها من (2017 الى 2021) على الترتيب بـ (26.5 - 27.6 - 29 - 26.7 - 28.8) مليار دينار جزائري[1].

02- الشبكة التجارية للشركة الوطنية للتأمين SAA:

تتكون شبكة مبيعات الشركة الوطنية للتأمين SAA من 15 مديرية جهوية تتوزع عبر التراب الوطني وهي[2]:

- المديرية الجهوية الجزائر 1
- المديرية الجهوية الجزائر 2
- المديرية الجهوية الجزائر 3
- المديرية الجهوية عنابة
- المديرية الجهوية باتنة
- المديرية الجهوية بشار
- المديرية الجهوية قسنطينة
- المديرية الجهوية البليدة
- المديرية الجهوية وهران
- المديرية الجهوية ورقلة
- المديرية الجهوية غليزان
- المديرية الجهوية سطيف
- المديرية الجهوية سيدي بلعباس
- المديرية الجهوية تيزي وزو
- المديرية الجهوية تلمسان

[1] SAA, Rapport Annual: 2017-2018-2019-2020-2021.
[2] www.saa.dz.op. cit.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA وأنواع الخدمات التأمينية المقدمة.

01- الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA:

يتكون الهيكل التنظيمي للشركة من مديريتين عامتين ومديريات فرعية كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل(09): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA على المستوى المركزي

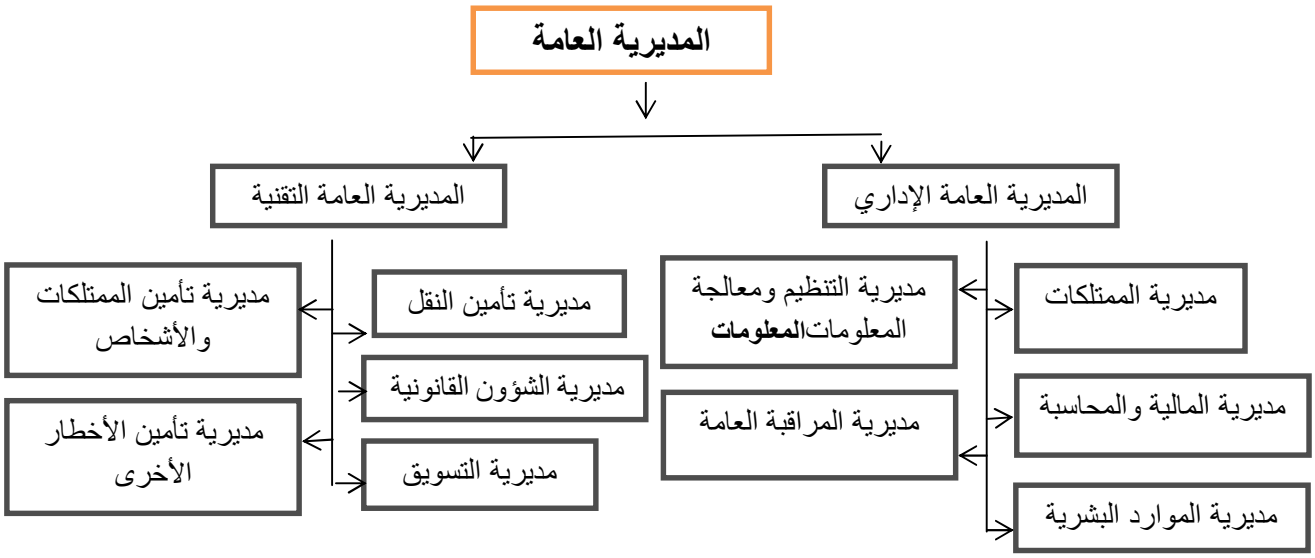

Source: www.saa.dz (05 -02-2023)

- **المديرية العامة الإدارية:** وتتكون من خمس مديريات فرعية وهي (مديرية الموارد البشرية، مديرية الممتلكات، المديرية المالية والمحاسبية، مديرية التنظيم ومعالجة المعلومات، مديرية المراقبة العامة والتي تقوم بدورها الرقابي على المديريات الجهوية والوكالات التابعة لها).
- **المديرية العامة التقنية:** وتتكون بدورها من خمس مديريات فرعية وهي (مديرية تأمين الممتلكات والأشخاص، مديرية تأمين النقل، مديرية تأمين الأخطار الأخرى، مديرية الشؤون القانونية، مديرية التسويق).

02- أنواع الخدمات التأمينية التي تقدمها الشركة الوطنية للتأمين SAA:

يمكن تقسيم الخدمات التأمينية التي تقدمها الشركة إلى نوعين من الخدمات حسب نوع الزبائن المستفيدين من الخدمة [1]:

- **التأمينات المقدمة للأفراد:** وتتمثل في التأمين على:
  - السيارات.
  - الحماية العائلية: وتخص التأمين على الحياة والموت.

[1] www.SAA.dz (09-12-2022)

- التقاعد: بالنسبة للعامل، الموظف، التاجر، أصحاب المهن الحرة، الحرف التقليدية، الفلاح.
- تأمين الفردي للحوادث: تمنح SAA التأمين ضد الحوادث البدنية وضمانات أخرى متعددة
- المسؤولية المدنية.
- مختلف المخاطر السكنية: حيث توفر SAA مجموعة من الضمانات ضد الحرائق، أضرار المياه، كسر الزجاج، السرقة.
- الكوارث الطبيعية.
- التأمين للمستقبل: تمنح SAA ضمانات مختلفة لتمويل مشاريع الفرد في المستقبل.
- مختلف الأخطار المهنية: توفر SAA ضمانات واضحة وبسيطة تسمح للفرد بأداء عمله بثقة.
- كما أطلقت الشركة الجزائرية للتأمين SAA منتجا جديدا لتأمين نقل جثامين الجزائريين المقيمين بالخارج، عرض هذا المنتج في شبكة توزيع SAA عبر التراب الوطني ابتداءاً من 01 جويلية 2009 حيث تضمن نقل جثة المؤمن المتوفي من بلد إقامته في الخارج إلى مكان دفنه في الجزائر.

- التأمينات المقدمة للمؤسسات: وتخص خدمات التأمين على:

- المخاطر الصناعية: وتخص التأمين على الحرائق والمخاطر المرفقة له، خسائر الاستغلال بعد الحريق، تأمين تلف الآلات، خسائر الاستغلال بعد تلف الآلات، جميع المخاطر المادية المتعلقة بالمعدات الالكترونية والكمبيوتر، مخاطر فقدان المنتجات أثناء التخزين المبرد.
- مخاطر البناء: ويخص التأمين على مختلف مخاطر البناء والتركيب، مخاطر معدات البناء والتركيب.

المسؤولية المدنية: يغطي التأمين للمؤسسة الأضرار التي يمكن أن تسببها للآخرين أثناء قيامها بعملها.

- التأمين على الكوارث الطبيعية: تؤمن أصحاب الممتلكات العقارية، والأشخاص العاديين الذين يمارسون صناعة أو تجارة معينة، ضد الزلازل، الانهيارات الطينية، العواصف الشديدة والانهيارات الأرضية .
- تأمين النقل: ويخص التأمين على النقل البري، التأمين على النقل البحري، التأمين على المسؤولية المدنية للشحن والتفريغ، تأمين الطائرات، تأمين السفن.
- المخاطر الفلاحية: تمنح SAA مجموعة من الضمانات للتأمين ضد المخاطر التي يمكن أن تلحق بالقطاع الفلاحي .
- التأمين الجماعي: يقوم به رب العمل لعماله قصد حماية كيانه المادي من أي تهديد، ويمكن أن يشمل هذا النوع من التأمين العاملين في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والحكومة.

- تأمين المؤسسات ذات الشراكة: يمنع هذا النوع من التأمين المشاكل المالية التي يمكن أن تنشأ في حالة وفاة شريك أو رجل مهم في المؤسسة.

المطلب الثاني: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات «CAAT»

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT" فاعلا رئيسا في سوق التأمين الجزائرية، حيث تساهم في تطوير النشاط التأميني بفضل خبرتها في تسيير الأخطار.

أولا: نشأة وتطور الشركة الجزائرية للتأمينات «CAAT»

تأسست الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT" سنة 1985وذلك بموجب المرسوم 85-82 الصادر في 30 أفريل 1985 وسميت آنذاك بالشركة الجزائرية لتأمينات النقل نظرا لتخصصها في منح التغطية التأمينية لمجموعة الأخطار المتعلقة بالنقل البري والبحري والجوي، وعند إلغاء التخصص عن شركات التأمين نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في الثمانينات، تحولت إلى مؤسسة اقتصادية عمومية، وسميت بالشركة الجزائرية للتأمين الشامل، وشرعت بذلك في عرض مختلف أنواع الخدمة التأمينية دون تخصص, وحاليا تسمى الشركة الجزائرية للتأمينات وتمارس مختلف أنواع التأمين التجاري بما فيها إعادة التأمين[1].

01- تطور رأس المال الاجتماعي للشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT":

الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT" هي شركة مساهمة تَطور رأس مالها الاجتماعي من 60 مليون دج عند نشأتها إلى 16 000مليون دج خلال سنة 2017، وبداية من سنة 2018 أصبح يقدر بـ 20 000 مليون دج.[2]

02- تطور رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT":

رقم الأعمال في السنوات الخمسمن (2017-2021) على الترتيب (23.1- 24- 24.59- 24.75- 25.4) مليار دج[3].

[1] www.caat.dz (15-01-2023).
[2] Ibid.
[3] caat, Rapport Annual: 2017-2018-2019-2020-2021.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT"

01- الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT":

يحتوي الهيكل التنظيمي للشركة "CAAT" على سبعة فروع، ثلاث مفتشيات جهوية، المديرية العامة للمقر الرئيسي بالجزائر العاصمة (بئر مراد رايس)، بالإضافة إلى شبكة تجارية تضمن في مجموعها 153 نقطة بيع، موزعة عبر كامل التراب الوطني. والمخطط التالي يوضح الهيكل التنظيمي للشركة:

الشكل رقم (10): الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT"

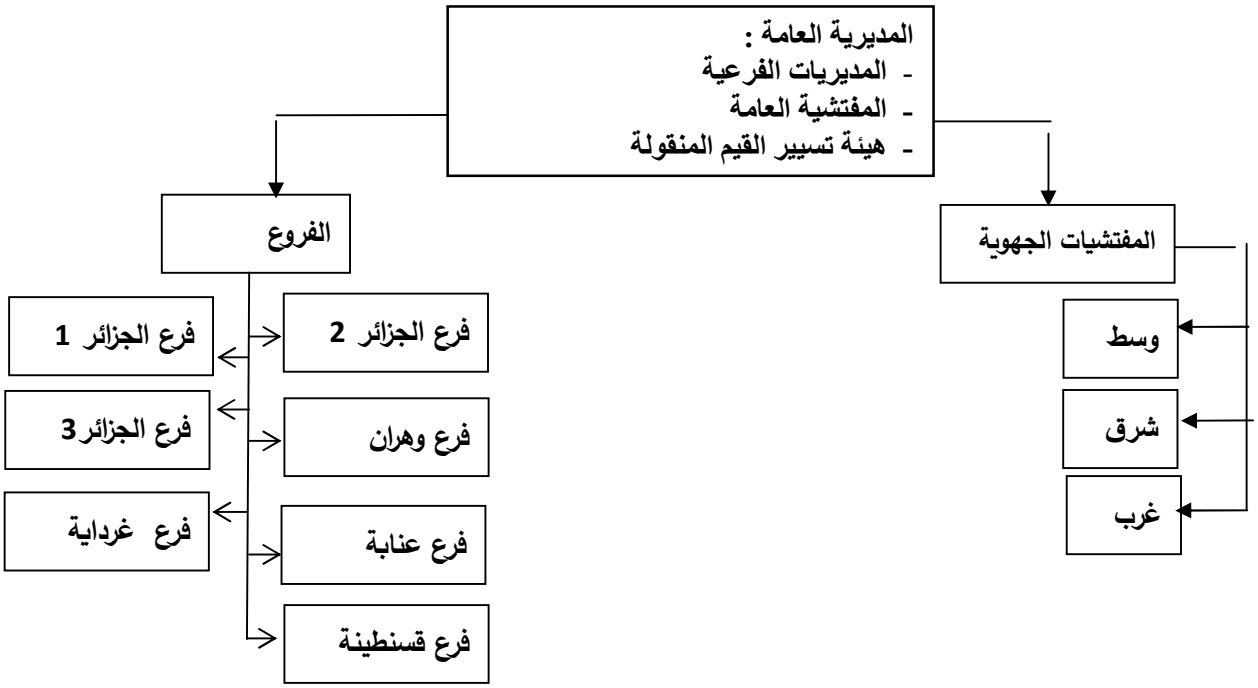

Source:www.caat.dz (15-01- 2023)

- المديرية العامة: تضم عدة مديريات فرعية خاصة بالوظائف التقنية،المالية،الشؤون الإدارية، التسيير، إضافة إلى هيئة تسيير القيم المنقولة المخصصة في إدارة التوظيفات المالية المتنوعة، المفتشية العامة.

- المفتشيات الجهوية: وهي موزعة جغرافيا (وسط، شرق، غرب) مكلفة بالمراقبة والتفتيش جهويا وفي نطاق اختصاصها وهي متصلة تنظيميا بالمفتشية العامة.

- الفروع: تمارس الشركة نشاطها التأميني عبر فروعها السبعة الموزعة جغرافيا كما يلي:

- ثلاثة فروع بالجزائر العاصمة (بئر مراد رايس، حي الدكتور سعدان، الحراش)
- فرع وهران
- فرع عنابة

- فرع قسنطينة
- فرع سطيف
- فرع تلمسان
- فرع غرداية

ثالثا: أنواع الخدمات التأمينية المقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

تعرض الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT خدمات متنوعة لعملائها أفرادا ومؤسسات[1] .

01- بالنسبة للأفراد:

تمنح الشركة التغطية التأمينية بأنواعها المختلفة لمجموعة الأخطار التي تهدد الأفراد والقابلة للتأمين أهمها:

- أخطار الحوادث الشخصية.
- أخطار السفر الفردي.
- أخطار الموت.
- الأخطار المهنية المتعددة.
- الأخطار المتعددة المتعلقة بالسكن.
- أخطار السيارات.

02- بالنسبة للمؤسسات:

تقدم الشركة تشكيلة متنوعة من الخدمات التأمينية لتغطية مجموعة من الأخطار مرتبطة بنشاط المؤسسات المختلفة وأهمها :

- تأمين الحريق والأخطار الملحقة.
- تأمين خسارة الاستغلال.
- تأمين العمال.
- تأمين المسؤولية المدنية.
- تأمينات النقل، مثل:
- أخطار النقل الجوي والبحري وتأمين هياكل السفن والطائرات.
- النقل العمومي والخاص.
- تأمين أخطار متنوعة، مثل:
- أخطار الإعلام الآلي

[1] www.caat.dz (15-01- 2023)

- كسر الآلات
- أخطار السرقة
- كوارث المياه.

المطلب الثالث: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR

أولا: نشأة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCAAR

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين محل الدراسة من أوائل المؤسسات المالية في الجزائر إذ أنشئت بموجب قانون 63-167 المؤرخ في 8 جوان 1963 تحت اسم الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين وهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وضعت تحت وصاية وزارة المالية وهي شركة مساهمة ذات رأسمال اجتماعي يقدر بحوالي16.2 مليار دج (سنة 2021) ؛ تعد الأولى التي كلفت خصيصا بإعادة التأمين القانوني والذي يعتبر وسيلة تُجبر فيها مؤسسات التأمين على التنازل للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين على نسبة مئوية من رقم الأعمال المحقق في الجزائر.

01- تطور رأس المال الاجتماعي للشركة الجزائرية للتأمينات "CAAR"

الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAR" هي شركة مساهمة تَطور رأس مالها الاجتماعي من 500 مليون دج عند نشأتها إلى 5 مليار دج خلال سنة 2006، وبداية من سنة 2008 أصبح يقدر بـ 8 مليار دج, وفي سنة 2010 بلغ 12 مليار دج, ثم في سنة 2020 أصبحت 17 مليار دج.[1]

02- تطور رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAR"

رقم الأعمال في السنوات الخمس من (2017-2021) على الترتيب (15.1- 15.1- 15.3- 14.8- 16.2) مليار دج[2]

03- تطور عدد المستخدمين بالشركة الجزائرية للتأمينات "CAAR"

شغلت الشركة عند بداية نشاطها حوالي 384 عاملا، ثم انتقل هذا العدد إلى 860 عاملا سنة 1992، وقدر عدد المستخدمين لسنة 1996 بـ 1200 عامل، وفي سنة 2011 وصل عدد المستخدمين في الشركة إلى 1576, واستمر في الارتفاع إلى أن بلغ 1940 سنة 2021.[3].

من خلال ما سبق يمكن القول إن تطور الشركة منذ نشأتها لم يقتصر على أنواع الخدمات التي تعرضها فقط، ولكن بالموازاة مع ذلك فقد تطور مقدار رأسمالها على فترات مختلفة وبنسب معتبرة، ولعلى السبب وراء ذلك هو تطور النشاط معبرا عنه برقم الأعمال، الذي استمر في الارتفاع من سنة إلى أخرى وبمعدلات مضاعفة، مما ساعد على زيادة حجم الشركة وتوسعها وزيادة عدد مستخدميها.

[1] Ibid.
[2] caar, Rapport Annual: 2017-2018-2019-2020-2021.
[3] www.caar.dz. op.cit.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

عادة ما يتغير الهيكل التنظيمي لأي شركة ما عبر مراحلها وهذا ما حدث مع الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين منذ نشأتها، وذلك تأقلما مع محيطها الخارجي والداخلي، فعلى سبيل المثال عرفت الشركة ميلاد مديرية التجارة كمديرية مركزية جديدة تأثرا بسوق المنافسة وحاليا تتكون الشركة من مقر ووحدات.

01. المقر:

هو المديرية العامة الكائنة بحي 48 شارع ديدوش مراد الجزائر العاصمة وعلى رأسها الرئيس المدير العام ويساعده في مهمته نائبين:

- **نائب المدير العام التقني:** ويشرف على أربع مديريات هي:
  - مديرية الحوادث، الأخطار المتعددة (الإنتاج، التعويضات).
  - مديرية النقل.
  - مديرية إعادة التأمين.
  - مديرية الأخطار البسيطة والتأمينات على الأشخاص والسيارات.
- **نائب المدير العام الإداري:** يشرف على خمس مديريات هي:
  - مديرية المراقبة والمراجعة.
  - مديرية المالية والمحاسبة.
  - مديرية إدارة الموارد البشرية.
  - مديرية التجارة.
  - مديرية الإدارة العامة والوسائل.

02- الوحدات:

تتكون الشركة من خمس وحدات منتشرة عبر التراب الوطني وتحتوي عدة وكالات، هذه الأخيرة تعتبر بمثابة الخلية القاعدية والتي تتم على مستوياتها عقودالتأمين باعتبارها على اتصال مباشر مع الزبائن وهي مرمزة، كالآتي:

- الوحدة 1: الحراش ورمزها 200 وتحوي عدة وكالات.
- الوحدة 2: عنابة رمزها 300 وتحوي عدة وكالات.
- الوحدة 3: وهران رمزها 400 وتضم عدة وكالات.
- الوحدة4: قسنطينة رمزها 500 وتضم عدة وكالات.
- الوحدة5: بوزريعة رمزها 600 وتحوي عدة وكالات.

- الوكلاء العامون: يحملون الرمز 700.

ترتبط الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ارتباطا وثيقا ومباشرا بالتطور الاقتصادي للوطن؛ وتعتمد حاليا بإرتكازها على توسيع القاعدة الصناعية باعتبارها مؤهلة للتحكم في عمليات التأمين ضد الأخطار الآتية:

- البناء إضافة إلى تأمين المسؤوليات المدنية العامة.
- الهندسة المعمارية.
- الحريق والأخطار الملحقة (الانفجارات، الزلازل، الفيضانات).
- الأخطار الناجمة عن المياه، السرقة، انكسار الزجاج.
- خسائر الاستغلال.

الشكل رقم (11): الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

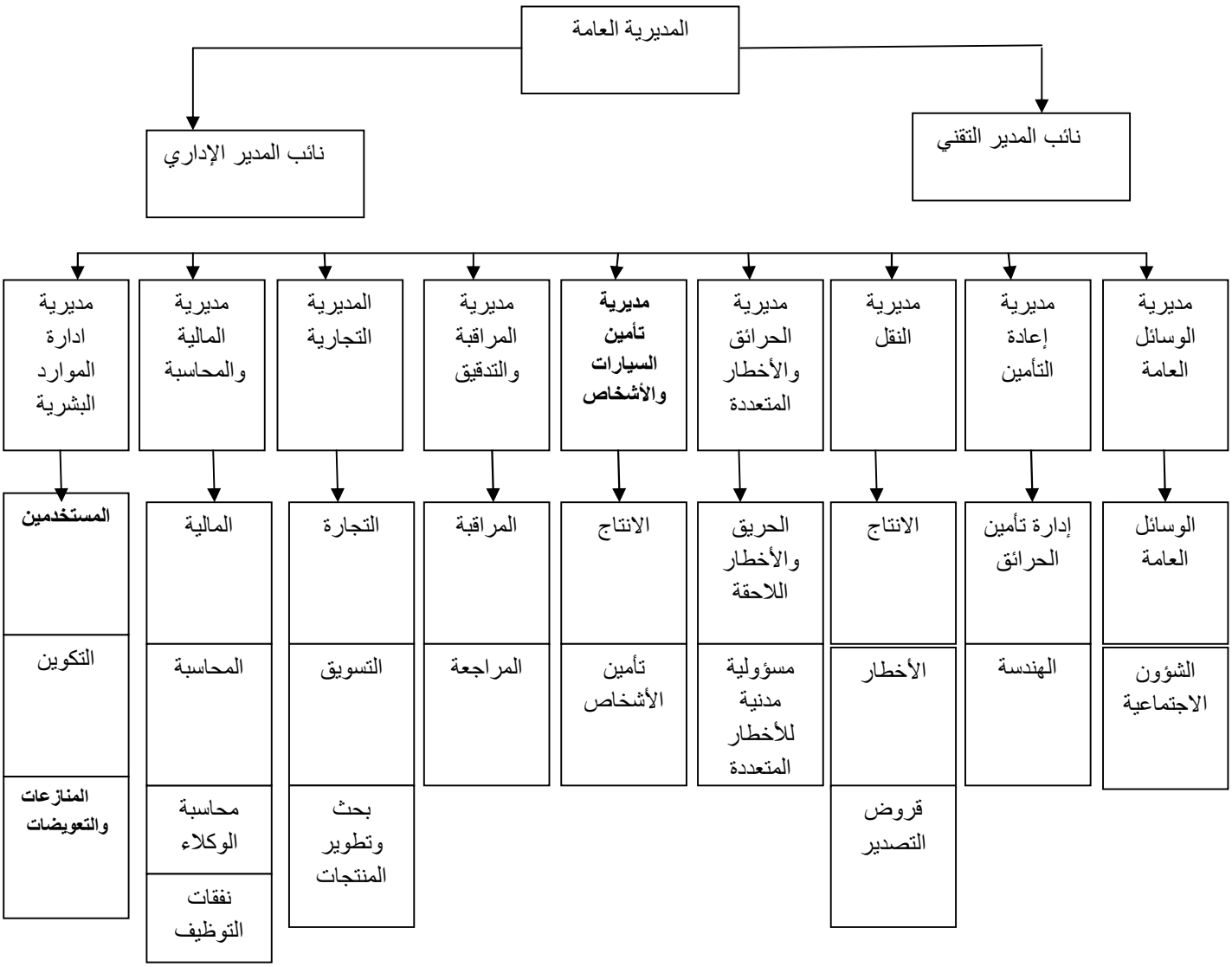

Source : www.caat.dz (18-03-2023)

تتكون الشركة من تسع مديريات هي[1]:

01- مديرية الوسائل العامة: يرأسها مدير مركزي وهدفها توفير الوسائل التيتعمل وتساعد على تسهيل خدمة التأمين بالإضافة إلى وسائل أخرى كما أنها تسهر بطاقمهاالشاب على توزيع ومراقبة كل اللوازم على الوحدات والوكلاء المعتمدون.

02- . مديرية الموارد البشرية: يعتبر العنصر البشري فاعلا في عملية الإنتاجوالعمليات التقنية الأخرى المرافقة، فهو المسير والمنفذ لجميع العمليات وفي بعض الأحيان وبعض المستويات هو المقرر وهذه

[1] www.caat.dz (18-03-2023)

المديرية يرأسها مدير مركزي وتتكون من مصلحة المستخدمين، ومصلحة الأجرة وتهدف إلى وضع سياسات موضوعية تخدم المؤسسة ومستخدميها إذ تعمل على تحديث طاقم المؤسسة بتوظيف مستخدمين جدد حسب متطلبات المؤسسة والمنصب، وتكوين وتأهيل المستخدمين بتنمية قدراتهم كل حسب اختصاصه.

03- مديرية المحاسبة والمالية: تعمل هذه المديرية والتييرأسها مدير مركزي وبطاقمها الشاب 100% على توفير المعلومات المحاسبية والمالية وكذاالمتعلقة بالتوظيفات والتي تعتبر ضرورية لاتخاذ القرارات كونها تشكل أداة لقياس الأداء.

وتتكون من ثلاث مديريات فرعية:

- نيابة مديرية المحاسبة العامة: تعتبر المحاسبة العامة من بين أهم أنظمة المعلومات التي تزود نظام المعلومات نظرا لما توفره من بيانات لازمة لاتخاذ القرارات ومهمتها تتجسد في مراقبة جميع العمليات المحاسبية. تقوم نيابة مديرية المحاسبة العامة بجمع البيانات والمعلومات المستسقاة من نيابة مديرية المالية، وكذا نيابة مديرية قيم الخزينة على المستوى المركزي، بالإضافة إلى الوكلاء العامون قصد تقييدها محاسبيا لإعطاء صورة حقيقية للوضعية المحاسبية والمالية للمقر، بالإضافة إلى توطيد كل العمليات المحاسبية على مستوى الوطن بعد مراجعتها لصياغة ميزانية المؤسسة في نهايةالدورة والتي تعد فيما بعد أداة للتحليل وقياس أداء المؤسسة.

- نيابة مديرية المالية: تتمثل وظيفتها في تقديم المعلومات المالية وإجراء الدراسات التحليلية اللازمة لاتخاذ القرارات قصد تحديد الموقف المالي للمؤسسة، كما تعمل على إعطاء صورة عامة عن وضعية المؤسسة وتقوم في كل الأوقات كذلك بمجمل التسديدات والمقبوضات خاصة تلك المتعلقة بالحوادث وإعادة التأمين بالإضافة إلىمختلف العمليات الأخرى.

- نيابة مديرية قيم الخزينة: تعد نيابة مديرية قيم الخزينة فتية مقارنة بمثيلتها؛ أنشأت سنة 1999 للقيام بمختلف العمليات المالية المتعلقة بالبورصة، والتوظيفات قصد تغطية (50 % من التعهدات القانونية بالإضافة إلى تحقيق موارد أو نواتج ماليةأخرى).

04- المديرية التجارية: وهي الوظيفة التي يتم عن طريقها زيادة مداخيل الشركة وأهمها تتبع النشاط التجاري لجميع الوحدات، كما انها تقوم بإعداد جميع المعلومات التجارية حسب نوع التأمين وذلك بالاتصال مع نيابة مديرية الدراسات وكذا مع جميع رؤساء الدوائروالمصالح التقنية.

05- مديرية المراقبة والتدقيق: الوظيفة الأساسية لهذه المديرية هي إرسال المراقبين والمدققين لمراقبة الوضعية المالية، المحاسبية والتقنية للوكلاء وتقديمهم تقارير موضحة بعد معاينة الأخطار التي لحقت بزبائن المؤسسة، وهذا بإجراء كل التحريات اللازمة للتحقق من صدق المعلومات التي جاء بها المؤمن له.

06- مديرية تأمين السيارات وتأمين الأشخاص: تعتبر هذه المديرية من بين أهم المديريات لما تلعبه تأمينات السيارات من دور في زيادة الإنتاج وتتجسد مهمة المديرية في مراقبة جميع عمليات التأمين في مجال التخصص على مستوى جميع الوحدات والوكالات ولها اتصالات مكثفة مع مختلف نيابات المديريات الأخرى، حسب الاختصاص.

07- مديرية النقل: تظهر مهمتها في إنتاج عمليات التأمين المتعلقة بأخطار النقل، كالتأمين علىالوسائل البرية، البحرية، الجوية .... وتعمل على مراقبة جميع عمليات التأمين والحوادث التيتتعلق بزبائنها على مستوى الوحدات فهي دائمة الاتصال مع دوائر ومصالح النقل فيها فيمايتعلق بالإنتاج والتعويضات كما لها اتصالات مع نيابة مديرية المحاسبة ونيابة مديرية الماليةفيما يتعلق بالقبض أو التسديد.

08- مديرية الحرائق والأخطار المتعددة: من مهامها الأساسية مراقبة وجمع عمليات التأمين في مجال الحرائق والأخطار الهندسية من حيث إبرام العقود التأمينية الجديدة، تجديدها، أوتصحيحها ونلخصها فيما يلي:

- مراقبة جميع عمليات الإنتاج.
- القيام بعمليات التأمين في مجال اختصاصها.
- الاعداد الشهري والفصلي لمختلف عمليات الإنتاج حسب العقود.

تتكون هذه المديرية من ثلاث مديريات فرعية هي:

- نيابة مديرية حوادث المسؤولية المدنية
- نيابة مديرية حوادث الأخطار المتنوعة
- نيابة مديرية الإنتاج، المسؤولية المدنية والأخطار المتنوعة

- نيابة مديرية حوادث المسؤولية المدنية: تتمثل مهامها فيما يلي:

- مراقبة جميع العمليات التي تخص حوادث المسؤولية المدنية واستقبال تصريحات الحوادث.
- تسجيل مختلف الحوادث أو الحوادث المسددة وغير المسددة.

- الإعداد الشهري والفصلي لمختلف حوادث المسؤولية المدنية.
- إعداد التنبؤات فيما يتعلق بحوادث المسؤولية المدنية.

- نيابة مديرية حوادث الأخطار المتنوعة: مهامها تتلخص فيما يلي:

- مراقبة جميع العمليات التي تخص الحوادث التي تدخل أو تندرج في نطاق الأخطارالمتنوعة.
- استقبال التصريحات المتعلقة بالأخطار المتنوعة.
- تسجيل مختلف الحوادث المسددة وغير المسددة.
- الإعداد الشهري لمختلف حوادث الأخطار المتنوعة.
- إعداد التقديرات المتعلقة بحوادث الأخطار.

- نيابة مديرية الإنتاج، المسؤولية المدنية والأخطار المتنوعة: تضطلع بمهمة رئيسة تتمثلفي مراقبة جميع عمليات عقود التأمين في مجال المسؤولية المدنية والأخطار المتنوعةوتلخص في الاتي:

- مراقبة جميع عمليات التأمين التي تتعلق بالإنتاج.
- القيام بعقود عمليات التأمين بالنسبة لأخطار المسؤولية المدنية.
- الإعداد الشهري والفصلي لمختلف عمليات الإنتاج وتبويبها حسب إصدار العقود ونوع التأمين.
- استقبالالتصريحات المتعلقة بالإخطار
- توجيه الوحدات فيما يتعلق بالمشاكل التي تخص عقود التأمين في مجال المسؤولية المدنيةوالأخطار المتنوعة.
- إعداد التقديرات الخاصة بإنتاج خدمات التأمين في مجال أخطار المسؤولية المدنية والأخطار المتنوعة.

09- مديرية إعادة التأمين: تضطلع مهمة مديرية إعادة التامين بالقيام بتوظيف كل عقود التامين ذات الأهمية البالغة الواجبة حمايتها، تقنيا، فالأمر يتعلق بالأخطار الهامة التي قد تعرض الشركة لخطر الإفلاس، في حال عدم تأمينها لمرة ثانية لدى معيدي التامين ذوي الاختصاصوالحصانة المالية.

ثالثا: وظائف الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين CAAR

تتمثل وظائف الشركة عبر أنشطتها كالاتي:

- التأمين ضد أخطار الحريق.
- تأمين المسؤولية المدنية.
- التأمين على الأشخاص.
- تأمين السيارات.

- التأمين ضد أخطار النقل.
- التامين ضد الأخطار الهندسية.
- التأمين ضد الأخطار المتنوعة.
- تأمين خسائر الاستغلال.
- تأمين القروض.
- تأمين الأخطار السكنية المتعددة

المطلب الرابع: واقع إدارة مخاطر أنشطة شركات التأمين محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

أولا: هامش الملاءة حسب شركات التأمين خلال الفترة 2012-2022

نعرض فيما يلي تطور هامش الملاءة المالية حسب شركات التأمين محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022 .

الجدول رقم (03): تطور هامش الملاءة المالية حسب شركات التأمين للفترة 2012-2022 (الوحدة: مليون دج)

الشركات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
SAA	26346	29336	29309	31162	33025	34811	36815	36528	40073	42128	43911
CAAR	18044	18578	19532	20112	20508	20812	21289	21889	22458	23224	22120
CAAT	17981	18853	19573	21010	22284	23901	25934	27953	30053	31911	34418
المجموع	62371	66767	68414	72284	75817	79524	84038	86370	92584	97263	100449

Source : Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Rapport annuel 2012,2013,2014,2015,2016,2017,2018,2019,2020,2021,2022.

الشكل رقم (12): تطور هامش الملاءة حسب شركات التأمين للفترة 2012-2022

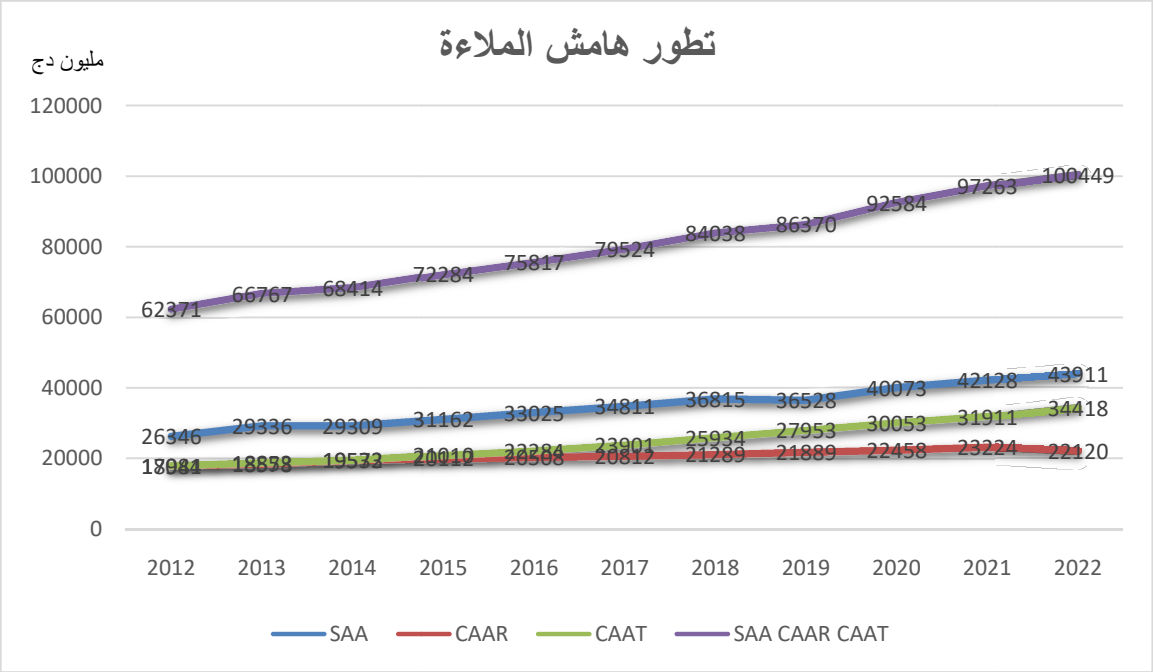

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول رقم (03)

هامش الملاءة المالية لشركات التأمين سجل تطورا مستمرا على طول فترة الدراسة، حيث شهد عام 2013 ارتفاعا بنسبة (6.5%) ليصل بعد ذلك الى 66767 مليون دج مقارنة ب 62371 مليون دج المحققة في سنة 2012 وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة رأس مال شركات التأمين حسب أحكام المرسوم التنفيذي 09-375 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين، واستمر تطور هامش الملاءة إلى سنة 2022 حيث بلغ أكثر من 100 مليار دج وترجع هذه الزيادة الى زيادة العناصر المكونة لهامش الملاءة المالية.

أما فيما يخص الشركة التي احتلت الصدارة من حيث تطور هامش ملاءتها المالية فتمثلت في الشركة الوطنية للتأمين SAA وهذا ما يعكس بجدارة تميز هذه الشركة سواء من ناحية التوضيفات المالية أو تغطية الالتزامات التنظيمية، تليها بعد ذلك كل من شركة CAAR و CAAT والتي أثبتت أيضا صلابتها المالية باستحقاق .

بالمقارنة بتطور حجم إنتاج شركات التأمين نجد أن أغلب الشركات التي حققت زيادة في الأقساط المكتتبة من مختلف المنتجات التأمينية بالإضافة الى عوائد استثمارية انعكس ذلك على الملاءة المالية لهذه الشركات بالايجاب، هذا ما يفسر بأن تأثير سياسة تنويع في الانتاج تعتبر استراتيجية فعالة لادارة

المخاطر للرفع من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء والمستفيدين وعلى استقرار الشركة من خلال تحسين ادارة الأصول والخصوم لضمان توازن مالي جيد.

يمكن القول أن شركات التأمين في نشاطها تعتمد على إدارة المخاطر كإستراتيجية لمواجهة المخاطر التي تؤثر على هامش الملاءة من خلال تحليل المخاطر عمليات الاكتتاب لتجنب قبول المخاطر غير المبررة وتسعير الوثائق بشكل يعكس مستوى المخاطر المرتبطة بها مما يعزز ايرادات الشركة ويقوي هامش الملاءة كذلك تنويع المحفظة الاستثمارية لتقليل التقلبات السوقية على الأصول المتاحة، استخدام إعادة التأمين كألية لنقل جزء من المخاطر الى شركات إعادة التأمين، مما يقلل من التزامات الشركة ويعزز من قدرتها على الحفاظ على هامش ملاءة قوي، تخصيص احتياطات كافية لتغطية المطالبات المستقبلية المتوقع حدوثها ومراجعة وتحديث الاحتياطات الفنية بانتظام لضمان ملائمتها للمخاطر الحالية والمستقبلية .

ثانيا: حجم الانتاج حسب شركات التأمين خلال الفترة 2012-2022

يمكن توضيح تطور حجم الانتاج حسب شركات التأمين للفترة 2012-2022 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تطور حجم الانتاج حسب شركات التأمين للفترة 2012-2022 (الوحدة: مليون دج)

الشركات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
SAA	23163	25759	26586	27413	26875	26527	27679	29117	27041	28800	29909
CAAR	14097	15198	16088	16638	15082	15154	15195	15365	14866	16257	16958
CAAT	15502	18114	20192	21160	22615	23128	24126	24589	24751	25404	26716
المجموع	52762	59071	62866	65211	64672	64809	67000	69071	66658	70461	73583

Source : Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Rapport annuel 2012,2013,2014,2015,2016,2017,2018,2019,2020,2021,2022.

الشكل رقم(13): تطور حجم الانتاج حسب شركات التأمين للفترة 2012-2022

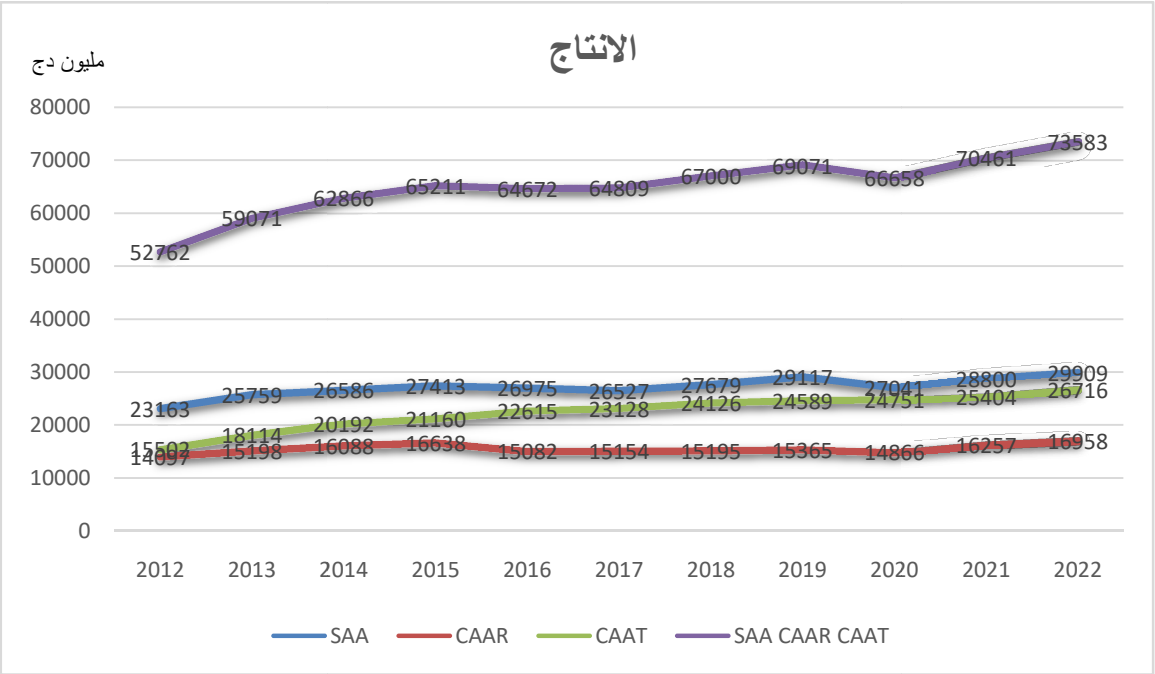

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول رقم (04)

إن حجم الانتاج في التأمينات المباشرة لشركات التأمين مجتمعة في تزايد مستمر بوضع مقبول منذ سنة 2012 وصولا الى سنة 2015 حيث بلغ في هذه السنة أكثر من 65 مليار دج، ثم عرف حجم الانتاج في السنتين التاليتين انخفاظا لأكثر من مليار دج وهذا راجع الى مخاطر البيئة الخارجية لشركات التأمين تمثلت في أثار الأزمة الاقتصادية والمالية التي مست الجزائر نهاية سنة 2014 والناتجة عن تراجع وانخفاض أسعار النفط مما أدى تسجيل انتاج أقل بسبب تراجع استراد السيارات وإلغاء العديد من المشاريع الاستثمارية، هذا ما أثر على حجم الانتاج وخاصة هيمنة فرع تأمين السيارات بإعتباره تأمين إجباري على مختلف الفروع التأمينية الأخرى، بعدها رجع حجم الانتاج الى الارتفاع التدريجي ففي سنة 2019 وصل الى أكثر من 69 مليار دج ثم عاد في سنة 2020 الى الانخاظ الى أكثر من 2 مليار دج وهذا بسبب انتشار فيروس كوفيد 19 الذي ترتب عنه اتخاذ سلسلة من التدابير والاجراءات من أجل احتوائه وبالتالي تم تسجيل تباطؤ في النشاط الاقتصادي وبالتالي انعكس بشكل مباشر على عملية الانتاج، ثم عاد حجم الانتاج الى التزايد وحققت شركات التأمين مجتمعة أكثر من 73 مليار دج في سنة 2022.

يمكن القول أن شركات التأمين تتبنى استراتيجية قائمة على التكيف مع الاظطرابات والتغيرات في بيئة الأعمال وذلك من أجل تخفيف أثار الأزمة فبعد الإنخفاظ في حجم الانتاج نجد أن شركات التأمين تتدارك ذلك من خلال سياسات ادارة المخاطر فنجدها تقوم بتوسيع وتحديث شبكة التوزيع لتلعب السياسة التجارية دورا اساسيا في تطوير نشاطها وتعزيز مرتبتها في سوق التأمين وهذا واضح من خلال تتبع قنوات التوزيع للشركات التأمين .

ثالثا: المخصصات الفنية حسب شركات التأمين خلال الفترة 2012-2022

يمكن توضيح تطور المخصصات الفنية حسب شركات التأمين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور المخصصات الفنية حسب شركات التأمين للفترة 2012-2022 (الوحدة: مليون دج)

الشركات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
SAA	28079	28276	28743	28353	27144	27034	26430	27042	27769	31201	31637
CAAR	16099	17643	23596	21976	19279	17947	17788	18352	16782	15299	18125
CAAT	16236	17225	17967	18288	18070	17947	19271	22161	22580	23337	23326
المجموع	60414	63144	70306	68617	64493	62706	63489	67555	67131	69837	73088

Source : Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Rapport annuel 2012,2013,2014,2015,2016,2017,2018,2019,2020,2021,2022.

الشكل رقم (14): تطور المخصصات الفنية حسب شركات التأمين للفترة 2012-2022

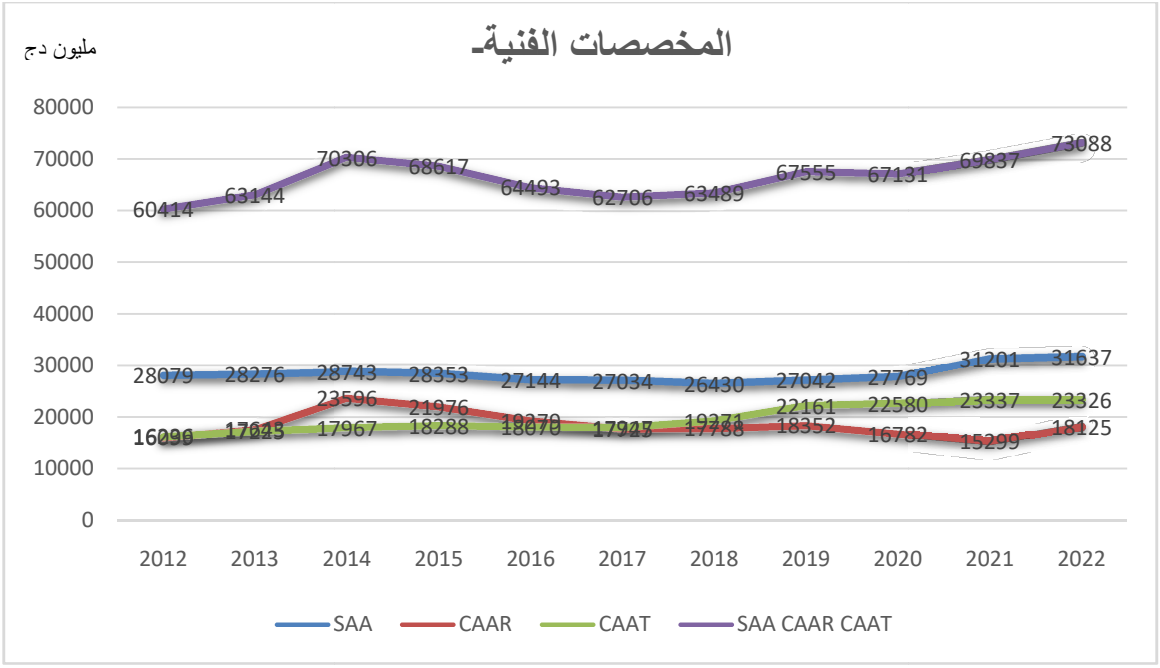

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول رقم (05)

إن حجم المخصصات الفنية للشركات تأمين الأضرار مجتمعة في تزايد الى سنة 2014 حيث أنها ارتفعت من 60 مليار دج في عام 2012 الى 70 مليار دج لسنة 2014، هذا فيما يخص شركات التأمين المباشر، فنلاحظ أن أكبر مقدار في هذا الارتفاع يعود الى الشركة الوطنية للتأمين saa بأكثر من 28 مليار دج لسنة 2014 تلتها شركة caar وشركة caat بأكثر من 23 مليار دج و 17 مليار دج على الترتيب لنفس السنة، وذلك نتيجة هيمنة تأمين السيارات على نشاط هته الشركات مما يدفعها الى تخصيص مخصصات عالية لمواجهة أي اختلال يمكن حدوثه، ثم عرفت المخصصات الفنية لشركات التأمين انخفاظا نسبيا ليصل الى أكثر من 62 مليار دج لسنة 2017 وهذا راجع الى انخفاظ الانتاج وخاصة فرع التامين على السيارات، بعدها عرفت المخصصات الفنية زيادة الى أكثر من 73 مليار دج لسنة 2022.

يمكن القول أن شركات التأمين تقوم بتخصيص مبالغ مالية تحتفظ بها لتغطية الالتزامات المستقبلية تجاه حملة الوثائق وتعتبر هذه المخصصات جزءا أساسيا من إدارة المخاطر المالية لشركات التأمين لتضمن الوفاء بالتزاماتها عندما تحين الحاجة لدفع التعويضات وتذبذب تقدير المخصصات الفنية راجع لعدة اسباب منها مقدار حجم الانتاج لشركات التأمين .

رابعا: حجم التعويضات حسب شركات التأمين خلال الفترة 2012-2022

تتمثل حجم التعويضات في المبالغ المالية التي تقدمها شركات التأمين للمؤمن لهم نظير الخسائر التي لحقت بهم

والجدول الموالي يوضح تطور حجم التعويضات حسب شركات التأمين للفترة 2012-2022

الجدول رقم (06): تطور حجم التعويضات حسب شركات التأمين للفترة 2012-2022 (الوحدة: مليون دج)

الشركات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
SAA	14155	14540	15771	16621	16169	15601	15981	16286	12937	13623	14521
CAAR	7720	7713	9448	13422	12358	11622	9323	8382	7959	7852	7064
CAAT	7792	8300	9611	12759	13691	13428	12062	12942	11055	13873	13076
المجموع	29667	30553	34830	42802	42218	40651	37366	37610	31951	35348	34661

Source : Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Rapport annuel 2012,2013,2014,2015,2016,2017,2018,2019,2020,2021,2022.

الشكل رقم (15): تطور حجم التعويضات لشركات التأمين

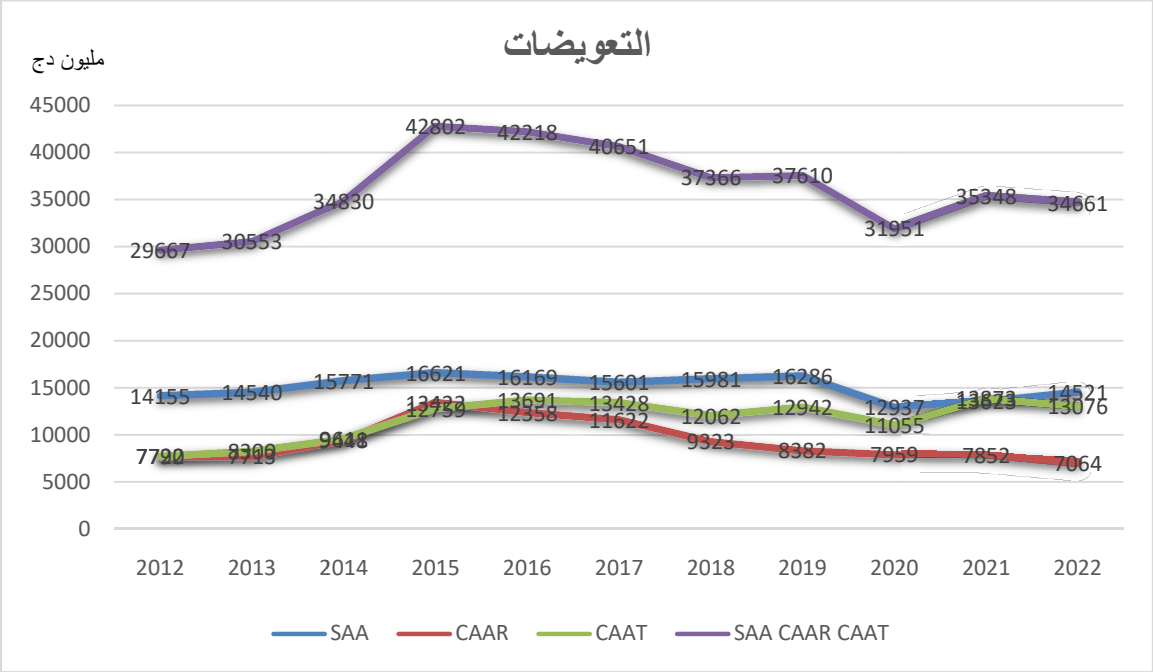

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول رقم (06)

يتبين أن حجم التعويضات المدفوعة من طرف شركات التأمين مجتمعة تعرف تذبذب خلال فترة الدراسة حيث عرفت زيادة مستمرة خلال الفترة 2012 إلى 2015 وسجلت أعلى قيمة لها في نهاية سنة 2015 إذ قدرت بأكثر من 42 مليار دينار جزائري ومنذ سنة 2016 الى سنة 2020 انخفضت التعويضات الاجمالية إذ قدرت ب 31 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2020، وهذا يعود الى تراجع قيمة التعويضات في فرع المركبات باعتبار أنه الفرع الذي يضم أكبر نسبة من المطالبات .

يمكن القول أن تطور حجم التعويضات في شركات التأمين يعكس التغيرات المتسارعة في بيئة العمل، وإدارة هذا التطور بشكل فعال يتطلب من شركات التأمين استخدام تقنيات لتحليل المخاطر وتطوير استراتيجيات للتكيف مع هذه التغيرات من خلال إدارة المخاطر التعويضات وذلك لتحقيق التوازن بين تقديم التعويضات عادلة والحفاظ على الاستقرار المالي .

خامسا: تنازلات إعادة التأمين حسب شركات التأمين خلال الفترة 2022-2022

يمكن متابعة تطور المبالغ المتنازل عنها ومقارنتها بحجم الانتاج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): تطور عمليات التنازل حسب شركات التأمين للفترة 2012-2022 (الوحدة: مليون دج)

الشركات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
SAA	1846	1900	2334	2939	2845	3024	4094	4705	5070	6188	6849
CAAR	5811	5219	6143	7371	6637	6610	5754	6336	6349	5742	5881
CAAT	6127	7572	8344	9438	10199	11480	11633	12254	12806	14547	16431
المجموع	13784	14691	16821	19748	19681	21114	21481	23295	24225	26477	29196

Source : Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Rapport annuel 2012,2013,2014,2015,2016,2017,2018,2019,2020,2021,2022.

الشكل رقم (16): تطور عمليات التنازل حسب شركات التأمين للفترة 2012-2022

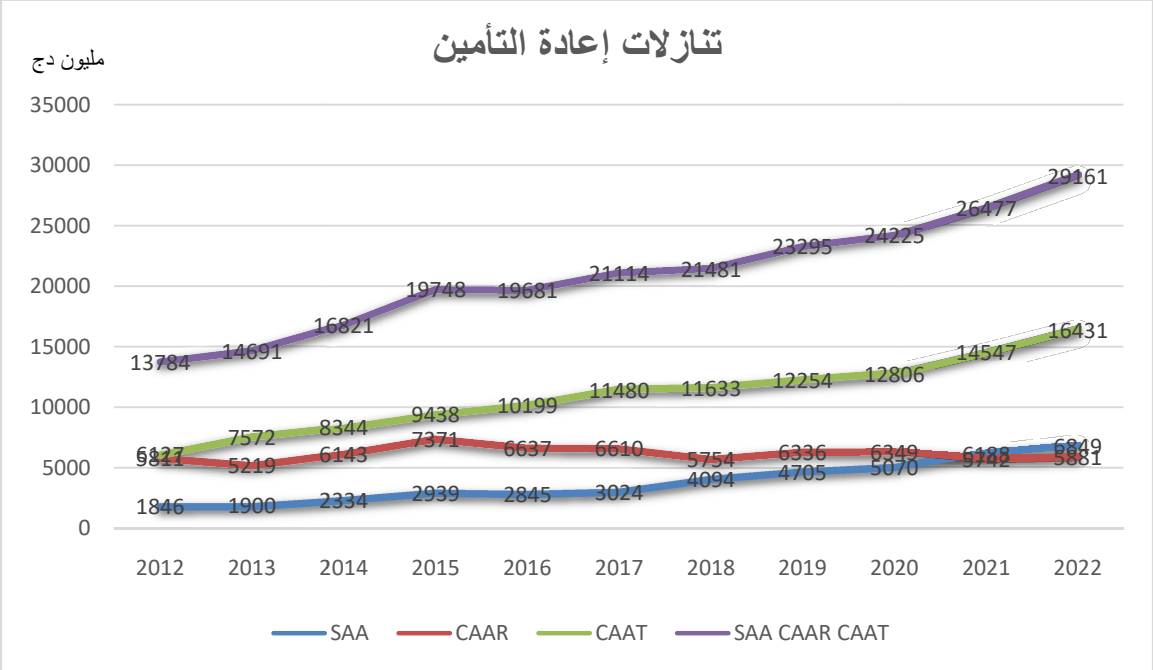

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول رقم (07)

نلاحظ من خلال الشكلين رقم (13) (16) أنه كلما زاد حجم الانتاج لشركات التأمين مجتمعة يتزايد معه حجم المبالغ المتنازل عنها بصفة عامة، ما عدا سنة 2020 أين شهدت مبالغ التنازل ارتفاعا بنسبة 3.99% رغم انخفاض حجم الإنتاج بنسبة 3.49%.

إن معدل التنازل لدى شركات التأمين مجتمعة يتراوح بين 24% و 39% مما يدل على أن شركات التأمين تحتفظ بما يتراوح بين 61% و 76% من الأعمال المكتتب بها مما يدل على قدرتها الاستعابية لتحمل الأخطار .

كما أن حجم الأقساط المتنازل عنها بالنسبة لحجم الإنتاج لشركة التأمين CAAT تراوحت بين 39.50% و 61.50% وفي المتوسط 48.22% أما بالنسبة لشركة التأمين CAAR فتراوحت ما بين 34.34% و 44.30% وفي المتوسط 38.94% أما في يخص شركة التأمين SAA فتراوحت هذه النسبة بين 7.37% و 22.89% وفي المتوسط 13.70%، كل هذه القيم لشركات التأمين تدل على أن التحكم في حجم الاقساط المتنازل عنها راجع الى طبيعة هيكل محفظة الاكتتاب للشركة والتي تتشكل من مختلف الأخطار الصغيرة الكبيرة، فبالنسبة لشركتي التأمين CAAT و CAAR التي تنازلت تقريبا على نصف الانتاج وذلك لأن المحفظة الاكتتابية المتعلقة بتأمين أخطار الحريق، الحوادث والأخطار المتعددة وأخطار النقل من الأهم في تعاقدها على عكس شركة التأمين SAA فإن فرع تأمينات السيارات والأخطار البسيطة يسيطر على انتاجها مما يوحي لنا على بقاء ذهنية التخصص في شركات التأمين بالرغم من مرور أكثر من 30 سنة عن الغائه .

يمكن القول أن صناعة إعادة التأمين وسيلة هامة لشركات التأمين لتوسيع طاقتها الاستعابية وتحقيق خطر الملاءة المالية من خلال تحويل المخاطر التي تفوق طاقة استعابها وقبول أخطار كبيرة واعادة تأمين الجزء الذي يفوق قدرة تحملها، كما أنها أداة لتحقيق الاستقرار المالي من خلال ضمان تأمين المخاطر الكبرى، وتشكيلها ضمان أمان يمنع الاختلال في سوق التأمين نتيجة حدوث مخاطر كبيرة الحجم وخارجة عن قدرة تحمل شركات التأمين .

سادسا: الإستثمارات المالية حسب شركات التأمين خلال الفترة 2012-2022

لمعرفة تطور حجم التوظيفات المالية حسب شركات التأمين خلال الفترة 2012-2022 نقوم بعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): الإستثمارات المالية حسب شركات التأمين للفترة 2012-2022 (الوحدة: مليون دج)

الشركات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
SAA	40595	45513	47586	48586	50810	46429	44633	45834	46866	48420	50503
CAAR	20929	21740	21960	22341	20593	19539	20335	20612	18267	20429	21081
CAAT	21467	24082	24445	26942	23396	29783	31543	38125	36636	38542	40946
المجموع	82991	91335	93991	97869	103799	95751	105511	104571	101759	116391	112530

Source : Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Rapport annuel 2012,2013,2014,2015,2016,2017,2018,2019,2020,2021,2022.

الشكل رقم (17): الإستثمارات المالية حسب شركات التأمين للفترة 2012-2022

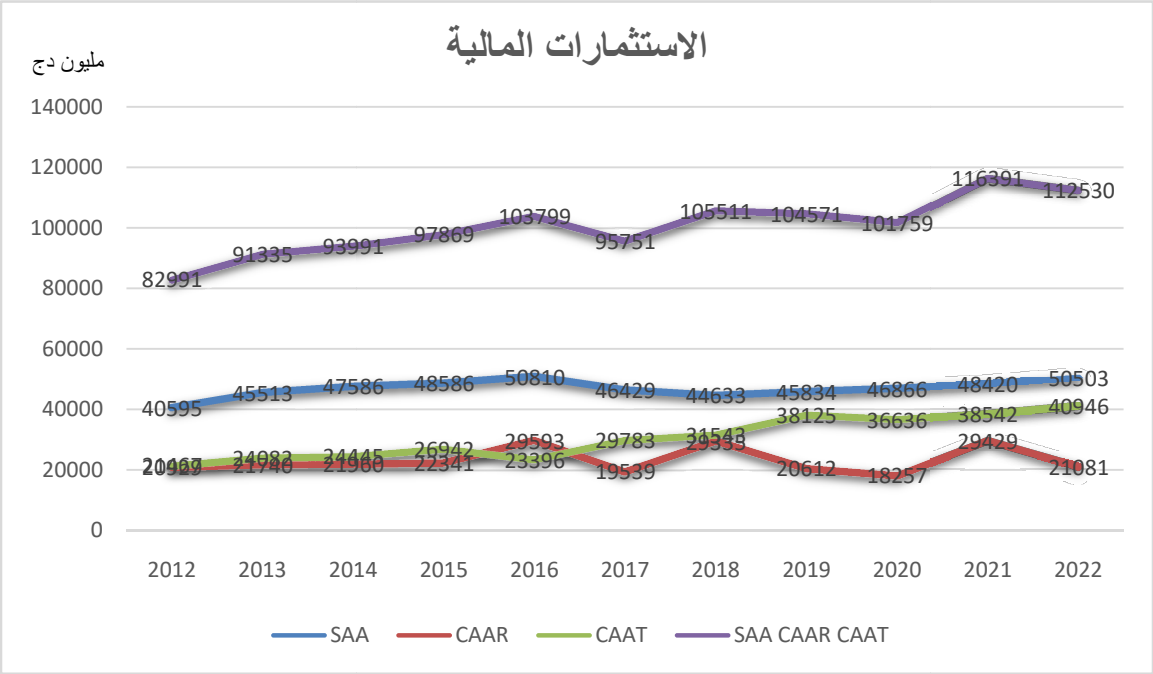

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول رقم (08)

إن حجم التوظيفات المالية لشركات التأمين مجتمعة في تزايد بوضع مقبول منذ سنة 2012 إلى سنة 2016، حيث بلغ في هذه السنة أكثر من 103 مليار دج، ثم عرف في السنة الموالية إنخفاظا لأكثر من 7 مليار دج وهذا راجع الى انخفاض الانتاج في تلك الفترة، بعدها رجعت حجم التوظيفات الى الارتفاع التدريجي ففي سنة 2019 بلغ أكثر من 105 مليار دج ثم عاد الى الانخفاض في سنتي 2019 - 2020 لأكثر من 3 مليار دج وهذا راجع الى تباطؤ الانتاج والتخوف من الاستثما ر نظرا للظروف الاقتصادية في تلك الفترة والتي أثرت على حجم الانتاج، ثم عادت التوظيفات المالية إلى الارتفاع فقد حققت في سنة 2021 أكثر من 116 مليار دج .

تحتل شركة التأمين SAA الصدارة في كل السنوات في حجم التوظيفات المالية وهذا راجع الى صدراتها في حجم الانتاج، تليها كل من شركة CAAT و CAAR .

يمكن القول أن التوظيفات المالية لشركات التأمين تعتبر جزء مهما في إدارة مواردها المالية، حيث تقوم شركات التأمين بتوظيف الأقساط التي تحصل عليها من العملاء في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق عائد إضافي .

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

في هذا المبحث سوف نستعرض أهم الخطوات والإجراءات المنهجية التي تم الإعتماد عليها من خلال توضيح أسلوب الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، ومختلف الأدوات الإحصائية المستعملة.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة وإجراءات سحب العينة.

أولا: تحديد مجتمع الدراسة.

بناءا على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن مجتمع الدراسة يتكون من أصحاب المناصب الإدارية القيادية في شركات التأمين محل الدراسة، وإستهدف الباحث هذا المجتمع لأن مهامه تتقاطع مع موضوع الدراسة فهي الفئة المعنية بعملية إدارة المخاطر في الشركة.

ثانيا: تحديد حجم العينة وإجراءات سحبها

تم توزيع 190 إستمارة الإستبيان الى شركات التأمين الوطنية والمديريات الجهوية وفروعها، وتم إسترجاع 186 إستمارة إستبيان حيث تم إستبعاد 04 إستمارة كانت بها إجابات غير مكتملة، وعليه أصبح العدد الكلي للإستمارات التي خضعت للتحليل الإحصائي 182 بنسبة (95.78%).

الجدول رقم (09): إستمارات الإستبيان المسترجعة حسب الشركات

إسم الشركة	عدد الموظفين
SAA	62
CAAT	60
CAAR	60

المصدر: من اعداد الباحث من خلال الزيارات الميدانية للشركات .

بالنسبة لسحب مفردات العينة فقد تم إتباع بعض الإجراءات، منها:

01- عند اختيار الموظف الذي يحقق شروط اللإستجواب، يتم إعطاؤه الإستبيان وشرح الهدف منه، وتوضيح الأسئلة والعبارات التي تضمنها وأسلوب الإجابة، ثم بعد ذلك يتم استجوابه لمدة 5 دقائق تقريبا.

02- إستغرقت فترة إستجواب جميع مفردات العينة حوالي 4 أشهر ونصف من (12 فيفري 2022 إلى غاية 27 جوان 2022) .

المطلب الثاني: أسلوب جمع البيانات والمعالجة الإحصائية

أولا: أسلوب جمع البيانات

لجمع البيانات اللازمة للدراسة فقد تم الإعتماد على أسلوب الإستقصاء، حيث تم تصميم إستبيان بحث لإستجوابهم مباشرة .

01- الهدف من الاستبيان:

الهدف من إعداد هذا الاستبيان هو معرفة مدى مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التأمين الوطنية. من خلال إستخدام ستة مؤشرات لإدارة المخاطر في شركات التأمين .

02- تصميم الإستبيان:

إستخدم الباحث إستبيان تألف من قسمين:

- القسم الأول: ويشمل على المعلومات الأولية عن الموظف الذي يريد أن يعبئ الإستبيان (الجنس، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي) .

- القسم الثاني : يتكون من مجموع الفقرات تقيس مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التأمين من حيث المؤشرات الستة (التسعير، المخصصات الفنية، إعادة التامين، تسوية المطالبات، الإكتتاب، الإستثمار).

ثانيا: المعالجة الإحصائية.

بعد جمع البيانات قام الباحث بمراجعتها وذلك تمهيدا لإدخالها إلى الحاسوب، وقد تمت هذه العملية وفق مقياس "ليكرت" ذو الخمس دراجات باعتباره من بين أنسب المقاييس الخاصة بقياس الإدراكات والاتجاهات والآراء، وكذلك لاستخدامه في الدراسات السابقة في هذا المجال، حيث تم تحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية كما يلي: أوافق بشدة (5 درجات)، أوافق (4 درجات), محايد (3 درجات)، معارض (2 درجة)، أعارض بشدة (1 درجة). ومن أجل معالجة المعلومات التي تم جمعها وتحليل البيانات إحصائيا إستخدم الباحث برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "SPSS"(Statistical Package for Social Sciences). لجميع جوانب هذه الدراسة وذلك حسب التفصيل الأتي:

01- إستخدام معامل إرتباط كرو نباخ ألفا " Cronbach Alpha **"** لقياس ثبات أداة الدراسة .

02- إستخدام معامل الإرتباط بيرسون للتحقق من صدق المقياس.

03- إستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية على فقرات الدراسة المختلفة، وذلك لمعرفة إرتفاع أو إنخفاض أراء أفراد عينات الدراسة عن كل فقرة من فقرات

متغيرات الدراسة الأساسية. ولترتيب إجابات أفراد العينة لفقرات الإستبيان حسب درجة الموافقة وحسب أعلى متوسط حسابي، كما إستخدم الباحث الإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة لتحديد مدى تجانس إستجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسطات موافقتهم، وحسب الدراسات الإحصائية السابقة فقد تم تقسيم مقياس "ليكرت" كما يلي:

- درجة مرتفعة: عندما يكون المتوسط الحسابي للفقرة يتراوح بين (3.40-5) على الدرجة الكلية للمقياس.

- درجة متوسطة: عندما يكون المتوسط الحسابي للفقرة يتراوح بين (2.60-3.39) على الدرجة الكلية للمقياس.

- درجة منخفضة: عندما يكون المتوسط الحسابي للفقرة أقل من (2.59) على الدرجة الكلية للمقياس.

04- لفحص الفرضيات إستخدم الباحث إختبار التباين (ت) (t–test) وذلك لمعرفة الدلالة الإحصائية للفروق بين إستجابات أفراد عينة الدراسة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين.

05- لفحص الفرضيات إستخدم الباحث تحليل التباين الثنائي ANOVA وذلك لكشف الفروق بين وجهات نظر أفراد العينة تبعا لمتغيرات الدراسة الديموغرافية.

06- لفحص الفرضيات إستخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) وذلك لكشف طبيعة الفروق بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة الديموغرافية (المستوى التعليمي).

07- إستخدام اختبار المقارنات البعدية LSD للكشف عن الفروقات البعدية بعد تحليل التباين الأحادي ANOVA لمعرفة مصدر التباين بين مجموعات الدراسة والكشف عن دلالتها الإحصائية.

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة

أولا: ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أدوات البحث بفحص الإتساق الداخلي لهم والدرجة الكلية بحساب معامل الثبات كرو نباخ ألفا، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نتائج إختبار معامل الثبات كرو نباخ ألفا في مجالات البحث والدرجة الكلية

المجال	قيمة الثبات
التسعير	0.963
المخصصات الفنية	0.922
إعادة التأمين	0.912
تسوية المطالبات	0.981
الاكتتاب	0.923
الاستثمار	0.904
الدرجة الكليـة	0.942

المصدر: مخرجات SPSS

من الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة الثبات الكلية لأداة البحث (0.942)، وهي قيمة تفوق المعدل الذي يمثل الحد الأدنى المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية (60%)، كما أنها قريبة جدا من الواحد وبذلك تكون أدوات البحث تتمتع بدرجة دلالة وثبات مرتفعة.

ثانيا: صدق أداة البحث

قام الباحث بعرض الإستبيان على مجموعة من المحكمين ممن تتوفر لديهم الكفاءة العلمية، حيث تم إصدار حكمهم على درجة مناسبة الفقرة من حيث صياغتها بنائيا ولغويا ومدى مناسبتها وقياسها للمجال الذي تنتمي إليه كل فقرة، وتدوين أية ملاحظات أو إضافات وعلى ضوء الملاحظات التي أشار إليها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات اللازمة، وتم تعديل صياغتها مع المحافظة على مضمونها. وأيضا تم التحقق من صدق المقياس بحساب مصفوفة إرتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للمقياس باستخدام معامل الإرتباط بيرسون، وقد بينت النتائج أن جميع قيم إرتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للمقياس دالة إحصائيا مما يشير إلى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، وأنها تشترك معا في قياس مدى مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نتائج معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لمقياس مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين

الرقم	فقرات أداة الدراسة	قيمة (ر)	الدلالة الاحصائية
01	البيانات والمعطيات التي يجمعها مسؤولي إدارة المخاطر تساهم في تسعير الخدمة التأمينية التنافسية.	.942**	0.000
02	خبرة مدير المخاطرة الجيدة تسهم في وضع اسعار مناسبة	.952**	0.000
03	انتقاء الاخطار بصورة فعالة يسهم في وضع اسعار تتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر	.958**	0.000

04	القياس الدقيق للاخطار يساعد في وضع اسعار تحقق العدالة بين المؤمن لهم	.946**	0.000
05	القياس الدقيق للاسعار يساعد في وضع أسعار تغطي تكلفة الخطر وتحقق هامش الربح	.932**	0.000
06	وجود سجل بيانات عن المؤمن لهم بشركة التامين يساعد الاكتواري في اتخاذ الطريقة الناسبة في تسعير الاخطار	.961**	0.000
07	كفاءة منظومة ادارة المخاطر تسهم في وضع اسعار معقولة	..936**	0.000
08	التدريب الجيد لمدراء المخاطر يمكنهم من انتقاء الاخطار	. **912.	0.000
09	اختيار الطريقة المناسبة لادارة الخطر تسهل في عملية وضع الاسعار	.962**	0.000
10	عدم كفاءة القائمين على ادارة المخاطر له أضرار على عملية التسعير	.918**	0.000
11	سياسات ادارة المخاطر ترتبط بصورة وثيقة بتكوين المخصصات الفنية	.849**	0.000
12	استخدام الاسلوب المناسب لادارة المخاطر لكل نوع من انواع التامين يساهم في تكوين المخصصات الفنية بشكل سليم	.892**	0.000
13	الخبرة الجيدة لمدير المخاطر تساعد في تقدير الدقيق للمخصصات الفنية	.911**	0.000
14	عدم اهتمام ادارة المخاطر بالمخصصات الفنية يؤثر سلبا على اداء الشركة	.918**	0.000
15	كفاءة وفعالية مظومة ادارة المخاطر تساعد على التقدير السليم للمخصصات الفنية	.912**	0.000
16	عدم اتباع اساليب وسياسات ادارة المخاطر يؤثر سلبا على المخصصات الفنية	.892**	0.000
17	عدم كفاءة العاملين على ادارة المخاطر يؤثر سلبا على المخصصات الفنية للشركة	.844**	0.000
18	تحديد قيم المخصصات الفنية بطريقة صحيحة يؤدي الى استقرار الشركة	.899**	0.000
19	تكوين المخصصات الفنية بصورة جيدة وفعالة يساهم في دفع تعويضات حملة الوثائق	.893**	0.000
20	التقدير الغير دقيق للمخصصات الفنية يؤثر سلبا على المركز المالي للشركة واستمراريتها في سوق التامين	.901**	0.000
21	إعادة التامين احدى الاليات ومتطلبات ادارة المخاطر التي تمارسها شركات التامين	.899**	0.000
22	توفر إعادة التامين حماية للشركة في حالة الاخطار شديدة الحدة	.842**	0.000
23	تعمل اعادة التامين على تقليل أثر معدلات الخسارة العالية بشركات التامين المباشرة	.864**	0.000
24	الاسناد الاختياري لأخطار اعادة التامين يمكن الشركة من تنويع التغطيات التامينية	.896**	0.000

25	اتفاقيات اعادة التامين المدروسة تمكن من توسيع المظلة التامينية لعملاء شركات التامين ومن ثم اكتساب عملاء جدد	.842**	0.000
26	الترتيب الجيد لاتفاقيات اعادة التامين يعمل على ايجاد نوع من استقرار النتائج	.903**	0.000
27	يساعد معيدو التامين شركات التامين المباشر في نقل الخبرات الفنية النادرة في مجال ادارة المخاطر	.908**	0.000
28	توفر إعادة التامين طاقة استعابية للمحفظة التامينية لشركات التامين	.897**	0.000
29	يساعد معيدي التامين في تدريب الكوادر الفنية بشركات التامين في مسح وادارة الخطر	.892**	0.000
30	الزام شركات التامين المباشر بإعادة جزء من عملياتها يسهل عملية ادارة المخاطر	.894**	0.000
31	اعتماد مسوي الخسارة على البيانات الاحصائية التي يعدها مدير المخاطر تساعده في التحقق من صحة المطالبة	.979**	0.000
32	قبول الاخطار بصورة علمية وفقا لسياسات ادارة المخاطر يساعد على سهولة سداد المطالبات	.933**	0.000
33	عدم وجود ادارة المخاطر بشركة يؤدي الى صعوبة تسوية المطالبات	.932**	0.000
34	اعتماد مسوي الخسارة على البيانات التي يعدها مدير المخاطر يساعد في تسوية المطالبة بعد التأكد من صحتها	.914**	0.000
35	كفاءة وفعالية ادارة المخاطر تنعكس بصورة واضحة على وفاء الشركة بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق	.945**	0.000
36	القرارات السليمة لادارة المخاطر تساعد في تسديد المطالبات	.889**	0.000
37	تدريب وتأهيل القائمين على تسوية المطالبات يسهل من تسديد المطالبات	.912**	0.000
38	عدم تسديد المطالبات بعد التاكد من صحتها يضر بسمعة الشركة	.970**	0.000
39	دراسة المطالبة واجراء التحريات الضرورية والتاكد من أنها مغطاة بوثيقة التامين تسهل عملية تسديدها	.884**	0.000
40	خبرة مسوي الخسارة الجيدة تساهم بصورة مباشرة في معرفة صحة المطالبة من عدمها	.890**	0.000
41	قبول الاخطار بصورة علمية وفقا للبيانات التي يعدها مدير الأخطار يسهم في فاعلية الاكتتاب	.913**	0.000
42	فحص ومراجعة وثائق التامين بواسطة مدير المخاطر يسهم في إنجاح عملية الاكتتاب	.901**	0.000
43	كفاءة وخبرة القائمين على إدارة الأخطار تساعد في وضع سيايسات	.892**	0.000

	الاكتتابية ناجحة ومتسقة مع اهداف الشركة		
44	البيانات التي يعدها مدير المخاطر تساعد المكتتب على اتخاذ القرار	.879**	0.000
45	تطوير تقنيات إدارة المخاطر يساهم في نجاح عمليات الاكتتاب وتطوير محفظة مربحة	.859**	0.000
46	دراسة وتحليل بيانات الأخطار قبل الاكتتاب فيها تجنب الشركة مخاطر الاكتتاب	.892**	0.000
47	ضعف أساليب إدارة المخاطر له اضرار بعملية الاكتتاب	.914**	0.000
48	عدم كفاءة القائمين على إدارة المخاطر له تأثير سلبي على محفظة الاكتتاب	.917**	0.000
49	تدريب وتأهيل القائمين على إدارة المخاطر والاكتتاب يسهم في تحقيق الانصاف والعدالة بين المؤمن لهم	.902**	0.000
50	تقيد المكتتب بسياسات الشركة الاكتتابية يسهم في فاعلية عملية الاكتتاب وتكوين محفظة مربحة	.871**	0.000
51	اتجاه الشركة الى الاستثمار في قنوات جديدة يساهم في استقرار العوائد تقيم الشركة أداء المحفظة الاستثمارية من فترة لأخرى يساهم في نجاح السياسة الاستثمارية	.812**	0.000
52	التعرف على عوامل الخطر المالية والاكتوارية يساعد في رسم سياسات الاستثمار	.856**	0.000
53	استخدام الشركة النماذج الكمية تساعد في دراسة عوائد الاستثمارات المختلفة	.844**	0.000
54	تقيم الشركة أداء المحفظة الاستثمارية من فترة لأخرى يساهم في نجاح السياسة الاستثمارية	.905**	0.000
55	إنتقاء الأساليب والتقنيات إدارة المخاطر يساعد في إدارة تقلبات عوائد الاستثمار	.895**	0.000
56	التنويع في المحفظة الاستثمارية للشركة يساعد على تحمل تذبذبات السوق	.862**	0.000
57	كفاءة القائمين على إدارة المخاطر تساعد في وضع محفظة استثمارية متنوعة	.855**	0.000
58	اتباع الشركة سياسة التنويع في أدواتها الاستثمارية يساهم في مواجهة المخاطر الأخرى	.876**	0.000
59	تطوير منهجية القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر الاستثمارية يساعد في تطوير السياسة الاستثمارية	.892**	0.000
60	فعالية ادارة المخاطر تضمن سياسات أو خطط استثمارية واضحة	.852**	0.000

المصدر: مخرجات SPSS

من الجدول رقم 11 نلاحظ أن قيم (ر) لجميع الفقرات التي تقيس مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التأمين أقل من قيمة ثبات المجال الذي تنتمي إليه حسب الجدول رقم (10) ومنه يمكن إثبات صدق فقرات أداة البحث وثباتها.

المبحث الثالث: دراسة وتحليل البيانات، عرض النتائج.

نستعرض في هذا الإطار نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها وفقا للأهداف والأسئلة والفرضيات الموضحة سابقا، بداية بدراسة خصائص العينة محل الدراسة، في القسم الأول من الإستبيان ثم يتم تحليل إجابات مفردات العينة على الفقرات الواردة في القسم الثاني من الإستبيان وفي الجزء الأخير نقوم باختبار فرضيات البحث الموضوعة والخروج بنتائج وتقديم إقتراحات على ضوء ذلك.

المطلب الأول: دراسة خصائص العينة.

أولا: البيانات الشخصية لموظفي الشركات

تضمن إستبيان البحث في القسم الأول مجموعة من المتغيرات هي: الجنس، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي .

01- الجنس: يوضح الجدول التالي توزيع مفردات العينة حسب متغير الجنس .

الجدول رقم (12): توزيع مفردات العينة حسب الجنس .

الجنس	شركات التأمين	
	التكرارات	النسبة %
ذكر	137	%75.28
أنثى	45	%24.72
المجموع	182	%100

المصدر: مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن أغلبية مفردات العينة هم ذكور يمثلون نسبة (75.28%) في شركات التأمين في حين أن نسبة (24.72%) فقط من مفردات العينة إناث.

02- المستوى التعليمي: يوضح الجدول التالي توزيع مفردات العينة حسب متغير المستوى التعليمي.

الجدول رقم (13) : توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	شركات التأمين	
	التكرارات	النسبة %
أقل من جامعي	5	%2.74
جامعي	160	%87.91
جامعي ما بعد التدرج	17	%9.34
المجموع	182	%100

المصدر: مخرجات SPSS

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (13) أن أغلبية مفردات العينة لشركات التأمين يملكون مستوى جامعي بنسبة (87.91%) ومستوى جامعي ما بعد التدرج بنسبة (9.27%)، ويرجع ارتفاع نسبة المستوى الجامعي إلى السياسة المتبعة في تحسين وتطوير الأداء من خلال توظيف موظفين ذو كفاءة علمية .

03- المسمى الوظيفي: يوضح الجدول التالي توزيع مفردات العينة الإحصائية حسب المسمى الوظيفي.

الجدول رقم (14): توزيع مفردات العينة حسب المسمى الوظيفي

	شركة التأمين SAA	
المسمى الوظيفي	التكرارات	النسبة %
مسؤول	33	%18.13
موظف	149	%81.86
المجموع	182	%100

المصدر: مخرجات SPSS

يلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن أغلبية مفردات العينة هم موظفون عاديون بنسبة (81.86%)، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى طبيعة الهرم الوظيفي التنظيمي المتعارف عليه.

المطلب الثاني: تحليل بيانات مقياس الدراسة.

أولا: تحليل البيانات المتعلقة بالمؤشرات التي تقيس مدى مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين

الجدول رقم (15): يمثل الأعداد، المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لدرجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء للشركات من حيث المؤشرات الستة (التسعير، المخصصات الفنية، إعادة التأمين، تسوية المطالبات، الإكتتاب، الإستثمار).

المؤشر	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
مؤشر التسعير	182	3.78	1.01	مرتفعة
مؤشر المخصصات الفنية	182	4.05	1.06	مرتفعة
مؤشر إعادة التأمين	182	3.67	0.99	مرتفعة
مؤشر تسوية المطالبات	182	3.81	1.01	مرتفعة
مؤشر الاكتتاب	182	3.88	1.05	مرتفعة
مؤشر الإستثمار	182	3.85	1.03	مرتفعة
الدرجة الكليـــة	182	3.84	1.15	مرتفعة

المصدر: مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن درجات تقدير العينة بالنسبة للشركات كانت مرتفعة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين وذلك من حيث المؤشرات الستة.

نستنتج أن مؤشر المخصصات الفنية قد حظي أعلى درجات التقدير وأنهم مقتنعين بأن إدارة مخاطر المخصصات الفنية لها دور فعال في تحقيق الأداء المطلوب ويفوق ذلك تقديرهم وقناعتهم ببقية المؤشرات الأخرى، حيث كان ترتيب المؤشرات من وجهة نظر عينة الدراسة على الترتيب (الاكتتاب، الاستثمار، تسوية المطالبات، التسعير، إعادة التأمين).

ثانيا: تحليل الفقرات التي يرى أفراد العينة أنها تحقق الأداء لشركات التأمين

01- فيما يتعلق بمؤشر التسعير:

الجدول رقم (16): الأعداد، المتوسطة الحسابية، الإنحرافات المعيارية، لدرجات تقدير أفراد العينة حول أبرز الفقرات التي تحقق الأداء للشركات وذلك فيما يتعلق بمؤشر التسعير مرتبة حسب الأهمية .

الفقـرات	التوزيع	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
البيانات والمعطيات التي يجمعها مسؤولي إدارة المخاطر تساهم في تسعير الخدمة التأمينية التنافسية	التكرار	40	102	30	8	2	3.93	1.13	مرتفعة	03
	النسبة	21.97	56.04	16.48	8.79	1.09				
خبرة مدير المخاطرة الجيدة تسهم في وضع اسعار مناسبة	التكرار	34	82	27	20	16	3.48	1.02	مرتفعة	09
	النسبة	18.68	45.05	14.83	10.98	8.79				
انتقاء الاخطار بصورة فعالة يسهم في وضع اسعار تتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر	التكرار	38	52	50	22	20	3.36	0.95	متوسطة	10
	النسبة	20.87	28.57	27.47	12.08	10.98				
القياس الدقيق للاخطار يساعد في وضع اسعار تحقق العدالة بين المؤمن لهم	التكرار	63	53	46	18	2	3.86	0.98	مرتفعة	05
	النسبة	34.61	29.12	25.27	9.89	1.09				
القياس الدقيق للاسعار يساعد في وضع أسعار تغطي تكلفة الخطر وتحقق هامش الربح	التكرار	45	74	50	6	7	3.79	1.01	مرتفعة	06
	النسبة	24.72	40.65	27.47	3.29	3.84				

وجود سجل بيانات عن المؤمن لهم بشركة التامين يساعد الاكتواري في اتخاذ الطريقة المناسبة في تسعير الاخطار	التكرار	66	64	30	14	8	3.91	1.17	مرتفعة	04
	النسبة	36.26	35.16	16.48	7.69	4.39				
كفاءة منظومة ادارة المخاطر تسهم في وضع اسعار معقولة	التكرار	77	67	30	7	1	4.16	1.22	مرتفعة	01
	النسبة	42.30	36.81	16.48	3.84	0.54				
التدريب الجيد لمدراء المخاطر يمكنهم من انتقاء الاخطار	التكرار	41	67	45	18	11	3.59	0.99	مرتفعة	08
	النسبة	22.52	36.81	24.72	9.89	6.04				
اختيار الطريقة المناسبة لادارة الخطر تسهل في عملية وضع الاسعار	التكرار	78	60	40	3	1	4.15	1.15	مرتفعة	02
	النسبة	42.85	32.96	21.97	1.64	0.54				
عدم كفاءة القائمين على ادارة المخاطر له أضرار على عملية التسعير	التكرار	55	58	32	20	17	3.62	1.03	مرتفعة	07
	النسبة	30.21	31.86	17.58	10.98	9.34				
الدرجة الكلية							3.78	1.01	مرتفعة	

المصدر: مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (16) مايلي:

1- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن البيانات والمعطيات التي يجمعها مسؤولي إدارة المخاطر تساهم في تسعير الخدمة التأمينية التنافسية حيث بلغت نسبتهم (78.01%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (9.88%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.48%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.93) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.13)، وهذا يدل على أن هناك علاقة بين نجاح عملية التسعير والبيانات التي يعدها مدير المخاطر.

2- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن خبرة مدير المخاطر تسهم في وضع أسعار مناسبة حيث بلغت نسبتهم (63.73%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (19.77%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.83%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.48) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.02)، وهذا يدل على تأثير خبرة مدير المخاطر

على أسعار التأمين من خلال معرفته بالمخاطر وإدارتها وتقييمه المستمر للمخاطر التي تواجهها شركات التأمين .

3- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن انتقاء الأخطار بصورة فعالة يسهم في وضع أسعار تتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر حيث بلغت نسبتهم (49.44%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (23.06%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (27.47%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.36) والإنحراف المعياري بلغت قيمته (0.95)، وهذا يعني أن انتقاء الأخطار بطرق مدروسة وفعالة يسهل مهمة الاكتواري في تحديد الأسعار التي تتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر.

4- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن القياس الدقيق للأخطار يساعد في وضع الأسعار تحقق العدالة حيث بلغت نسبتهم (63.73%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (10.98%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (25.27%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.86) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.98)، وأتضح من ذلك أن نسبة كبيرة من المبحوثين يوافقون على قياس الخطر كميا وقياس العوامل المساعدة له وتوفير بيانات دقيقة عن الخطر يستطيع الإكتواري على ضوئها وضع أسعار مناسبة تحقق العدالة بين المؤمن لهم .

5- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن القياس الدقيق للأخطار يساعد في وضع أسعار تغطي تكلفة الخطر وتحقيق هامش ربح حيث بلغت نسبتهم (65.37%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (7.13%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (27.47%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.79) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.01)، وأتضح من ذلك أن القياس الدقيق للأخطار وتوفير بيانات عن تلك الأخطار يسهم في اختيار لبطريقة المناسبة للتسعير مما يجعله يغطي تكلفة الخطر ويحقق هامش الربح .

6- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن وجود سجل بيانات عن المؤمن لهم بشركة التأمين يساعد الاكتواري في اتخاذ الطريقة المناسبة في تسعير الأخطار حيث بلغت نسبتهم (71.72%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (12.08%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.48%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.91) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.17)، وأتضح من ذلك أن وجود سجل بيانات واحصائيات عن المؤمن لهم وعن الأخطار له دور كبير في اختيار الطريقة المناسبة في تسعير الأخطار وذلك حسب بيانات أو صفات الخطر أو حسب خصائص الشئ موضوع التأمين.

7- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن كفاءة منظومة إدارة المخاطر تسهم في وضع أسعار معقولة حيث بلغت نسبتهم (79.11%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (9.88%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.48%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.93) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.13)، ويمكن تبرير ذلك من خلال البيانات والاحصائيات التي توفرها تلك الإدارة والتي على ضوئها يتم تحديد الأسعار.

8- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن التدريب الجيد لمدراء المخاطر يمكنهم من انتقاء الأخطار حيث بلغت نسبتهم (78.01%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (4.38%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.48%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.16) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.99)، وذلك من خلال تدريبهم وتأهيلهم وصقل خبراتهم على كيفية إدارة المخاطر وعلى جمع المعلومات عن الأخطار في فترات زمنية مع دراسة تلك المعلومات وتحليلها وتحليل العوامل المساعدة ومن ثم يمكنهم القيام بانتقاء الأخطار بكفاءة عالية.

9- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن إختيار الطريقة المناسبة لإدارة المخاطر تسهل عملية وضع الأسعار حيث بلغت نسبتهم (75.81%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (2.18%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.97%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.15) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.15)، ويبرر ذلك أن الطريقة أو الأسلوب الذي يجب أستخدامه لإدارة المخاطر هو التي تقل فيه تكاليف الإستخدام وبذلك فإنه يسهل عملية وضع الأسعار التي تتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر مع تحقيق هامش الربح .

10- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن عدم كفاءة القائمين على إدارة المخاطر له أضرار على عملية التسعير حيث بلغت نسبتهم (62.07%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (20.32%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.58%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.62) والإنحراف المعياري بلغت قيمته (1.03)، ويمكن القول أن إدارة المخاطر هي المسؤولة عن كشف الأخطار وقياسها ومعرفة مسبباتها وتقييمها لذلك فشل القائمين على هذه الادارة على القيام بمهامهم بالشكل المطلوب له أضرار على عمليات التأمين كافة وعملية التسعير على وجه خاص .

كما يتبين من الجدول رقم (16) أن مؤشر التسعير لإدارة المخاطر يحقق تفعيل الأداء لشركات التأمين وعلى الدرجة الكلية مرتفعة بمتوسط حسابي (3.78)، وأبرز الممارسات التي تحقق الاداء للشركات فيما يتعلق بمؤشر التسعير كفاءة منظومة إدارة المخاطر تسهم في وضع أسعار معقولة، في

حين كانت أقل الممارسات فيما يتعلق بمؤشر التسعير انتقاء الأخطار بصورة فعالة يسهم في وضع أسعار تتناسب مع درجة وإحتمال تحقق الخطر

من هنا يمكن القول أنه هناك اختلاف في تحديد أبرز الفقرات التي تحقق الأداء في شركات التامين ونفسر ذلك باختلاف أفكارهم وسياسة الشركات المتبعة في تفعيل الأداء من خلال تسعير منتجاتها التأمينية.

02- فيما يتعلق بمؤشر المخصصات الفنية .

الجدول رقم (17): الأعداد، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لدرجات تقدير أفراد العينة حول أبرز الفقرات التي تحقق أداء للشركات وذلك فيما يتعلق بمؤشر المخصصات الفنية مرتبة حسب الأهمية

الفقـرات	التوزيع	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
سياسات ادارة المخاطر ترتبط بصورة وثيقة بتكوين المخصصات الفنية	التكرار	60	61	40	11	10	3.82	0.97	مرتفعة	08
	النسبة	32.96	33.51	21.97	6.04	5.49				
استخدام الاسلوب المناسب لادارة المخاطر لكل نوع من انواع التامين يساهم في تكوين المخصصات الفنية بشكل سليم	التكرار	58	52	35	19	18	3.62	0.92	مرتفعة	09
	النسبة	31.18	28.57	19.23	10.43	9.89				
الخبرة الجيدة لمدير المخاطر تساعد في تقدير الدقيق للمخصصات الفنية	التكرار	47	51	55	18	11	3.57	0.95	مرتفعة	10
	النسبة	25.82	28.02	30.21	9.89	6.04				
عدم اهتمام ادارة المخاطر بالمخصصات الفنية يؤثر سلبا على اداء الشركة	التكرار	75	80	20	5	2	4.21	1.13	مرتفعة	05
	النسبة	41.20	43.95	10.98	2.74	1.09				
كفاءة وفعالية مظومة ادارة المخاطر تساعد على التقدير السليم للمخصصات الفنية	التكرار	82	85	9	4	2.	4.32	1.14	مرتفعة	02
	النسبة	45.05	46.70	4.94	2.19	1.09				

عدم اتباع اساليب وسياسات ادارة المخاطر يؤثر سلبا على المخصصات الفنية	التكرار	77	74	17	10	4	4.15	1.03	مرتفعة	06
	النسبة	42.30	40.65	6.34	5.49	2.19				
عدم كفاءة العاملين على ادارة المخاطر يؤثر سلبا على المخصصات الفنية للشركة	التكرار	56	77	25	13	11	3.84	1.01	مرتفعة	07
	النسبة	30.76	42.30	13.73	7.14	6.04				
تحديد قيم المخصصات الفنية بطريقة صحيحة يؤدي الى استقرار الشركة	التكرار	77	79	15	8	3	4.56	1.09	مرتفعة	01
	النسبة	42.30	43.40	8.24	4.39	1.64				
تكوين المخصصات الفنية بصورة جيدة وفعالة يساهم في دفع تعويضات حملة الوثائق	التكرار	80	75	20	5	2	4.24	1.02	مرتفعة	03
	النسبة	43.95	41.20	10.98	2.74	1.09				
التقدير الغير دقيق للمخصصات الفنية يؤثر سلبا على المركز المالي للشركة واستمراريتها في سوق التامين	التكرار	71	86	22	3	0	4.23	1.06	مرتفعة	04
	النسبة	39.01	47.25	12.08	1.64	0				
الدرجة الكلية							4.05	1.06	مرتفعة	

المصدر: مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (17) مايلي:

1- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن سياسات إدارة المخاطر ترتبط بصورة وثيقة بتكوين المخصصات الفنية حيث بلغت نسبتهم (66.47%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (11.53%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.97%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.82) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.97)، ويمكن أن نقول أن المخصصات الفنية الهدف منها هو مواجهة الإلتزامات المستقبلية فإن إدارة المخاطر هدفها هو دفع الالتزامات القانونية، لهذا فإن سياسة إدارة المخاطر لها دور كبير في تكوين المخصصات الفنية التي تكفي لدفع الالتزامات القانونية .

2- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن إستخدام الأسلوب المناسب لإدارة المخاطر لكل نوع من أنواع التأمين يساهم في تكوين المخصصات الفنية بشكل سليم حيث بلغت نسبتهم (59.75%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (20.32%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم

(19.23%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.62) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.95)، ويمكن تبرير ذلك بأن نسبة كبيرة من المبحوثين يوافقون على أن لإدارة المخاطر دور كبير في تكوين المخصصات الفنية بشكل سليم، وذلك من خلال توفير البيانات الازمة لاستقطاع تلك المخصصات بصورة دقيقة تضمن دفع حقوق حملة الوثائق عندما يحين وقتها مستقبلا.

3- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون أن الخبرة الجيدة لمدير المخاطر تساعد في التقدير الدقيق للمخصصات الفنية حيث بلغت نسبتهم (53.84%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (15.93%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (30.21%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.57) والانحراف المعياري بل قيمته (0.95)، وهذا يدل على تأثير خبرة مدير المخاطر على تكوين مخصصات فنية من خلال معرفته بإدارة هذا النشاط .

4- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن عدم اهتمام ادارة المخاطر بالمخصصات الفنية يؤثر سلبا على أداء الشركة حيث بلغت نسبتهم (85.15%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (3.83%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.98%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.21) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.13)، ويمكن تبرير ذلك بأن عدم الاهتمام بالمخصصات الفنية يؤثر سلبا على حجمها وبالتالي يؤثر على حقوق حملة الوثائق وعدم الوفاء بها مستقبلا، وهذا بدوره يؤثر سلبا على أداء الشركة في سوق التأمين ويضعف ثقة العملاء فيها.

5- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن كفاءة وفعالية منظومة إدارة المخاطر تساعد على التقدير السليم للمخصصات الفنية حيث بلغت نسبتهم (92.84%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (3.28%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.94%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.32) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.14)، ويمكن تبرير ذلك بأن من ضمن أهداف إدارة المخاطر الوفاء بالالتزامات القانونية للشركة ولهذا فإن كفاءتها وفعاليتها تؤثر بشكل إيجابي على كفاة عمليات الشركة وبشكل خاص المخصصات الفنية لأن التقدير السليم للمخصصات الفنية يحقق هدف إدارة المخاطر ودفع تلك الالتزامات .

6- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن عدم اتباع أساليب وسياسة ادارة المخاطر يؤثر سلبا على المخصصات الفنية حيث بلغت نسبتهم (82.95%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (7.68%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.34%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.15) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.03)، ويتضح من ذلك أن إدارة المخاطر لها دور كبير في تكوين المخصصات الفنية بشكل سليم حيث ذلك يضمن دفع حقوق حملة الوثائق .

7- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن عدم كفاءة العاملين على إدارة المخاطر يؤثر سلبا على المخصصات الفنية للشركة حيث بلغت نسبتهم (73.06%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (13.08%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.73%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.84) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.01)، وهذا يدل على مدى أهمية إدارة المخاطر بشركة التامين حيث عدم كفاءتها يضر بعملياتها الشركة الفنية.

8- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تحديد قيم المخصصات الفنية بطريقة صحيحة يؤدي الى استقرار الشركة حيث بلغت نسبتهم (85.7%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (6.03%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.24%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.56) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.09)، ويمكن تبرير بأن تكوين المخصصات بصورة فعالة يقي الشركة مخاطر العسر المالي ويضمن استمرارية نموها.

9- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تكوين المخصصات الفنية بصورة جيدة وفعالة يساهم في دفع تعويضات حملة الوثائق حيث بلغت نسبتهم (85.15%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (3.83%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.98%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.24) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.02)، ويبرر ذلك بأن المخصصات الفنية تعتبر الضمان الحقيقي للمؤمن لهم لدفع تعويضاتهم في حالة حدوث الخطر ولذلك فإن تكوينها بطريقة سليمة وفعالة يضمن لهم حقوقهم وكذلك يضمن استمرارية الشركة في سوق التأمين .

10- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن التغيير الغير دقيق للمخصصات الفنية يؤثر سلبا على المركز المالي للشركة واستمراريتها في سوق التأمين حيث بلغت نسبتهم (86.26%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.64%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.08%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.23) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.06)، ويتضح من ذلك التكوين الغير دقيق للمخصصات الفنية يؤر سلبا على الملاءة المالية للشركة ويمكن أن يؤدي ذلك الى العسر المالي وخروجها من سوق التامين .

كما يتبين من الجدول رقم (17) أن مؤشر المخصصات الفنية يحقق تفعيل الأداء لشركات التأمين وعلى الدرجة الكلية مرتفعة بمتوسط حسابي (4.05)، وأبرز الممارسات التي تحقق الأداء للشركات فيما يتعلق بمؤشر المخصصات الفنية تكوين المخصصات الفنية بصورة جيدة وفعالة يساهم في نمو الشركة واستقرارها، في حين كانت أقل الممارسات فيما يتعلق بمؤشر المخصصات الفنية الخبرة الجيدة لمدير المخاطر تساعد في تقدير الدقيق للمخصصات الفنية.

03- فيما يتعلق بمؤشر إعادة التأمين:

الجدول رقم (18): الأعداد، المتوسطة الحسابية، الانحرافات المعيارية، لدرجات تقدير أفراد العينة حول أبرز الفقرات التي تحقق الأداء للشركات وذلك فيما يتعلق بمؤشر إعادة التأمين.

الفقـرات	التوزيع	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
إعادة التامين احدى الاليات ومتطلبات ادارة المخاطر التي تمارسها شركات التامين	التكرار	52	59	36	20	15	3.81	0.99	مرتفعة	03
	النسبة	28.57	32.41	19.78	10.98	8.24				
توفر اعادة التامين حماية للشركة في حالة الاخطار شديدة الحدة	التكرار	44	63	42	18	15	3.56	0.87	مرتفعة	08
	النسبة	24.17	34.61	23.07	9.89	8.24				
تعمل اعادة التامين على تقليل أثر معدلات الخسارة العالية بشركات التامين المباشرة	التكرار	54	56	31	22	19	3.57	0.88	مرتفعة	07
	النسبة	29.67	30.76	17.03	12.08	10.43				
الاسناد الاختياري لأخطار اعادة التامين يمكن الشركة من تنويع التغطيات التامينية	التكرار	46	52	42	22	20	3.45	0.87	متوسطة	09
	النسبة	24.27	28.57	23.07	12.08	10.98				
اتفاقيات إعادة التامين المدروسة تمكن من توسيع المظلة التأمينية لعملاء شركات التامين ومن ثم اكتساب عملاء جدد	التكرار	66	52	44	18	2	3.89	1.03	مرتفعة	02
	النسبة	36.26	28.57	24.17	9.89	1.09				
الترتيب الجيد لاتفاقيات اعادة التامين يعمل على ايجاد نوع من استقرار النتائج	التكرار	53	56	44	20	9	3.68	0.91	مرتفعة	06
	النسبة	29.12	30.76	24.17	10.98	4.94				
يساعد معيدو التامين شركات التامين المباشر في نقل الخبرات الفنية النادرة في مجال ادارة المخاطر	التكرار	63	47	43	19	10	3.73	0.95	مرتفعة	05
	النسبة	34.	24.	23.	10.	7.14				

		61	17	62	43					
توفر اعادة التامين طاقة استعابية للمحفظة التامينية لشركات التامين	التكرار	64	62	36	16	4	3.91	1.12	مرتفعة	01
	النسبة	35.16	34.06	19.78	8.79	2.19				
يساعد معيدي التامين في تدريب الكوادر الفنية بشركات التامين في مسح وادارة الخطر	التكرار	56	61	42	16	7	3.78	1.01	مرتفعة	04
	النسبة	30.76	33.51	23.07	8.79	3.84				
الزام شركات التامين المباشر بإعادة جزء من عملياتها يسهل عملية ادارة المخاطر	التكرار	44	48	40	30	20	3.36	0.87	متوسطة	10
	النسبة	24.17	26.37	21.97	16.48	10.98				
الدرجة الكلية							3.67	0.99	مرتفعة	

المصدر: مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (18) مايلي:

1- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن إعادة التامين إحدى الآليات ومتطلبات إدارة المخاطر التي تمارسها شركات التامين حيث بلغت نسبتهم (60.9%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (19.22%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.78%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.81) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.99)، وهذا يدل على عملية إعادة التأمين ألية فعالة في تشتيت وتوزيع أخطار شركات التأمين وهي بمثابة دعامة تحفزها على الزيادة في طاقتها الاكتتابية خاصة وأنها عادة ما تعترضها أخطار تفوق قدرتها حيث لا يمكنها ضمان تغطيتها وتحمل تبعاتها لوحدها.

2- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن توفر إعادة التامين حماية للشركة في حالة الاخطار شديدة الحدة حيث بلغت نسبتهم (58.78%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (18.13%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.07%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.56) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.87)، وهذا يدل ضرورة إعادة التأمين لجميع الأخطار شديدة الحدة من أجل الحفاظ على الملاءة المالية للشركة في المستقبل وتفادي أخطار قد تؤدي بالشركة الى العسر المالي والإفلاس .

3- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن إعادة التامين تعمل على تقليل أثر معدلات الخسارة العالية بشركات التامين المباشرة حيث بلغت نسبتهم (60.43%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين

(22.51%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.03%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.57) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.88)، وهذا يعني أن إعادة التأمين تعمل على تقليل معدلات الخسارة بشركات التأمين المباشر وعلى زيادة الطاقة الاستعابية لديها كما تتوفر الحماية لها في حالة تراكم الخسائر الناتجة عن حادث واحد أو عدة حوادث متتابعة .

4- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن الإسناد الإختياري لأخطار إعادة التامين يمكن الشركة من تنويع التغطيات التأمينية حيث بلغت نسبتهم (52.84%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (23.06%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.07%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.45) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.87)، هذا يعني أن الإسناد الاختياري لأخطار إعادة التأمين يُعَدّ أداة استراتيجية هامة تساعد شركات التأمين في تحسين إدارة المخاطر، وزيادة القدرة على تقديم تغطيات متنوعة ومتميزة، وتعزيز مرونتها واستقرارها المالي. .

5- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن اتفاقيات اعادة التامين المدروسة تمكن من توسيع المظلة التأمينية لعملاء شركات التامين ومن ثم اكتساب عملاء جدد حيث بلغت نسبتهم (64.83%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (10.98%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (24.17%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.89) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.03)، هذا يعني اتفاقيات إعادة التأمين المدروسة تُعد أداة فعّالة تمكن شركات التأمين من توسيع المظلة التأمينية لعملائها. وتوفر خيارات تأمينية أوسع وأكثر مرونة، مما يعزز من رضا العملاء وثقتهم في الشركة.

6- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن الترتيب الجيد لاتفاقيات إعادة التامين يعمل على إيجاد نوع من استقرار النتائج حيث بلغت نسبتهم (59.88%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (15.92%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (24.17%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.68) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.91)، هذا يعني الترتيب الجيد لاتفاقيات إعادة التأمين يلعب دورًا حيويًا في تحقيق استقرار النتائج المالية لشركات التأمين، مما يمكنها من تقديم خدمات أفضل لعملائها وضمان استدامة الأعمال على المدى الطويل.

7- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن يساعد معيدو التامين شركات التامين المباشر في نقل الخبرات الفنية النادرة في مجال ادارة المخاطر حيث بلغت نسبتهم (58.78%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (17.53%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.62%)،

وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.73) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.95)، هذا يعني أنه يسهم معيدو التأمين بشكل كبير في تعزيز كفاءة وفعالية شركات التأمين المباشر من خلال نقل الخبرات الفنية النادرة وتوفير الدعم اللازم في مجالات متعددة. هذا التعاون يؤدي إلى تحسين إدارة المخاطر وتقديم خدمات تأمينية أفضل وأكثر موثوقية للعملاء.

8- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن توفر إعادة التامين طاقة استيعابية للمحفظة التأمينية لشركات التامين حيث بلغت نسبتهم (69.22%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (10.98%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت . (19.78%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.91) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.12)، هذا يعني أنه تلعب إعادة التأمين دوراً أساسياً في تعزيز الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين، مما يمكنها من توسيع محفظتها التأمينية وزيادة حجم أعمالها بشكل مستدام ومستقر.

9- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن يساعد معيدي التأمين في تدريب الكوادر الفنية بشركات التامين في مسح وادارة الخطر حيث بلغت نسبتهم (64.27%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (12.81%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.07%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.78) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.01)، هذا يعني يساعد معيدو التأمين في بناء قدرات الكوادر الفنية بشركات التأمين المباشر، مما يساهم في تحسين مسح وإدارة المخاطر بشكل فعال ومستدام.

10- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن الزام شركات التامين المباشر بإعادة جزء من عملياتها يسهل عملية ادارة المخاطر حيث بلغت نسبتهم (50.54%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (27.46%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.97%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.36) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.87).

ويمكن القول أن إلزام شركات التأمين المباشر بإعادة جزء من عملياتها إلى شركات إعادة التأمين يسهل عملية إدارة المخاطر بعدة طرق مهمة. هذا الإلزام يساهم في تحسين الاستقرار المالي لشركات التأمين المباشر ويمكنها من التعامل بفعالية مع المخاطر الكبيرة.، مما يساهم في تحقيق استقرار مالي أفضل وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

يتبين من الجدول رقم (18) أن مؤشر إعادة التامين يحقق الأداء لشركة التأمين وعلى الدرجة الكلية مرتفعة بمتوسط حسابي (3.67), وكانت أبرز الممارسات التي تحقق الأداء للشركات فيما يتعلق بمؤشر إعادة التامين توفر اعادة التامين طاقة استعابية للمحفظة التامينية لشركات التامين، في حين كانت

أقل الممارسات فيما يتعلق بمؤشر اعادة التامين هي الزام شركات التامين المباشر بإعادة جزء من عملياتها يسهل عملية ادارة المخاطر.

04- فيما يتعلق بمؤشر تسوية المطالبات:

الجدول رقم (19): الأعداد، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية لدرجات تقدير أفراد العينة من الموظفين حول أبرز الفقرات التي تحقق الأداء للشركات وذلك فيما يتعلق بمؤشر تسوية المطالبات مرتبة حسب الأهمية

الفقـرات	التوزيع	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
اعتماد مسوي الخسارة على البيانات الاحصائية التي يعدها مدير المخاطر تساعده في التحقق من صحة المطالبة	التكرار	49	55	40	22	16	3.54	0.91	مرتفعة	09
	النسبة	26.92	30.21	21.97	12.08	8.79				
قبول الاخطار بصورة علمية وفقا لسياسات ادارة المخاطر يساعد على سهولة سداد المطالبات	التكرار	66	59	33	16	8	3.87	0.95	مرتفعة	05
	النسبة	36.26	32.41	18.13	8.79	4.39				
عدم وجود ادارة المخاطر بشركة يؤدي الى صعوبة تسوية المطالبات	التكرار	68	69	29	11	5	4.01	1.15	مرتفعة	03
	النسبة	37.36	37.91	15.93	6.04	2.74				
اعتماد مسوي الخسارة على البيانات التي يعدها مدير المخاطر يساعد في تسوية المطالبة بعد التأكد من صحتها	التكرار	54	69	33	18	8	3.78	0.92	مرتفعة	06
	النسبة	29.67	37.91	18.13	9.89	4.39				
كفاءة وفعالية ادارة المخاطر تنعكس بصورة واضحة على وفاء الشركة بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق	التكرار	78	62	30	10	2	4.12	1.12	مرتفعة	01
	النسبة	42.85	34.06	16.48	5.49	1.09				
القرارات السليمة لادارة المخاطر تساعد في تسديد المطالبات	التكرار	71	63	38	8	2	4.06	1.05	مرتفعة	02
	النسبة	39.01	34.61	20.87	4.39	1.09				

تدريب وتأهيل القائمين على تسوية المطالبات يسهل من تسديد المطالبات	التكرار	45	51	43	33	10	3.48	0.85	متوسطة	10
	النسبة	24.72	28.02	23.62	18.13	5.49				
عدم تسديد المطالبات بعد التاكد من صحتها يضر بسمعة الشركة	التكرار	68	58	36	13	7	3.91	1.01	مرتفعة	04
	النسبة	37.36	31.86	19.78	7.14	3.84				
دراسة المطالبة واجراء التحريات الضرورية والتاكد من أنها مغطاة بوثيقة التامين تسهل عملية تسديدها	التكرار	56	54	41	18	13	3.67	0.95	مرتفعة	08
	النسبة	30.76	29.27	22.52	9.89	7.14				
خبرة مسوي الخسارة الجيدة تساهم بصورة مباشرة في معرفة صحة المطالبة من عدمها	التكرار	57	54	45	15	11	3.71	0.94	مرتفعة	07
	النسبة	31.31	29.67	24.72	8.24	6.04				
الدرجة الكلية							3.81	1.01	مرتفعة	

المصدر: مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (19) مايلي:

1- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن اعتماد مسوي الخسارة على البيانات والاحصائيات التي يعدها مدير المخاطر تساعده في التحقق من صحة المطالبة حيث بلغت نسبتهم (57.13%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (20.87%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.97%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.54) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.91)، ويتضح من ذلك أن البيانات والاحصائيات التي يعدها مدير المخاطر تساعد مسوي الخسارة في إجراء التحريات الضرورية والتي تفيد في معرفة فيما إذا كانت الخسارة مغطاة من عدمه وأيضا التأكد من صحة المطالبة.

2- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن قبول الأخطار بصورة علمية وفقا لسياسات إدارة المخاطر يساعد على سهولة سداد المطالبات حيث بلغت نسبتهم (68.67%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (13.18%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.13%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.87) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.95)، ويبرر ذلك على أهمية سياسة ادارة المخاطر ودورها المهم في تسهيل عمليات شركة التأمين

وذلك من خلال توفير البيانات والاجراءات التي من شأنها تقليل الأخطاء التي يقع فيها المسؤول عن تسوية الخسائر والتأكد من صحتها.

3- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن عدم وجود ادارة المخاطر بشركة التأمين يؤدي إلى صعوبة تسوية المطالبات حيث بلغت نسبتهم (75.27%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (8.78%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15.93%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.01) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.15)، ويمكن تبرير ذلك على دور إدارة المخاطر المهم في شركات التأمين .

4- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن اعتماد مسوى الخسارة على البيانات التي يعدها مدير المخاطر يساعد في سرعة تسوية المطالبة بعد التأكد من صحتها حيث بلغت نسبتهم (67.58%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (14.28%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.13%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.78) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.92)، ويتضح من ذلك أن اعتماد مسوي الخسارة على البيانات التي يعدها مدير المخاطر يساعده على دراسة المطالبة وإجراء التحريات الضرورية عنها بسهولة وذلك يساعد من سرعة تسويتها.

5- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن كفاءة وفعالية إدارة المخاطر تنعكس بصورة واضحة على وفاء الشركة بإلتزاماتها تجاه حملة حيث بلغت نسبتهم (76.91%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (6.58%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.48%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.12) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.12)، وهذا يشير على اهتمام إدارة المخاطر بترقية أداء الشركة والحفاظ على سمعتها في سوق التامين وذلك من خلال إنجاز الاجراءات التي من شأنها حماية الشركة من العسر المالي والوفاء بإلتزاماتها تجاه حملة الوثائق .

6- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن القرارات السليمة لإدارة المخاطر تساهم في سهولة تسديد المطالبات حيث بلغت نسبتهم (73.62%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (5.48%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20.87%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.06) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.05)، ويبرر ذلك على أن اتخاذ قرارات إدارة المخاطر بطرق مدروسة وعلمية يسهم بصورة واضحة على نجاح شركة التأمين في الحفاظ على ملائتها المالية وعدم تعرضها لخطر الإفلاس وبذلك فإنها تساعد تساعد على تسديد المطالبة.

7- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن عدم تسديد المطالبات بعد التأكد من صحتها يضر بسمعة الشركة حيث بلغت نسبتهم (52.74%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (23.62%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.62%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.48) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.85)، ويتضح من ذلك أن القيام بتدريب وتأهيل القائمين على تسوية مطالبات الشركة من خلال الدورات التدريبية وصقل خبراتهم العلمية والعملية يساعدهم على القيام بدورهم بكفاءة ودقة عالية وبالتالي يمكن ان يسهم ذلك في سرعة تسوية المطالبات وتسديدها.

8- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن عدم تسديد المطالبات بعد التاكد من صحتها يضر بسمعة الشركة حيث بلغت نسبتهم (69.22%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (10.98%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.78%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.91) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.01)، ويمكن تبرير ذلك أن عدم تسديد شركة التأمين المطالبة يضر بسمعة الشركة في سوق التامين ويمكن أن يؤدي ذلك الى خروجها من السوق، لأن وجود الشركة في سوق التأمين في ظل المنافسة الشديدة يتطلب أن تتوفر السمعة الحسنة ونيل ثقة جمهور المؤمن لهم .

9- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن دراسة المطالبة واجراء التحريات الضرورية والتأكد من أنها مغطاة بوثيقة التأمين يسهل عملية تسديدها حيث بلغت نسبتهم (60.03%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (17.03%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22.52%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.67) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.95)، ويمكن تبرير ذلك على أن تسديد المطالبة وإجراء التحريات الضرورية والتأكد من صحة المطالبة يساعد مسوي الخسارة في اتخاذه القرار.

10- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن خبرة مسوي الخسارة الجيدة تساهم بصورة مباشرة في معرفة صحة المطالبة من عدمها حيث بلغت نسبتهم (60.98%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (6.28%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (24.72%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.71) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.94)، وذلك من خلال معرفته المتخصصة بتسوية المطالبات وإمتلاكه المهارات الفنية والمعرفية الجيدة والتي تسهم في سرعة ودقة القرارات التي يتخذها.

كما يتبين من الجدول رقم (19) أن مؤشر تسوية المطالبات يحقق تفعيل الأداء لشركات التأمين وعلى الدرجة الكلية مرتفعة بمتوسط حسابي (3.81)، وأبرز الممارسات التي تحقق الاداء للشركات

فيما يتعلق بمؤشر تسوية المطالبات كفاءة وفعالية ادارة المخاطر تنعكس بصورة واضحة على وفاء الشركة بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق، في حين كانت أقل الممارسات فيما يتعلق بمؤشر تسوية المطالبات تدريب وتأهيل القائمين على تسوية المطالبات يسهل من تسديد المطالبات .

05- فيما يتعلق بمؤشر الاكتتاب:

الجدول رقم (20): الأعداد، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية لدرجات تقدير أفراد العينة من الموظفين حول أبرز الفقرات التي تحقق الأداء للشركات وذلك فيما يتعلق بمؤشر الإكتتاب مرتبة حسب الأهمية.

الفقـرات	التوزيع	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
قبول الاخطار بصورة علمية وفقا للبيانات التي يعدها مدير الأخطار يسهم في فاعلية الاكتتاب	التكرار	70	60	40	8	4	4.01	1.03	مرتفعة	03
	النسبة	38.46	32.96	21.97	4.39	2.19				
فحص ومراجعة وثائق التامين بواسطة مدير المخاطر يسهم في إنجاح عملية الاكتتاب	التكرار	65	64	35	10	8	3.92	1.01	مرتفعة	04
	النسبة	35.71	35.16	19.23	5.49	4.39				
كفاءة وخبرة القائمين على إدارة الأخطار تساعد في وضع سيايسات الاكتتابية ناجحة ومتسقة مع اهداف الشركة	التكرار	66	44	40	20	12	3.72	0.93	مرتفعة	9
	النسبة	36.26	24.17	21.97	10.98	6.59				
البيانات التي يعدها مدير المخاطر تساعد المكتتب على اتخاذ القرار	التكرار	55	72	30	13	12	3.79	0.91	مرتفعة	8
	النسبة	30.21	39.56	16.48	7.14	6.59				
تطوير تقنيات إدارة المخاطر يساهم في نجاح عمليات الاكتتاب وتطوير محفظة مربحة	التكرار	72	66	30	10	4	4.05	0.99	مرتفعة	02
	النسبة	39.56	36.26	16.48	5.49	2.19				
دراسة وتحليل بيانات الأخطار قبل الاكتتاب فيها تجنب الشركة مخاطر الاكتتاب	التكرار	63	64	31	18	6	3.87	0.95	مرتفعة	5
	النسبة	34.	35.	17.	9.8	3.29				

		61	16	03	9				
ضعف أساليب إدارة المخاطر له اضرار بعملية الاكتتاب	التكرار	68	74	32	4	4.08	1.05	مرتفعة	01
	النسبة	37.36	40.65	17.58	2.19	2.19			
عدم كفاءة القائمين على إدارة المخاطر له تأثير سلبي على محفظة الاكتتاب	التكرار	58	62	40	12	3.80	1.09	مرتفعة	7
	النسبة	31.86	34.06	21.97	6.59	5.49			
تدريب وتأهيل القائمين على إدارة المخاطر والاكتتاب يسهم في تحقيق الانصاف والعدالة بين المؤمن لهم	التكرار	61	66	35	9	3.86	0.98	مرتفعة	6
	النسبة	33.51	36.26	19.23	4.94	6.04			
تقيد المكتتب بسياسات الشركة الاكتتابية يسهم في فاعلية عملية الاكتتاب وتكوين محفظة مربحة	التكرار	52	63	38	19	3.70	0.89	مرتفعة	10
	النسبة	28.57	34.61	20.87	10.43	5.49			
الدرجة الكلية						3.88	1.05	مرتفعة	

المصدر: مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (20) مايلي:

1- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن قبول الأخطار بصورة علمية وفقا للبيانات التي يعدها مدير الأخطار يسهم في فاعلية الاكتتاب حيث بلغت نسبتهم (71.42%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (6.58%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.97%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.01) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.03)، ويمكن أن نقول أن نتائج أعمال الشركة تتوقف على نجاح وفعالية الاكتتاب وبالتالي قبول الأخطار تسبقها دراسة وفحص شامل للأخطار المراد الاكتتاب فيها يتسنى للمكتتب إختيار الطلبات التي تكون ملائمة للتغطية.

2- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن على أن فحص ومراجعة وثائق التأمين بواسطة مدير المخاطر يساعد في نجاح عملية الاكتتاب حيث بلغت نسبتهم (70.87%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (9.88%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.23%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.92) والانحراف المعياري بلغت قيمته

(1.01)، ويبرر ذلك بأن فحص الوثائق ودراسة بياناتها والتأكد من صحة تلك البيانات يساعد المكتتب في اتخاذ القرار السليم .

3- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن كفاءة وخبرة القائمين على إدارة الأخطار تساعد في وضع سياسة اكتتابية ناجحة ومتسقة مع أهداف الشركة حيث بلغت نسبتهم (60.43%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (17.57%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.97%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.72) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.93)، ويبرر ذلك بأن السياسات الاكتتابية تحدد من قبل الإدارة العليا للشركة بالتشاور مع الموظفين.

4- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن على أن البيانات التي يعدها مدير المخاطر تساعد المكتتب في اتخاذ القرار حيث بلغت نسبتهم (69.77%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (13.73%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.48%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.79) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.91)، وهذا يدل على مدى أهمية تلك البيانات التي يعدها مدير المخاطر والتي على ضوئها يستطيع المكتتب ان يتخذ قرار عملية الاكتتاب .

5- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تطوير تقنيات إدارة المخاطر يساهم في نجاح عمليات الاكتتاب وتطوير محفظة مربحة حيث بلغت نسبتهم (75.82%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (7.68%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.48%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.05) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.99)، واتضح من ذلك بأن معظم أفراد الدراسة يوافقون على العبارة وذلك يرجع الى أهمية ادارة المخاطر ودورها الهام في شركة التأمين وجميع عملياتها بما في ذلك عملية الاكتتاب .

6- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تحليل بيانات الاخطار قبل الاكتتاب فيها يجنب شركة التأمين مخاطر الاكتتاب حيث بلغت نسبتهم (69.77%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (13.18%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.03%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.87) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.95)، ويمكن أن نقول أن تحليل بيانات الخطر وفحصها ودراستها يسهل من عملية الاكتتاب وبالتالي فإن المكتتب وعلى ضوء تلك البيانات يرفض بعض الأخطار ويقبل البعض الأخر وفقا لسياسات الاكتتاب وذلك للحصول على محفظة مربحة .

7- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن ضعف أساليب إدارة المخاطر له أضرار بعملية الاكتتاب حيث بلغت نسبتهم (78.01%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (4.38%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.58%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.08) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.05)، ويبرر ذلك بأن ضعف أساليب ادارة المخاطر له أضرار على عمليات الشركة ككل وليست على عملية الاكتتاب وحدها .

8- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن عدم كفاءة القائمين على ادارة المخاطر له تأثير سلبي على محفظة الاكتتاب حيث بلغت نسبتهم (65.92%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (12.08%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.97%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.80) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.09)، ويتضح من ذلك بأن معظم أفراد الدراسة يوافقون على عدم كفاءة القائمين على ادارة المخاطر له تأثير سلبي على محفظة الاكتتاب وذلك يرجع لأهمية ادارة المخاطر في شركة التأمين ودورها الهام في نجاح عمليات الشركة .

9- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على تدريب وتأهيل القائمين على ادارة المخاطر والاكتتاب يسهم في تحقيق الانصاف والعدالة بين المؤمن لهم حيث بلغت نسبتهم (69.77%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (10.98%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.23%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.86) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.98). ويشير ذلك إلى ضرورة إستمرار شركات التأمين في تطوير مهارات موظفيها للتقليل من الشكاوي والشعور بالعدالة في التعامل بين المؤمن لهم والوصول الى الرضا والولاء. .

10- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تقيد المكتتب بسياسات الشركة يسهم في فاعلية عملية الاكتتاب وتكوين محفظة مربحة حيث بلغت نسبتهم (63.18%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (15.92%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20.87%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.70) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.89)، ويبرر ذلك بأن التقييد بسياسات التي تحددها الادارة العليا لشركة التأمين بالتشاور مع الموظفين يحقق أهداف الشركة وبذلك عدم التقيد بتلك السياسات قد يؤدي الى قبول أخطار رديئة تؤثر على محفظة الاكتتاب وبالتالي عدم تحقيق أهداف الشركة .

كما يتبين من الجدول رقم (20) أن مؤشر الاكتتاب يحقق تفعيل الأداء لشركات التأمين وعلى الدرجة الكلية مرتفعة بمتوسط حسابي (3.88)، وأبرز الممارسات التي تحقق الأداء للشركات فيما يتعلق

بمؤشر الاكتتاب ضعف أساليب إدارة المخاطر له اضرار بعملية الاكتتاب، في حين كانت أقل الممارسات فيما يتعلق بمؤشر الاكتتاب تقيد المكتتب بسياسات الشركة الاكتتابية يسهم في فاعلية عملية الاكتتاب وتكوين محفظة مربحة .

06- فيما يتعلق بمؤشر الاستثمار:

الجدول رقم (21): الأعداد، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية لدرجات تقدير أفراد العينة حول أبرز الفقرات التي تحقق الأداء للشركات وذلك فيما يتعلق بمؤشر الإستثمار مرتبة حسب الأهمية.

الفقـرات	التوزيع	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
اتجاه الشركة الى الاستثمار في قنوات جديدة يساهم في استقرار العوائد	التكرار	66	55	41	15	5	3.89	1.02	مرتفعة	05
	النسبة	36.26	30.21	22.52	8.24	2.74				
التعرف على عوامل الخطر المالية والاكتوارية، يساعد في رسم سياسات الاستثمار	التكرا	56	61	40	18	7	3.77	0.93	مرتفعة	08
	النسبة	30.76	33.51	21.97	9.89	3.84				
استخدام الشركة النماذج الكمية تساعد في دراسة عوائد الاستثمارات المختلفة	التكرار	49	69	39	15	10	3.72	0.94	مرتفعة	10
	النسبة	26.92	37.91	21.42	8.24	5.49				
تقييم الشركة لأداء المحفظة الاستثمارية من فترة لأخرى يساهم في نجاح السياسة الاستثمارية	التكرار	54	72	46	5	5	3.90	1.05	مرتفعة	04
	النسبة	29.67	39.56	25.27	2.74	2.74				
إنتقاء الاساليب والتقنيات إدارة المخاطر يساعد في ادارة تقلبات عوائد الاستثمار	التكرار	74	51	32	17	8	3.91	1.09	مرتفعة	03
	النسبة	40.65	28.02	17.58	9.34	4.39				
التنويع في المحفظة الاستثمارية للشركة يساعد على تحمل تذبذبات السوق	التكرار	71	52	32	20	7	3.87	1.03		06
	النسبة	39.	28.	17.	10.	3.84				

		01	57	58	98				
كفاءة القائمين على ادارة المخاطر تساعد في وضع محفظة استثمارية متنوعة	التكرار	63	61	34	15	9	3.84	1.01	مرتفعة	07
	النسبة	34.61	33.51	18.68	8.24	4.49				
اتباع الشركة سياسة التنويع في أدواتها الاستثمارية يساهم في مواجهة المخاطر الأخرى	التكرار	68	59	40	9	6	3.95	1.06	مرتفعة	01
	النسبة	37.36	32.41	21.97	4.94	3.29				
تطوير منهجية القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر الاستثمارية يساعد في تطوير السياسة الاستثمارية	التكرار	61	52	39	22	8	3.74	0.99	مرتفعة	09
	النسبة	33.51	28.57	21.42	12.08	4.39				
فعالية ادارة المخاطر تضمن سياسات أو خطط استثمارية واضحة	التكرار	70	51	46	10	5	3.93	0.94	مرتفعة	02
	النسبة	38.46	28.02	25.27	5.49	2.74				
الدرجة الكلية							3.85	1.03	مرتفعة	

المصدر: مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (21) مايلي:

1- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن اتجاه الشركة الى الاستثمار في قنوات جديدة يساهم في استقرار العوائد حيث بلغت نسبتهم (66.47%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (10.98%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22.52%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.89) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.02)، و يمكن أن نقول أن الاستثمار في قنوات جديدة هو تلبية الاحتياجات الإستثمارية وتمكين الشركة من إستغلال الفرص التي ترى أنها تحقق لها عوائد إضافية، كما أنها تعتبرها فرص إستثمارية قليلة المخاطر.

2- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن التعرف على عوامل الخطر المالية والاكتوارية، يساعد في رسم سياسات الاستثمار حيث بلغت نسبتهم (64.27%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (13.89%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.97%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.77) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.93)، وهذا يدل على مدى تأثير عدم التعرف على المخاطر المالية والاكتوارية في رسم السياسة الاستثمارية

هذا يعني أن تنظيم صلاحيات إتخاذ القرار الاستثماري لضمان سلامة القرار وحصانته الاستثمارية مبني على معرفة مسببات الأخطار والمتغيرات التي ترتبط بزيادة الخطر.

3- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن استخدام الشركة النماذج الكمية تساعد في دراسة عوائد الاستثمارات المختلفة حيث بلغت نسبتهم (64.83%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (13.73%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.42%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.72) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.94)، وهذا يدل على ضرورة الاعتماد النماذج الكمية في تكوين نماذج التنبؤ وبالتالي القدرة التنبئية للبيانات هي من أهم المميزات النوعية التي يجب أن تتميزبها هذه البيانات لكي تعتبر بيانات ملائمة لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال معرفة المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية وهذا الغرض الأساسي من أداء هذه النماذج .

4- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تقييم الشركة لأداء المحفظة الاستثمارية من فترة لأخرى يساهم في نجاح السياسة الاستثمارية حيث بلغت نسبتهم (69.23%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (13.73%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.42%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.90) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.05)، وأتضح من ذلك أن التحليل اللازم للعائد والمخاطرة بإعتبارها أساس لتقييم أداة المحفظة الاستثمارية ضروري من أجل رسم السياسة الاستثمارية للشركة والسعي الى تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطر.

5- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن إنتقاء الاساليب والتقنيات إدارة المخاطر يساعد في ادارة تقلبات عوائد الاستثمار حيث بلغت نسبتهم (68.67%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (13.73%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.58%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.91) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.09)، هذا يعني أن ممارسة لعملية إختيار نظامية لطرق من أجل التقليل من أثر التهديد أو التفادي المخاطر التي تواجهها شركات التأمين وبالتالي عملية تحديد وتحليل وتصنيف المخاطر المحتملة واتخاذ التدابير المناسبة عنصر حاسم في الاستثمار الناجح لأنه يساعد الشركة على اتخاذ قرارات استثمارية في حالة تقلبات عوائد الاستثمار.

6- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن التنويع في المحفظة الاستثمارية للشركة يساعد على تحمل تذبذبات السوق حيث بلغت نسبتهم (67.58%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (14.82%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.58%)، وبلغت قيمة المتوسط

الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.87) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.03)، وأتضح من ذلك أن تنويع المحفظة الاستثمارية تساعد على تحمل تذبذبات السوق الناتجة عن أي اضطرابات مالية وتقليات في السوق.

7- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن كفاءة القائمين على ادارة المخاطر تساعد في وضع محفظة استثمارية متنوعة حيث بلغت نسبتهم (68.12%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (12.73%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.68%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.84) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.01)، هذا يعني أن توفر التأهيل العملي والعلمي للقائم على ادارة المخاطر يساعد على رسم السياسة الاستثمارية للشركة وبالتالي تصميم الخطط المستقبلية التي من خلالها تحديد المعايير التي على أساسها يتم الاختيار الاستثمار المناسب .

8- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن اتباع الشركة سياسة التنويع في أدواتها الاستثمارية يساهم في مواجهة المخاطر الأخرى حيث بلغت نسبتهم (69.77%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (8.23%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.97%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.95) والانحراف المعياري بلغت قيمته (1.06)، وذلك يدل على أن تنويع المحفظة الاستثمارية يؤدي بدوره الى تنويع العوائد المالية التي تغطي الخسائر المحققة .

9- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تطوير منهجية القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر الاستثمارية يساعد في تطوير السياسة الاستثمارية حيث بلغت نسبتهم (62.08%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (16.47%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.42%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.74) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.99)، ويبرر ذلك أن الاستراتيجيات المتبعة في قياس وتحديد المخاطر الاستثمارية بدقة سيؤدي الى وضع استراتيجية استثمارية ذات أهداف واضحة .

10- أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن فعالية ادارة المخاطر تضمن سياسات أو خطط استثمارية واضحة حيث بلغت نسبتهم (66.48%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (8.23%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (25.27%)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.93) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.94)، ويمكن القول أن فعالية إدارة المخاطر والتي مسؤولة عن كشف الأخطار وقياسها ومعرفة مسبباتها وتقييمها الى كل الجوانب الاستثمارية وبالتالي سهولة وضع الخطط الاستثمارية للمؤسسة وتحقيق العوائد المطلوبة .

كما يتبين من الجدول رقم (21) أن مؤشر الإستثمار يحقق تفعيل الأداء لشركات التأمين وعلى الدرجة الكلية مرتفعة بمتوسط حسابي (3.85)، وأبرز الممارسات التي تحقق الاداء للشركات فيما يتعلق بمؤشر الإستثمار إتباع الشركة سياسة التنويع في أدواتها الإستثمارية يساهم في مواجهة المخاطر الأخرى، في حين كانت أقل الممارسات فيما يتعلق بمؤشر الإستثمار إستخدام الشركة النماذج الكمية تساعد في دراسة عوائد الإستثمارات المختلفة .

المطلب الثالث: إختبار فرضيات البحث .

أولا: إختبار الفرضيات

01- الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى إلى متغير مؤشر التسعير .

للتأكد من صحة الفرضية إستخدم الباحث إختبار التباين (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين من حيث مؤشر التسعير كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (22): نتائج اختبار (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين من حيث مؤشر التسعير.

	التكرار	التوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
شركات التأمين	182	3.78	1.01	14.02	181	0.000

المصدر: مخرجات SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (22) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين المتوسطات الحسابية لإستجابات الموظفين نحو مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء تعزى إلى مؤشر التسعير حيث كانت الدلالة الإحصائية أقل من (0,05)، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين تعزى إلى متغير مؤشر التسعير، لذا فإن تسعير الخدمات التأمينية لها أثر مرتفع على تفعيل الأداء لشركات التامين.

02- الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى إلى متغير مؤشر المخصصات الفنية .

للتأكد من صحة الفرضية استخدم الباحث اختبار التباين (ت) (T. Test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين من حيث مؤشر المخصصات الفنية كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (23): نتائج الاختبار (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين من حيث مؤشر المخصصات الفنية .

	التكرار	التوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
شركات التأمين	182	4.05	1.06	19.40	181	0.000

المصدر: مخرجات SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (23) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات الموظفين نحو مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزي إلى مؤشر المخصصات الفنية حيث كانت الدلالة الاحصائية أقل من (0,05)، و بالتالي تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى لمتغير مؤشر المخصصات الفنية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن أفراد العينة من الموظفين يرون أن هناك مساهمة كبيرة لإدارة المخاطر للمخصصات الفنية في تفعيل الأداء لشركات التأمين.

03- الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى لمتغير مؤشر إعادة التأمين .

للتأكد من صحة الفرضية استخدم الباحث اختبار التباين (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين من حيث مؤشر إعادة التأمين، كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (24): نتائج اختبار (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين من حيث مؤشر إعادة التأمين .

	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
شركات التأمين	182	3.67	0.99	12.60	181	0.000

المصدر: مخرجات SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (24) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين المتوسطات الحسابية لإستجابات الموظفين نحو مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات

التامين تعزى لمتغير مؤشر إعادة التأمين حيث كانت الدلالة الاحصائية أقل من (0,05)، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى لمتغير مؤشر إعادة التأمين، لذلك نستنتج أن إدارة المخاطر لعمليات إعادة التأمين لها مساهمة مرتفعة في تفعيل الأداء لشركات التأمين من وجهة نظر الموظفين.

04- **الفرضية الرابعة**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى إلى متغير مؤشر تسوية المطالبات .

للتأكد من صحة الفرضية استخدم الباحث اختبار التباين (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين من حيث مؤشر تسوية المطالبات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (25): نتائج اختبار (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى لمتغير مؤشر تسوية المطالبات .

	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
شركات التأمين	182	3.81	1.01	22.59	181	0.000

المصدر: مخرجات SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (25) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية لإستجابات الموظفين اشركات التأمين نحو مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى لمتغير مؤشر تسوية المطالبات حيث كانت الدلالة الاحصائية أقل من (0.05)، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى لمتغير مؤشر تسوية المطالبات، لذلك نستنتج أن ادارة مخاطر التسوية للمطالبات لها أثر مرتفع على تفعيل الأداء لشركات التأمين .

ه05- **الفرضية الخامسة**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى إلى متغير مؤشر الاكتتاب .

للتأكد من صحة الفرضية استخدم الباحث اختبار التباين (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين من حيث مؤشر الاكتتاب، كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (26): نتائج اختبار (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين من حيث مؤشر الاكتتاب.

	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
شركات التأمين	182	3.88	1.05	17.02	181	0.000

المصدر: مخرجات SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (26) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات الموظفين في شركات التأمين نحو مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى لمتغير مؤشر الاكتتاب حيث كانت الدلالة الاحصائية أقل من (0,05)، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى لمتغير مؤشر الاكتتاب، لذلك نستنتج أن إدارة مخاطر الاكتتاب لها أثر مرتفع على تفعيل الأداء لشركات التأمين .

06- الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى إلى متغير مؤشر الاستثمار .

للتأكد من صحة الفرضية استخدم الباحث اختبار التباين (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين من حيث مؤشر الاستثمار، كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (27): نتائج اختبار (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين من حيث مؤشر الاستثمار.

	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
شركات التأمين	182	3.85	1.03	13.15	181	0.000

المصدر: مخرجات SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (27) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات الموظفين في شركات التأمين نحو مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى لمتغير مؤشر الاستثمار حيث كانت الدلالة الاحصائية أقل من (0.05)، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى لمتغير مؤشر الاستثمار، لذلك نستنتج أن ادارة مخاطر المحفظة الاستثمارية لها أثر مرتفع على تفعيل الأداء لشركات التأمين.

07- الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى إلى متغيرات (الجنس، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي) .

- استخدم الباحث تحليل التباين الثنائي (ANOVA) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدرة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التامين تعزى إلى متغيرات (الجنس، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي), كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (28): نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التامين تعزى للمتغيرات (الجنس، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي) .

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الاحصائية
شركات التأمين	الجنس	7.33	1	7.73	30.55	0.000
	المستوى التعليمي	22.36	2	10.14	40.22	0.000
	المسمى الوظيفي	8.01	1	8.22	53.1	0.000
	مقدار الخطأ	6.770	177	0.12		
	المجموع الكلي	640.52	182			

المصدر: مخرجات SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (28) أن قيم الدلالة الإحصائية لمتغيرات (الجنس، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي) جميعها أقل من (0.05) وبالتالي لا تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة ادرة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التامين تعزى للمتغيرات المذكورة، وبناءا عليه نستنتج أن أفراد العينة يختلفون في وجهات نظرهم حول مساهمة إدرة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التامين وهذا باختلاف الخصائص الديموغرافية، ولبيان طبيعة الفروق قام الباحث باستخدام الاختبارات التالية:

- اختبار التباين (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة ادرة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التامين تعزى لمتغير الجنس، كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (29): نتائج اختبار (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة ادرة المخاطر في تفعيل الاداء لشركات التامين مفسرة حسب متغير الجنس

المقياس	الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
مساهمة ادارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التامين	ذكر	137	3.52	0.96	11.42	182	0,000
	انثى	45	1.44	0.42			

المصدر: مخرجات spss

يتضح لنا من الجدول رقم (29) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في مساهمة إدرة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التامين تعزى إلى متغير الجنس وفقا لمقياس الدراسة حيث كانت الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، أي أن هناك اختلاف في وجهات النظر لكل من الذكور والإناث.

- تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة ادرة المخاطر في تفعيل الاداء لشركات التامين مفسرة حسب متغير المستوى التعليمي، كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (30): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجات تقدير أفراد العينة مساهمة إدرة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التامين تعزى لمتغير المستوى التعليمي :

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الاحصائية
مساهمة ادارة المخاطر في تفعيل الأداء في شركات التأمين	بين المجموعات	83.26	2	32.53	70.13	0.000
	داخل المجموعات	22.66	179	0.40		
	المجموع	105.92	181			

المصدر: مخرجات spss

يتضح لنا من الجدول رقم (30) وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين حول مساهمة ادرة المخاطر في تفعيل الاداء لشركات التامين تعزى إلى متغير المستوى التعليمي وفقا لمقياس الدراسة حيث كانت الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، أي أن أفراد العينة بمختلف مستوياتهم التعليمية يختلفون في وجهات نظرهم حول مساهمة إدرة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التامين ولمعرفة الفرق تم استخراج نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (31): نتائج اختبار تحليل LSD للمقارنات البعدية للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو مساهمة ادرة المخاطر في تفعيل الاداء لشركات التامين تعزى لمتغير المستوى التعليمي .

	المستوى التعليمي	المجموعة الأولى أقل من جامعي	المجموعة الثانية جامعي	المجموعة الثالثة جامعي ما بعد التدرج
مساهمة ادارة المخاطر في تفعيل الأداء في شركات التأمين	المجموعة الأولى أقل من جامعي			
	المجموعة الثانية جامعي	1.32*		3.01*
	المجموعة الثالثة جامعي ما بعد التدرج	1.22*		

المصدر: مخرجات spss

يتبين من نتائج الجدول رقم (31) أن مقدار الفرق بين المجموعتين الثانية والأولى لشركات التأمين (1.32)، وهذا الفرق دال إحصائيا على مستوى الدلالة أقل من (α= 0.05) كما تشير إشارة نجمة، هذا يعني أن الفرق كان بين المجموعة الأولى والثانية لصالح المجموعة الثانية، وقد بلغ الفرق بين متوسط المجموعة الثانية والمجموعة الثالثة (3.01)، وهو أيضا ذو دلالة إحصائية على مستوى أقل من (α= 0.05)، مما يعني أن الفرق كان بين المجموعة الثانية والمجموعة الثالثة لصالح المجموعة الثانية، في حين بلغ الفرق بين متوسطي المجموعتين الأولى والثالثة لشركات التأمين (1.22) وهو دال إحصائيا على مستوى الدلالة أقل (α= 0.05)، هذا يعني أن الفرق كان بين المجموعة الأولى والمجموعة الثالثة لصالح المجموعة الثالثة.

- اختبار التباين (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة ادرة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التامين مفسرة حسب متغير المسمى الوظيفي، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (32): نتائج اختبار (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة ادارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التامين مفسرة حسب متغير المسمى الوظيفي.

المقياس	**المسمى الوظيفي**	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
مساهمة ادرة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التامين	مسؤول	9	4,98	0.06	6.88	180	0.000
	موظف	63	2,97	1.02			

المصدر: مخرجات spss

يتضح لنا من الجدول رقم (32) وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في مساهمة ادارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي وفقا لمقياس

الدراسة حيث كانت الدلالة الاحصائية أقل من (0,05)، أي أن أفراد العينة يختلفون في وجهات نظرهم حول مساهمة ادارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين باختلاف مهنهم أو طبيعة عملهم .

خلاصة الفصل:

تضمن هذا الفصل دراسة ميدانية لثلاث شركات تأمين (SAA) (CAAT) (CAAR)، وذلك لمعرفة واقع إدارة الأنشطة التأمينية لشركات التأمين من خلال تحليل تطور حجم هذه الأنشطة في الفترة 2012-2022، وتوصلنا الى أن إستخدام أدوات والتقنيات إدارة المخاطر بفعالية في التعامل مع مخاطر هذه الأنشطة يرفع من أدائها المالي، كما تم الكشف عن وجهات نظر موظفين الشركات حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء من خلال إستخدام مؤشرات (التسعير، الإكتتاب، التعويضات، المخصصات الفنية، الإستثمار، إعادة التأمين)، وقد تم التحليل الإحصائي عن طريق أخذ عينة من مجتمع الدراسة لموظفين الشركات، وتكونت هذه العينة من 182 موظف وباستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية المتوفرة بنظام "SPSS"، وبعد تفريغ الاستبيان تم إختبار فرضيات البحث الموضوعة، حيث:

- تم إثبات عدم صحة الفرضية التي تنص على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى إلى متغير مؤشر التسعير" .
- تم إثبات عدم صحة الفرضية التي تنص على لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى لمتغير مؤشر المخصصات الفنية
- تم إثبات عدم صحة الفرضية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى لمتغير مؤشر إعادة التأمين.
- تم إثبات عدم صحة الفرضية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى لمتغير مؤشر تسوية المطالبات.
- تم إثبات عدم صحة الفرضية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى لمتغير مؤشر الاكتتاب.
- تم إثبات عدم صحة الفرضية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى لمتغير مؤشر الاستثمار.
- تم إثبات عدم صحة الفرضية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى إلى متغيرات (الجنس، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي).

الخاتمة

شركات التأمين هي نوع من المؤسسات المالية، تعمل في إطار الوساطة المالية الضمنية، ذلك أنها لها دورا مزدوجا يتمثل في جمع المدخرات المالية من المستأمنين من جهة، وإعادة استثمار هذه الفوائض المالية في أوجه الإستثمار المتاحة، إذن فالعمل الأساسي لشركات التأمين هو ضمان التغطية التأمينية للمستأمنين من الأخطار حيث تتعهد شركة التأمين بدفع التعويض في حالة وقوع الخطر المبين في العقد. وأثناء مزاولتها لأنشطتها المختلفة تتعرض لمجموعة من المخاطر، البعض من هذه المخاطر تمس كافة المؤسسات والشركات وهي متمثلة في أنشطة تقوم بها شركات التأمين (المخصصات الفنية، تسوية المطالبات، الإكتتاب ، الإستثمار، إعادة التأمين، تسعير الخدمات التأمينية).

وبعد قيام شركة التأمين بتحديد المخاطر التي تواجهها، فإنه يجب عليها تحديد التقنية المناسبة التي سيتم التعامل بها مع هذه المخاطر، وفي هذا الصدد فإنه يوجد العديد من التقنيات أبرزها: تجنب المخاطر؛ تخفيض المخاطر، تحمل المخاطر وتحويل المخاطر.

تتعرض شركات التأمين في كثير من الأحيان لأخطار تفوق قدرتها الإستيعابية، وقد تؤدي إلى وقف نشاطها وعدم استمراره إلا أن الشركة لا تستطيع رفض إجراء التأمين على هذه الأخطار بغرض تدعيم مركزها المالي والمحافظة على مكانتها في سوق التأمين، ولكي تتمكن شركات التأمين من الاضطلاع بمهامها وتوفير تغطية تأمينية شاملة وجب عليها بناء استراتيجية فعالة لإدارة هذه المخاطر تمكنها من تعزيز طاقتها الإكتتابية، ويرجع الإهتمام بتحليل وقياس وإدارة الأخطار في الصناعة التأمينية إلى ما قد تسفر عنه بعض النتائج، التي قد تساعد هذه الشركات عند وضع سياساتها التأمينية وتنفيذها وتقييمها.

إن سرعة التغيير وتنوع الإختيارات أدى إلى تعقيد وصعوبة عملية اتخاذ القرار وخلق مشكلة تقييم وتحسين الأداء و تسيير الأخطار التي تمثل جوهر اقتصاد الخطر أو عدم التأكد من خلال النظرية المالية و إقتصاد التأمين. فقد زاد الإهتمام بعامل الخطر حيث سمحت عملية إدراك وفهم الأخطار من طرف المنظمة الى التخفيض من التكاليف أو تحقق أرباح و خلق قيمة مضافة عن طريق فهم وإستخدام مبدأ الأولوية و تقدير الأخطار الذي تواجهها مقابل تحقيق أهدافها، ففهم المخاطر، إدراك أهميتها والخسائر التي قد تنجم عنها، يسمح لنا بتحديد ومعرفة موقف المنظمة إزاءها و الإجراءات الفعالة الواجب اتخاذها لتخفيض من حدتها و اتخاذ القرارات الصائبة لتحقيق كفاءة و فعالية في الأداء، و قطاع التأمين من أهم المجالات التي تتطلب إدارة للأخطار، حيث يمثل أكبر توزيع للخسارة. والهدف من وجود إدارة الخطر بمنظمات التأمين هو الوصول إلى أفضل الطرق و بأقل تكلفة ممكنة في مواجهة الأخطار التي تتعرض لها الشركة، والتي تؤدي إلى خسائر مادية تقلل من الدخل والثروة وتؤثر على صورة وحتى استمرارية الشركة، فقد عرفت عملية إدارة الخطر والتامين منذ فترة طويلة كإحدى الوظائف الهامة في التكوين الإداري، وقد تقدمت وتطورت خطواتها خلال ذلك للوصول إلى أفضل إستراتجية لإدارة الأخطار

كالوصول إلى أفضل أنواع الوثائق التأمينية التي تعطي الحماية التأمينية اللازمة والمناسبة للشيء موضوع التأمين في الزمان والمكان الملائمين تضمن المردودية، الربحية و الاستمرارية لمنظمات التأمين. فإدارة المخاطر هو نهج منظم لتقييم ومراقبة الأخطار داخل و خارج الشركة وتحسين مستمر لأدائها من خلال الرفع من عاملا الكفاءة و الفعالية، فمن خلال التطرق لواقع شركات التأمين محل الدراسة في تبنيها لعملية إدارة المخاطر وفق الميكانيزمات الحديثة وكل الجهود يتضح أنها تسعى الى إدراك المفهوم الحقيقي لإدارة المخاطر وأنها بأمس الحاجة إلى تطبيق إجراءات و خطوات هذه الإستراتجية كاملة و استعمال وسائل وأساليب حديثة وعلى مختلف مستوياتها الإدارية وجعلها كجزء لا يتجزأ من ثقافتها التنظيمية. وهذا لتحسين فعالية وأداء الشركة.

نتائج الدراسة:

لقد تبين من خلال دراسة موضوع هذا البحث بجانبه النظري والتطبيقي أن توفر إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين أصبح ضرورة تتطلبها تغيرات بيئة الأعمال لمختلف الشركات.

بعد إجراء التحليل ومناقشة بيانات الدراسة الميدانية والتحقق من صحة الفرضيات وقبولها يقوم الباحث بسرد ملخص أهم النتائج التي توصل اليها في هذه الدراسة وذلك فيما يلي:

- إدارة المخاطر تلعب دورًا حاسمًا في تفعيل الأداء لشركات التأمين، ويمكن تعزيز هذه المساهمة بشكل كبير من خلال الإهتمام بإدارة جميع مخاطر الأنشطة التأمينية.

- التسعير الصحيح للخدمات التأمينية يمثل عملية حيوية لأنه يؤثر على عدة جوانب من أداء الشركة.

- عملية التسعير تشمل تقدير المخاطر التي يتعرض لها العملاء والتكاليف المحتملة لتلك المخاطر وبالتالي إدارة المخاطر تساعد في تحديد مستوى المخاطر بدقة وتعزيز قدرة الشركة على تحملها بشكل فعال.

- التسعير الدقيق يسمح للشركة بتحديد أسعار تأمين مناسبة تغطي التكاليف وتحقق أرباح مستدامة. هذا يعزز من كفاءة الإيرادات ويسهم في تعزيز الأداء المالي للشركة.

- التسعير الصحيح يساعد في توفير الاحتياطيات اللازمة لمواجهة المخاطر المحتملة وتغطية المطالبات. هذا يحسن من استقرار الشركة المالي ويعزز من قدرتها على النمو المستدام.

- التسعير الدقيق يسمح للشركة بتقديم خدمات تأمينية تلبي توقعات العملاء بشكل أفضل، مما يزيد من رضاهم ويعزز ولائهم للشركة.

- إدارة المخاطر بشكل فعال تساعد في تقليل التكاليف المتعلقة بالمطالبات والخسائر، مما يحسن الكفاءة التشغيلية للشركة.

- إدارة المخاطر تساعد في تقييم المخاطر بشكل دقيق مما يضمن تخصيص المخصصات الفنية بشكل كافٍ وملائم. هذا يساهم في تحسين قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه حاملي الوثائق التأمينية.

- من خلال التحليل الدقيق للمخاطر، يمكن للشركة التنبؤ بالمطالبات المستقبلية بشكل أكثر دقة وتقليل احتمالية حدوث مفاجآت غير متوقعة تتطلب زيادة كبيرة في المخصصات.

- إدارة المخاطر تساهم في تجنب نقص المخصصات الفنية، والذي يمكن أن يؤدي إلى مشاكل مالية كبيرة للشركة. هذا يضمن إستقرار الأداء المالي ويحافظ على سمعة الشركة.

- من خلال الإدارة الجيدة للمخاطر والمخصصات الفنية، يمكن للشركة الحفاظ على استدامة أعمالها على المدى الطويل، مما يعزز من قدرتها على المنافسة والنمو.

- التخصيص الكافي للمخصصات الفنية يعزز من ثقة العملاء في قدرة الشركة على دفع المطالبات. هذا يزيد من رضا العملاء ويعزز ولائهم.

- التقدير الدقيق للمخصصات الفنية يمكن الشركة من تحسين التخطيط المالي والإدارة المالية بشكل عام، مما يعزز من كفاءتها التشغيلية.

- إدارة المخاطر تشجع على إجراء مراجعات دورية للمخصصات الفنية لضمان أنها لا تزال كافية ومناسبة في ظل التغيرات في البيئة المحيطة والمخاطر الجديدة.

- تساعد إدارة المخاطر في تطوير استراتيجيات للتعامل مع المخاطر المحتملة، مما يساهم في تحسين تخصيص المخصصات الفنية وزيادة فعاليتها.

- عمليات إعادة التأمين تسمح للشركات بتوسيع نطاق التغطية التأمينية التي يمكنها تقديمها للعملاء، مما يقلل من المخاطر المالية الكبيرة التي يمكن أن تواجهها الشركات في حالات الكوارث أو الحوادث الكبرى

- من خلال عمليات إعادة التأمين، تستطيع الشركات تقليل الضغط المالي الذي يمكن أن ينجم عن المطالبات الكبيرة أو الكوارث الطبيعية. هذا يسهم في تعزيز استدامة الأعمال والحفاظ على الاستقرار المالي.

- بفضل إعادة التأمين، يمكن للشركات تقليل الخسائر المالية المتوقعة من خلال تحويل جزء من المخاطر إلى شركات إعادة التأمين التي تتحمل جزءًا من المسؤولية المالية.

- إدارة المخاطر لعمليات إعادة التأمين تساعد الشركات في تحسين التخطيط المالي من خلال توفير تقديرات دقيقة للمخاطر وتكاليف إعادة التأمين، مما يساعد في التخطيط للمستقبل بشكل أفضل وفعال.

- الاستفادة من عمليات إعادة التأمين بشكل جيد تسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية للشركة، حيث يمكن تحسين إدارة المخاطر وتقليل الأثر السلبي للمطالبات الكبيرة على الأنشطة اليومية للشركة.

- القدرة على التعامل بفعالية مع المخاطر من خلال إعادة التأمين تساهم في تحسين سمعة الشركة في السوق وزيادة ثقة العملاء والمستثمرين.

- تساهم إدارة مخاطر التسوية للمطالبات في ضمان تحقيق توازن مالي صحيح للشركة. من خلال تقدير وإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمطالبات، يمكن للشركة تجنب الخسائر غير المتوقعة وضمان استمرارية الأعمال بشكل فعال.

- بتنفيذ عمليات التسوية بفعالية، تستطيع الشركة تقليل التكاليف المتعلقة بالمطالبات. هذا التحسين يعزز من كفاءة الشركة ويزيد من هامش الربحية.

- تساعد عمليات التسوية السليمة والفعالة في تحسين تجربة العملاء. بإدارة المطالبات بشكل فعال، يمكن للشركة تلبية احتياجات العملاء بشكل أسرع وأكثر فعالية، مما يزيد من رضاهم وولائهم للشركة.

- بفضل إدارة مخاطر التسوية للمطالبات، يمكن للشركة تقليل التقلبات في الأداء المالي وتحقيق استقرار أكبر. هذا يعزز من قدرة الشركة على مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية بشكل فعال.

- إدارة مخاطر الإكتتاب تساعد الشركات التأمين في تحقيق توازن مثالي بين المخاطر التي تتحملها الشركة وبين العوائد المتوقعة من الأعمال التأمينية. هذا التوازن يسهم في تحقيق أداء مالي مستدام وفعال.

- بفضل إدارة مخاطر الإكتتاب بشكل فعال، تستطيع الشركة تحسين نسبة الإكتتاب وزيادة حجم الأعمال التي تستقطبها. هذا يعزز من إيرادات الشركة ويحسن من موقفها في السوق.

- يساعد تحليل وإدارة مخاطر الإكتتاب في تقليل المخاطر المالية المتعلقة بتحمل المخاطر التأمينية. هذا يحد من التعرض للخسائر الكبيرة ويحسن من استقرار المالية للشركة.

- إدارة مخاطر الاكتتاب تمنح الشركة القدرة على التكيف مع التحديات. بفضل التقييم المستمر للمخاطر وضبط الاستراتيجيات، تستطيع الشركة الاستجابة بفعالية للتحولات في السوق.

- التعامل بشكل فعال مع مخاطر الاكتتاب يعزز من سمعة الشركة في السوق ويزيد من ثقة العملاء والمستثمرين. هذا يسهم في تعزيز العلاقات التجارية وزيادة نسبة الاكتتاب للشركة.

- إدارة مخاطر المحفظة الاستثمارية تساعد الشركات التأمين في إختيار الإستثمارات المناسبة التي تحقق العوائد المالية المستهدفة بأقل مخاطر ممكنة. هذا يسهم في تعزيز الأداء المالي الشامل للشركة.

- بفضل تحليل وإدارة مخاطر المحفظة الاستثمارية، يمكن للشركات التأمين تقليل التعرض للمخاطر الاستثمارية الكبيرة التي قد تؤثر سلبًا على أدائها المالي. هذا يحسن من استقرار الشركة ويزيد من قدرتها على تحمل التقلبات السوقية.

- إدارة مخاطر المحفظة الاستثمارية تساعد في توزيع المحفظة بشكل متوازن بين مختلف أنواع الأصول والاستثمارات، مما يقلل من التركيز الزائد في أصول معينة ويزيد من التنوع. هذا يحسن من أداء الاستثمارات بشكل عام ويقلل من المخاطر النظرية.

- بواسطة تقييم وإدارة المخاطر، تستطيع الشركات التأمين تحقيق التوازن المثالي بين العوائد المرغوبة والمخاطر المقبولة. هذا يساهم في تحقيق أداء مالي قوي ومستدام على المدى الطويل.

- القدرة على إدارة المخاطر بفعالية تزيد من الثقة في الشركة وتعزز إستقرارها في السوق، مما يساعد على جذب المزيد من العملاء والمستثمرين ويحسن من العلاقات التجارية.

- البيانات والمعطيات التي يجمعها مسؤولي إدارة المخاطر تساهم في تسعير الخدمة التأمينية التنافسية.

- إنتقاء الأخطار بصورة فعالة يسهم في وضع أسعار تتناسب مع درجة وإحتمال تحقق الخطر.

- القياس الدقيق للأخطار يساعد في وضع أسعار تحقق العدالة بين المؤمن لهم.

- قبول الأخطار بصورة علمية وفقا للبيانات التي يعدها مدير الأخطار يسهم في فعالية الاكتتاب.

- تطوير الأساليب إدارة المخاطر يسهم في نجاح عملية الاكتتاب وتكوين محفظة مربحة.

- دراسة وتحليل بيانات الأخطار قبل الاكتتاب فيها يجنب شركة التأمين مخاطر الاكتتاب.

- تحديد قيم المخصصات الفنية بطريقة صحيحة يؤدي الى استقرار الشركة.

- عدم اهتمام إدارة المخاطر بالمخصصات الفنية يؤثر سلبا على أداء شركات التأمين .

- تطبيق إدارة المخاطر في شركات التأمين بفعالية يحقق الوفاء بالإلتزاماتها تجاه المؤمنين .

- دراسة المطالبة وإجراء التحريات الضرورية والتأكد من أنها مغطاة بوثيقة التأمين يسهل عملية تسدسدها .

- تقييم الأخطار بواسطة مدير المخاطر يجنب الشركة مخاطر الافلاس .

- المراجعة الدورية لإستراتيجية إدارة المخاطر يساعد على تجنب مخاطر أنشطة شركة التأمين.

- تتبع إدارة المخاطر مجموعة من الإجراءات المهمة هدفها تخفيف أو تفادي المخاطر التي تؤدي الى خسارة مالية لشركات التأمين.

- الإخلال في عملية إدارة المخاطر يؤدي الى إنحراف مسار خطة الشركة التأمين وعدم تحقيقها للأهداف المخطط بلوغها.

- قبول أخطار في حدود السياسة الإكتتابية للشركة يسهل في عملية سداد المطالبات وذلك لجودة الأخطار التي تمتاز بمعدل خسارة يتناسب مع المقدرة المالية للشركة مما يجعل السعر يتناسب مع حجم المطالبات المتوقعة ويسهم في سهولة سداد المطالبات .

- الترتيب الجيد لاتفاقيات إدارة المخاطر يعمل على توسيع الطاقة الاستعابية .

- التأهيل الجيد للكوادر لإدارة المخاطر يساهم في الإكتتاب الجيد ويساهم في الإستقرار المالي للشركة .

- تنحصر مجالات الإستثمار لشركات التأمين في ثلاثة أنواع هي الاستثمار على مستوى السوق المالي، الاستثمار العقاري، إستثمارات أخرى تتمثل في شكل قروض بضمان رهون عقارية وودائع لأجل إضافة الى الاستثمار في المشروعات الاقتصادية .

إقتراحات الدراسة:

بناءاً على نتائج الدراسة بعض الاقتراحات فيما يلي :

- توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن كافة الأخطار التي يراد تغطيتها وتطويرها ومراجعتها مراجعة دورية حتى يتسنى لمدري الإدارات الفنية الإستفادة منها في إتخاذ قراراتهم بشكل سليم وأيضا على شركات التأمين أن تعمل على تبادل المعلومات التي تسهم في التقليل من حدة الخطر في سوق التأمين.
- إنشاء نظام قوي وتقنيات متطورة لإختيار الأخطار التأمينية بما يساعد على التقليل من الخسائر المحتملة إلى أقل درجة ممكنة.
- عدم قبول الأخطار إلا بعد التأكد من أن إدارة المخاطر قامت بدورها على أكمل وجه من خلال الكشف عن الخطر وقياسه قياسا دقيقا وتقيمه، وتقديم بيانات تفصيلية تساعد المكتتب في إتخاذ القرار .
- استخدام معايير علمية وفنية من أجل تحديد مقدار المخصصات الفنية وفق استراتيجية تضعها هيئة الرقابة في شركات التأمين.
- تسديد مبلغ التأمين بعد التأكد من صحة المطالبة مباشرة.
- المراجعة الدورية لسياسات إدارة المخاطر من أجل تحسينها تماشيا مع نشاط شركات التأمين.
- على شركات التأمين تنفيذ استراتيجيات وأساليب ادارة المخاطر بدقة وفاعلية وعدم الاخلال فيها .
- إستثمار فوائض القيمة في صيغ استثمارية مناسبة تسمح للشركة بتوفير سيولة عند الحاجة.

أفاق الدراسة:

يمكن اقتراح بعض المواضيع التي من الممكن أن تكون إشكاليات لبحوث ودراسات مستقبلا، كما يلي:

- إشكالية تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين الوطنية .
- اشكالية العلاقة بين إدارة المخاطر والإدارات الأخرى في شركات التأمين الوطنية .

أولا: المراجع باللغة العربية.

01- الكتب.

- إبراهيم ابو النجا، التامين في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الاول، الجزائر، 1995.

- إبراهيم الخلوف الملكاوي، ادارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.

- إبراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مبادئ في التأمين التجاري، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 1988.

- إبراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، مصر، 1998

- إبراهيم علي ابراهيم عبد ربه، التامين ورياضياته، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2003.

-ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، الخطر والتامين المبادئ النظرية,التطبيقات العملية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008.

- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

- أحمد صقر عاشور، إدارة القوى العاملة، دار النهضة العربية، بيروت، 1993.

- أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية زقازيق، 2005.

- أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003.

- أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.

- أسامة عزمي سلام، شقيري موسى، ادارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2007.

- اسامة عزمي سلام، شقيري نوري موس، ادارة الخطر والتامين، دار الحامد للنشر والتوزي، عمان، 2006.

- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، ادارة الخطر والتأمين، دار الحامد، ط1، الأردن، 2007.

- أل شبيب دريد كامل، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

- العسكري، التسويق الصناعي، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2005.

- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الادارة المالية)، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

- بن حبيب عبد الرزاق، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

- بهاء بهيج شكري، إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

- ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2002.

- ثنيان، سليمان ابراهيم، التأمين وأحكامه، دار العواصم المتحدة، ط1، بيروت، 1993.
- جورج ريجدا، تعريب إبراهيم محمد مهدي وآخرون، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، دار المريخ، السعودية، 2006.
- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2010.
- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، دار البداية، ط1، عمان، 2016.
- حسين حريم، إدارة المنظمات، دار حامد للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2010.
- حمداوي وسيلة، ادارة الموارد البشرية، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2004.
- داود عادل، مقدمة في إعادة التأمين، دار ويذربي للطباعة والنشر، لندن، 1991.
- رفيق المصري، التامين وإدارة الخطر (المنظور النظري والعلمي)، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2008.
- رمضان أبو السعود، أصول التامين، دار المطبوعات الجامعية، ط02، مصر، 2003.
- رمضان محمد عثيم، محاسبة شركات التأمين المتخصصة، دار النهضة العربية، مصر،1987
- زياد رمضان، مبادئ التأمين، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط01، الاردن، 1998.
- زيد منير عبوي، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2006.
- زيدان سلمان، ادارة الخطر والتامين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.
- سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والاسس والنظريات، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015.
- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- سامي عفيفي حاتم، التامين الدولي، الدار المصرفية اللبنانية، مصر، 1986.
- سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- سلامة عبد الله، الخطر والتأمين، الأصول العلمية والعملية، دار النهضة، ط6، مصر، 1980.
- سليم علي الوردي، ادارة الخطر والتأمين، مكتبة التأمين العراقي، العراق، 2016.
-سليمان بن ابراهيم بن ثنيان، التامين واحكامه، دار بن حزم، لبنان،2003.
- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2012.
- شوقي سيف النصر سيد، الاصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.السنة

- صدقي عبد الهادي، محمود الزمامري، ادارة التامين، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط01، القاهرة، 2014.
- طارق عبد العال حماد، ادارة المخاطر، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2008.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- طعيمة ثناء محمد، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002.
- عبد أحمد علي العامري، إدارة الخطر والتأمين، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، الطبعة الأولى، 2014.

- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في القانون المدني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1964.
- عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، مطبعة حيدر، الجزائر, 1998.
- عبد العزيز خليفة القصار، إعادة التأمين العقبات والحلول، كلية الشريعة، جامعة الكويت, 2007
- عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2003.
- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، البورصات والمؤسسات المالي، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- عبد الله حسن مسلم، ادارة التأمين والمخاطر، المعتز للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2015.
- عرفات إبراهيم فياض، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، 2011.

- علي السيد الديب، تأمين السيارات، دار القاسم للنشر، القاهرة، 1990.
- عمرو حامد، تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، ملتقى تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، يناير 2007.
- عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)، دار الصفاء للطباعة والنشر، الأردن، ط1، 2011.
- عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، ادارة الخطر والتامين، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، 2009.
- فريد النجار، الانتاج التجريبي في الصناعات والخدمات، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- كريمة عيد عمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2014.

- كشكول أفراح، نعمة مازل، ادارة مخاطر تمويل مشاريع الابنية المدرسية في العراق، مجلة بابلا، العراق، بدون سنة.

-محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة (الظاهرة- الاسباب- العلاج)، اتراك للنشر والتوزيع، ط01، مصر،1996.

- محمد أحمد خليل، التأمين ورياضياته، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 1996.

- محمد جودت ناصر، ادارة الاعمال التأمين دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1998.

- محمد محمود يوسف، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2005

- مختار الهانسي؛ ابراهيم عبد النبي حمودة؛ مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق؛ الدار الجامعية؛ الاسكندرية؛ 2000.

- مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

- مختار محمود الهانسي، أسامة عبد العزيز حسين، مقدمة في الخطر والتامين، دار الاشعاع، مصر، 1992.

- ممدوح حمزة أحمد، إدارة الخطر والتأمين، جامعة القاهرة، مصر، 2002.

- ممدوح حمزة أحمد، أسس الاكتتاب في التأمين، الجمعية الامريكية لإدارة المخاطر، 2010.

- ممدوح حمزة أحمد، أسس الاكتتاب في التأمين، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010

- ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد، ادارة الخطر والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر، 2003.

- منير ابراهيم هندي، ادارة الأسواق والنشأة المالية، دار المعارف، مصر، 1999.

- مؤمن عاطف محمد، مبادئ الاكتتاب في شركات التأمين، دار الكتب المصرية، مصر، 2014.

- نادية العارف، الادارة الاستراتيجية، الدار الجامعية، مصر، 2000.

- ناضل محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999،

- نايل عبد الحافظ العوالمة، إدارة المؤسسات العامة (الاسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن)، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1993.

- نرمين الحطاب، ادارة الخطر والتامين، المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، مصر، بدون سنة.

- نسيلي جهيدة، أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004-2005.
- نضال فارس العربيد، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013.
- هشام أحمد العنكبي، المبادئ العامة للتأمين، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.
- وائل محمد صبحي، ادريس وطاهر محسن منصور الغالبي، سلسلة الأداء الاستراتيجي، أساسيات الأداء وبطاقة تقييم الأداء المتوازن، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- يوسف حجيم الطائي واخرون، ادارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

02- الدوريات

- إبراهيم الخليل السعدي، دباغة محمد، أثر العوامل البيئية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين، مجلة الادارة والاقتصاد العدد 90، الأردن، 2011
- أشرف سيد عبد الظاهر، تسعير وثائق التأمين المركبة بالتطبيق على تأمينات الممتلكات في سوق التأمين المصر، مجلة الدراسات المالية والتجارية، عدد 3، 2017.
- الشيخ الداودي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث عدد 07، جامعة الجزائر، 2009-2010.
- أيمن فريد، منصف بن خديجة، نظام الانذار المبكر IRIS كأسلوب لإدارة المخاطر الملاءة المالية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي المجلد 8 العدد 1، الجزائر، مارس 2021.
- بربار نور الدين، دور منتجات التأمين وإعادة التأمين في تحقيق السلامية المالية لشركات التأمين بالجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2020، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد4، العدد3، الجزائر، 2021
- بن ناية نورية، كربالي بغداد، دور الابتكار التسويقي في تطوير أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة اتصالات الجزائر مديرية مستغانم، مجلة رماح للبحوث والدراسات العدد 17، الاردن، مارس 2016.
- خليد بوداود، أثر إدارة المخاطر على تحسين أداء شركات التأمين دراسة حالة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04 العدد 02، 2021.

- رأفت علي براهيم، رؤية مستقبلية لإدارة الأخطار المالية في شركات التأمين المصرية باستخدام المشتقات المالية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، مصر، العدد الأول، المجلد 26، 2002.

- رحيش سعيد، الفشل المالي في شركات التامين وطرق معالجته دراسة تحليلية، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 3 العدد 01، 06-01-2022.

- ساخي بوبكر، دور وأهميةإعادةالتأمينفي تجزئة المخاطر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد8، العدد1، الجزائر، 2018.

- سعاد لفتاحة، مهيدي الذوادي، دور إعادة التأمين في تغطية التزامات شركات التامين دراسة حالة شركات التامين الجزائرية للتامين CAAT، مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد 24 عدد 2، 31-12-2021

- سلوى عبد اللطيف، محمود البرغوثي، جمال سيد عبد العزيز، واقع إدارة الأداء الشامل، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية مجلد 1 العدد 2، جوان 2015.

- سناء حاسم محمد الذيحاوي، دور التحسين المستمر في تحقيق النجاح الاستراتيجي، مجلة الكلية الاسلامية كلية الادارة والاقتصاد مجلد 2 العدد 40، جامعة الكوفة، 2016.

- شنافي كفية، الآثار الاقتصادية والمالية لتوجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين للاتحاد الأوروبي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ديسمبر 2018.

- ضيف الله محمد الهادي، ليزة هشام، مهدات لعبيدي، دور الانتاجية في تنمية تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الادارية والمالية مجلد 1 العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2017.

- عبد الله محمد عبد الله محمدن صديق جادين بابكر محمد، أثر ادارة المخاطر على تسوية المطالبات في شركات التأمين السودانية، دراسة تطبيقية 2017، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية المجلد 2 العدد 2، فيفري 2018.

- عبد المليك، الاداريين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، الجزائر، 2001.

- عصام حميد الشايع، قصي عايد دكنس، فاعلية التدقيق الداخلي في تحسين أداء شركات التأمين العراقية العامة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية العدد 68، جامعة بغداد، العراق، مارس 2023.

- فيروز جيرار، أهمية استثمار أقساط التأمين في تحقيق ميزة الريادة في التكلفة والسعر الأدنى في شركات التأمين، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 20، ديسمبر 2016.

- لونيسي بوعلام، فكارشة سفيان، أشكال شركات التأمين في الجزائر، مجلة الابداع، مجلد 09، عدد 01،01-12-2019.

- محمد الحبشي، تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام بطاقة الانذار المبكر، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية المجلد 73 العدد 5، 25-10-2015.

- معاذ أسمر، أثر المخصصات الفنية على العبء الضريبي لشركات التأمين في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، مجلد 11 عدد 3، فلسطين، 30-09- 2023.

- منال بن شيخ، طرق وأساليب إدارة المخاطر في شركات التأمين على الأشخاص دراسة حالة شركةAXA"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 11,العدد2، 2018.

- موزاوي العياشي، براق محمد، دور برامج إعادة التأمين في ادارة المخاطر وتعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين على الأضرار حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، مجلة العلوم التجارية والتسيير المجلد 12 العدد 1، 31-12-2016

- موزاوي العياشي، براق محمد، دور برامج إعادة التأمين في إدارة المخاطر وتعزيز الملاءةالمالية لشركات التأمين على الأضرار: حالة الشركةالجزائرية للتأمينتCAAT، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد 12، العدد 1، الجزائر، 2016.

- ميادة رشيد كامل، الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق دراسة ميدانية في شركات التأمين الوطنية العراقية 2014-2011، مجلة الاقتصاد الخليجي العدد 29،الجامعة التقنية الجنوبية البصرة، العراق، سبتمبر2016.

- نادية مداح، أهمية الملاءة المالية ودورها في القدرة على مواجهة مخاطر شركات التأمين، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر،جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، يومي 24-25 أكتوبر 2018.

- يخلف جمال الدين، حامدي محمد، دور بطاقة الأداء المتوازن في تحسين أداء المنظمات، مجلة جديد الاقتصاد المجلد 15 العدد 01، 31-12-.2020

03- الملتقيات

- حنان رغيس، نظام الملاءة 2 وإدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين "دراسة حالة النشاط الاستثماري للشركة الوطنية للتأمين SAA"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، يومي 24-25 أكتوبر 2018، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر.

- عبد المؤمن ويوسف بوعيشاوي، إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، يومي 24-25 أكتوبر 2018، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر.
- محمود علي السرطاوي، إعادة التامين، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الاسلامية منه، الجامعة الاردنية، يومي 11- 13 أفريل -2010

04: الأطروحات

-إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 1998.
- الصديق جادين بابكر محمد، أثر ادارة المخاطر على الاكتتاب وتسوية المطالبات في شركات التامين دراسة تطبيقية في سوق التامين السوداني، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2017.

- بالي مصعب، التامين كأداة لإدارة الأخطار، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT خلال الفترة 2004-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2011-2012.
- برعي عثمان الشريف عبد العزيز؛ تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتتبة لدى شركات التأمين المباشر، أطروحة دكتوراه، جامعة الرباط الوطني؛ السودان، 2016.
- بلبول حدة، مساهمة تبني مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021-2022
- بن رحومة عبد الحميد، الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والانتاج، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية العدد 01، 2008.
- بن عمروش فائزة، واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جانمعة محمد بوقرة بومرداس، 2007-2008.
- بناي مصطفى، واقع وأفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2011. اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013- 2014.

- حدباوي أسماء، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات دراسة السوق الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011-2012.
- حساني حسين، تقييم الأداء في مؤسسات التامين الجزائرية دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.
- حميدوش حورية، حوكمة شركات التأمين من خلال تطبيق معايير الملاءة المالية دراسة حالة التأمين في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017.
- دحدوح نجيب، أثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020-2021.
- زبار امال، دور مجمعات إعادة التأمين في تغطية الأخطار الكبرى، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاديات التأمين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014
-زكي عودة زكي وهادين، دور كفاءة الادارة المالية وأثرها على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2021.
- زينب ناجم، اشكالية النهوض بفرع التامين على الحياة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2011- 2012.
- سحنون أمال، دور نظام الحوافز في تحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020-2021.
- سعاد بوشلوش، إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين وإجراءات الرقابة فيها –دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة-بومرداس-، الجزائر، 2015/2014.
- سعاد لفتاحة، إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة **2**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2015.
- شيماء يحيى سر الختم، أثر الاكتتاب على إعادة التأمين وسلامة المركز المالي لشركة التأمين، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعه النيلين، السودان، 2019.

- طار عبد القدوس، بناء نموذج لقياس وتقييم الملاءة المالية لشركات التامين دراسة قياسية تحليلية للتأمينات العامة في الجزائر 2010-2015، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018-2019.

- عبد الجبار علوان، جبر الجياشي، دور القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ عن الفشل المالي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القدسية، العراق، 2017.

- عبد الرحمان بن عنتر، دراسة أثر الانتاج في المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

- عبد القادر عصماني، تقييم وإدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس-سطيف، 2006.

- عبد الهادي ميسون، رأس المال الفكري ودوره في جودة أداء المؤسسة، مذكرة ماجستير، أكاديمية الادارة والسياحة جامعة الأقصى، فلسطين، 2017.

- غفصي توفيق، سياسات قطاع التامين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني دراسة ميدانية خلال الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.

- فاروق عبد الرحمان، محمد طيفور، أثر ادارة المخاطر على الاكتتاب بشركات التامين بالتطبيق على سوق التأمين السوداني 2010-2015، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2018.

- فلاق صليحة، أثر الاصلاحات الاقتصادية في قطاء التامين الجزائري 1990-2008، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2009-2010.

- كفية شنافي، أثر تطبيق توجهات الملاءة 2 على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي وإمكانية تطبيقها على قطاع التأمين في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016/2015.

- لفتاحة سعاد، ادارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمينوفق نظام الملاءة 2 دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2014-2015.

- محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994- 2003، أطروحة دكتوراه، كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

- محمد سليماني، الابتكار التسويقي وأثره على تحسين الأداء المؤسسة دراسة حالة ملبنة الحضنة المسيلة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006-2007.

- مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركات التامين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين 2005-2007، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2010-2011.

- مؤمن شرف الدين، دور الادارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات باتنة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2011-2012.

- ميثاق طاهر كاظم، أثر التوجه السوقي والالتزام على أداء شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

- نجيب دحدوح، مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت لافارج حمام الضلعة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر، 2015-2016.

- نوفل محمد، العوامل المؤثرة في انتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعية الاسلامية، فلسطين، 2006.

- يزن خالد نوار، دور قطاع التأمين في الاقتصاد الأردني 1990-2019، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة أل البيت، 2020-2021.

05: القوانين والتشريعات

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 13، مؤرخة في 08 مارس 1995.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 15، مؤرخة في 12 مارس 2006.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 19، مؤرخة في 01 ماي 1985.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 3، مؤرخة في 14 جانفي 1996.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 3، مؤرخة في 14 جانفي 2009.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 33، مؤرخة في 12 أوت 1980.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 38، مؤرخة في 11 جوان 1963.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 43، مؤرخة في 31 ماي 1966.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 52، مؤرخة في 27 أوت 2003.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 66، مؤرخة في 3 أوت 1973.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 74، مؤرخة في 05 أكتوبر 1998.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 76، مؤرخة في 10 ديسمبر 1995.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 83، مؤرخة في 16 أكتوبر 1973.

- المادة 619 من القانون المدني الجزائري، الفصل الثالث عقد التامين، القسم الاول احكام عامة 2007.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر 95-07 المؤرخ في 25-01-1995 المتعلق بالتأمينات، العدد 13 القسم الثالث حقوق المؤمن والمؤمن لهم والتزاماتهم (من المادة 108 الى 120).

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 18، المادة 20، الرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013، يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين واعادة التأمين، 31- مارس-2013.
-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 39, مؤرخة في 14 جوان 1963.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

01 - الكتب

- Ali Hassid, Introduction a' l'étude des assurances économiques, Entreprise Nationale de Livres, Alger, 1984.
- Bernard Martory, contrôle de gestion sociale, librairie Vuibert,Paris, 1999
- BoualemTafiani, Les assurances en Algérie : étude pour une meilleure contribution à la stratégie de développement, OPU et ENAP, Alger, 1988.
- Christian Sainrapt, Dictionnaire général de l'assurance, Arcature, Paris, 1996.

- Collective Project: Risk Management Handbook, Office of Project Management, Process Improvement; First Edition, 2003.
- Corfias.T. Assurance VIO, tochnique et produits,L'Agus Ed, paris, 2003.
- Dominique Pire etPatrick Hennion, Solvabilité 2 : Ce qui le pilier 2 et l'ORSA vont changer dans le pilotage d'un assureur, Bruxelles, décembre 2011.
- FranciisCiuilbault et ConstamtElishberg , les grandes principes de l'assurance, Edition l'agrus , 9éme édition ; paris, 2009 .
- George R,Terry, StéphanGFranclin,les principes des management, Ed economica, 8ed, Paris,1985.

- H, Dzvid Sherman, joe zhu, service productivity managment Improving service proformance Using Data Envelopment Analysis (DEA), springer + Business media, New York, USA, 2006.
- Marcel Laflame, le management approche systemiquegaetan Morin éditeur, 3ed, CANADA, 1981
- PierseBescos,carla Mendoza, le management de performance, édition complables Malesherbes, Paris, 1994.
- Rejda, E. Mc Namara, M.J Principles of risk managment and Insurance, USA, 2017.
- Sainrapt ,c,Dictiinnaire général de l'assurance, Arcatur, Paris,1996.
- SinoneCeccarelli, Insilvency in the Italian Non tife Insurance companies –An Empirical Analysis Based on Acash flow simulation model, covip(supervisory commission on pension funds, rome, italy, january 2003.
-Paul R, Niven، Balanced Scorecard, Step-by- step, for government and nonprofit agencies, john wiley sons, Newjersey,2003.

02- الدوريات

- David F. Babbel and Anthony M. Santomero; Risk Management by Insurers: An Analysis of the Process; The Journal of Risk and Insurance, Vol. 64, No 2, The Wharton School; University of Pennsylvania,1997.
- Mokhtar Naouri, « Un fort potentiel à exploiter », Revue algérienne des assurances, UAR, Alger, N4, Juin2001.

03- الأطروحات

- Jean PELISSON, le contrôle interne dans les organisme d'assurance rôle, enjeux et perspectives d'évolution, thèse pour l'obtention du MBA Manager d'entreprise d'assurances, L'école Nationale d'Assurances, France, 2007.
- Luxiong,StaticalCimputingSchemes for proteonics Data processing and msurance Solvency Modeling, Doctoral thesis of computational science, Middle Tennessee state university,2014.

04- القوانين والتشريعات

-(Article 253 de l'ordonnance 95-07)
-(Article 258 de l'ordonnance 95-07)

05-مواقع على شبكة الأنترنيت

- www.saa.dz الموقع الرسمي للشركة الوطنية للتأمينSAA
- www.caat.dz الموقع الرسمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
- www.caar.dz. الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين
- https://www.uar.dz/communique الموقع الرسمي للاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين
- www.cna.dz الموقع الرسمي للمجلس الوطني للتأمينات

06- التقارير السنوية للشركات

- Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Rapport annuel

2012,2013,2014,2015,2016,2017,2018,2019,2020,2021,2022.

- CAAR, Rapport Annual: 2017-2018-2019-2020-2021.
- CAAT, Rapport Annual: 2017-2018-2019-2020-2021.
- SAA, Rapport Annual: 2017-2018-2019-2020-2021.

ملحق(01): استبيان موجه لموظفي شركة التأمين "الشركة الوطنية للتأمين SAA","الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT" " الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR"

رقم الاستبيان.....

أخي الموظف .....أختي الموظفة....

بعد التحية :.....

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء في شركات التأمين دراسة مجموعة من شركات التأمين الجزائرية" وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبيانه.

لذا أرجو التكرم بالإجابة على فقرات هذا الاستبيان، وذلك بما يتفق مع وجهات نظرك، علما بأن بيانات هذه الدراسة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة .

شاكرا لكم حسن تعاونكم

القسم الأول: بيانات شخصية

الرجاء وضع إشارة x في مربع الإجابة التي تتفق مع حالتك:

1- الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى

2- المستوى التعليمي : ☐ أقل من جامعي ☐ جامعي ☐ جامعي ما بعد التدرج

3- المسمى الوظيفي: ☐ موظف ☐ مسؤول ☐

القسم الثاني :(مؤشرات إدارة المخاطر)

الرقم	إلى أي مدى تحقق الفقرات التالية الأداء في شركات التأمين	موافق جدا	موافق	مخايد	معارض	معارض جدا
	مؤشر التسعير					
01	البيانات والمعطيات التي يجمعها مسؤولي إدارة المخاطر تساهم في تسعير الخدمة التأمينية التنافسية					
02	خبرة مدير المخاطرة الجيدة تسهم في وضع اسعار مناسبة	.				
03	انتقاء الاخطار بصورة فعالة يسهم في وضع اسعار تتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر					
04	القياس الدقيق للاخطار يساعد في وضع اسعار تحقق العدالة بين المؤمن لهم					
05	القياس الدقيق للاسعار يساعد في وضع أسعار تغطي تكلفة الخطر وتحقق هامش الربح					
06	وجود سجل بيانات عن المؤمن لهم بشركة التامين يساعد الاكتواري في اتخاذ الطريقة الناسبة في تسعير الاخطار					
07	كفاءة منظومة ادارة المخاطر تسهم في وضع اسعار معقولة					
08	التدريب الجيد لمدراء المخاطر يمكنهم من انتقاء الاخطار	..				
09	اختيار الطريقة المناسبة لادارة الخطر تسهل في عملية وضع الاسعار					
10	عدم كفاءة القائمين على ادارة المخاطر له أضرار على عملية التسعير					
	مؤشر المخصصات الفنية					
11	سياسات ادارة المخاطر ترتبط بصورة وثيقة بتكوين المخصصات الفنية					
12	استخدام الاسلوب المناسب لادارة المخاطر لكل نوع من انواع التامين يساهم في تكوين المخصصات الفنية بشكل سليم					
13	الخبرة الجيدة لمدير المخاطر تساعد في تقدير الدقيق للمخصصات الفنية					
14	عدم اهتمام ادارة المخاطر بالمخصصات الفنية يؤثر سلبا على اداء الشركة					
15	كفاءة وفعالية مظومة ادارة المخاطر تساعد على التقدير السليم للمخصصات الفنية					
16	عدم اتباع اساليب وسياسات ادارة المخاطر يؤثر سلبا على المخصصات الفنية					

17	عدم كفاءة العاملين على ادارة المخاطر يؤثر سلبا على المخصصات الفنية للشركة					
18	تحديد قيم المخصصات الفنية بطريقة صحيحة يؤدي الى استقرار الشركة	.				
19	تكوين المخصصات الفنية بصورة جيدة وفعالة يساهم في دفع تعويضات حملة الوثائق					
20	التقدير الغير دقيق للمخصصات الفنية يؤثر سلبا على المركز المالي للشركة واستمراريتها في سوق التامين					
	مؤشر إعادة التأمين					
21	إعادة التامين احدى الاليات ومتطلبات ادارة المخاطر التي تمارسها شركات التامين					
22	توفر اعادة التامين حماية للشركة في حالة الاخطار شديدة الحدة					
23	تعمل اعادة التامين على تقليل أثر معدلات الخسارة العالية بشركات التامين المباشرة					
24	الاسناد الاختياري لأخطار اعادة التامين يمكن الشركة من تنويع التغطيات التامينية					
25	اتفاقيات اعادة التامين المدروسة تمكن من توسيع المظلة التامينية لعملاء شركات التامين ومن ثم اكتساب عملاء جدد					
26	الترتيب الجيد لاتفاقيات اعادة التامين يعمل على ايجاد نوع من استقرار النتائج					
27	يساعد معيدو التامين شركات التامين المباشر في نقل الخبرات الفنية النادرة في مجال ادارة المخاطر					
28	توفر اعادة التامين طاقة استعابية للمحفظة التامينية لشركات التامين					
29	يساعد معيدي التامين في تدريب الكوادر الفنية بشركات التامين في مسح وادارة الخطر					
30	الزام شركات التامين المباشر بإعادة جزء من عملياتها يسهل عملية ادارة المخاطر					
	مؤشر تسوية المطالبات					
31	اعتماد مسوي الخسارة على البيانات الاحصائية التي يعدها مدير المخاطر تساعده في التحقق من صحة المطالبة					
32	قبول الاخطار بصورة علمية وفقا لسياسات ادارة المخاطر يساعد على سهولة سداد المطالبات					

33	عدم وجود ادارة المخاطر بشركة يؤدي الى صعوبة تسوية المطالبات					
34	اعتماد مسوي الخسارة على البيانات التي يعدها مدير المخاطر يساعد في تسوية المطالبة بعد التأكد من صحتها					
35	كفاءة وفعالية ادارة المخاطر تنعكس بصورة واضحة على وفاء الشركة بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق					
36	القرارات السليمة لادارة المخاطر تساعد في تسديد المطالبات					
37	تدريب وتأهيل القائمين على تسوية المطالبات يسهل من تسديد المطالبات					
38	عدم تسديد المطالبات بعد التاكد من صحتها يضر بسمعة الشركة					
39	دراسة المطالبة واجراء التحريات الضرورية والتاكد من أنها مغطاة بوثيقة التامين تسهل عملية تسديدها					
40	خبرة مسوي الخسارة الجيدة تساهم بصورة مباشرة في معرفة صحة المطالبة من عدمها					
	مؤشر الإكتتاب					
41	قبول الاخطار بصورة علمية وفقا للبيانات التي يعدها مدير الأخطار يسهم في فاعلية الاكتتاب					
42	فحص ومراجعة وثائق التامين بواسطة مدير المخاطر يسهم في إنجاح عملية الاكتتاب					
43	كفاءة وخبرة القائمين على إدارة الأخطار تساعد في وضع سياسات الاكتتابية ناجحة ومتسقة مع اهداف الشركة					
44	البيانات التي يعدها مدير المخاطر تساعد المكتتب على اتخاذ القرار					
45	تطوير تقنيات إدارة المخاطر يساهم في نجاح عمليات الاكتتاب وتطوير محفظة مربحة					
46	دراسة وتحليل بيانات الأخطار قبل الاكتتاب فيها تجنب الشركة مخاطر الاكتتاب					
47	ضعف أساليب إدارة المخاطر له اضرار بعملية الاكتتاب					
48	عدم كفاءة القائمين على إدارة المخاطر له تأثير سلبي على محفظة الاكتتاب					
49	تدريب وتأهيل القائمين على إدارة المخاطر والاكتتاب يسهم في تحقيق الانصاف والعدالة بين المؤمن لهم					

50	تقيد المكتتب بسياسات الشركة الاكتتابية يسهم في فاعلية عملية الاكتتاب وتكوين محفظة مربحة					
	مؤشر الاستثمار					
51	اتجاه الشركة الى الاستثمار في قنوات جديدة يساهم في استقرار العوائد					
52	التعرف على عوامل الخطر المالية والاكتوارية، يساعد في رسم سياسات الاستثمار					
53	استخدام الشركة النماذج الكمية تساعد في دراسة عوائد الاستثمارات المختلفة					
54	تقييم الشركة لأداء المحفظة الاستثمارية من فترة لأخرى يساهم في نجاح السياسة الاستثمارية					
55	إنتقاء الاساليب والتقنيات إدارة المخاطر يساعد في ادارة تقلبات عوائد الاستثمار					
56	التنويع في المحفظة الاستثمارية للشركة يساعد على تحمل تذبذبات السوق					
57	كفاءة القائمين على ادارة المخاطر تساعد في وضع محفظة استثمارية متنوعة					
58	اتباع الشركة سياسة التنويع في أدواتها الاستثمارية يساهم في مواجهة المخاطر الأخرى					
59	تطوير منهجية القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر الاستثمارية يساعد في تطوير السياسة الاستثمارية					
60	فعالية ادارة المخاطر تضمن سياسات أو خطط استثمارية واضحة					

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	درجة تأثير كل خطر على الشركة	48
02	يمثل المقارنة بين مستويات الأداء	69
03	هامش الملاءة لشركات التأمين	159
04	حجم الانتاج لشركات التأمين	161
05	حجم المخصصات الفنية لشركات التأمين	163
06	حجم التعويضات لشركات التأمين	164
07	حجم تنازلات إعادة التأمين	166
08	حجم الاستثمارات المالية لشركات التأمين	167
09	إستمارات الإستبيان المسترجعة حسب الشركات	169
10	نتائج اختبار معامل الثبات كرو نباخ ألفا في مجالات البحث والدرجة الكلية	172
11	نتائج معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لمقياس مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين	172
12	توزيع مفردات العينة حسب الجنس	177
13	توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي	177
14	توزيع مفردات العينة حسب المسمى الوظيفي	178
15	يمثل الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدرجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء للشركات من حيث المؤشرات الستة (التسعير، المخصصات الفنية، إعادة التأمين، تسوية المطالبات، الاكتتاب، الاستثمار).	178
16	الأعداد, المتوسطة الحسابية، الانحرافات المعيارية، لدرجات تقدير أفراد العينة حول أبرز الفقرات التي تحقق الأداء للشركات وذلك فيما يتعلق بمؤشر التسعير مرتبة حسب الأهمية	179
17	الأعداد, المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لدرجات تقدير أفراد العينة حول أبرز الفقرات التي تحقق أداء للشركات وذلك فيما يتعلق بمؤشر المخصصات الفنية مرتبة حسب الأهمية	183
18	الأعداد, المتوسطة الحسابية، الانحرافات المعيارية، لدرجات تقدير أفراد العينة حول أبرز الفقرات التي تحقق الأداء للشركات وذلك فيما يتعلق بمؤشر إعادة التأمين.	187
19	الأعداد, المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية لدرجات تقدير أفراد العينة من الموظفين حول أبرز الفقرات التي تحقق الأداء للشركات وذلك فيما يتعلق بمؤشر تسوية المطالبات مرتبة حسب الأهمية	191
20	الأعداد, المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية لدرجات تقدير أفراد العينة من الموظفين حول أبرز الفقرات التي تحقق الأداء للشركات وذلك فيما يتعلق بمؤشر الاكتتاب مرتبة حسب الأهمية.	195
21	الأعداد, المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية لدرجات تقدير أفراد العينة حول أبرز الفقرات التي تحقق الأداء للشركات وذلك فيما يتعلق بمؤشر الاستثمار مرتبة حسب الأهمية.	199

22	نتائج اختبار (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين من حيث مؤشر التسعير.	203
23	نتائج الاختبار (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين من حيث مؤشر المخصصات الفنية .	204
24	نتائج اختبار (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين من حيث مؤشر إعادة التأمين .	204
25	نتائج اختبار (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين تعزى لمتغير مؤشر تسوية المطالبات .	205
26	نتائج اختبار (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين من حيث مؤشر الاكتتاب.	206
27	نتائج اختبار (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل أداء شركات التامين من حيث مؤشر الاستثمار.	206
28	نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التامين تعزى للمتغيرات (الجنس، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي) .	207
29	نتائج اختبار (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة ادرة المخاطر في تفعيل الاداء لشركات التامين مفسرة حسب متغير الجنس	207
30	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجات تقدير أفراد العينة مساهمة ادرة المخاطر في تفعيل الاداء لشركات التامين تعزى لمتغير المستوى التعليمي	208
31	. نتائج اختبار تحليل LSD للمقارنات البعدية للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو مساهمة ادرة المخاطر في تفعيل الاداء لشركات التامين تعزى لمتغير المستوى التعليمي .	209
32	نتائج اختبار (ت) (t–test) للفروق في درجات تقدير أفراد العينة حول مساهمة ادارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التامين مفسرة حسب متغير المسمى الوظيفي.	209

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	العلاقة بين درجة الخطر واحتمال وقوع الخسارة	32
02	يمثل الأداء الداخلي والخارجي	65
03	نموذج تحسين الأداء	71
04	المحاور الاساسية المكونة لبطاقة الأداء المتوازن	80
05	سلسلة القيمة المتعلقة بالعملاء	82
06	نموذج سلسلة القيمة لبعد العمليات الداخلية	84
07	العلاقة بين محاور نظام التقييم المتوازن للأداء	86
08	. طرق تسعير منتجات التأمين	107
09	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA على المستوى المركزي.	147
10	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT"	150
11	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات "CAAR"	155
12	هامش الملاءة لشركات التأمين	160
13	حجم الانتاج لشركات التأمين	162
14	حجم المخصصات الفنية لشركات التأمين	163
15	حجم التعويضات لشركات التأمين	165
16	حجم تنازلات إعادة التأمين	166
17	حجم الاستثمارات المالية لشركات التأمين	168

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	استبيان موجه لموظفي شركة التأمين "الشركة الوطنية للتأمين SAA","الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT" " الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR"	234

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة	أ- ر
الفصل الأول: إدارة المخاطر في شركات التأمين	
تمهيد	01
المبحث الأول: مفاهيم أساسية في التأمين	02
المطلب الأول: تعريف التأمين وأهميته الاقتصادية والاجتماعية	**02**
أولا: تعريف التأمين	**02**
ثانيا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين	**05**
المطلب الثاني: أقسام التأمين وعناصر العملية التأمينية	**07**
أولا: عناصر العملية التأمينية	**07**
ثانيا: أقسام التأمين	**11**
المطلب الثالث: تطور سوق التأمين في الجزائر	**15**
أولا: وضعية السوق خلال الفترة 1962- 1979	**15**
ثانيا: وضعية السوق خلال الفترة 1980- 1994	**18**
ثالثا: وضعية السوق ما بعد 1995	**19**
المبحث الثاني: مخاطر شركات التامين	**24**
المطلب الأول: تعريف شركات التأمين وخصائصها	**24**
أولا: تعريف شركات التأمين	**24**
ثانيا: خصائص شركات التأمين	**25**
ثالثا: تصنيف شركات التأمين	**26**
المطلب الثاني: ماهية الخطر والعلاقة بين درجة الخطر واحتمال وقوعه	**29**
أولا: ماهية الخطر	**30**
ثانيا: العلاقة بين درجة الخطر وأحتمالية وقوعه	**32**
المطلب الثالث: المخاطر التي تواجه شركات التأمين	**33**
أولا: مخاطر شركات التأمين	**33**
المبحث الثالث: إدارة مخاطر شركات التأمين	**37**
المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر وأهميتها	**37**

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
أولا: تعريف إدارة المخاطر	**38**
ثانيا: أهمية إدارة مخاطر شركات التأمين	**39**
المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر واستراتيجياتها ضمن مستجدات نظام الملاءة 02	**40**
أولا: مبادئ إدارة المخاطر	**41**
ثانيا: استراتيجيات إدارة المخاطر ضمن مستجدات نظام الملاءة 02	**42**
المطلب الثالث: عمليات إدارة المخاطر وتقنيات التعامل معها	**45**
أولا: عمليات إدارة المخاطر	**46**
ثانيا: تقنيات تعامل إدارة المخاطر مع الخطر في شركات التأمين	**50**
خلاصة الفصل	**54**
الفصل الثاني: تقييم أداء شركات التأمين	
تمهيد	**56**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية للأداء في شركات التأمين	**57**
المطلب الاول: مفهوم الأداء في شركات التأمين والمصطلحات ذات العلاقة	**57**
أولا: مفهوم الأداء في شركات التأمين	**57**
ثانيا: المصطلاحات ذات العلاقة بالأداء	**60**
المطلب الثاني: أنواع الأداء وأوجه المقارنة بين مستوياته	**64**
أولا: أنواع الأداء	**64**
ثانيا: أوجه المقارنة بين مستويات الأداء في شركات التامين	**69**
المطلب الثالث: تحسين الأداء في شركات التأمين	**70**
أولا: تعريف تحسين الأداء	**70**
ثانيا: نموذج تحسين الأداء	**71**
المبحث الثاني: الملاءة المالية لشركات التأمين	**74**
المطلب الأول: تعريف الملاءة المالية وأهميتها في شركات التأمين	**74**
أولا: تعريف الملاءة المالية لشركات التأمين	**74**
ثانيا: أهمية الملاءة المالية في شركات التامين	**76**
المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية	**76**

العنوان	رقم الصفحة
أولا: اليسر المالي	**77**
ثانيا: الفشل المالي	**77**
ثالثا: العجز المالي	**78**
رابعا: الإفلاس المالي	**78**
المبحث الثالث: مؤشرات تقييم أداء شركات التأمين	**80**
المطلب الأول: المحاور الأساسية لتقييم الأداء المتوازن	**80**
أولا: المحور المالي للمؤسسة	**81**
ثانيا : محور العملاء	**81**
ثالثا: محور عمليات التشغيل الداخلية	**83**
رابعا: محور التعلم والنمو	**84**
المطلب الثاني: النسب المالية كمؤشرات تقييم أداء شركات التأمين	**87**
أولا: نسب الملاءة المالية	**87**
ثانيا: نسب النشاط	**88**
ثالثا: نسب الربحية	**89**
رابعا: نسب السيولة	**90**
خامسا: نسب المردودية	**90**
المطلب الثالث: نظام الانذار المبكر IRIS	**91**
أولا: مجموعة الأخطار التأمينية	**92**
ثانيا: مجموعة مخاطر الإكتتاب	**93**
ثالثا: مجموعة الأخطار المالية	**94**
المطلب الرابع: الاتجاهات الحديثة لتقييم الأداء في شركات التأمين	**96**
أولا: نظام رأس المال المبني على المخاطر (RBC)	**96**
ثانيا: نظام مراقبة التحليل المالي (FAST)	**98**
خلاصة الفصل	**99**
الفصل الثالث: إدارة مخاطر الأنشطة الفنية والمالية لشركات التأمين لتفعيل الأداء	

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
تمهيد	**101**
المبحث الأول: إدارة مخاطر التسعير والاكتتاب لتفعيل أداء شركات التأمين	**102**
المطلب الأول: إدارة مخاطر التسعير	**102**
إولا: الشروط الواجب توفرها في الأسعار	**102**
ثانيا: طرق تسعير الخدمات التأمينية	**104**
المطلب الثاني: إدارة مخاطر الاكتتاب	**107**
أولا: تعريف الاكتتاب	**107**
ثانيا: الوظائف الأساسية للإكتتاب	**108**
ثالثا: خطوات عملية الاكتتاب	**111**
المبحث الثاني: إدارة المخاطر المخصصات الفنية وتسوية المطالبات والاستثمار لتفعيل أداء شركات التأمين	**114**
المطلب الأول: إدارة المخاطر المحصصات الفنية	**114**
أولا: مخصص الأخطار السارية	**114**
ثانيا: مخصص تعويضات تحت التسوية	**115**
ثالثا: مخصص تقلبات معدلات الخسارة	**115**
المطلب الثاني: إدارة مخاطر تسوية المطالبات	**116**
أولا: أسس تسوية المطالبات	**116**
ثانيا: أنواع خبراء تسوية المطالبات	**117**
ثالثا: مراحل تسوية المطالبات	**118**
المطلب الثالث: ادارة المخاطر الاستثمارية	**122**
أولا: أهمية الاستثمار في شركات التأمين	**123**
ثانيا: مبادئ الاستثمار في شركات التأمين	**124**
ثالثا: صيغ الاستثمار لشركات التأمين	**127**
المبحث الثالث: ادارة مخاطر اعادة التأمين	**131**
المطلب الاول: مفهوم إعادة التأمين وخصائص العقد	**131**

العنوان	رقم الصفحة
أولا: مفهوم إعادة التأمين	131
ثانيا: خصائص عقد إعادة التأمين	133
المطلب الثاني: وظائف إعادة التأمين وأنواع برامجه	134
أولا: وظائف إعادة التأمين	134
ثانيا: أنواع برامج إعادة التأمين	135
المطلب الثالث: أثر إعادة التأمين على أنشطة شركات التأمين وأدائها	136
أولا: إعادة التأمين والأداء	136
ثانيا: اثر اعادة التأمين على التسعير	137
ثالثا: اثراعادة التامين على الاكتتاب	138
رابعا: اثراعادة التامين على المطالبات بالتعويضات	139
خلاصة الفصل	142
الفصل الرابع: إدارة المخاطر ومساهمتها في تفعيل أداء شركات التأمين الجزائرية	
تمهيد	144
المبحث الأول: واقع إدارة مخاطر الأنشطة الفنية والمالية لشركات التأمين محل الدراسة	145
المطلب الاول: التعريف بالشركة الوطنية للتامين saa	145
اولا: نشأة تطور الشركة الوطنية للتامين saa والشبكة التجارية لها	145
ثانيا: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين saa وأنواع الخدمات التأمينية المقدمة	147
المطلب الثاني: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمين caat	149
أولا: نشأة وتطور الشركة الجزائرية للتأمين caat	149
ثانيا: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين caat	150
ثالثا: أنواع الخدمات المقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمين caat	151
المطلب الثالث: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين caar	152
أولا: نشأة الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين caar	152
ثانيا: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين caar	153
ثالثا: وظائف الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين caar	158

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
المطلب الرابع: واقع إدارة مخاطر أنشطة شركات التأمين محل الدراسة خلال الفترة 2012-2020	**159**
أولا: هامش الملاءة حسب شركات التأمين خلال الفترة 2012-2022	**159**
ثانيا: حجم الانتاج حسب شركات التأمين خلال الفترة 2012-2022	**161**
ثالثا: المخصصات الفنية حسب شركات التأمين خلال الفترة 2012-2022	**163**
رابعا: حجم التعويضات حسب شركات التأمين خلال الفترة 2012-2022	**164**
خامسا: تنازلات إعادة التأمين حسب شركات التأمين خلال الفترة 2022-2022	**165**
سادسا: الإستثمارات المالية حسب شركات التأمين خلال الفترة 2012-2022	**167**
المبحث الثاني: الاجراءات المنهجية للدراسة	**169**
المطلب الأول: مجتمع الدراسة واجراءات سحب العينة	**169**
اولا: تحديد مجتمع الدراسة	**169**
ثانيا: تحديد حجم العينة واجراءات سحبها	**169**
المطلب الثاني: أسلوب جمع البيانات والمعالجة الاحصائية	**172**
أولا: اسلوب جمع البيانات	**170**
ثانيا: المعالجة الاحصائية	**170**
المطلب الثالث: صدق وثبات الدراسة	**170**
أولا: ثبات أداة الدراسة	**171**
ثانيا: صدق أداة البحث	**171**
المبحث الثالث: دراسة وتحليل البيانات وعرض النتائج	**177**
المطلب الأول: دراسة خصائص العينة	**177**
أولا: البيانات الشخصية لموظفي الشركة	**177**
المطلب الثاني: تحليل بيانات مقياس الدراسة	**178**
أولا: تحليل البيانات المتعلقة بالمؤشرات التي تقيس مدى مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين	**178**
ثانيا: تحليل الفقرات التي يرى أفراد العينات أنها تحقق الأداء لشركات التأمين	**179**

العنوان	رقم الصفحة
المطلب الثالث: اختبار فرضيات البحث	**203**
أولا: اختبار فرضيات	**203**
خلاصة الفصل	**211**
خاتمة	**213**
قائمة المراجع	**220**
الملاحق	**234**
فهرس الجداول	**239**
فهرس الاشكال	**241**
فهرس الملاحق	**242**
فهرس الحتويات	**243**

الملخص

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مساهمة إدارة المخاطر في تفعيل الأداء لشركات التأمين من خلال تقديم مفاهيم حول إدارة المخاطر والأداء لهذه الشركات وتحليل العلاقة الموجودة بينهما، معرفة مدى فعالية إدارة المخاطر للأنشطة التأمينية في تحسين أداء الشركة، التعرف على أساليب وتقنيات إدارة مخاطر الأنشطة التأمينية ودورهم في الرفع من الملاءة المالية للشركة، دراسة وتحليل واقع إدارة المخاطر للجوانب المالية والفنية لشركات التأمين محل دراسة، ومشكلة الدراسة تمثلت في معرفة مقدار المساهمة باستخدام متغيرات مستقلة هي (التسعير، المخصصات الفنية، تسوية المطالبات، إعادة التأمين، الاكتتاب، الاستثمار)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، ومن نتائج الدراسة: إدارة المخاطر تلعب دورًا حاسمًا في تفعيل الأداء لشركات التأمين ويمكن تعزيز هذه المساهمة بشكل كبير من خلال الإهتمام بإدارة جميع مخاطر الأنشطة التأمينية، إدارة المخاطر التسعير تقوم بتحديد وتقييم والسيطرة على المخاطر المرتبطة بالتسعير جراء التغيرات البيئة الداخلية والخارجية لشركات التأمين، إدارة المخاطر تساعد في تقييم المخاطر بشكل دقيق مما يضمن تخصيص المخصصات الفنية بشكل كافٍ وملائم هذا يساهم في تحسين قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه حاملي الوثائق التأمينية، إدارة مخاطر المحفظة الإستثمارية تساعد الشركات التأمين في إختيار الإستثمارات المناسبة التي تحقق العوائد المالية المستهدفة بأقل مخاطر ممكنة هذا يسهم في تعزيز الأداء المالي الشامل للشركة، تساهم إدارة مخاطر التسوية للمطالبات في ضمان تحقيق توازن مالي صحيح للشركة من خلال تقدير وإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمطالبات، إدارة المخاطر لعمليات إعادة التأمين تساعد الشركات في تحسين التخطيط المالي من خلال توفير تقديرات دقيقة للمخاطر وتكاليف إعادة التأمين مما يساعد في التخطيط للمستقبل بشكل أفضل وفعال، إدارة مخاطر الإكتتاب تساعد شركات التأمين في تحقيق توازن مثالي بين المخاطر التي تتحملها الشركة وبين العوائد المتوقعة من الأعمال التأمينية هذا التوازن يسهم في تحقيق أداء مالي مستدام، وأوصت الدراسة على أنه يتطلب على شركات التأمين تنفيذ استراتيجيات وأساليب إدارة المخاطر بدقة وفاعلية، توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن كافة الأخطار التي يراد تغطيتها وتطويرها ومراجعتها مراجعة دورية حتى يتسنى لمسؤولي الإدارات الفنية الإستفادة منها في إتخاذ قراراتهم، تسديد مبلغ التأمين بعد التأكد من صحة المطالبة مباشرة، المراجعة الدورية لسياسات إدارة المخاطر من أجل تحسينها تماشيا مع نشاط شركة التأمين، إستثمار فوائض القيمة في صيغ استثمارية مناسبة تسمح للشركة بتوفير سيولة عند الحاجة.

الكلمات المفتاحية: التأمين، شركات التأمين، المخاطر، إدارة المخاطر، الأداء، الملاءة المالية

Résumé :

L'étude visait à mettre en lumière la contribution de la gestion des risques à l'activation de la performance des compagnies d'assurance en présentant des concepts sur la gestion des risques et la performance de ces entreprises, ainsi qu'en analysant la relation existante entre elles. Elle cherchait à déterminer l'efficacité de la gestion des risques des activités d'assurance pour améliorer la performance de l'entreprise, à identifier les méthodes et techniques de gestion des risques des activités d'assurance et leur rôle dans l'amélioration de la solvabilité financière de l'entreprise, à étudier et analyser la réalité de la gestion des risques des aspects financiers et techniques des compagnies d'assurance étudiées. Le problème de l'étude résidait dans la mesure de la contribution en utilisant des variables indépendantes telles que (la tarification, les provisions techniques, le règlement des sinistres, la réassurance, la souscription, l'investissement). La méthode descriptive analytique et la méthode normative ont été utilisées. Les résultats de l'étude montrent que la gestion des risques joue un rôle crucial dans l'activation de la performance des compagnies d'assurance et que cette contribution peut être considérablement renforcée par une attention portée à la gestion de tous les risques des activités d'assurance. La gestion des risques en matière de tarification permet d'identifier, d'évaluer et de contrôler les risques liés à la tarification en raison des changements dans l'environnement interne et externe des compagnies d'assurance. La gestion des risques aide à évaluer les risques de manière précise, garantissant ainsi une allocation adéquate et appropriée des provisions techniques, ce qui contribue à améliorer la capacité de l'entreprise à honorer ses obligations financières envers les titulaires de polices d'assurance, a gestion des risques du portefeuille d'investissement aide les compagnies d'assurance à choisir les investissements appropriés qui génèrent les rendements financiers ciblés avec le moins de risques possible, ce qui contribue à améliorer la performance financière globale de l'entreprise. La gestion des risques liés à la liquidation des sinistres contribue à garantir un équilibre financier correct pour l'entreprise en estimant et en gérant les risques financiers associés aux sinistres. La gestion des risques des opérations de réassurance aide les entreprises à améliorer la planification financière en fournissant des estimations précises des risques et des coûts de réassurance, ce qui aide à mieux et plus efficacement planifier l'avenir. La gestion des risques de souscription aide les compagnies d'assurance à atteindre un équilibre idéal entre les risques supportés par l'entreprise et les rendements attendus des activités d'assurance, cet équilibre contribuant à une performance financière durable. L'étude recommande que les compagnies d'assurance mettent en œuvre des stratégies et des méthodes de gestion des risques avec

précision et efficacité, fournissant une base de données et des informations sur tous les risques à couvrir, et les développant et les révisant régulièrement afin que les responsables des départements techniques puissent en bénéficier dans leurs décisions. Le paiement du montant de l'assurance doit être effectué immédiatement après vérification de la validité de la réclamation. La révision périodique des politiques de gestion des risques est nécessaire pour les améliorer en fonction des activités de la compagnie d'assurance. Investir les excédents de valeur dans des formes d'investissement appropriées permettant à l'entreprise de fournir des liquidités en cas de besoin.

Mots-clés: assurance, compagnies d'assurance, risques, gestion des risques, performance, solvabilité financière.

Abstract:

The study aimed to highlight the contribution of risk management to enhancing the performance of insurance companies by providing concepts related to risk management and performance for these companies and analyzing the existing relationship between them. It sought to understand the effectiveness of risk management in insurance activities in improving company performance, identify methods and techniques of risk management in insurance activities and their role in enhancing the financial solvency of the company, study and analyze the reality of risk management concerning the financial and technical aspects of the insurance companies under study. The problem of the study was represented in determining the extent of contribution using independent variables such as pricing, technical provisions, claims settlement, reinsurance, underwriting, and investment. The descriptive analytical method and the standard method were used. The results of the study indicated that risk management plays a crucial role in enhancing the performance of insurance companies, and this contribution can be significantly strengthened by focusing on managing all risks associated with insurance activities. Risk management in pricing involves identifying, assessing, and controlling risks related to pricing due to internal and external environmental changes in insurance companies. Risk management helps in accurately assessing risks, ensuring that technical provisions are allocated sufficiently and appropriately, which contributes to improving the company's ability to meet its financial obligations to policyholders, Portfolio risk management helps insurance companies choose suitable investments that achieve targeted financial returns with minimal risks. This contributes to enhancing the overall financial performance of the company. Claims settlement risk

management ensures the company maintains a correct financial balance by estimating and managing the financial risks associated with claims. Reinsurance risk management assists companies in improving financial planning by providing accurate estimates of risks and reinsurance costs, aiding in better and more effective future planning. Underwriting risk management helps insurance companies achieve an optimal balance between the risks the company undertakes and the expected returns from insurance operations, contributing to sustainable financial performance. The study recommended that insurance companies implement risk management strategies and methods accurately and effectively, provide a database and information on all risks to be covered, and develop and review them periodically so that technical department officials can benefit from them in their decision-making. Insurance payouts should be made promptly after verifying the validity of claims. Periodic review of risk management policies is necessary for improvement in line with the insurance company's activities. Surplus value should be invested in suitable investment forms that allow the company to provide liquidity when needed.

Keywords: insurance, insurance companies, risks, risk management, performance, financial solvenc.